

قرى البحرين الثلاثمائة والستون
بين الحقيقة والوهم
يوسف مدن

قرى البحرين الثلاثمائة والستون

بين الحقيقة والوهم



اسم الكتاب: قرى البحرين الثلاثمائة والستون بين
الحقيقة والوهم

اسم المؤلف: يوسف مدن

الطبعة الأولى، بيروت نوفمبر 2015

® لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

التعريف بالمؤلف: يوسف مدن (1954) خريج
قسم علم النفس والاجتماع بجامعة الكويت،
باحث في الدراسات التربوية والتراثية، له مجموعة
إصدارات منشورة .

yousif.madan@outlook.com

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3388 - 4

قرى البحرين الثلاثمائة والستون بين الحقيقة والوهم

يوسف مدن

المحتويات

7	الإهداء
9	شكر وتقدير
13	المقدمة
19	الفصل الأول: الإطار العام لدراسة مشكلة البحث
61	الفصل الثاني: قضية التشكيك وإنكار وجود القرى الثلاثمائة والستين
93	الفصل الثالث: أوال وسكانها في حديث المؤرخين
121	الفصل الرابع: مسوغات الاعتقاد بوجود 360 قرية
	الفصل الخامس: عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال
159	المؤرخين والوثائق العثمانية
	الفصل السادس: عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين
203	المحدثين
251	الفصل السابع: الدراسات التي حصرت القرى البحرانية
	الفصل الثامن: القرى البحرانية في كتب التراجم والدراسات
281	المعاصرة
305	الفصل التاسع: القرى المندثرة في جزر البحرين
349	الفصل العاشر: خراب القرى البحرانية والشتات

الفصل الحادي عشر: التنظيم الإداري للقرية البحرانية بين

393	القرنين 11 - 17 الميلاديين قبل مجيء العتوب
439	وثائق الدراسة وملاحقها ونتائجها
471	النتائج والاستخلاصات العامة
483	مراجع الدراسة
493	الفهارس العامة

الإهداء

إلى كل أهالي قرى البحرين الثلاثمائة والستين
الذين ذكرتهم بعض المصادر الثقافية،
وأكدت الوثائق التاريخية على حقيقة وجودها التاريخي
. . نهدي هذا المجهود العلمي المتواضع.

شكر وتقدير

للكل شخص اهتمَّ
بتاريخ قرى البحرين
وثقافتها وهمومها، ولكل
منْ رقدنا بمصادر ووثائق خاصة
بتاريخ قراهم فساعدنا ذلك على
إنجاز هذه الدراسة.

قال الرحالة الدانمركي (كريستن نيبور) بعد زيارته للمنطقة العربية وتجوله في ربوعها:

«إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»⁽¹⁾.

وقال جوان كول: قال الرحالة الدانمركي كريستن نيبور بعد جولته في منطقة شبه الجزيرة العربية، وزيارته كذلك لجزر البحرين:

«في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أنَّ مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»⁽²⁾.

قال الشيخ محمد بن خليفة النبهاني بعد زيارته لجزيرة البحرين عام 1332هـ/1918م:

«كانت البحرين في السابق تحتوي على (36) بلدة و(331) قرية، ولكن لكثرة تداول الحكام عليها ووقوع

(1) كريستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البهارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137.

(2) جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 - 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشريعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الواحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

الحروب بها وزوال الحضارة منها أزال عمرانها وخرب
أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثماني مدن
وبعض القرى التابعة لها، ثم ذكر في سياق كلامه المدن
الحالية والقرى التابعة لها»⁽¹⁾.

(1) التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص42.

المقدمة

ظل الاعتقاد بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل مجيء العتوب إلى جزيرة البحرين يكرره بعض المؤرخين والجغرافيين في بعض كتاباتهم لزمّن تجاوز أكثر من سبعة قرون متتابعة، وهم من أقوام مختلفين، عرب ومسلمين وأجانب، وفي قرون مختلفة، وبقي هذا الاعتقاد أحد الظواهر التاريخية للمجتمع البحراني، وبالطبع لن يكون بمقدور باحث متأخر رفض هذا الاعتقاد السائد عند مجموعة المؤرخين طوال هذا التاريخ وشطبه بمجرد رغبة داخلية لدى هذا الباحث أو ذاك، ويمكن في سياق ذلك أن ينتهي أمر هذا الاعتقاد بأحد خيارين.. إمّا الرفض بجهل وعناد وهيمنة أفكار مسبقة.. أو الأخذ بطريقة البحث العلمي المشفوع بالأدلة التاريخية الممكنة - بخاصة مع تكرار دائم لآراء هؤلاء المؤرخين - بأن جزيرة البحرين (أوال) كانت منذ قديم الزمان مأهولة بالسكان وبكثافة بشرية تنسف قولهم بأنها (بلاد بلا عباد)، وبقي وجود هذا العدد الكبير من القرى أحد أهم ظواهر الكثافة السكانية لهذه الجزيرة.

وقد ظلت «جزيرة أوال أو البحرين» عبر العصور مقراً متجدداً لحركة الاستيطان من قبائل عربية أصيلة ومن جاليات أعجمية آتية من بلدان المحيط ومناطقه، وهذا اعتقاد تاريخي آخر آزر كذلك اعتقاد مجموعة من المؤرخين قالوا في وضوح بوجود هذا الكم

الكبير من القرى والبلدات البحرانية في جزيرة أوال من فترة ما قبل القرن الهجري السابع إلى نهاية القرن الثاني عشر الهجري وما تبعه من شتات مفرج حلّ بأهالي هذه القرى وسكّانها، فالمحاولات التي شطبت بكلماتها وجود (360) قرية وبلدة أو تجنبت الإشارة إليها هي لسوء الحظ حقيقة مؤسفة، ولكنها لا يمكنها أن تلغي وجودها أبداً، ولا ينفيها من الواقع التاريخي للشعب البحراني الذي عانى من اضطهاد الظالمين ومن زيف زبانيتهن.

وترسخ «الاعتقاد» بهذا الوجود للقرى البحرانية بالعدد المذكور نتيجة كتابات بعض المؤرخين والجغرافيين ورحلاتهم للمنطقة أو زياراتهم الميدانية أو بواسطة ما تولد لديهم من ثقة هذا «العالم» أو ذاك «المؤرخ الناقل» ونقله معلومات تهم شأن ووجود هذه القرى عن مؤرخ سابق عليه، وأزرت هذا الاعتقاد «البراءة الداخلية» عند مجموعة من المؤرخين والجغرافيين والرحالة، ونقاوة قلوبهم وأستنتهم، وخلو نفوسهم من العصبية المذمومة التي تعادي الحقائق كما هي في حركة الواقع التاريخي، وقبولهم بها، فأصبح الاعتقاد بوجود «360» قرية بحرانية حقيقة تاريخية مستخلصة - كما تقدم القول - إمّا بواسطة زيارة ميدانية اطلع عليها المؤرخ القائل بها جعلته يستصعب المكابرة فيها والتعالي عليها، أو عن طريق رصيد المؤرخ الناقل لها بالثقة من مؤرخ ناقل، وسابق عليه زمنياً.

وإذا تمّ حساب الفترة الفاصلة من قول ابن المجاور الشيباني في كتابه «تاريخ الاستبصار» بوجود ثلاثمائة وستين قرية إمامية عدا واحدة إلى فترة لاحقة عاشها بعض المؤرخين العرب في القرن الثاني عشر الهجري وأكدوا فيها الإيمان بوجود (360) قرية بحرانية في أوال وجزرها التابعة لها كالشيخ محمد بن خليفة النبهاني

وحافظ وهبة ونصوص لعلماء أجنبية فإنَّ العمر الزمني للاعتقاد بهذا الكم الكبير من القرى لا يقل في حده الأدنى عن سبعة قرون، ولكنَّ تقديرنا لوجودها الفعلي كان بين القرن السابع الهجري حتى القرن الثاني عشر، أي بزمان خمسة قرون هجرية.

ثم بدأت هذه القرى في التناقص والزوال شيئاً فشيئاً لأسباب أمنية واجتماعية وسياسية ومعيشية أو اقتصادية كما قال الرحالة الدانمركي كريستن نيبور قبل وبعد حدوث ما عرف بمأساة «الشتات الأعظم» في أعقاب الحملات العمانية، والغزو البرتغالي، وتدخلات جماعات البدو والعثمانيين ثم سلسلة حملات الغزو الخارجية المتتالية، وما تبعها من هجمات قبائل البدو وجماعات الهولة ما قبل عام 1130هـ، وهو العام الذي حدث فيه أصعب حملات الغزو العماني وأشدها على البحرين، ثم في حملات بين عام (1130- 1197هـ) قبل مجيء العتوب للجزيرة واحتلالها، ففي هذه الفترة فرَّ كثير من أهالي البحرين عن جزييرتهم إلى أماكن آمنة في بلاد الجوار، وهم اليوم يتوزعون في القطيف والأحساء ومدن في جنوب العراق، ومدن في الساحل الجنوبي - الغربي لإيران، وقد رصد المؤرخ البريطاني لوريمر هذه الحالة في كتابه «دليل الخليج» بعناوين فرعية عديدة مثل (مهاجرون بحرايون، والبحرينيون في إيران)⁽¹⁾.

ومع أنَّ الدكتور فؤاد إسحاق الخوري - بحسب ما نعلمه - هو أول المشككين في الاعتقاد بوجود هذا الكم الكبير من مجموعة القرى والبلدات البحرانية، وشكك في وجود هذه القرى خلال الثمانينات العالم الألماني «بول كوبتش» في مقال بمجلة الوثيقة عام 1983م، ثم تبعهما بعض أصحاب الهوى، وقد نقل هذا الاعتقاد

(1) لوريمر، البحرين في دليل الخليج، ص 310 - 314.

من أبناء الجزيرة، وممن قابلهم خلال زيارته للجزيرة سواء من العلماء أو المثقفين، وربما من عوام الناس، وهذا يعني شيوع الاعتقاد بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية على ألسن العلماء والعامّة على حد سواء، وتأصلها في الثقافة المحلية والشعبية، فإذا وصل الاعتقاد إلى المستوى الشعبي من الناس فمعناه تفشي انتشاره خارج نطاق العلماء ودائرة ذوي الفكر، وأصبح له سلطة نافذة بين الناس، ودلّ بذلك على قوة الاعتقاد به وترسخه في الذاكرة الاجتماعية والتاريخية.

وقد عالجنا هذا الاعتقاد ك رأي شائع بين مجاميع الناس، وكإشكالية لا تستند إلى حقائق تاريخية في أذهان المشككين، ورددنا عليه من مصادر بعض المؤرخين والجغرافيين من تقدم منهم ومن تأخر، وكذلك وضعنا أمام القارئ الكريم ما تيسّر لنا من وثائق وأرشيف العهد العثماني التي تؤكد على شيوع ظاهري لهذا الاعتقاد، بل تجسدها في كتابات ورسائل من أمراء وقضاة أتراك وعثمانيين.

وتطلبت الدراسة إثارة قضية العلاقة بين «تقلص عدد القرى البحرانية وبين ما وقع من حوادث أسماها بعض الباحثين بـ «شتات أهل البحرين» وهيامهم - مروعين فزعين - خارج بلادهم البحرين» نتيجة وقوع مظالم داخلية وخارجية ثقيلة باتجاه مناطق داخل الجزيرة أو باتجاه الخارج ببلدان مجاورة بإقليمنا الخليجي، وذلك في فترة ما قبل مجيء العتوب إلى جزيرة البحرين عام 1197هـ / 1783م.

بل إنّ بعض هذه القرى البحرانية قد اندثرت في زمن العتوب، فهناك قرى اندثرت في عهدهم القريب من تاريخ 1783م مثل قرى بربورة، وبدعة، وبيجوية، دوستان، الفلاة، فارسية، حليتان، الحمّالة،

الهريدية، الحجير، والعقارية⁽¹⁾، حالة ابن سوار، الجبلية، الجسيرة، الجزائر، أبو خفير، مانع، مروزان - التي ذكرها الشاعر ابن المقرب العيوني في إحدى قصائده - المويلغة، نورجرفت، الرقعة، رزقان، وكذلك اندثار قرية الشربية وأهلها من أهل السنة كالجسيرة⁽²⁾، وقرية «مراقيب» أو تداخلت حدودها مع حدود مناطق عمرانية قائمة فعلياً أو جديدة فاختفى اسمها تدريجياً، ونسي الناس تداول ذكرها باسمها التاريخي، بينما اندثرت مجموعة كبيرة من القرى قبل عهد العتوب وبخاصة ما قبل القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وأبعد.

واستخلصنا في النهاية بعض النتائج التي توصلنا إليها أو تحسنا بروزها خلال معالجتنا العلمية لمشكلة العدد الكبير لقرى البحرين (360)، وزوال وخراب كثير من هذه القرى، واستعرضنا آراء المؤرخين المؤيدين لوجود هذا العدد، ومن آثار تشكيكات - بدوافع متعددة - بشأن وجودها التاريخي، ورتبنا هذه المعالجة في فصول (عشرة)، بالإضافة إلى عرض عدد من الوثائق التاريخية، وقد وضعناها في نهاية الدراسة بقسم منفرد في فصل مستقل هو (الفصل الحادي عشر) وأسميناه فصل «وثائق الدراسة وملاحقها، ونتائجها».

وهذه الفصول كما يأتي:

- الإطار العام لدراسة المشكلة.
- قضية التشكيك وإنكار القرى الثلاثمائة والستين.
- أوال وسكانها في حديث المؤرخين.
- مسوغات الاعتقاد بوجود 360 قرية.

(1) ذكرها الشاعر المعروف عبد الجليل الطباطبائي في قصيدته، وتقع هذه

القرية بالقرب من الساحل الجنوبي لجزيرة «البحرين».

(2) لوريمر، البحرين في دليل الخليج، تعديل عباس المرشد، ص 335.

- عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين والوثائق العثمانية.
- قرى البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين المحدثين والمعاصرين.
- الدراسات التي حصرت القرى البحرانية.
- القرى البحرانية في كتب التراجم والدراسات المعاصرة.
- القرى المندثرة في جزر البحرين.
- خراب القرى البحرانية والشتات.
- التنظيم الإداري للقرية البحرانية قبل مجيء العتوب من القرن الحادي عشر الميلادي إلى القرن السابع عشر الميلادي.
- وثائق الدراسة وملاحقها، ونتاجها.

ونتمنى (أخيراً) أن تكون فصول هذا الكتاب في غالب تفاصيلها قد قدمت بعض جوانب الإجابة على تشكيك بعض الباحثين بدوافع علمية، وعن تشكيك بعضهم الآخر بدوافع العصبية السياسية وغيرها، وقدّمت أدلة منطقية على وجود هذه القرى في الواقع التاريخي للشعب البحراني من امتداد القرون الوسطى حتى بدايات العصر الحديث، والله سبحانه وتعالى يهدينا سواء السبيل والبحث عن الحقيقة.

8 ذو الحجة 1434هـ

14 أكتوبر/ تشرين الأول 2013م

يوسف مدن

النويدرات، مملكة البحرين

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة مشكلة البحث

تكرر في بعض الكتابات التاريخية القديمة، وفي دراسات حديثة قول عدد من المؤرخين والجغرافيين والرحالة مفاده بأن عدد قرى جزيرة البحرين والقرى الملحقة بها في فترة تاريخية سابقة قبل وقوع الغزوات البرتغالية والعمانية وغيرها يناهز الثلاثمائة والستين قرية ومدينة، وذكر بعض هؤلاء المؤرخين كأبي الفداء وابن ماجد السعدي، وحافظ وهبة بأن عددها آنذاك كان أزيد من «ثلاثمائة قرية»⁽¹⁾ بحرانية، وقد تجاوز البعض هذا الرقم، فأحد الباحثين من العرب المعاصرين وهو فائق حمدي طهوب ذكر - نقلاً عن فيلكس جونز - أنه كان قديماً في البحرين (365) قرية⁽²⁾، وقاربه في القول - بالعدد نفسه - الشيخ محمد بن خليفة النبهاني.

قال المرحوم الشيخ محمد بن خليفة النبهاني: «بأن البحرين، - ويقصد هنا «جزيرة البحرين وسائر الجزر الملحقة بها» والتابعة لكيانها السياسي - كانت تحتوي على (36) بلدة، وعلى (331) بلدة وقرية»⁽³⁾، وقد اندثر بعضها فانخفض عددها من (360) قرية إلى (60) قرية نتيجة الحروب والمحن والأزمات الاقتصادية⁽⁴⁾، ومع ذلك

-
- (1) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص 90.
 - (2) فائق حمدي طهوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 - 1870م، ص 21 نقلاً عن كتاب (جزيرة البحرين) لمؤلفه فيلكس جونز، ص 249.
 - (3) النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص 42.
 - (4) نقل بعض الباحثين العرب والأجانب المعاصرين عن الرحالة الدانمركي (كريستن نيبور) قوله: «إن الحروب خففت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»، انظر ما قاله =

فما يزال بعض القرى التاريخية قائماً عامراً في المجتمع البحراني المعاصر.

وجاء في بعض الوثائق العثمانية - كما سيأتي - أنه توجد في جزائر البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية أو بلدة، ومع أن هذا القول ليس زعماً تصورياً قائماً في ذهنية الإنسان البحراني كما أراد أحد الباحثين المعاصرين الإيحاء به لجموع الناس، فإن هذا الباحث - لحسن الحظ - اكتفى بالتشكيك في هذا القول، أي شك في وجود هذا الكم الكبير من القرى البحرانية، لكنه لم ينفه تماماً، ولم يتمكن في الوقت نفسه من إثباته بمنهجية علمية، ومز عليه بدون حسم علمي، ولكنه - في نهاية الأمر - طرح حوله إشكالية علمية فاستغلها دعاة بعض القائلين بأن جزيرة البحرين (بلاد بلا عباد)، بينما تحولت هذه الإشكالية - بنحو تلقائي - إلى تحدٍّ ثقافي وتاريخي عند المعتقديين بعدد القرى البحرانية بالرقم المذكور، وتطلبت هذه الإشكالية رداً عليها بأدوات البحث التاريخي.

ولقد استغل بالطبع بعض من كان يكتب في تاريخ البحرين الحديث من زاوية أحادية، وبعض من وقع نفسياً ومعرفياً تحت تأثير حساسية التعصب بأشكاله السائدة في بيئاتنا وثقافتنا العربية

= «كريستن نيبور» في كتابه.. رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137، وذكر جوان كول، وهو باحث ومحاضر جامعي أمريكي هذا الاعتقاد الذي ذكره البعض، وذلك في سياق بحثه ودراسته عن الشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية أو إقليم بلاد البحرين الذي تقطنه غالبية شيعية أنه: «في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أن مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»، انظر ما نقله المؤرخ الأمريكي جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 - 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الواحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

والإسلامية، وحاول هؤلاء النفر استثمار هذا التشكيك ونشره بين الملاً والعمل على تقوية جذوره في ثقافة الباحثين بخاصة من يلتقي مع نواياهم، بل ومحاولة تعميقه في ثقافة القارئ العادي لتشيويه بعض الحقائق الخاصة بديموغرافية الجزيرة وتاريخ الوجود البشري فيها تمهيداً للقول بنفي وجود سكان محليين أصليين، ومساواة أعداد الوافدين بأعداد السكان الأصليين، وتمريضاً لحكاية مزاعمهم بأن هذه الجزيرة كانت بلاداً بلا عباد، وقد حاولوا تمرير أقوالهم بالرغم من تمدد وشيوع حقيقة الكثرة العددية لأهالي الجزيرة.

وبالرغم مما ذكره مجموعة من المؤرخين عن تكوّن جزيرة البحرين أو تألفها من (360) قرية وبلدة ومدينة بحرانية قديماً، فإنّه قد أشارت إلى ذلك الواقع التاريخي مصادر وكتابات تاريخية قديمة، وهذا ما جعل بعض الكتابات المعاصرة تعتمد هذا القول كحقيقة تاريخية ثابتة، وقد دوّن أصحاب هذه الكتابات في مصادر المؤرخين القدماء وكتبهم، ووجد بعض الباحثين إشارات متعددة للمرور بهذه الحقيقة نحو عصرنا والإشارة إليها.

لقد انطلق هذا التشكيك من عقل الأستاذ (فؤاد إسحاق خوري)، وهو باحث أكاديمي لبناني بحقيقة هذا القول عن وجود (360) قرية بحرانية، واتخذ بعض الباحثين بعده من هذا التشكيك مدخلاً تنفسوا به، فبثوا بواسطة هذا التشكيك مزاعمهم في مهاجمة هذه الحقيقة بغرض دفنها وطمسها نهائياً، والقفز على حقائق الاجتماع التاريخي لأبناء هذه الجزيرة في مراحل من تاريخها، وكان غرضهم بالتأكيد تمرير هذه العدائية بقول ساذج لا يخلو من لؤم، وإقناع الناس في عصرنا بأن جزيرة البحرين (أوال) كانت على مدار تاريخها خالية من الناس، وغير مأهولة بالسكان، وأنها كما كانوا يقولون باستمرار «بلاد بلا عباد» أو هي جزيرة مسكونة بقليل من

الناس، فهذا التشكيك غير المنطقي الذي لم يعتمد الأدلة العلمية والتاريخية فتح ذهنيات بعض الباحثين على التشكيك كنافذة للطعن في أصالة السكان الأصليين لجزيرة البحرين وتوابعها من الجزر، والتشكيك في كثرة أعدادهم خلال قرون سابقة، وغرضهم جعل الوافدين كالسكان الأصليين على قدم مساواة واحدة في الارتباط بتاريخ هذه الجزيرة والانتماء إليها.

إنَّ هذه الكثرة العددية بوجود كم كبير من «القرى البحرانية» لم تكن يوماً في كتابات المؤرخين القدماء موضع جدل، وليست «زعماءً تصورياً» محضاً رسمته المبالغة المريضة كما توحى بذلك نفوس بعض من فيهم شيء من اللؤم.. قلَّ أو كَثُر، بل هذه الكثرة العددية هي واحدة من أبرز حقائق التاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي لـ «جزيرة أوال» التي كُتِبَ عليها في تاريخها أن تتخطى نكبة غادرة حتى تجد نفسها في برائن نكبة غادرة أخرى، وكانوا يَمرون على هذا الموضوع فلا أحد منهم يجادل فيه لشيوعه بينهم ولكن هكذا تجرعت الجزيرة في فترات من تاريخها غصص النكبات المتتابعة، وابتلع أهلها آلام الطامعين وعذاباتهم وأفعالهم القاسية، وعاد البعض من باب التنكر لبعض الحقائق التاريخية لتكرار إيقاع الألم بجزيرة البحرين وأهلها الأصليين من جديد وإفهامهم بأنهم لم يكن لهم وجود في تاريخ الجزيرة، وليست لهم أسبقية في الوجود التاريخي.

ومما لا شك بأنَّ هذه النكبات والمحن والفتن لم تتوقف في تاريخ جزيرة أوال (مملكة البحرين الحالية)، وقد أثَّرت هذه النكبات - بلا شك - في حدوث ظواهر اجتماعية مرتبطة بها كشتات أهالي البحرين وتفرقهم في بلدان مجاورة وبعيدة، ونقص التهجير القسري لأهالي الجزيرة ومحنتهم، وزوال عدد كبير من قراها وبلداتها التي كانت قائمة قبل فترة الغزو البرتغالي والعُماني، فثمة

ارتباط بين هذا الشتات الذي اكتوى به البحرينون الشيعة في فترة من تاريخهم، وبين وقوع هذه النكبات والفتن والمحن وحملات الغزو والسيطرة على الجزيرة، بالإضافة إلى أعمال القتل والسلب والنهب التي حكاها بعض المؤرخين وعلماء التراجم البحرينيين في كتاباتهم ومصادرهم الثقافية، فقد جثمت هذه النكبات والمآسي جميعها على قلوب البحرينيين آنذاك، نخبة وعوام الناس، فكان نصيب العدد الوافر منهم القتل والجراح والسلب والنهب، ونصيب آخرين وضعهم في السجون أو هيامهم في الشتات وضياعهم في الدروب والسكك التي سلكوها في تشردهم القسري وفي تهجيرهم القاسي غير الإنساني.

وما تزال هذه النكبات تلقي بآثارها وظلالها الثقيلة على الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والروحي لسكان الجزيرة بخاصة أهلها المحليين، ونظراً لترابط حالة الشتات بهذه النكبات بخاصة السياسية والأمنية فقد درسنا هذه الحالة المأساوية في أكثر من دراسة لمعرفة آثار جملة من المحن التي مرت بأهالي الجزيرة⁽¹⁾ كعمليات الغزو الخارجي، وقد تركت هذه المحن بصماتها على الكثرة العددية للسكان باتجاه التناقص، ومع ذلك لم تصل الجزيرة في محنتها إلى حالة (من الخلاء الديموغرافي) التي عبّرت عنها زوراً مزاعم هؤلاء الأقاكين وتخرصاتهم وأكاذيبهم المكشوفة.



(1) كتبنا أكثر من دراسة عن الظروف القاسية التي عرفها أهالي الجزيرة، فمن دراساتها في هذا المجال كتابنا (الاحتلال العماني للبحرين وآثارها التدميرية على الحركة العلمية فيها)، كما تتبعنا حالات الشتات الداخلي والخارجي التي جثمت على حال البحرينيين في كتابنا (شتات البحرينيين وتهجيرهم القسري 1014 - 1286هـ).

مشكلة البحث:

وتمهيداً لذهنية القارئ للدخول في تفاصيل الإشكالية والرد عليها نضع بين يديه في هذه الدراسة القصيرة طبيعتها كمسكلة في ذهنية المشككين، وتنطوي هذه الإشكالية على عملية تشكيك من بعض الباحثين بلا أدلة علمية في وجود كثرة عددية من القرى البحرانية بلغت قديماً (360) قرية وأكثر على اختلاف أقوال عدد من المؤرخين، بالإضافة إلى وجود بعض المدن يقول البعض من المؤرخين إنَّ عددها (ثلاثون مدينة).

يقول الدكتور في كتابه المذكور:

«لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة، وكان المواطنون يحتفظون بملكية الأرض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج»⁽¹⁾.

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة ص 48 - 49.

الملاحظات الأولى على نص الخوري:

1. تحدث الأستاذ الخوري في نصه السابق عن الشيعة بوجه عام، وكان يفترض تحديد ذلك بقوله عن الشيعة في البحرين فحسب، وحصر الكلام فيهم، فتعميم التسمية يفقد كلامه قيمته العلمية، فلا يوجد عند الشيعة - بوجه عام - تصور ذهني عن وجود (360) قرية سوى في جزيرة البحرين فقط، فقد ابتدأ خوري نصه السابق بالعبارة التالية: «لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة»، ويطوي هذا المقطع تعميماً في ذكر الشيعة لا حصراً بشيعة البحرين وحدهم.
2. أن يسند الخوري قوله ويوثقه بأدلة وإثباتات ومصادر، ولا يتركه مرسلأ بدون توثيق أو تحديد مصدر أو مرجع لقوله، ولا يحتاج هذا الباحث لمن يوجهه في توثيق الرواية التاريخية لبث طمأنة لدى القارئ الكريم.
3. استبطن نص الخوري تشكيكاً فيما يقولونه تأسيأً بكلام المؤرخين وأسلافهم عن وجود ما يزيد عن (330) قرية وبلدة ومدينة، ولم يعرض في تشكيكه السريع مستندات تاريخية ولا مصادر واضحة بغرض توثيق علمي لدعواه، فلم يدون الخوري أن مصدر هذا القول كتاب معيّن أو مصدره قول من أحد العلماء قد قابله وعرف منه بطريقة شفوية هذه المعلومات.
4. ومن المؤسف أن الأستاذ الدكتور فؤاد إسحاق الخوري لم يوح - للقارئ الكريم - بأن القول بـ (330) قرية وبلدة هو قول شائع في مصادر تاريخية، ولا نتصور أنه لم يقرأ - فيما قرأ من مصادر - مقولة بهذا المعنى، وقد يكون مصدر هذا

الإهمال عدم وصول خوري للاعتقاد بهذا الرأي أو عدم قراءة نص من مؤرخ معروف موثق في مصدر معيّن يعتد به في البحث التاريخي، ونحن نلتمس له هذه المسوغات لعلنا بقدرة الأستاذ خوري في البحث التاريخي، واعتقادنا بتوافر قدر من الموضوعية في عمله الثقافي هذا، ولكن لكل حصان كبوة كما يقال، وربما أكثر من كبوة إن تكررت ظروفها، فتلك طبائع الناس كانوا من هذا الصنف أو ذاك.

5. وبصرف النظر عن الملاحظات السابقة التي أثرتها قبل الدخول في تفاصيل دراستنا الناقدة لرأي الخوري ومن شاركه في تبني إشكالية الشك في عدد القرى البحرانية قبل قرون بدون أدلة علمية واضحة ودامغة تستطيع نسفها، ونلاحظ من طبيعة مشكلة البحث - كما فهمناه من باطن نص فؤاد الخوري ومفرداته - أنَّ لها وجهين هما:

أ - تشكيك الخوري في وجود القرى البحرانية قديماً بعدد (330) أو أكثر يصل لحد الإنكار، وتمثل ذلك في قول الخوري: «لدى الشيعة - يقصد شيعة البحرين - تصور ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة»، وستهتم هذه الدراسة بهذه الإشكالية التي أثارها فؤاد إسحاق الخوري بشأن عدد وبلدات جزيرة البحرين، وسوف يعتمد جوابنا على مجموعة النصوص والوثائق التاريخية المؤكدة لهذا الموضوع، وعلى بعض الوقائع التاريخية التي تتصل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بالحالة المأساوية التي عاشها البحرينيون بعد وقوع شتاتهم الاجتماعي والسياسي داخل بلادهم وخارج

جزيرتهم، فألحق هذا الشتات الظالم والمفجع والقاسي
أضراراً تاريخية بالشعب البحراني كتمير نهضته الثقافية
وتجربته التربوية الكبرى في القرون الأخيرة.

ب - عدم قبول الباحث اللبناني فؤاد الخوري فكرة (وجود
تنظيم إداري دقيق في إدارة القرى والبلدات البحرانية)
أو الطعن والتشكيك فيها على أقل تقدير، وبنى الخوري
إنكاره لوجود هذا التنظيم وتشكيكه على مجرد «تصور
ذهني» وليس مبنياً على قناعات علمية مؤسسة على
نقض الفكرة من حقائق موثقة في مصادر بحرانية
داخل أوساط العلماء الشيعة البحرانيين أنفسهم، ولم
يبلغنا أنه بحث ذلك الإنكار أو التشكيك في مصادر
دراسة التراث الثقافي والسياسي والروحي لدى علماء
شيعة جزيرة البحرين، فكان إنكاره «تصوراً ذهنياً»
قام على الرفض وعدم القبول لا اللجوء إلى المعالجة
العلمية الصحيحة، ولا عن طريق تتبع جذور هذا
التنظيم أو عدم وجوده في مصادر الشيعة البحرانيين،
وهذا يكشف عن جهل عميق لدى الكثير من المؤرخين
والباحثين في تاريخ جزيرة البحرين وتراثها الثقافي
والحضاري.



وتمثل تشكيك فؤاد إسحاق الخوري بـ «وجود نظام إداري
دقيق» لإدارة هذه القرى في قوله بالنص السابق، وكأنه استكثر
على شعب البحرين وعلمائه إدارة بلادهم بـ «نظام إداري دقيق» أو
الاستفادة من تجارب شعوب مجاورة في هكذا نظام وتطبيقه في
حياتهم الاجتماعية والثقافية ونواحٍ عديدة.

وتجلى تشكيكه في وجود هذا النظام بحياة البحرينيين بقوله،
وبما لفظه:

«كان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل، على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة، وكان المواطنون يحتفظون بملكية الأرض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج».

لكن المؤرخ والباحث اللبناني ترك لنفسه - مع ذلك - خط رجعة في نقد إشكاليته فقال: «من الصعب جداً دعم النظرية الشيعية لمجتمع البحرين قبل تولي آل خليفة السلطة دعماً تاريخياً، كما أنه من الصعب أيضاً إثبات بطلانها، فلا يعقل أن يتواجد في جزر البحرين التي تكرر احتلالها مرات عديدة من قبل مختلف القوى الإمبراطورية والقبائلية هذا النوع من التنظيم الدقيق دون غيرها من الإمارات المجاورة والتي كانت تخضع لنفس القوى السياسية والتنظيمات الاجتماعية»⁽¹⁾.

ولن نناقش في هذه الدراسة هذا الجانب من إشكاليته، ونأمل

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة، ص 49.

أن تتاح لنا مستقبلاً فرصة التأمل والبحث التاريخي في جوانب هذه المسألة، ومتى توافرت هذه الفرصة سنجمع ما أمكن جمعه من الأفكار التي تدخل في نطاق التنظيم الإداري عند البحرينيين في إدارة قراهم وبلداتهم كما فعل أقوام آخرون عند أمم الأرض وشعوبها، ولكن بما يناسب إمكانياتها وطرائق تفكيرها، ومعتقداتها الروحية والسياسية، فمحتوى هذه الدراسة سيقصر على إشكالية إنكار وجود عدد كبير من القرى والبلدات.



مسوغات الدراسة

تمثل هذه المسوغات دوافعنا في الكتابة التاريخية عن عدد القرى الثلاثمائة والستين، وقد حصرناها في مجموعة مسوغات ودوافع نذكرها كما يأتي:

1. إنَّ هذه المسألة لها جذور تاريخية في التراث الثقافي والتاريخي ومصادره والكتابات القديمة واللاحقة، وقد تركت صداها في الوجدان الشعبي للبحرانيين، ومع ذلك لم تأخذ حظها ونصيبها من البحث العلمي الموسع.
2. إنَّ حملات التشكيك ضد الاعتقاد بوجود مجموعة القرى الثلاثمائة والستين بدأت محدودة، وبريئة، لكنها مع تقادم الأيام تزايدت بشحنات قد اختلطت بنوايا لا تبدو بريئة، وبسعي مريض بذله المشككون لتحطيم هذا الاعتقاد تحقيقاً لمقاصد غير بريئة لصنع تاريخ جديد مفتعل لجزيرة البحرين بدلاً عن تاريخها الحقيقي وتاريخ أهالي قراها وشعبها، فحاولت هذه الدراسة صدَّ هجوم هؤلاء المشككين والمنكرين لوجود مجموعة القرى البحرانية (360) بما توافر لدينا من مستندات ووثائق ونصوص تاريخية، ومصادر مكتوبة ومتداولة وموثقة.

3. الإحياء المباشر لجماعة المشككين في وجود مجموعة القرى البحرانية بالعدد المذكور (360) لا يقوى أمام رصانة وقوة النصوص التاريخية لمؤرخين عاشوا في زمن وجود هذه القرى وقيامها العمراني الفعلي، فهم شهود عيان عرفوا الوجود التاريخي لهذه القرى إما بزياراتهم الميدانية لجزيرة البحرين أو عن طريق المحادثة والنقل المألوف بين المؤرخين والعلماء.

4. هناك عدد من المستندات والنصوص التاريخية، ووثائق ثقافية متناثرة في الكتابات والمصادر التاريخية لم يتح لباحث متأخر تنظيم وجودها كأدلة علمية، واستثمارها في مجابهة حملات التشكيك ضد فكرة الإيمان بوجود مجموعة قرى بحرانية تصل لـ (360) قرية وبلدة.

5. تحاول هذه الدراسة أن تفتح أمام الباحثين - بخاصة من البحرينيين وأهالي المنطقة في شرق الجزيرة بالمملكة العربية السعودية - باباً لتنظيم جهودهم بصورة أكثر تنسيقاً وأعلى نضجاً، وتهيئة المجال لإعداد دراسات تاريخية أقوى تنظيماً، وأدق في نتائجها وسلامتها العلمية.

أهداف الدراسة:

حاولت هذه الدراسة في بعض مباحثها حصر رصد أقوال وآراء بعض المؤرخين والجغرافيين والرحالة من العرب والأجانب على مدار عدة قرون في مسألة (عدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين) التي ظهر وجودها التاريخي في جزيرة أوال ما قبل مجيء العتوب وبالتحديد ما بين القرن الثاني عشر والقرن الثامن عشر

الميلاديين، وأصبح الاعتقاد بعمارتها قولاً رائجاً وشائعاً في كتب ومصادر تاريخية وجغرافية، وفي أقوال الناس عن طريق المشافهة اللفظية.

ومما لا شك فيه أن لهذه الدراسة - كعمل ثقافي تاريخي جاد - بعض الأهداف التي يريد الباحث تحقيقها أو الوصول إليها بعد إعدادة فصولها المتكاملة، وتريد - بأدواتها الثقافية والتاريخية - البحث عن النصوص التاريخية الخاصة بموضوع هذه الدراسة، ونشر بعض ما توافر للباحث من الوثائق الثقافية والرسائل الصادرة عن مؤرخين وسياسيين وقادة عسكريين عن قضية «عدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين» التي أشارت إليها مجموعة مصادر معتبرة في التراث العربي - الإسلامي.

ويمكننا بعد هذه المقدمة تحديد أهم أهداف دراستنا التي بين يديك بما يأتي:

1. حصر آراء بعض المؤرخين والجغرافيين والرحالة من القدماء والمحدثين والمعاصرين الذين اعتقدوا بوجود مجموعة من القرى في جزيرة أوال (البحرين) بعدد يبلغ (360) قرية وبلدة قبل مجيء العتوب، وظل وجودها قائماً خلال عدة قرون.
2. جمع - ما أمكننا - الأدلة التاريخية كنصوص المؤرخين وبعض الوثائق والرسائل التي اختزنتها مصادر مختلفة (تاريخية وجغرافية) في تأييد الاعتقاد بفكرة (360) قرية وبلدة بحرانية.
3. السعي المخلص - بقدر ما هو مستطاع - لحصر مجموعة الدراسات والكتابات التاريخية البحرانية وغيرها التي كشفت عن أسماء مجموعة «القرى العامرة» ومجموعة «القرى المندثرة».
4. رصد ظاهرة وجود (القرى البحرانية) من مصادر تاريخية

- متعددة ومن أدواتها، كالكشف عن مجموعة النصوص التاريخية، والرسائل، والتقارير السياسية، والخرائط الجغرافية.
5. البحث المستمر للتعرف على معجم جغرافي - تاريخي يساعدنا على معرفة أكبر عدد من القرى البحرانية سواء (القائمة العامرة حالياً) أو لعهد قريب أو (القرى المندثرة).
6. تسعى دراستنا كعمل ثقافي إلى كشف أهداف المشككين في وجود العدد الكبير من القرى البحرانية والتصدي لنواياهم، وتوعية الأهداف السيئة للمنكرين تجاه مجموعة القرى البحرانية.
7. استثمار المادة التاريخية الموثقة في مصادر قديمة ودراسات حديثة ومعاصرة للدفاع عن الاعتقاد بوجود تاريخي لأكثر من (ثلاثمائة وستين قرية ومدينة) في جزيرة أوال (البحرين الحالية) ما قبل مجيء العتوب.
8. الكشف عن دور الغزو الخارجي والصراعات والأسباب الأمنية التي أدّت إلى حدوث فواجع مأساوية كمشكلة شتات البحرين التي شهدتها جزيرة البحرين بنحو تراجمي، وتناقص حاد في عدد سكان هذه القرى البحرانية.
9. محاولة تحديد العمر التاريخي التقريبي لوجود مجموعة القرى البحرانية (360).
10. بذل مزيد من الجهد للكشف عن أسماء قرى بحرانية مندثرة أو زائلة منذ عهد بعيد أو من زمن قريب.

الفترة الزمنية:

حدد الباحث الفترة الزمنية لهذه الدراسة بالعمر التاريخي

لوجود مجموعة القرى والبلدات والمدن (الثلاثمائة والستين) التي تحدثت عنها بعض المصادر التاريخية والجغرافية قديمة وحديثة على حد سواء، وهي فترة كما حددها الباحث باجتهاده الشخصي (ما بين سنوات القرن الثاني عشر الميلادي حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي)، وربما من سنوات القرن الحادي عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر الميلادي، وهي فترة قد سبقت مجيء آل خليفة إلى جزيرة البحرين بقرن واحد تقريباً.

منهجية الدراسة:

يعتبر وجود القرى البحرانية المعنية بموضوع هذه الدراسة ظاهرة تاريخية حدثت في فترة زمنية امتدت بتقدير تقريبي لمدة ستة قرون ما بين القرن الثاني عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر الميلادي، ويحتمل إرجاع وجودها إلى زمن أبعد، فما ذكرناه هو فترة زمنية مقدرة للوجود التاريخي الذي كانت فيه هذه القرى قائمة حتى ذاك التاريخ، وطالما أن وجودها تاريخي فإن أنسب ما يرتبط بها من أقوال ونصوص ورسائل هي مظاهر تاريخية، لذلك فإن المنهج المناسب لها هو منهج البحث التاريخي عن مجموعة النصوص والرسائل والوثائق الخاصة بوجودها التاريخي.

وسوف نستخدم المنهج التاريخي في حدود التعامل مع النصوص والرسائل والوثائق التي عثرنا عليها في موضوع الوجود التاريخي لهذه القرى أو الإشارة إليها في المصادر، بيد أن المنهج التاريخي بحدوده المشار إليها لا يكفي في دراسة (الوجود التاريخي) لهذه القرى، فهناك نصوص تاريخية معتمدة عند المؤرخين والجغرافيين، وتوجد كذلك مجموعة رسائل ووثائق ذات مضمون ثقافي خاص بهذا الوجود تحتاج إلى تأمل وفهم واستنتاج،

وتفكيك للأفكار، وربط بين معاني مفردات النصوص والرسائل والوثائق واستخلاص دلالاتها المعرفية بأبعادها التاريخية، وهذا يتطلب في البحث القيام بعملية تحليل للأفكار والربط بين معانيها لاستخلاص نظرة معرفية موحدة، والوصول إلى حقائق تاريخية تتصل بوجود هذه القرى في الفترة المذكورة والمُقدَّرة.

ومن هنا فإن المنهج المساند للبحث التاريخي هو ما نسميه بالمنهج التحليلي، وهو منهج سائد في دراسات حديثة ومعاصرة سواء في قضايا التاريخ أو في قضايا ذات علاقة بمجالات أخرى، وهكذا باختصار سوف نستخدم منهجين أساسيين يستكملان بعضهما في دراسة الوجود التاريخي للقرى البحرانية وهما:

1. **المنهج التاريخي:** والمهمة الوظيفية للباحث هي «استرداد الظاهرة التاريخية ونصوصها ووثائقها وكل ما يتعلق بها» في البحث التاريخي الحاضر وفصوله، ونقصد - هنا - استحضار ظاهرة (الوجود التاريخي لمجموعة القرى البحرانية الثلاثمائة والستين) التي بقيت قائمة بحسب تقديرنا على امتداد ستة أو سبعة قرون ما بين القرون الممتدة من القرن (11) الميلادي، وربما أبعد زمناً حتى القرن (18) الميلادي، ويتم ذلك بالبحث عن النصوص التاريخية الخاصة بها أو بعض الرسائل والوثائق المتعلقة بها.

2. **والمنهج التحليلي:** يتعامل المنهج التحليلي مع المادة الثقافية أو الظاهرة موضوع الدراسة بتفكيك المشكلة إلى أجزاء أولية، ثم ربط عناصرها في وحدة معرفية لتكوين وجهة نظر متكاملة، ويتم عن طريق هذا المنهج القيام بعملیات ذهنية كفهم النصوص والرسائل والوثائق والتأمل في مضامينها، وتفكيك معانيها وتجزئة أفكارها إلى أجزاء بسيطة

تكوّن في مجموعها - كما ذكرنا - وحدة معرفية مترابطة، ونظرة موضوعية متداخلة إزاء قضية (الوجود التاريخي للقرى البحرانية الثلاثمائة والستين).

دراسات سابقة:

بذلت مجموعة من علماء البحرين المعاصرين والمؤرخين والباحثين منهم جهداً المخلص لإعداد بعض الدراسات عن القرى البحرانية ومناطق البحرين، وغالب هذه الدراسات - باستثناء دراسة النويدري عن مناطق البحرين (2009م) - كان فرعياً من دراسات عن جوانب من تاريخ البحرين، وهذه الدراسات كتبها هؤلاء الباحثون عن القرى كفصول أو حلقات ضمن كتبهم ودراساتهم.

أمّا دراسة الأستاذ سالم النويدري (2009م) فهي كما نعلم الدراسة الوحيدة السابقة التي تناولت مادتها المعرفية «مناطق البحرين»، واهتمت بتعريف القارئ الكريم بالقرى والمدن والجزر في البحرين سواء كانت هذه البلدات مندثرة أو عامرة، وجعلت منها موضوعاً رئيسياً لها، ولكن في مقابل ذلك لم يتح لنا - لسوء الحظ - الاطلاع على دراسة مستقلة ومستفيضة عن مجموعة القرى البحرانية الثلاثمائة والستين.. موضوع هذا الكتاب، وربما تكون دراستنا أولى الدراسات عن القرى البحرانية (360).

صعوبات الدراسة:

وما لحظناه - في هذه الدراسة - أنه لم تكن هناك صعوبات ناجمة من عدم توافر مصادر وكتابات تاريخية تشير إلى وجود مجموعة القرى البحرانية (الثلاثمائة والستين)، فمصادر الإشارات

لهذه القرى متوافرة نسبياً بنحو نراه (كافياً) لتأكيد الوجود التاريخي للقرى البحرانية المعنية، فلا يحتاج إثباتها إلى مئات الأقوال، ويكفي العثور على آراء مؤيدة لهذا الوجود التاريخي للقرى البحرانية في عدد من المصادر القديمة، وقد بلغت حوالي عشرة من المؤرخين والوثائق والرسائل التي لا تحتاج إلى تزوير عدد هذه القرى.

كما أن الإشارات المدونة بالمصادر والكتابات التاريخية عن الاعتقاد بوجود هذه القرى بالعدد المذكور تتزايد تدريجياً كلما تزايدت قراءتنا لعدد أكبر من المصادر سواء كانت قديمة أو معاصرة، أولية أو ثانوية، فنعثر بين صفحات كتب قديمة أو بين دراسات ثانوية متأخرة إشارات للوجود التاريخي للقرى البحرانية الثلاثمائة والستين.

وهناك ثلاث صعوبات واضحة نشير إليها كما يأتي:

1. مع توافر مصادر وكتابات تؤيد القول بوجود مجموعة القرى «الثلاثمائة والستين» في جزيرة البحرين فإننا نرى أن هذه المصادر تركت تعداد هذه القرى، وأغفلت تحديد أسمائها ومواقعها الجغرافية وظروف انهيارها، ولم تختلف في هذا الدراسات القديمة عن الدراسات الحديثة والمعاصرة، ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من المصادر التاريخية القديمة، ودراسات حديثة ذكرت بعض هذه القرى بأسمائها - بقدر الحاجة - ودون كثير كلام عنها، فأدى هذا الإغفال إلى صعوبة التعرف على مجموعة القرى (360) بخاصة القرى المنثرة، ودراسات أخرى معاصرة وأغلبها من المؤرخين والجغرافيين الأجانب والبحرانيين قد تحرك أصحابها - بقدر من الاهتمام والمسؤولية - للبحث عن هذه القرى والكتابة التاريخية عنها، ولكن هذه الدراسات لم تصل في البحث إلى العدد المذكور،

وإنما اقتربت بعض هذه الدراسات المعاصرة⁽¹⁾ من تحديد ما يزيد عن مائتين وثلاثين قرية بأسمائها، والأمل معقود على جهود الباحثين البحرينيين المخلصين في استكمال هذا الجهد العلمي، والكشف عن مزيد من أسماء (القرى المدمرة أو المختفية) كانت موجودة في قرون ماضية.

2. إنَّ هذه الدراسة التاريخية، وهي بطبيعتها متشابكة ومتداخلة ذات موضوع يطوي في داخله حساسية تاريخية ونفسية، ولكنها لا تختلف عن دراسات سابقة اهتمت بدراسة ظواهر تاريخية تتداخل فيها الحساسيات المذهبية والعرقية، وتتصادم فيها المصالح، ومع ذلك فحساسيتها ليست وليدة وجود القرى بهذا العدد.. زاد عليه أو نقص، وإنَّما ناجمة من مواقف فئة من المشككين والمنكرين لها أرادوا (محو تاريخ هذه القرى) وتقويضه، وتأسيس تاريخ جديد لا علاقة له بماضي هذه القرى، ولا يريد الاعتراف بالوجود التاريخي لأهالي هذه الجزيرة الأصليين - بالرغم من شهادات المؤرخين القدماء ورسائلهم - حتى يتساوى هؤلاء المشككون، وهم من الوافدين في زمن وجودهم التاريخي بتاريخ وجود السكان الأصليين، وهم الأبناء التاريخيون للقرى القديمة في جزيرة البحرين التي إذا ذكرت استثارت في نفوسهم العصبية، وأظهرت حساسيتهم المذهبية والعرقية، ومع الحساسية التي تنطوي عليها هذه الصعوبة فإنَّ التاريخ بحوادثه ووقائعه الإيجابية والسلبية يحدد (للمحليين والوافدين) هويتهم وانتماءهم وزمن وجودهم التاريخي، فقد كتب المؤرخون تاريخ الأصليين، ودوَّن الوافدون أنفسهم

(1) انظر آخر دراسة تاريخية في مجال (مناطق البحرين)، وهي دراسة الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري بعنوان (مناطق البحرين.. معجم جغرافي - تاريخي) في كتاب (موسوعة تاريخ البحرين)، بالمجلد الثاني، ص 17 - 187.

تاريخ وجودهم في الجزيرة سواء قبل أو بعد مجيء العتوب، أما السكان الأصليون من جميع الفئات الدينية والعرقية فلا يحتاجون لصناعة تاريخ مفتعل يلوي أعناق الحقائق، فكلما تزايدت حركة الزمن وتقدمت سنواته وأسابيعه وأيامه تزايدت جذور أصالته.

3. كان ميسوراً نسبياً الحصول على خرائط جغرافية مداها الزمني مائة عام أو أبعد قليلاً عن جزائر البحرين وقراها ومدنها وعيونها الطبيعية المختلفة كما في كتاب (الخرائط التاريخية للبحرين بين 1817 - 1970م)، لمؤلفه روبرت جيرمان، وهو كتاب مكون من (ثلاثة أجزاء)، وضم عدداً وافراً من الخرائط الطبيعية والسياسية والتاريخية المتنوعة، بالإضافة إلى مدخل كتابي تمهيدي لها مطبوع في كتيب مستقل، أما طبعة الكتاب التي رجعنا إليها فهي طبعة حديثة باللغة الإنجليزية، وتاريخ طبعتها هو عام (1996م)، وقد جمع هذا المؤرخ والجغرافي الأوروبي مجموعة من الخرائط التاريخية للبحرين حدّد عددها في الصفحات الأولى من كتابه بـ (69) خريطة بعضها خرائط جوية وكبيرة، وتضمنت هذه الخرائط بيانات هامة ودقيقة ومعلومات مفصلة عن تاريخ وجغرافية البحرين، وأسماء مدن وقرى البحرين وجزرها، وعيونها الطبيعية والرؤوس المتناثرة في بلادنا، ومواقعها الطبيعية، وما نلاحظه كذلك من عنوان الكتاب أن المؤلف ركز في دراسته للخرائط التاريخية والجغرافية للبحرين على فترة طويلة نسبياً تتجاوز «قرناً ونصف القرن من تاريخ البحرين الحديث»، وتمتد هذه الفترة الزمنية من عام (1817م إلى 1970م) وهي ما بعد مجيء آل خليفة للبحرين بحوالي (35) عاماً ميلادياً، وفي مقابل ذلك تعذر علينا العثور على خريطة قديمة وبعيدة زمنياً تساعدنا

على معرفة انتشار هذه القرى الثلاثمائة والستين أو بعدد أقل منها على المساحة الجغرافية لجزيرة البحرين في فترة وجودها من القرن الثاني عشر إلى الثامن عشر الميلادي، ومما لا شك فيه أن التصور الذهني عن انتشار القرى البحرانية على خارطة الجزيرة مصدره تصورنا عن اكتظاظ المنطقة الشمالية ووسط الجزيرة من مصادر تاريخية في الغالب، وأحياناً من مصادر جغرافية قديمة.



المصادر والأدوات الثقافية المعتمدة:

يلجأ الباحث عادة في أي مجال معرفي لكتابة مادته إلى أدواته الثقافية المتاحة لديه ما أمكن، ولا يجد الباحث حرجاً من الاستعانة بأية أداة ثقافية معتبرة في موازين العلم لتعزيز وجهة نظره، والاستعانة بهذه الأداة في الوصول إلى نتائج مرغوبة ومبتغاة، ونعتقد أنه بين أيدينا في تحقيق أهداف هذه الدراسة وتدعيم نتائجها بعض الأدوات الثقافية، وهي في الوقت ذاته تجسد مصادرنا في بنائها لأنها في نظرنا مجموعة منهجية في دراسة موضوع بحثنا، ومن هذه الأدوات:

1. المصادر والكتب التاريخية المرجعية بخاصة القديمة التي لها من العمر التاريخي ما يتراوح ما بين القرن الهجري السابع إلى القرن العاشر الهجري.
2. بعض الدراسات التاريخية المعاصرة عن تاريخ مناطق البحرين ومنها دراسات البحرينيين عن تاريخ بعض القرى في السنوات الأخيرة، ودراسات تاريخية لغير البحرينيين تذكر عدد القرى البحرانية بنحو (360) قرية.
3. ومصدر ثالث هو ما حصلنا عليه من الوثائق الثقافية التاريخية.

ونعني ما تيسر لنا من بيانات الوثائق العثمانية المستمدة من
أرشيف وزارة الخارجية العثمانية ورئاسة مجلس الوزراء فيها.

4. الاستعانة بمعلومات وبيانات بعض التقارير التاريخية الموثقة في
أرشيف وزارة الخارجية العثمانية ورئاسة مجلس الوزراء فيها.

5. اللجوء - ضمن استخدام الأدوات الثقافية - إلى كتب التراجم
أو السير الذاتية لمعرفة أحوال بعض الشخصيات.

وبعد الإشارة إلى طبيعة المشكلة موضوع كتابنا هذا، وهي
إشكالية أثارها الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري، واقتفى أثره بعده بعض
الباحثين البحرينيين، وهم من الباحثين في تاريخ البحرين الحديث
مستغلين هذه الإشكالية وبعض ما انطوت عليه من ثغرات فإنَّ
معالجتنا في الرد على محاولة الخوري وآخرين من الباحثين العرب
التشكيك في وجود الكم الكبير لعدد قرى البحرين وبلداتها (360)
ترتكز على مكونات تاريخية ذات طابع ثقافي.

وهذه المصادر هي كما يأتي:

1. حديث المؤرخين عن «جزيرة أوال» كجزيرة عامرة بالناس
وأهلة بالناس من سكانها المحليين والأصليين والوافدين عليها
من الدول المجاورة.

2. تأكيد المصادر والتواريخ العربية (قديمة منها، وحديثة على
حد سواء) على حقيقة الانتماء العربي لجزيرة البحرين الأم
(أوال) والجزر الملحقة بها وتعزيز هويتها القومية وانتمائها
العراقي.

3. النصوص التاريخية عن عدد القرى والبلدات البحرانية الثلاثمائة
والستين، وعن القضايا التاريخية المرتبط بهذه المقولة،
وبالمكونات الاجتماعية البشرية لسكان هذه الجزيرة.

4. والدراسات المتأخرة التي قام فيها بعض الباحثين البحرانيين بحصر فعلي لعدد القرى والبلدات في جزيرة البحرين بين (100 - 360).

5. الأحداث الأمنية وعوامل الانتكاسة التاريخية في عدد القرى والبلدات البحرانية وما ارتبط بها من وقوع حوادث شتات وتهجير قسري لجماهير وجموع كثيرة من أهالي هذه القرى المضطهدين قد أدى إلى انخفاض عدد هذه القرى إلى عدد جديد تراوح ما بين ستين قرية وتسعين قرية مهذمة وخراباً.



السجلات الرسمية عند الخوري:

واستند الأستاذ الدكتور فؤاد إسحاق الخوري في تشكيكه بهذا العدد الكبير من القرى والبلدات البحرانية بقوله: «فلو كان في البحرين ثلاثمائة وثلاثين قرية وبلدة ومدينة قبل وصول آل خليفة للحكم لذكرتها السجلات التاريخية التي بدت على شيء من الدقة في القرن الثامن عشر»⁽¹⁾. ونردّ عليه أنه اعتمد على هذه السجلات في العشرينات من القرن العشرين، وهو زمن متأخر عن زمن وجود هذه القرى وما جرى عليها من أحداث أمنية، كما أن القوى المتحكمة في هذه السجلات والمسيطرة عليها آنذاك لا ترصد كل شيء، وما يزال هؤلاء المتحكمون في السجلات لا يحفظون كل شيء بخاصة المستندات التي لا تلتقي مع غاياتهم ولا تخدم أهدافهم ومقاصدهم، كما أن الخوري لم يثبت أنه استقصى مصادر التراث الثقافي - لا عينة منه ولا بشمولية - حتى يثبت مقولته، فأصبحت قولاً «لفظياً» لم يستند إلى مراجعة علمية ولا إلى حقائق تاريخية.

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص 49.

ونلفت النظر إلى أنَّ الكثير من الحقائق التاريخية لم تثبت في السجلات التاريخية كعدم الإشارة على سبيل المثال إلى منجزات الحركة العلمية في البحرين من القرن السادس الهجري وما بعده حتى القرن الثالث عشر الهجري، فالسجلات التاريخية لم تذكر كل شيء، ومع ذلك تجاوزت هذه السجلات آلاف المخطوطات والمصنفات والقرى المندثرة، والشتات الذي عانى منه البحرانيون خلال فترة الثلاثة قرون السابقة، مع عدم ذكر جوانب هذه النهضة العلمية والأدبية ولا منجزاتها، كما أن العدد المذكور مثبت في مصادر تاريخية وجغرافية، وليست هذه السجلات هي الأدوات الوحيدة ولا هي اللوح المحفوظ الذي لا يفارق حادثة أو واقعة، وهناك مصادر غير السجلات هي أقوى من السجلات التاريخية المعتبرة فاعلية وصدقاً، فلماذا أهمل الخوري اعتماد هذه السجلات؟.

ومن المؤكد أن إهمال ذكر عدد بلدات البحرين وقراها من تثبيتها في السجلات التاريخية لا يلغي وجودها أبداً لمن يعنيه أمرها، فهل يمكن شطب مئات القرى لمجرد أنها تجد من يكتبها في سجلات تحت تحكم المتنفيين؟ وهل يمكن إلغاء تجربة ثقافية وحضارية وغنية امتدت لقرون من عمر جزيرة أوال وتاريخها لأنها لم تثبت في سجلات تاريخية رسمية أو غير محايدة؟ وما يفعل الناس بتراثهم طالما لم يدونه أصحاب النفوذ والسلطة؟

ويلحظ من خطاب الدكتور فؤاد إسحاق الخوري أنه يجهل تماماً بعض خصائص تاريخ القرى البحرانية، ويبدو أنه لا دراية له بتاريخها الثقافي والروحي، فلم نجد في مصادره إشارة لكتب علم تراجم البحرانيين وغيرهم، ولم يعتمد على كتب لعلماء البحرين ومصادره لفهم خصائص هذا التاريخ الثقافي وأهالي القرى الذين أنجزوا هذا التراث.

وهذه القرى متميزة، وقد صنعت إنجازاتها الحضارية ولم تثبتها السجلات، فهل يشطبها العلماء والمؤرخون والأدباء لمجرد أن أصحاب النفوذ والسلطة رفضوا تثبيتها في السجلات الرسمية؟. وهناك سجلات علمية هي الأخرى تاريخية، فعلى سبيل المثال لم تهتم السجلات الرسمية بالتاريخ الثقافي لعلماء البحرين ولا بقراها، خاصة القرى الكبيرة، وهي قرى أشبه ببلدات كبيرة أو قرية من حجم مدينة آنذاك، وهذا ما جهله فؤاد إسحاق الخوري ومن تابعه في تشكيكه عن عدد القرى البحرانية، وربما أراد بعضهم التنكر له عن قصد وعمد.

ويتفرع من قرى البحرين الكبرى مجموعة قرى صغيرة ملحقة بها أو داخلية في نطاق كيائها الإداري والاجتماعي، وأكد بعض من كتب في تاريخ هذه القرى وبعض الكتب في تراجم الرجال من العلماء البحرانيين كالعلامة المحقق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، والشيخ إبراهيم المبارك والأستاذ سالم النويدري وغيرهم على قرى كبيرة وقرى صغيرة تابعة لها، وقد اختزن تاريخ القرى البحرانية أمثلة عديدة للقرى الكبيرة والقرى الصغيرة التابعة لها التي تنضوي تحت نطاقها الإداري والاجتماعي.

ويمكننا ذكر بعض الشواهد التي يمكن عن طريقها تقريب العدد (360) قرية كرقم واقعي، وليس «تصوراً ذهنياً طوباوياً» كما ذهب الخوري إلى ذلك، وتابعه بعض من كان يضيّق بحقائق تعاكس معتقداته ورؤاه.

فالماحوز قرية كبيرة، وهي مسقط رأس الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور البحراني صاحب موسوعة كتاب الحقائق، وهي قرية تاريخية كانت في زمن سابق بيئة كبرى احتضنت العلم والعلماء وحوزاتهم الدينية، وهي اليوم ليست كماضيها تسمى

باسمها التاريخي مع اندثار القريتين الدونج وهلتا وقيام قرية أم الحصم محلها أو امتداد أراضيها إلى الأراضي الداخلة ضمن قريتي الدونج وهلتا، فقد ذكر العلامة المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني أن قريته التي ولد فيها، وأصله من الخارجية في ستر، أن «الماحوز» مكونة في زمانه من ثلاث قرى هي الدونج والهلتا والغريفة.

ففي هذا القول قريتان لم يعدّهما الخوري في دراسته، بينما الإشارة إليها واضحة في أحد أهم وأشهر علماء البحرين في القرن الثامن عشر الميلادي، والقرن الثاني عشر الهجري، وهذا مجرد مثال صغير ومحدود على قصور المتابعة الثقافية والتاريخية عند الخوري في التشكيك بفكرة «القرى البحرانية البالغة الثلاثمائة والستين»، وهناك أسماء عدد من القرى البحرانية التي اندثرت، وبعضها باقية في دواوين الشعر العربي قد ذكرت في ديواني ابن المقرب العيوني وأبي جعفر الخطي، وفي عشرات الدواوين البحرانية.

قال صاحب (فهرست آل بابويه وعلماء البحرين) المحقق (سليمان الماحوزي) البحراني في ترجمة الشيخ أحمد بن عبد الله الماحوزي: «الماحوز بالحاء المهملة والزاي المعجمة، وهي قرية عظيمة من قرى البحرين، وهي ثلاث محال: «الدونج» بالبدال المهملة المفتوحة، فالواو الساكنة فالنون المفتوحة فالجيم وهي محلتنا، و«هلتا» بالتاء المثناة من فوق، والقصر، وهي محلة الشيخ المذكور، و«الغريفة» بالغيين المعجمة المضمومة، والراء المهملة المفتوحة على زنة التصغير»⁽¹⁾.

وكذلك يذكر العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيري

(1) سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، ترجمة الشيخ علي بن سليمان الستراوي رقم 2، ص 90 - 91.

التوبلاني البحراني أن قرية «عالي» التي ذكرت في فهرست المحقق الماحوزي كمكان لكتابة موضوع كتابه المعروف بـ (فهرست العلّامة الماحوزي) ومادته الثقافية هي في واقعها التاريخي قرية بحرانية تاريخية وأصيلة، وتتكوّن - كما ذكر العلامة المبارك رحمه الله تعالى - من خمس قرى متفاوتة المساحة، وتنتمي جميعها لقرية كبرى هي (قرية عالي التاريخية)، وهذه القرى الصغيرة هي عالي مَعَن، وعالي ثمود، وعالي حَص، وعالي حويص، والشرّاكي»⁽¹⁾.

أما جزيرة سترة، وهي كبيرة المساحة، وقال عنها المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني «قرية كبيرة من قرى البحرين»⁽²⁾، وثالث جزر البحرين مساحة فتذكر غالباً باسمها التاريخي المألوف.. أي سترة، ويُنسب علماؤها عادة لألقاب مثل العلامة الستري أو الستراوي، ولكنها كجزيرة تتفرع إلى عدد من القرى لا تقل عن سبع أو ثمان على أقل تقدير، وهذه القرى الصغيرة هي (الخارجية التاريخية)، وهي سترة القديمة التي أنجبت عدداً كبيراً من علمائها المعروفين، ويضاف إليها قرى واديان، ومرقوبان أو مركوبان، والحمريّة⁽³⁾، وسفالة، ومهزة، والفُرّيّة، وأبو العيش، وحالة أم البيض»⁽⁴⁾، وكذلك البلاد القديم التي كانت يوماً

(1) انظر كتاب حاضر البحرين، للشيخ إبراهيم المبارك الهجيرى التوبلاني البحراني، ص50.

(2) الماحوزي، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، ص68.

(3) هذه القرية مندثرة تقع في الركن الشمالي الغربي من جزيرة سترة بالقرب من البحر القريب من جسر سترة - جزيرة النبي صالح، وكانت مقيظاً للسكن والاستجمام في شهر الصيف وسكن بعض الشيوخ، وكانت تعج بنخيلها وأشجارها، وقد تصحرت اليوم، حيث يمر عليها الطريق العام الذي يرتبط بجسر سترة - جزيرة النبي صالح، وأصبحت مكاناً لمحال تجارية كبيرة ومشهورة.

(4) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مناطق البحرين (معجم جغرافي - تاريخي)، مجلد 2، ص88.

مدينة كبرى، وهي قبل قرون عاصمة للبحرين يلحق بها عدد من القرى الصغيرة وتبلغ تقريباً (13) قرية، ومنها قرى الخميس أو المشهد، والمصلى، وطشان، والزنج وأبو خفير، وأبو زيدان، وأبو بهام، والمويلغة، وأبو عشيرة، بني، حلة السوق، وسوق الخميس، القلعة»⁽¹⁾.

وتتفرع عن قرية بلدة توبلي الكبيرة قرية «كتكان» مسقط رأس العلامة الكبير المحدث السيد هاشم التوبلاني البحراني وعدد من علماء آخرين من أبناء توبلي وقراها الصغيرة ذكرتهم كتب التراجم البحرانية وغيرها، وقد اندرج فيها مجموعة من القرى الصغيرة بعضها قد اندثر، وما يزال بعضها الآخر موجوداً وعامراً ومعروفاً حتى الآن بفعاليتها في النسيج الاجتماعي لقرى البحرين، ومن قرى توبلي التاريخية قرى الكورة، والجبيلات، والهجير، وبردج، ومري، وتوبلي نفسها»⁽²⁾، وقد ذكر بعضها أبو البحر الشيخ جعفر الخطي البحراني أفاض الله سبحانه وتعالى عليه بشآبيب رحمته في عدد من قصائده بخاصة قصيدته في حادثة «السمة السبيطية»، وهو يعبر آنذاك مياه البحر الفاصل بين منطقتي البلاد القديم وتوبلي.

تلك بعض الأمثلة على اندراج بعض القرى الصغيرة ضمن قرى كبيرة في فترة ما قبل مجيء العتوب سنة 1783م، وقد استمر هذا الواقع التاريخي بين القرى الكبيرة والقرى الصغيرة إلى عهد قريب.

وإذا أحصينا مجموع القرى الصغيرة الملحقة بقرى جزيرة ستره والماحوز القديمة ومنطقة البلاد القديم وقرى توبلي وعالي

(1) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مناطق البحرين (معجم جغرافي - تاريخي)، مجلد 2، ص 17 - 37، وكشكول الشيخ يوسف، ج 1، ص 86
(2) المصدر السابق، مجلد 2، ص 35.

يكون عددها ما بين (28 - 30) قرية تنتمي كلها لخمس قرى أو بلدات كبيرة من قرى البحرين، وقد اندثرت بعض هذه القرى كمنطقة الحمرية في سترة، ومري وبردج في توبلي، وأبو خفير، وحلة السوق وغيرهما في منطقة البلاد القديم، وقد ذكرت أسماء هذه القرى في مصادر تراجم الرجال، وفي بعض دواوين الشعر كديوان أبي البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي القطيفي البحراني الذي عاش سنوات طوال في البحرين وبلغت أكثر من عشر، وقد عشق فيها جزيرة أوال كما يدل على ذلك ديوانه، ونظم فيها شعراً تأوهاً بها وبأهلها وارتباطاً وطنياً بها.

ومضى في هذا السياق التفسيري لفهم ذلك بعض الباحثين البحرينيين المعاصرين من المتأخرين كصديقنا الباحث الأستاذ عباس ميرزا المرشد في دراسته عن ظاهرة «اختفاء الكثير من القرى البحرانية»، فذكر أن العدد الكبير من القرى كان يشير إلى تعداد الأحياء الداخلية لكل قرية، وأن التركيبة الجغرافية للقرية كانت مكونة من قرية كبيرة يطلق عليها اسم عام تحتوي على قرى صغيرة مثل قرية توبلي التي كانت تضم أربع قرى أو بلاد القديم التي كانت تضم مجموعة من القرى الداخلية، وهي تسميات تقترب من تسميات الأحياء الداخلية في القرى المعاصرة، ولهذا نادراً ما كان ينسب الفقيه أو العالم إلى هذه القرى الداخلية، ويكتفي عادة بنسبته إلى القرية الأم»⁽¹⁾.

وخلاصة القول إن الرد على إشكالية الدكتور فؤاد إسحاق الخوري أنه كان يجهل كثيراً من تاريخ القرى البحرانية وخصائصها لأنه اعتمد على سجلات رسمية في العقد الثاني من القرن العشرين، ولم يرصد إلا بعض ما أريد له أن يرصد.

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، ص33.

ومما تقدم فإنه تمّ تحديد بعض الدلالات وهي كما يأتي:

1. تحديد وجود كثافة سكانية للبحرانيين في جزيرة البحرين (أوال) كما سيأتي في موضع لاحق من دراستنا.

2. تقلص وتناقص عدد سكان هذه القرى بسبب الحروب الداخلية والخارجية، وكثرة تداول حكام الجور عليها وما فعلوه من مظالم ومآسٍ فأدى إلى حراك سكاني معاكس باتجاه النقص كما ذكر الشيخ محمد بن خليفة النبهاني الطائي وفروغي وغيرهما كأمين الريحاني في كتابه (ملوك العرب) من خلال ما حدث لهم من تشريد وفرار الناس من المحن والفتن.

3. إن أقوال بعض المؤرخين والجغرافيين من العرب والمسلمين في عدد القرى هي بمثابة مصادر وسجلات تاريخية لا يمكن للخورى والسائرين على تشكيكه تجاهلها، وقد قيدت هذه الأقوال عن سكان البحرين في كتبهم على مدى قرون، وما تزال حجة علمية يستند إليها الباحثون لمعرفة عدد سكان البحرين وعدد قراها وبلداتها قبل عدة قرون، وأنهم ذكروا عدد القرى ما بين (330 - 360) قرية وبلدة.

4. تفيد هذه الأقوال بأن الكثرة الساحقة من سكان هذه القرى والبلدات هم من الشيعة العرب في البحرين سواء كان (جزيرة أوال أو الإقليم الكبير) وفي مناطق عربية أخرى على حد سواء كما ذكر ابن المجاور وعدد من مصادر التاريخ، وقد تناسلوا على مدار التاريخ وعبر قرون متلاحقة على أرض بلادهم من قبائل عربية أصيلة وطوائفهم كبني عبد القيس، وربيعة، وتميم وبكر بن وائل وغيرها، وقد عرضنا ذلك في دراسات عديدة⁽¹⁾،

(1) منها ما كتبناه في هذا الشأن.. دراستنا عن (التشيع في بلاد البحرين من =

وشهد بعض المؤرخين بهذا الانتماء العرقي الأصيل كشهادات ياقوت الحموي وابن بطوطة وابن حجر العسقلاني وغيرهم. 5. إن السجلات التاريخية خاصة الرسمية قبل مجيء آل خليفة لم توثق لسوء الحظ كل تجارب الشعب البحراني وآثاره الحضارية كالحركة العلمية لدى علماء البحرين، وتوثيق أسماء بعض علماء البحرين وأدبائها وشعرائها، وليس من صالحها عمل ذلك، لهذا اكتفت هذه السجلات بتوثيق ما ترى حاجتها لتوثيقه، ولكن هناك مصادر تاريخية يمكن اعتبارها سجلات معتبرة قد سجلت بعض الحقائق، ويمكن اعتبارها لحسن الحظ كمصدر موثق للحقائق، والوثائق المرتبطة بها ككتب المؤرخين وكتاباتهم ومدوناتهم وبعض المخطوطات التي لم تصل ليد إسحاق الخوري وغيره أو لم يريدوا النظر إليها كوئائق ثقافية وتاريخية معتبرة.



قضايا تاريخية تمهيدية:

ثمة قضايا تاريخية نعتبرها مدخلاً مهماً لدراستنا التي تبحث ظاهرة الوجود التاريخي لمجموعة (القرى البحرانية الثلاثمائة والستين) لمدة تتراوح ما بين ستة وسبعة قرون من التاريخ الهجري، ونعتقد أنَّ الإشارة إليها تعين القارئ على معرفة جوانب من حقيقة الوجود التاريخي لهذه القرى.

وهذه القضايا هي كما يأتي:

= مصادر أهل السنة، وكذلك كتاب الشيعة العرب في البحرين، تاريخهم، وانتماؤهم العربي وإنجازاتهم الحضارية، وكتاب دراسات في تاريخ القرية البحرانية، وتاريخ الشيعة في البحرين.. (أوال)

1. العمر التاريخي التقديري لوجود مجموعة القرى البحرانية (360):

زار المؤرخ جمال الدين يوسف بن يعقوب بن المجاور (ت690هـ/1291م) جزيرة أوال، وأكد في زيارته على وجود ثلاثمائة وستين قرية، وقد قسمها لـ (359) قرية إمامية، وقرية واحدة لغيرهم، ولم يحدد مذهبهم الديني، ومن المؤكد أن هذه الزيارة قد تمت قبل وفاته، كما أنه من المؤكد أن هذا الوجود كان يحتاج إلى عمر زمني تراكمي لتكوينها ونشأتها وعمارتها بزمان لا يقل عن قرن كأقرب مدى زمني وقرنين على الأبعد، وما قلناه هنا مجرد فرضية، وبالتالي فإن الفترة الزمنية التي تجمع وجود هذه القرى مجتمعة بالعدد (360) نقدرها من القرن الخامس الهجري مع تفاوت في عمر كل قرية عن الأخرى فبعضها يمتد للقرن الهجري، وبعضها نشأ على امتداد قرون التاريخ الهجري حتى تاريخ زيارة ابن المجاور قبل وفاته عام (690هـ).

ونعني أن وجود هذه المجموعة من القرى بالعدد المذكور كان أبعد زمنياً من وجود ابن المجاور وزيارته لجزيرة البحرين كما توحى كلماته، ثم بسطت هذه القرى وجودها التاريخي على مدى قرون لاحقة حتى القرن العاشر الهجري الذي شهد فيه الملاح الخليجي الربان أحمد بن ماجد وبعض الوثائق العثمانية بوجود هذه القرى بالعدد الكبير المشار إليه كما سيأتي في ملاحق دراستنا التي بين يديك.

وعندما زار الرحالة الدانمركي كريستن نيبور عام 1765م جزيرة البحرين كان عدد هذه القرى قد تراجع وتناقص بعد عمليات الغزو البرتغالي والعماني وهجمات جماعات البدو في الإقليم، وهي فترة لا تبعد عن تاريخ الغزو العماني الثاني سوى أربعين عاماً، ولكن هذا الرحالة عاد وشهد بوجود هذه القرى في فترة سابقة لزمان

زيارته، وأقر بتناقص عددها من (360) قرية إلى أقل من ستين قرية بحرانية.

ولقد نقل بعض الباحثين العرب والأجانب المتأخرين والمعاصرين كما ذكرنا عن الرحالة الدانمركي (كريستن نيبور) قوله: «إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بئس»⁽¹⁾، وذكر جوان كول، وهو باحث ومحاضر جامعي أمريكي هذا الاعتقاد الذي يكرهه البعض، وذلك في سياق بحثه ودراسته عن الشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية أو إقليم بلاد البحرين الذي تقطنه غالبية شيعة أنه: «في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أن مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»⁽²⁾

ويتراوح الزمن بين القرن الخامس الهجري، والقرن الثاني عشر الهجري الذي زار فيه كريستن جزيرة البحرين (أوال) بحوالي سبعة قرون هجرية، وهي ما نعتبرها الفترة التاريخية المقدرة لوجود مجموعة القرى التاريخية، وقد تآكل عدد كبير من هذه القرى لأسباب مختلفة كان في غالبها أسباب أمنية وعسكرية وعدوانية كما سيأتي توضيحه في الحلقة التي عقدناها عن حالات «شتات البحرينيين وتهجيرهم القسري» إلى مناطق الجوار، ومناطق بعيدة نسبياً عن الخليج كالهند وشرق أفريقيا.



-
- (1) انظر ما قاله «كريستن نيبور» في كتابه.. رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البخرنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137.
- (2) انظر ما نقله المؤرخ الأمريكي جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 - 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الواحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

2. عدد القرى قبل الغزو العماني:

كان عدد القرى البحرانية قبل مجيء البرتغاليين، وقبل وقوع الغزو العماني حوالي (360) قرية في القرن الثامن عشر الميلادي، وإن هذه القرى بفعل بعض الاعتداءات الخارجية - على وجه الخصوص الاعتداءات البرتغالية، وحملات الغزو العماني - تقلص عددها ما بين (60 - 90) قرية بحسب كلام بعض المؤرخين الذين زاروا منطقة الخليج وجزيرة البحرين أو من كتبوا عن ومضات من تاريخها الحديث.

وقد شهد بهذا العدد نفر من المؤرخين على امتداد مائتين وخمسين عاماً ومنهم الرحالة الدانمركي كريستن نيبور والمؤرخ الإيراني عباس فروغي، وفيلكس جونز المقيم البريطاني في الخليج العربي، وقبلهم أشار إلى وجود القرى البحرانية بهذا العدد ابن المجاور في كتابه (تاريخ المستبصر)، وبعده بسنوات أبو الفداء مؤلف كتاب (تقويم البلدان)، والملاح الخليجي شهاب الدين أحمد بن ماجد السعدي النجدي، ثم رسخت هذه المقولة بأقوال من المؤرخين الآخرين اللاحقين عليهم، وظهر هذا القول بعدد (360) قرية في رسائل عثمانية، وعمر هذه الوثيقة يزيد عن خمسة قرون ميلادية كما سيأتي في طيات هذا البحث.

وإن الشك في وجود هذا العدد من القرى في البحرين قبل مجيء العتوب وسيطرتهم على الجزيرة لا يصمد أمام قوة بعض الحقائق التاريخية من وجود وثائق، ومصادر تتحدث عن آلاف المشردين البحرينيين في الخليج وبلدانه ومناطق أخرى، وأمام شهادات بعض أقوال المؤرخين كالرحالة الدانمركي كريستن نيبور وغيره.

فهذا الرجل الرَّحَّالة هو شاهد قريب من واقعة التشريد

القسري قبل (248) سنة ميلادية بعد أن قام - شخصياً - بزيارة ميدانية لجزيرة البحرين، وبدوافع وضع الحقيقة كما هي، وكما رآها بنفسه، ولم تكن لديه آنذاك دوافع غير بريئة، فالرجل لا يعنيه كمؤرخ زائر سوى ما شاهده بنفسه من مآسٍ، ومن واقع البؤس الذي جثم على أهالي البحرين بعد وقوع حالات متكررة من الغزو البرتغالي والعثمانيين الذين وصفهم العلامة الشيخ يوسف آل عصفور البحراني بالقساة الأذال في كتابه لؤلؤة البحرين.

3. تاريخ نكبة الشتات (1717 – 1737م):

ارتبط تاريخ شتات البحرينيين - كظاهرة مأساوية - بالغزو الخارجي بأشكاله المختلفة، ومع ذلك يصعب تحديد زمن دقيق لوقوع هذه النكبة بسبب تكرار عمليات الغزو وتباين درجات شدته وآثاره، ولكنه وقع على موجات من حملات الغزو المتكررة، وقَدَّم تاريخ البحرين نماذج من الظلم السياسي والاجتماعي على أهالي الجزيرة، مما تسبب في شتات سكان القرى وضياعها، بل وزوالها كما جاء في نصوص بعض المؤرخين المتأخرين في وجودهم الزمني عن هذه المأساة، وبين أيدينا أمثلة متفاوتة في وضوحها وشدة قوتها التأثيرية من نماذج الغزو الخارجي وآثاره التدميرية، وهي أمثلة بخل بعض المؤرخين حتى عن الإشارة إليها، بينما اكتفى آخرون بمجرد الإشارة إليها على نحو مجمل يخلو من تفاصيل.

ومن أمثلة ذلك أنه تسبب الغزاة البرتغاليون والعثمانيون وجماعات البدو والهولة وبعض القبائل بالإقليم خلال (القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين.. أي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين) في وقوع بعض جوانب هذا الشتات وحالاته المفجعة، ثم مرت في فترة وجودهم بالجزيرة أحداث أمنية

رصد بعض العلماء بعضها بصورة مجملّة، ولكن في الوقت نفسه لم ترصد في فترة وجود غزاة آخرين حالات أخرى من الشتات والفرار من الوطن أو إلى مناطق في داخله أكثر أمناً كفرار بعض أهالي قرى عسكر والفارسية القديمة وجو وعوائلها إلى خارج البحرين، لكن النكبة الكبرى والشتات الأعظم كما وصفه بعض الباحثين البحرينيين كان في القرن الثاني عشر الهجري أو القرن الثامن عشر الميلادي وبخاصة بعد وقوع أربع حالات أو خمس من حالات الغزو العماني بدءاً من عامي (1127 - 1128هـ) إلى عام (1150هـ).

وكان أعظم ما حدث لأهالي البحرين وقراهم وتحولها إلى واقع بائس مريض ومحطّم في حملتي عامي (1130هـ - 1150هـ)، حيث نجح العمانيون في دخول جزيرة البحرين بالقوة وصبّ جام غضبهم وأحقادهم المذهبية والسياسية، واضطرار أهالي الجزيرة تحت ضغط الجور والمظالم المروعة إلى الفرار وتركها طلباً للأمان، ومع أن حملات الغزو العماني لم تتوقف عند حدود عام 1150هـ/1737م، فقد جاء العمانيون إلى الجزيرة في عام 1800م - أو عام 1802م (1215هـ) لغزوها وهي تحت حكم العتوب، إلا أن نكبة الشتات الأعظم في تاريخ البحرينيين كان في عشرين عاماً ما بين أعوام (1130هـ/1717م إلى عام 1150هـ/1737م)، وبعد هذه النكبة لا يجد الباحث - أينما ولّى وجهه - سوى رؤية شتات الآلاف من ذوي الأصول البحرانية في مدن الساحل الإيراني وبخاصة في الجنوب الغربي، وفي مدن الجنوب العراقي ووسطه، وفي الكويت والقطيف وقصباتها وقرى الأحساء وعمان ولنجة ومدن وبلدان الساحل الشرقي لأفريقيا، وبعض البلدات في الهند.



4. الصياغات الذهنية لتفهم وجود «الكثرة العددية» لقرى البحرين: كيف يمكن «ذهنياً» تصور وقبول الكثرة العددية لقرى البحرين قبل حملات الغزو البرتغالي والعماني وغيرهم؟

كما تقدم فقد شكك بعض الباحثين المعاصرين في وجود (360) قرية وبلدة بحرانية، ووصف البعض منهم هذا الكم من القرى بالأسطورة، ورفضها آخرون لأنها في نظره مجرد «تصور ذهني» غير مبني على أدلة معتبرة أو غير مستند على حقائق تاريخية، ولكننا نعتقد - كعدد من المؤرخين والجغرافيين السابقين على زماننا - بأن هذه الكثرة الكبيرة من القرى البحرانية ليست مجرد «تصور ذهني»، وليست أسطورة من نسج الخيال أو تصور ذهني لدى الشيعة، بل مستندة على مجموعة وثائق تاريخية وأقوال مجموعة مؤرخين وزيارات علماء وجغرافيين ميدانياً إلى جزيرة البحرين.

وثمة صياغات ذهنية لفهم هذه الكثرة العددية من القرى والبلدات البحرانية، تسهل قبولها في البحث التاريخي، ونضع هذه الصياغات كحقائق تاريخية في بعضها، وكفرضيات قريبة من الواقع التاريخي في بعضها الآخر.

وهذه الصياغات كما يأتي:

1. إنَّ بعض المؤرخين والعلماء البحرانيين أشاروا إلى توزع بعض القرى الكبيرة إلى قرى صغيرة كما في قرى جزيرة سترة، والبلاد القديم، وقرى الماحوز القديمة، وتوبلي الكبرى، وقرى عالي آنذاك، وهذا ما فهمناه من أقوال بعض العلماء كالمحقق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي، وكذلك الشيخ إبراهيم المبارك التوبلاني، والشيخ محمد علي التاجر، وسالم النويدري، فبعض القرى الصغيرة أشبه بأحياء أو

ضيعة زراعية ذات غلات ومحاصيل في قرية كبيرة، ويسكنها عدد من الناس، وتشكل هذه الضيعات الصغيرة مجموعة قرى صغيرة تندرج في حدود جغرافية لقرية كبيرة كسترة أو البلاد القديم أو غيرهما، وهذه الصياغة العامة تجاوزت التصور الذهني لأن وجود هذه القرى الصغيرة المنطوية في قرى كبيرة هي حقيقة تاريخية أثبتها بعض العلماء في بعض كتبهم ومصادرهم.

2. ويحتمل في تصوّر ذهني كذلك أن ما أطلق عليه «قرى بحرانية» التي تشكل الثلاثمائة والستين هي في كثير منها أشبه بـ «مظاعن أو مجموعة أكواخ» في قطاعات زراعية من منطقة معينة، ويسمى كل مظعن أو عدة بيوت من الأكواخ قرية في منطقة ما إلى جانب مظاعن أخرى أو بيوتات متصلة يمثل كل واحد «قرية صغيرة»، وبذلك لا يصعب بعد ذلك تصور ذهنيّاً وجود (360) قرية طالما أن بعضها كما تقدم هي أشبه بـ «ضيعات زراعية» مكونة من عدة بيوت مبنية من «أكواخ متنقلة أو مكونة من مظاعن» لمجموعة عائلات تتراوح بين (مائة ومائتين) تعيش في قرى صغيرة، وإذا ما أخذنا ما ذكره المؤرخ الإيراني.. محمد بن إبراهيم كازروني الملقّب بـ «نادري» عن أعداد العوائل في كل قرية بحرانية، وتقديراته ما بين (100 - 300) عائلة، وأحياناً أكثر، يكون أعداد كل قرية بصورة تقديرية وافتراضية ما بين (ألف إلى ألفي) نسمة.

3. إنّ قرانا البحرانية المعاصرة وهي في حدود أكثر من مائة قرية أو بلدة لا تقل في عدد سكانها عن ألفين لدى البعض منها، وفي حدود أعداد أكبر من ذلك بكثير في قرى أخرى عديدة، وبافتراض عدد سكان القرى الكبرى بـ (عشرة آلاف)

نسمة أو أكثر فإن القرية الواحدة تشمل ما بين خمس وست قرى صغيرة، وبضرب حاصل عدد هذه القرى الصغيرة مع عدد القرى الكبيرة تقديرياً يكون لدينا أكثر من (300) قرية صغيرة تندرج في إطار القرى المائة الكبرى.

4. يتجاوز عدد مدن وقرى وبلدات البحرين (الحالية) في الفترة الحاضرة ثمان مدن وأكثر من وجود المائة قرية، وعدد سكانها حوالي مليون ومائتي ألف من المواطنين والوافدين، وجميعهم يسكنون القسم الشمالي للجزيرة، وفي الوسط وعلى أطراف الساحلين الغربي والشرقي، مع خلو شبه تام للمنطقة الجنوبية من السكان، وإذا ما وزعنا أعداد البحرينيين في هذه القرى وعددهم (600 ألف مواطن) على (360) قرية وبلدة (بحسب القول القديم بعدد القرى البحرانية) يكون معدل ساكني كل واحدة من هذه القرى أقل من ألفي مواطن، وهذا أمر عادي وطبيعي، ولا يستدعي وصف عدد هذه القرى بالوهم والأسطورة، ولا يحتاج إلى تشكيك جازم بعدم وجودها حتى وإن ضيع التاريخ، ربما عن عمد أو لأسباب أخرى، الإشارة إلى أسمائها، وبعض المعلومات الأولية عنها كمواقعها وبعض أعلامها، وظروف خرابها أو تاريخ اختفائها تقصيراً من العلماء أو من المؤرخين.



الفصل الثاني

قضية التشكيك وإنكار وجود القرى الثلاثمائة والستين

تقدم قولنا في الفصل الأول من دراستنا بأن عبارات محددة في نص الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري قد طرقت باب التشكيك في الاعتقاد بوجود (360) قرية ومدينة في جزيرة البحرين التي انطلقت من كلمات ابن المجاور وغيره من المؤرخين السابقين واللاحقين في كتبهم ومصادرهم منذ القرن الهجري السابع، ومضى عدد من المؤرخين قبل الخوري وبعده يعتقد بوجود هذا الكم من القرى والبلدات في جزيرة البحرين، لكن هذا الباحث طرح على استحياء ما يشير إلى بعض الاعتراض على وجود هذا العدد، ثم شاركه آخرون من الباحثين البحرينيين ما يزالون حتى اللحظة الحاضرة فئة قليلة، ولكنهم قد يتزايدون مع تقادم الزمان بخاصة في ظروف حملة تشكيك مقصودة يشنها البعض ضد تاريخ جزيرة البحرين وأهلها القاطنين على مدى قرون متعاقبة قبل مجيء آل خليفة، وغرضهم التشكيك في أصالة السكان المحليين السابقين على وجود الوافدين إليها بحوالي اثني عشر قرناً من التاريخ الهجري، وإثارة غبار الطعن بمختلف أشكاله بسكان الجزيرة وهوياتهم العربية والمذهبية الدينية.

وسنحاول في هذه المحطة من مباحث هذا الكتاب الاستمرار في متابعة «إشكالية التشكيك» وإلقاء بعض الضوء وغرضنا إضعافها وتفنيد مزاعم المشككين التي انطلقت باهتة، وتعرية أهدافهم المبطنة، ثم سلط عدد من هؤلاء المشككين سهامهم بنحو شديد جعلنا نميل إلى فرزهم وتمييزهم كمنكرين لوجود هذه القرى بهذا الكم الكبير على خريطة جزيرة أوال أو البحرين، ووجود الساكنين،

وهو إنكار ينطوي على إلغاء الوجود الحضاري للسكان الأصليين أو تقليل بأعدادهم بنحو يُصَفِّي تاريخهم وتهميش حدوده عن قصد، ويشطب أية هوية عربية وانتماء للتشيع على مذهب الأئمة الاثني عشر الذي عرفته جزيرة البحرين، ويشطب في الوقت ذاته كل تقاليد وأعراف وعادات وتراث هذه الجماعة المحلية التي يسميها المؤرخون كالنبهاني بمصطلح «البحارنة»⁽¹⁾.. نسبة إلى بلدهم الأصلي (البحرين سواء في الجزر أو في شرق الجزيرة العربية)، وهم عرب الجزيرة الذين ينحدرون من قبائل عربية أصيلة، واعتنقوا منذ زمن مبكر يعود للقرن الهجري الأول الإسلام على مذهب أهل البيت عليهم الصلاة والسلام.

ومن أدواتهم في الطعن والشك إنكار وجود (360) قرية أكدها ابن المجاور وغيره من المؤرخين السابقين واللاحقين، مستفيدين من موقف تشكيك لأغراض علمية أبداها المؤرخ فؤاد إسحاق الخوري، بيد أن التاريخ أقوى من محاولاتهم غير البريئة في التشكيك والطعن، ولن يستطيع أحد شطب تاريخ بأكمله استجابة لنزوة أو حساسية عصبية هي أقرب إلى المراهقة، ولن تكون بمقدورها أن تبلغ النضج مهما آزرتها القوى المساندة في حملتها الظالمة القائمة على التشكيك في تاريخ البحارنة أو السكان الأصليين من الشيعة⁽²⁾، وهم من شُكِّل «جموع القوى البشرية للقرى البحرانية» في فترة ما قبل مجيء العتوب.

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، الباب الثالث، ص 86، وأشار لهذا المصطلح الاجتماعي - التاريخي كثر ومنهم هولز، قال صديقنا الأستاذ حسين محمد الجمري: «ويخصها باسم «البحارنة» في مقابل الطائفة الأخرى ذات الأصول القبلية التي يسميها «العرب»، (راجع على سبيل المثال: Holes 2001 and 2002).

(2) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص 176، 177، 217

وتصدى لحملة التشيك مؤرخون وجغرافيون ورحالة وباحثون عرب وبحرانيون وأجانب في أكثر من ثلاثة قرون بخاصة من القرن الثامن عشر الميلادي حتى حاضر أيامنا بعدد من الدراسات والكتابات التاريخية أو بإشارات من أقوالهم دونوها في هذه الدراسات، وكان بعض هذا الكتابات قبل مجيء العتوب وقبل وجود المشككين، بأكثر من سبعة قرون هجرية على أقل تقدير زمني، وأنه من الاستحالة بمكان شطب نتاجاتهم، وشطب ما قرروه من حقائق ظلت قائمة وراسخة ومتراكمة على مدار قرون تجاوزت السبعة قرون سواء في فترة وجود هذه القرى أو بعد زوال بعضها لأسباب مختلفة من نهاية القرن الثاني عشر الميلادي إلى بداية القرن الواحد والعشرين.

واستكمالاً لما بدأناه في مبحثنا الأول من دراستنا نتابع الآن بعض الخطوات الأولية التمهيدية لدراستنا التي بين يديك - عزيزي القارئ - بالإشارة إلى بعض النقاط ذات الأهمية.



1. إشكالية فؤاد الخوري:

البحرين كسائر بلدان العالم يحدث فيها حراك سكاني بالزيادة والنقصان بصورة طبيعية وبتدخل غير طبيعي من القائمين على إدارتها كالتجنيس المتعمد، فما كان في الأمس من أغلبية سكانية لصالح طرف محدد قد يكون في حاضره أو مستقبله أقلية سكانية، وتلك هي سُنّة الله في خلقه وإدارة حياتهم في وجودهم، وقد يتم الحراك السكاني في ظروف طبيعية كالمواليد والوفيات والهجرة الطبيعية والتنقل البشري من مجتمع لآخر فيؤدي ذلك إلى زيادة في عدد السكان أو تناقصه، وقد يتم الحراك السكاني بطرائق غير طبيعية كعمليات التجنيس السياسي والطائفي، وقد يتم في ظروف

طارئة كالكوارث الإنسانية مثل عمليات الإبادة والقتل الشديد وحالات الشتات والتشريد القسري للناس وغيرها.

وقد أشار بعض المؤرخين العرب والمسلمين من الأقدمين والمحدثين إلى الكثافة السكانية للقرى البحرانية وتقسيماتها بالمعايير التي حددناها في هذه الدراسة، وهذه الكثافة السكانية إشارة لـ «حراك سكاني» للشعب البحراني في فترة سابقة ذكرها أبو الفداء في كتابه (تقويم البلدان)، وجمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الدمشقي والملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي، وبعدهم جاء الشيخ النبهاني ومؤرخون لاحقون وزادوا الفكرة اعتقاداً ورسوخاً في أذهاننا وأضحى واحداً من قناعاتنا العقلية.

وقد تحرك سكان جزيرة البحرين باتجاه الزيادة والنقصان بحسب ظروف تاريخية ارتبط بها هذا الحراك كعوامل الهجرة الطبيعية، والغزو وما يصحبه من التشريد والشتات والتهجير، ونقل بعض القبائل من مكان ما إلى داخل البحرين وبخاصة جزيرة أوال، وكذلك عمليات التجنيس وغير ذلك من العوامل المؤثرة في الحراك السكاني.



يعتبر مؤلف كتاب (القبيلة والدولة في البحرين) الدكتور فؤاد إسحاق الخوري، وهو أكاديمي لبناني جامعي جاد.. أول من أثار هذه الإشكالية، ربما لغرض علمي أو لسبب آخر غير معلن، ونقصد إشكالية حول وجود «العدد الكبير للقرى والبلدات البحرانية في فترة زمنية سابقة على عصرنا وزماننا بعدة قرون، وشكك «الخوري» - كما تقدم من نصه - في عدد هذه القرى التي ناهزت أكثر من ثلاثمائة وثلاثين قرية ومدينة كما ذهب إلى ذلك الشيعة على حد تعبيره، واقتدى في إثره آخرون بقولهم، ولم يقدم في إشكاليته أدلة مقنعة تدحض ما

يراه البعض من حقيقة أقرها مؤرخون وجغرافيون سابقون على زمانه بمئات السنين كالمؤرخ ابن المجاور مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) وأبي الفداء الشامي صاحب حماة، ومؤلف كتاب (تقويم البلدان)، والملاح الخليجي شهاب الدين أحمد بن ماجد السعدي النجدي في كتابه المعروف بـ (الفوائد) وغيرهم ممن تأثروا بأرائهم وبمضمون بعض الوثائق التاريخية بخاصة العثمانية.

وممن جاره في التشكيك بوجود (330) قرية بحرانية أو أكثر بعض المهتمين بالتاريخ الثقافي والسياسي للبحرين الحالية كالأستاذة مي الخليفة في كتابها (الشيخ محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ المتوازي)، وهي من أهالي البحرين، فحاولنا هنا الإشارة لإشكالياتها ومناقشتها، وتهيأت بعد ذلك نفوس باحثين آخرين للقول: «سواء صح هذا الكلام - ويقصد عدد القرى 360 - أو كان مبالغاً فيه فإنّ قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة»⁽¹⁾، وهو قول اعتمد عدد القرى والبلدات البحرانية في زمن متأخر بعد تتابع نكبات الجزيرة ومحنها على سكانها الأصليين التاريخيين، ولكن من جانب آخر يعتبر هذا القول هروباً من التدقيق العلمي في هذه المسألة، وبالتالي قد يتحرك هذا القول في استمرارية التشكيك بهذا العدد دون لجوء الباحث إلى معالجة علمية تحسم الأمر بأدلة تاريخية.

وبعدهما أخفى البعض - عمداً أو سهواً - الإشارة نهائياً إلى وجود هذا الكم الكبير من عدد القرى في جزيرة البحرين سواء كانت بدوافع بريئة أو لأغراض مشبوهة، فبعض من كتب في تاريخ البحرين نشر مستنداً لرأي الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي أخفوا فيه قوله بوجود (ثلاثمائة وستين قرية بحرانية) في مخطوطة كتابه (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد)، وتوجد بحوزتنا هذه

(1) فائق حمدي طهوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 - 1870م، ص 21.

المخطوطة، فقال المؤلفان لكتاب (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 - 2002م) وهما (محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين) تحت عنوان فرعي في كتابهما بما أسموه بـ (وصف أحمد بن ماجد للأوضاع في البحرين عام 1498م)، وأشار المؤلفان المذكوران فيه إلى الجزيرة الثامنة (جزيرة أوال) بقولهما عن هذه الجزيرة نقلاً عن تحقيق جديد لكتاب (الفوائد)⁽¹⁾ إنَّ: «الجزيرة الثامنة، وهي البحرين، وتسمى أوال... وفيها الماء الحالي من جملة جوانبها»⁽²⁾.

وقد لوحظ أنَّ المؤلفين (محمد أحمد وبشير زين العابدين) قد حذفوا خمس كلمات هامة من نص المخطوط المنسوخ عام (1925م - 1344هـ) على يد ناسخه جبرائيل فرَّان عام 1001هـ، وتمثل الحذف في إسقاط (كلمات خمس) من قول ابن ماجد النجدي في مخطوطه (الفوائد) يشير فيها رحمه الله لوجود (360) قرية كما سيأتي توضيحه في موضع لاحق، وفي قسم الملاحق بوثيقة من المخطوط نفسه، والكلمات الخمس المحذوفة هي قوله: «وفيها ثلاثمائة وستون قرية»، وهذه الكلمات ما تزال موجودة في مخطوطة كتاب (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد) لابن ماجد بنسخة 1001هـ، وما فعلاه المؤلفان أو ما جاء في المصدر الذي استقيا منه هذه المعلومة هو بخلاف الأمانة العلمية المطلوبة في البحث التاريخي⁽³⁾، إذا ما قابلنا بين مخطوط عام 1001هـ بخط جبرائيل فرَّان، وبين المستند المنشور في كتابهما المذكور (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 - 2002م).

-
- (1) نقلاً عن كتاب شهاب الدين أحمد بن ماجد، الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، تحقيق إبراهيم خوري، ص 69.
 - (2) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث.. 1500 - 2002م، ص 87.
 - (3) انظر الملحقين رقم (3 و4).

ومما ينبغي التنبيه إليه أنَّ المؤلفين المذكورين لكتاب (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 - 2002م) قد اعتمدا في توثيق المستند التاريخي الذي حذفوا منه المصنفان ذكر (360) قرية وبلدة بجزيرة أوال المسماة بجزيرة البحرين على حد تعبير ابن ماجد على كتاب (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول)⁽¹⁾، لشهاب الدين أحمد بن ماجد، وهو كتاب من تحقيق وتحليل الأستاذ إبراهيم الخوري، وهو صادر سنة 1989م عن مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة⁽²⁾.

ولا يستبعد أنَّ الأستاذ إبراهيم الخوري قد اعتمد على مخطوطة نُسخَت متأخرة، وتمَّ تحقيقها على يديه بالكيفية التي كانت عليه دون مقابلتها بنسخ خطية أخرى لكتاب (الفوائد)، وقد حذفت منها جملة هامة تخص الفكرة القائلة بأن «عدد القرى في جزيرة البحرين هو ثلاثمائة وستون»، ويحتمل حصول سقط في الكلام لهذه الجملة سهواً من الناسخ، فبُني الخطأ الجديد اللاحق في عملية التحقيق على خطأ سابق ناتج عن السقط أو الشطب أو حتى التعصب الشخصي، ثم جاء المؤلفان لكتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م)، ونقلوا من كلام ابن ماجد بما فيه من سقط للكلمات الخمس، وحذف لعدد قرى جزيرة أوال كما سنوضح لاحقاً، وفي ملاحق هذا الكتاب⁽³⁾، والله سبحانه أعلم بالحقيقة.



- (1) انظر هذا الكتاب، لإبراهيم الخوري، ص 69.
- (2) محمد أحمد عبد الله وزميله الدكتور بشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 - 2002م)، ص 87.
- (3) انظر الملحقين رقم (3 و4).

2. أوجه التشكيك

هناك ثلاثة ثلاثة للتشكيك:

1. إنكار تام يبدأ بالتشكيك ثم تصديقه.
2. حذف الحقيقة في بعض المصادر التاريخية.
3. وإنكار في شكل اعتراف كما سيأتي بيانه.

تشكيك وإنكار تام:

ونبدأ بتحديد «مشكلة بحثنا وهي تشكيك الأستاذ فؤاد الخوري ومن لحق به بعدئذ من بعض الباحثين البحرينيين في جانبها الأول وهو عدم اعتقاده بوجود كثرة عديدة للقرى البحرانية قديماً تبلغ ما بين (330) قرية وبلدة، يقول الدكتور فؤاد إسحاق الخوري في كتابه المذكور: لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل، على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة»⁽¹⁾.

والمشكك بعدد قرى البحرين وبلداتها القديمة بـ (360)، ونقص الباحث اللبناني فؤاد إسحاق الخوري، قد حشر كما يلحظ جماعة الشيعة في هذه الإشارة غير المنطقية، إذ زعم لهم دون غيرهم بأن لهم «تصوراً ذهنياً» إزاء هذه القضية والقضايا التي

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة ص 48 - 49.

أثارها بشأن إدارة الشيعة لقراهم وبلداتهم⁽¹⁾ في جزيرة البحرين، فنسب إليهم أنهم: «يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وكبيرة» مع أنه قول شائع بين عدد من المؤرخين سواء من السُّنة أو الشيعة والباحثين الأجانب على حد سواء كما سيأتي بيانه في تضايف هذه الدراسة.

ومن يعود بنفسه إلى نصوص بعض المؤرخين وأقوالهم السابقة يجد أن ما أسماه الخوري بـ «التصور الشيعي» في هذه المسألة ليس مجرد أفكار غير واقعية في أذهان الشيعة البحرينيين وحدهم، بل هو اعتقاد سائد في أدمغة النخبة من مثقفي ومؤرخي أهل السُّنة في أزمنة متعددة وبخاصة من زاروا جزيرة أوال زيارات ميدانية وكتبوا مشاهداتهم عنها بنحو مباشر، وكان تحديد عدد قرى الجزيرة وبلداتها وكثرة سكانها وبعض جوانب تاريخها كعقائدهم الدينية، واعتمادهم على الزراعة وأكل التمور والأسماك واستخراج اللؤلؤ الطبيعي من مغاصاته بالبحر هي من الأخبار التي نقلها هؤلاء المؤرخون والجغرافيون كما سيتبين من نصوصهم في هذه الدراسة.

فالكتابات التاريخية عند مؤرخي العرب والمسلمين وبخاصة من بعض النخب العلمية عند أهل السُّنة وعلمائهم، وبعض الأجانب الزائرين خلال عصور مختلفة ما بين القرن (السابع والخامس عشر) الهجريين ليست «تصوراً ذهنياً» لدى شيعة أهالي جزيرة البحرين وحدهم كما زعم الخوري، بل هو في نظر هذه النخب بخاصة من مؤرخي أهل السُّنة، وفي نظر قرائهم في عصور مختلفة ولاحقة بعدهم، فهؤلاء المؤرخون هم مَنْ دَوَّنَ هذا العدد في قرى الجزيرة

(1) قد نستكمل - لاحقاً - عملية البحث بمعالجة التنظيم الإداري عند شيعة البحرين لقراهم وبلداتهم إذا ما جمعنا المادة العلمية من مصادر موثوقة.

في مصادرهم التاريخية خلال عصور متلاحقة، وكانت عمليات التدوين بطريقة المشاهدات المترتبة عن زيارات ميدانية مباشرة أو عن ثقة علمية لمؤرخ معيّن لاحق بمؤرخ سابق، وقد عاينوا - كعلماء زائرين للجزيرة - جوانب من مظاهر الحياة في جزيرة البحرين، وقد لفت أنظارهم هذا الكم الكبير من القرى والبلدات، وليس من الصعوبة على المؤرخين إحصاء قرى وبلدات لا تتجاوز سوى الثلاثمائة أو يزيد قليلاً، وهي قرى وبلدات ظاهرة للعيان لهم ولغيرهم.

وبالعودة إلى موضوع دراستنا عن تشكيك الأستاذ فؤاد الخوري في وجود الكم الكبير من القرى والبلدات البحرانية، فقد اقتفى أثر هذا المؤرخ الذي زار «جزيرة البحرين» بعض الباحثين المتأخرين من أبناء البحرين، ومنهم الأستاذة مي محمد آل خليفة التي كتبت بعض دراساتها في تاريخ البحرين الحديث ورجالاته، ففي صفحات أحد كتبها أثارت الكاتبة الشك في حقيقة وجود (360) قرية وبلدة بحرانية، لكنها لم تعالجها - كبحث تاريخي - بأدلة البحث العلمي، فالأستاذة مي خليفة نقلت في كتابها المعروف «محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي» نصاً تاريخياً مقتضياً للمؤرخ الإيراني عباس فروغي قال فيه: «إن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360)⁽¹⁾ قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلا (90) قرية مهدمة»⁽²⁾.

(1) بمراجعة كتاب: القبيلة والدولة في البحرين، لمؤلفه إسحاق خوري وجدنا نصاً يحدد رقماً أقل وهو (330) قرية ومدينة وبلدة، ونعتقد أن الباحثة مي اعتمدت على رأي فروغي، أما الشيخ العصفور فحدد العدد بـ (360) ولكن ذكر أن القرى المعمورة الآن في زمانه سنة 1319 هجرية حوالي (200) قرية ومدينة وبلدة.

(2) مي خليفة، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي ص 149 نقلاً عن مصدر آخر.

ثم عادت الباحثة الأستاذة (مي آل خليفة) إلى عملية التشكيك بهذا القول، ووجدته في نظرها كلاماً غير صحيح، فنسفته بكلام اعتمدت فيه على رأي المؤرخ اللبناني إسحاق الخوري عندما نقلت رأيه واستعانت به لنقضه مع اختلاف بينهما (بين فروغي والخوري)⁽¹⁾ في القول بعدد القرى والمدن البحرينية المثبتة في كتابه (القبيلة والدولة في البحرين)، فقال فؤاد إسحاق الخوري: «وهذا العدد 330 يتكرر ذكره في التراث الشعبي الشيعي، إلا أن ذلك لا يستند إلى حقائق تاريخية»⁽²⁾، ولم توضح تفسيراً لقولها هذا بخاصة ما ذكرته من «تكرار عدد 330 في التراث الشعبي الشيعي» وتكرار كلام الخوري بدون مناقشة، حيث نقلت الباحثة هذا القول بدون متابعة ولم تقم بمطابقة قولها بالتراث الشعبي الشيعي في مدخلاته، ولا في معطياته، ولم تعطنا من هذا التراث ما يثبت كلام خوري وما يؤيد كلامها، وصمتت في آن واحد عن دعم منطقتها بحقائق من هذا التراث.

كذلك لم تحاول الأستاذة مي آل خليفة تعقب آراء بعض المؤرخين وأقوالهم في تأييد هذه الحقائق في مصادر تاريخية قد كتبها عدد من علماء أهل السنة أنفسهم، منهم القدماء ومنهم محدثون ومعاصرون، واتخذت موقف الإنكار لهذه القرى جهلاً بوجودها في الواقع التاريخي البحراني.

وقد وقعت في خطأ المؤرخ والباحث اللبناني نفسه مجازاة منها لرأيه، ولم تستقري المصادر التاريخية في اعتراضها على عدد القرى والبلدات البحرانية التي كانت عامرة وقائمة فعلياً قبل ثلاثة

(1) عدد القرى عند فروغي ثلاثمائة وستين قرية، أما الخوري فيقرر أن عددها (330) قرية بحرانية.

(2) مي الخليفة، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 150.

قرون على أبعد مدى زمني، ولم تبذل جهداً لفحص هذه المقولة التاريخية في مصادر المؤرخين لا القدماء ولا المعاصرين.

ولم تعرض هذه الباحثة وجهة نظر هؤلاء المؤرخين لا من مصادرهم مباشرة، ولا من مصادر نقلت عنهم لاحقاً، ولم تتبع أسماء بعض القرى البحرانية المندثرة المدونة في مصادر التراث الثقافي البحراني ككتب علم التراجم ومصنفات علماء البحرين ودواوين الشعر العربية كديوان علي بن المقرب العيوني الأحسائي، وديواني أبي جعفر الخطي والملا محسن السهلاوي البحراني المعروف بـ «شعلات الأحزان»، وكذلك دواوين الشعر المختلفة التي صنفها شعراء البحرين وأدباؤها، وهي - لحسن الحظ - كثيرة اختزن بعضها أسماء عدد من القرى البحرانية. ولنا - بعد هذا - أن نتساءل عن الأدلة التاريخية التي ساقها المؤرخ اللبناني فؤاد الخوري أو مؤيدوه من اللاحقين له لإسقاط هذا الرأي وتفنيده بالاستناد إلى حقائق تاريخية؟، ثم لماذا يشطب بعض الباحثين المتأخرين بعض الكلمات الهامة عن عدد القرى البحرانية وبلدات الجزيرة من كتب ومصادر بعض المؤرخين المتقدمين والسابقين كشطب كلمات خمس من كتاب (الفوائد) لأحمد بن ماجد النجدي تؤكد اعتقاده بوجود (360) قرية في جزيرة البحرين؟.

وسنحاول في تضاعيف هذه الدراسة وفصولها مجتمعة - بخاصة في قسم الملاحق والوثائق - دحض هذا الحذف - إن كان سهواً أو متعمداً - وتفنيده بأدلة تاريخية لم يشأ الحاذف الاعتراف بها كأفكار تقابل فكرته المشككة في عدد قرى البحرين وبلداتها في فترة زمنية سابقة، وبيان أن الحذف من نسخة معينة - بالعمد أو السهو - لا يشطب الحقيقة من نسخ أخرى ومن كتابات تاريخية معاصرة استلهمت عقيدة الربان الخليجي شهاب الدين أحمد بن

ماجد في الإيمان بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية في جزيرة البحرين.

وبالإجمال نجد في النص المتقدم إشكاليات ثلاث هي:

1. تشكيكه في عدد البلدات والقرى البحرانية التي تقول: إن جزر البحرين قبل مجيء آل خليفة كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة على حد تعبير قول الدكتور فؤاد إسحاق الخوري.
2. وأيضاً في وجود تنظيم إداري ينتظم فيه قضاة المذهب الجعفري في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة.
3. والإشكالية الثالثة هي في الشك في مبدأ إحياء الأرض وفق أنظمة الشريعة، ويقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج.

وما يهمنا من الإشكاليات الثلاث - كما تقدم قولنا - ما يتصل بموضوع بحثنا، وهي الإشكالية الأولى بعدد القرى البحرانية قبل مجيء العتوب (آل خليفة)، وسنقدم للقارئ بعض الرؤى المجملة لتفسير غموضها إن كانت كذلك، وأولى ملاحظتنا أن الدكتور فؤاد

انتقد ولم يقدم أدلة علمية، فتصوره منذ البداية كان هو الآخر تصوراً ذهنياً لم يثبت ببرهان عقلي أو بدليل مادي، بل من خلال دراسته لم يتأمل قط في أقوال المؤرخين العرب والمسلمين السابقين، فقد تكلم عن البحرين الحالية، ويحتمل أن يكون حديث بعض المؤرخين منصباً على «إقليم البحرين» التاريخي المؤلف في ثقافتهم آنذاك قبل مئات السنين كما في دراسة الملا محمد علي الناصري البحراني التي سنعرض إليها بإيجاز في موضع لاحق من دراستنا.

وباستثناء ما ذكره جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور، وهو من علماء القرن السابع الهجري في كتابه (تاريخ المستبصر) من الرقم المذكور (360) قرية وبلدة، وما حدده من وجود هذه القرى في جزيرة أوال فإن غالبية المؤرخين والجغرافيين ذهبوا إلى القول بهذا الرقم في المصادر التي سنذكرها في مواضع لاحقة ومتفرقة في الدراسة في أكثر من فصل مستقل⁽¹⁾، ومنهم كذلك كما أشرنا ما ذكره الملاح الخليجي أحمد بن ماجد عن الجزيرة الثامنة (جزيرة أوال) في الفائدة العاشرة من كتابه (الفوائد في أصول علم البحر والقواعد)، وتقتضي الموضوعية والأمانة العلمية أن يشير الدكتور فؤاد الخوري لأقوال - إن كان على علم بها - المؤرخين والجغرافيين العرب ممن ذكروا عدد بلدات البحرين وقراها وحددوها بـ (360) بلدة وقرية، ولم يجدوا أنفسهم في حاجة للتشكيك بها، فهم آنذاك أقرب إلى واقع البحرين كإقليم، وأقرب إلى واقع البحرين الجزيرة.



(1) انظر فصل: أقوال المؤرخين والجغرافيين من أهل السنة القدماء في تشييع عرب البحرين.

الحذف «بالعمد أو بالخطأ غير المتعمد»:

وأوضحنا مظهراً لهذا الحذف في شطب صاحبي كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م) لكلمات خمس مهمة جداً في مستند تاريخي لهما في الكتاب المذكور، وتمّ محو أي ذكر لعدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين التي تحدث عنها أحمد بن ماجد النجدي، وسواء كان الحذف عن عمد أو سهو غير مقصود أو بوجود خطأ ما فالحذف تعارض مع مخطوط ابن ماجد النجدي بنسخ جبرائيل فرّان لعام 1001هـ، وقد تطرقنا إليه فيما سبق، ولا حاجة في العودة إليه وتكراره، وأضر بمبدأ الدفاع عن الحقائق التاريخية للشعب العربي البحراني⁽¹⁾.

إنكار في شكل اعتراف:

وهو رأي الباحث والخطيب البحراني المعاصر الملا محمد علي الناصري، وسوف نتعرض إليه في سياق البحث، وهذا الخطيب ربّما «تصور ذهنياً» أو لسبب آخر أن هذه القرى بهذا الكم أسطورة تاريخية أو أن مساحة الجزيرة لا تحتل وجود مثل هذا العدد من القرى والبلدات، ولهذا دافع عن وجودها ولكن ليس في حدود مساحة جزيرة أوال (البحرين الحالية)، وإنما على مساحة أكبر هي المساحة الجغرافية لبلاد البحرين الكبرى التاريخية، ونحن نعتقد أن ما قاله الناصري مجرد فرضية قابلة للبحث، ولكنه عليه رحمة الله لم يحاول إثباتها بثقافته التاريخية، وأبقاها في صيغتها الفرضية دونما برهنة ولا إثبات.

وقد عرضنا إليها تحت تأثير الأمانة العلمية، ومع ذلك يمكننا

(1) (انظر الملحق رقم 4) في قسم الوثائق.

اعتبار فرضيته المتقدمة - بهذا الشكل - بمثابة اعتراف كامل في جانب معيّن بهذا الكم الكبير من القرى في بلاد البحرين، وهو من جانب آخر كأنه «إنكار في شكل» اعتراف لم يقف بعد على أرضية صلبة، لأنّ حديث العلماء والمؤرخين والباحثين (قديمهم وحديثهم)، قبل زمانه وبعده كان حصراً بقرى جزيرة أوال (360) التي يسكن أرضها الطاهرة كما في قول ابن المجاور وأبي الفداء وأحمد بن ماجد السعدي، وبعضهم قال بهذه المقولة نتيجة زيارة ومعاناة وحضور شاهد للجزيرة كما فعل ابن المجاور، ونعتقد أن ابن ماجد قريب من هذه الجزيرة بسبب تنقلاته وزياراته وجولاته في جزر الخليج العربي، وفي البحار القريبة، ولا نستبعد بطبيعة عمله ونشاطه البحري أن يكون قد زار جزيرة البحرين فعلاً، واطلع على واقع حالها وعدد قراها وبعض ما حكاه في كتابه المسمى (الفوائد) عنها.

وباعتقادنا أن اطلاع الناصري على آراء المؤرخين الذين لهم إشارات بهذه المسألة لم يكن متوافراً لديه بنحو يحمله على القناعة الكاملة بوجود العدد المذكور لقرى الجزيرة أو أنه على علم بذلك، ومع ذلك أعوزته الثقة بما اطلع عليه أو وجد أن الاعتقاد بهذا العدد يعني البحث عن أسماء أكبر عدد من هذه القرى في مصادر التراث الثقافي لعلماء البحرين، ووجد في ذلك صعوبة كبيرة، أو أن مساحة أرض الجزيرة لا تسع هذا الكم الكبير من القرى والمدن، فمال إلى القول به في أرض البحرين الكبرى بشرق الجزيرة العربية مع جزيرة أوال في آن واحد، ونحن نزعم هذه الفرضيات من اجتهادنا الشخصي ولم نستنطق رأيه في نص ولا جملة قد وثقناها من أحد كتبه، لهذا يمكننا القول بأن هذه الفرضيات الاجتهادية تلزمننا نحن لا الناصري رحمه الله بشأيب رحمته وفيوضاته.



3. أهداف التشكيك:

بالرغم من وجود عدد مؤكد من الوثائق الثقافية الهامة ذات عمر تاريخي بعيد قد كتبها بعض المؤرخين والجغرافيين والملاحين والقضاة والتي تشهد بوجود (360) قرية بحرانية قبل وقوع حوادث الغزو العماني سنة 1717 - 1718م، وهي الفترة التي صادفت سنة (1130) من الهجرة فإنَّ البعض في الفترة المتأخرة قد بدأ حركة «تشكيك» مقصودة بوجود هذه القرى بالعدد المذكور، وانتقل آخرون من مستوى التشكيك إلى حركة «رفض صريحة» غير منطقية تعتمد الطعن في الفكرة بدون توثيق أقوالهم بالأدلة والوثائق التاريخية المعتبرة، ثم الترويج لتشكيكاتهم ومزاعمهم الرافضة بأدواتهم الثقافية الممكنة وبخاصة في كتبهم ومصنفاتهم التي دوَّنوها عن عمد لكتابة تاريخ مخالف عن التاريخ الحقيقي لهذه القرى، وحاولوا كذلك مسح ذاكرة الكثرة الكاثرة من البحرينيين في الإيمان بوجود عدد كبير من قرى بلادهم التي قد مسَّها الضر في فترات سابقة من حركتها الاجتماعية، وأتى الزمان وأهل الغدر على خرابها بالعدوان الدموي والغزو الخارجي المتكرر وتشيت أهلها.

وكان بعض هذه الشهادات ثمرة زيارات ميدانية قام بها مؤرخون عرب ومسلمون وأجانب للجزيرة من القدماء والمعاصرين، ومنهم مصنف كتاب (تاريخ الاستبصار) المؤرخ جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد الشيباني بن المجاور الدمشقي (ت 690هـ/1291م)، وأيضاً أبو الفداء مؤلف كتاب (تقويم البلدان) والمتوفى سنة (732هـ/1331م)، ومنهم كذلك الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي (ت 906هـ) ودوَّن هذه الحقيقة التاريخية في كتابه (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) عند حديثه عن الجزيرة الثامنة، وكذلك الرحالة الدانمركي كريستن

نيبور التي أشار إلى وجود كثرة عديدة من القرويين البحرينيين، ووجود (360) قرية قبل الغزو العماني عام 1717م حينما قام بزيارته لمنطقة الخليج العربي وجزيرة البحرين المسماة تاريخياً بـ «أوال» عام (1765م)، ودوّن هذه الحقيقة التاريخية في كتابه (رحلة إلى شبه الجزيرة العربية).

وشهدت كتابات بعض المؤرخين المتأخرين تدوين أقوال مؤرخين وجغرافيين آخرين بوجود كم كبير من القرى في جزيرة البحرين في كتبهم ومصادرهم التاريخية أمثال الشيخ محمد بن خليفة النبهاني والرحالة اللبناني أمين ريحاني أمين، في كتابه (ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية)، الجزء الثاني، وكذلك ما أكدته بعض الوثائق العثمانية وغيرها عن وجود هذا العدد الكبير من القرى البحرانية.

وبالتأكيد تعددت أغراض هؤلاء المشككين بين تشكيك لمجرد أنهم غير قادرين على تصور وجود هذا العدد من القرى في جزيرة صغيرة المساحة، قليلة السكان بحسب مزاعمهم، ورفض آخرون منهم الاعتراف بوجود (360) قرية بحرانية إماً لحاجة في نفس يعقوب يخفونها عن الآخرين حتى يظهروا براءتهم تحت ستار البحث العلمي التاريخي، وهم يخفون نواياهم الداخلية في عملية الرفض لعدد هذه القرى، أو ليؤسس قسم ثالث منهم تاريخاً مشوّهاً على أنقاض إنكار تاريخ مكوّن أساسي وأصيل من مكونات الشعب البحراني، فيعزلون بهذا الإنكار تاريخ البحرين وتشويه «وعي أهلها» عن أحداث فترة دموية يكرهون سماع الآخرين لها، وهي فترة تعتبر «جزءاً أصيلاً» من تاريخها الحضاري والسياسي.

فعملية الإنكار، وهي بالتأكيد حركة غير علمية مقصودة، وتستبطن «بطريقة خفية ومفتعلة» سعيًا «معلنًا حيناً ومستوراً حيناً آخر»، وغرض بعض المشككين والرافضين لوجود القرى بهذا

العدد في المقام الأول تحقيق هدف سياسي يبتغي هدم وتقويض تاريخ جزء من تاريخ البحرين وإخفاءه خلال فترة سابقة وهامة قد عاشها البحرينيون بألوان العذاب والمظالم، واكتوت نفوسهم بالمحن والمآسي والنكبات، وتعرضوا فيها لأنماط الشتات والتهجير بمختلف أشكاله «القسري والفرار» قبل مجيء الغزاة لجزيرة البحرين، أو قبل مجيء الوافدين من الخارج إلى هذه الجزيرة الهائلة والوادة والآمنة نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وبالتحديد في آخر «ثلاث سنوات» من عمر القرن الهجري الثاني عشر.

وتفرق البحرينيون بعد حوادث الغزو الخارجي والاعتداءات الداخلية هائمين على وجوههم في بلاد الله سبحانه، وفي دول الإقليم المحيطة بجزيرتنا العربية «البحرين» والجزر التابعة لها، وما يزال «أهلنا المهجرون والمشردون» يعيشون هناك وأحفادهم في بلاد الغربة ومجتمعاتها بعد أن تكيفوا لزمان طويل مع أهلها منذ ثلاثمائة عام، وترتب عن ذلك تقلص واضح في عدد القرى البحرانية، وتراجع في أعداد أهالي الجزيرة الساكنين في قراها، وقد شهد بوجود القرى مؤرخون وجغرافيون وقضاة، وكرروا شهاداتهم عن مآسيهم، وما عاش فيه أهالي القرى البحرانية من شتات وتهجير ومظالم وآلام دامية، وهذا أحد أغراضهم في التشكيك والنفى والرفض التام للعدد الكبير من القرى البحرانية، ورغبتهم (العلنية والخفية) في تزوير وعي الناس بخاصة البحرينيين عن قضاياهم السياسية ومآسي نكباتهم التاريخية.

ونعود إلى السؤال:

لماذا ينكرون وجود (360) قرية بحرانية؟

يحاول بعض هؤلاء المشككين والمنكرين - بمراوغة وكراهية مبطنة ومعلنة للحقائق التاريخية - تكريس «حالات الرفض والإنكار»

في أذهان الناس من الأجيال الحاضرة لوجود هذا العدد الكبير من مجموعة القرى البحرانية المدمرة والمتبقية والمشردة، والبالغة في مصادر المؤرخين ووثائقهم (360) قرية، وسعيهم في الوقت نفسه إلى تعميق فكرة مضادة ترى أنَّ هذا العدد لا أساس له من الصحة، وأنه أشبه بأسطورة تاريخية مفتعلة، وتتمثل عملية «إنكار» المشككين - كما نعتقد - في تحقيق مجموعة أهداف تبتغي تغطية بعض الحقائق ذات الحساسية وإخفائها في جوانبها المتعددة عن قصد وعمد، وصرف الناس عن الاعتقاد بها.

وسنذكر منها ما يأتي:

الهدف الأول: نفي وجود سكان أصليين بالجزيرة:

إن كثرة «القرى» البحرانية بالعدد المذكور (360) يعني منطقياً كثرة عدد سكان جزيرة البحرين وسكان بعض جزرها الأخرى التابعة لها كجزائر «سترة والمحرق والنبي صالح» وغيرها، وهذا الرأي يتنافى تماماً - بالتأكيد - مع ما يروجه المشككون من فرضية قلة في عدد سكان الجزيرة، وأنها في كلام بعض المشككين «بلاد بلا عباد»، وهذه بكل تأكيد جملة حمقاء، فأدرك المشككون في تاريخ هذه الجزيرة أنَّ الاعتراف بوجود عدد كبير من القرى البحرانية هو اعتراف بوجود سكان محليين كثر سابقين لهم في وجودهم التاريخي، ويصادم من جهة ثانية مزاعمهم التي يسعون إلى ترويجها بأن سكان الجزيرة قليلون، وهي - في نظرهم - جزيرة شبه خالية من البشر، وانطوت مزاعمهم في ذلك على حركة تشكيك ظالمة ومزدوجة.. غرضها نفي فكرة الكثرة العددية للسكان المحليين التاريخيين، وتشكيك آخر يكرس الاعتقاد المشوه بأن لا وجود لمجموعات بشرية من السكان الأصليين قبل وجود المشككين والمنكرين في جزر البحرين المسكونة.

واقترضت حركة التشكيك واستبدال الحقائق التاريخية أو محاولات طمسها عملية إنكار وجود عدد (360) قرية بحرانية قبل مجيء جماعات الوافدين إلى جزيرة البحرين من خارجها بأساليب طبيعية أو بطرق الغزو واستخدام القوة، وفي ذلك مدخل يسهل الأمر على المشككين في قلب الحقائق، والتمهيد لعملية إنكار لوجود كثرة عديدة من «سكان الجزيرة الأصليين» الذين كانوا يعيشون في جزيرة البحرين قبل مجيء الوافدين إليها في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وهي في الوقت نفسه خطوة أولية، وبوابة تفتح الباب واسعاً لعملية إنكار «لكثرتهم العددية» وهويتهم الروحية والاعتقادية.

إنَّ عملية الإنكار بأساليبها العلنية والخفية استهدفت إذن في المقام الأول «التشكيك في أصالة السكان» وكثرتهم العددية، حيث رُوِّج المشككون إلى مقولة بأنه لا وجود لـ «سكان أصليين» فيها بأعداد كبيرة، فالجميع من الساكنين فيها قد وَفِدَ إلى الجزيرة من الخارج واستقروا فيها، وبذلك تساوى الجميع - بنظرهم - في الوجود الحضاري والتاريخي، وهكذا حاول المشككون إلغاء فكرة العمق الحضاري - التاريخي لوجود أصيل لسكان الجزيرة وكثرتهم العددية وبخاصة في هذه القرى الأصيلة البالغ عددها (360) قرية أو يزيدون، وهم يعنون في حركة «تشكيكهم» مكوناً اجتماعياً من مكونات الشعب البحراني عُرِف في الثقافة المحلية التاريخية، وفي بعض المصادر بـ «البحارنة» الذين ينحدرون في نسبهم القبلي من قبائل عربية أصيلة وتاريخية مثل ربيعة وبطونها وأفخاذها «عبد القيس وبكر وتغلب ابني وائل»، وقبيلتي تميم والأزد وغيرها.

الهدف الثاني: محو الاعتقاد بتشيع السكان:

بمقتضى إشارات بعض المصادر التاريخية والمخطوطات القديمة

والوثائق الثقافية ذات العمق التاريخي البعيد ينتسب سكان مجموع هذه القرى إلى جماعة «الشيعة الإمامية» منذ زمن بعيد، فهؤلاء الذين يعرفون بـ«البحارنة من الشيعة» هم سكان الجزيرة الأصليين والمحليين والتاريخيين، وهم أبناء هذه القرى المشردة.

وقد تطلبت حركة التشكيك المتعمدة لضمان نجاحها في التمويه والتضليل عدم الاعتراف أصلاً بـ«وجود القرى الثلاثمائة والستين وسكانها من الشيعة» - ذكرها ابن المجاور بهذا «اللفظ الصريح» في تاريخه⁽¹⁾ - بل والتمويه على هويتهم المذهبية وتمييعها، وحتى إخفائها بالقول بأن بعض السكان من مكونات مذهبية أخرى كانوا معهم في الجزيرة لتاريخ طويل بدون تقديم أدلة تاريخية موثقة ومعتمدة، فالإنكار لعدد هذه القرى هو إنكار لوجود الشيعة البحرينيين كسكان محليين وتاريخيين بالجزيرة، وبذلك يتساوى الجميع في الوجود التاريخي بالجزيرة، فيتخلص البعض من شعورهم بالغربة الذي يؤرق ذواتهم أو يخفف من شدة غلوائه.



والهدف الثالث: إنكار شتات أهلها:

إذا ما تمّ الاعتراف بوجود القرى البحرانية الثلاثمائة والستين فإنّ هذا الاعتراف يترتب عليه في خطوة ثانية «الإقرار بكثرة عددية سكان هذه القرى التاريخيين، ثم الإقرار بأنهم ممن ينتمي إلى جماعة الشيعة الإمامية، والإقرار في خطوة ثالثة بأنهم سابقون في وجودهم التاريخي بالسكن في الجزيرة» كما ذهب إلى ذلك مجموعة من المؤرخين والجغرافيين، وتقود هذه النتائج المتشابهة إلى حقيقة رابعة، فما سترتب على ذلك هو الإيمان بما سبق

(1) ابن المجاور، تاريخ الاستبصار، ص167.

كله، والاعتراف بحركة غزو خارجي استهدفت الوجود التاريخي والحضاري لسكان هذه القرى في القرون المتأخرة، وما أصابهم من مآسٍ وتناقص في عدد سكانها كشتاتهم وتهجيرهم القسري وسلسلة المظالم التي صاحبت عمليات الشتات والتهجير المفجع غير الإنساني، وبذلك يجد المشككون بالإنكار وحركة تشكيكهم عن هذه الفجائع وضغوطاتها النفسية فرصة في القفز على بعض حقائق الواقع التاريخي.

ولهذا سعى المشككون إلى طمس كل ما يخص تاريخ هذه القرى المستضعفة والمضطهدة من حقائق دامية أو على الأقل سيقول المشككون وأولياؤهم إنهم قدموا للقارئ رأياً آخر حول تاريخ هذه القرى، فطالما لا توجد قرى بهذا العدد في الجزيرة فما قيل عن فواجع أهلها وشتاتهم إنما هو افتراءات لا أساس لها، وبالتالي فالتشكيك يحاول - في نظر المشككين - قطع الطريق على القائلين بما حدث لـ«سكان هذه القرى المدمرة» من نكبات وفواجع ومآسٍ وشتات وتهجير قسري تم بتعسف شديد لا رحمة فيه، وما ترتب عنه من إنكار وجود «أحفاد البحرانيين» المبعثرين الآن في قرى وبلدات ومدن ومناطق من دول الإقليم المحيطة بنا، وفي غيرها كشرق الهند، وشرق أفريقيا.

والهدف الرابع: إحداث حركة مضادة:

استوجبت عملية «التشكيك» أن لا يصمت المشككون عن ترويج ونشر كل الحقائق ذات العلاقة بمجموع قرى بلادنا الثلاثمائة والستين كخطوة (مقصودة أو غير مقصودة) لتشويه بعض الحقائق التاريخية التي شككوا فيها، فجنع بعض المشككين في وجود القرى البحرانية بهذا العدد الكبير إلى التمويه والتضليل وترويج الشائعات

وتكريس روايات التشكيك وتكرارها حتى يصدقها بعض الناس، قلَّ عددهم أو زاد، فتكون أراجيف المشككين وتخربات الرافضين أقوالاً مؤكدة في نظر من يتعاطف مع حركتهم.. بجانب الحقائق التاريخية، رأساً برأس، أو أن تتحول حركة تشكيكهم على أقل تقدير إلى آراء وأفكار للمناقشة والمداولات البحثية بخاصة حين تكون عملية التشكيك مسنودة بالثروة والمال ودعم سلطات اجتماعية أو سياسية أو أهلية، ونافذة في عقول بعض الناس ونفسياتهم.

وبالتالي أرادت حركة التشكيك استبدال الحقائق التاريخية عن سكان «القرى البحرانية الثلاثمائة والستين» والطعن في أصل وجودها، وفي هويتهم المذهبية بأكاذيب وافتراءات تنكر وجود هذه القرى من خارطة الجزيرة، وتنكر حدوث أو وقوع «مظالم وفواجع تاريخية ودموية ضد سكان جزيرة البحرين»، ومنها ما تعرض له سكان هذه القرى وأهاليها من شتات مأساوي وعمليات تهجير قسري.

وهذا ما ذكرته بعض المصادر حتى من المؤرخين البحرينيين المتقدمين والمتأخرين من أهل السُّنة والشيعة معاً كالعلامة الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين)، والشيخ علي بن حسن البلادي البحراني في (أنوار البدرين)، والأستاذ ناصر الخيري في كتابه (قلائد النحرين في تاريخ البحرين)، وغيرهم، ثم اتهم الباحثين المحليين، وحركة كتابة ورصد الحوادث التاريخية فيما تدونه من حقائق علمية عن هذا الوجود بالكذب وافتعال قصة وجود هذه القرى لتحقيق أهداف غير علمية، وما يرتبط بهذا الوجود في الواقع التاريخي من فواجع وحوادث مأساوية جثمت على سكان الجزيرة المحليين.

وهكذا فعملية «التشكيك» في عدد القرى البحرانية القديمة

وفي وجودها التاريخي حركة استباقية أراد بعض المشككين منها أن يقطعوا الطريق على القائلين بوجود كم كبير من القرى البحرانية تسكنها كثرة عددية من «السكان الأصليين» الذين لهم امتداد تاريخي بعيد في تاريخ المجتمع البحراني، وكانت في الوقت نفسه محاولة أيضاً لقطع الطريق على القائلين بوجود كثرة عددية من سكان الجزيرة الأصليين «كلهم أو غالبهم من الشيعة الإمامية» كما ذهب إلى تأكيد ذلك عدد من المؤرخين والجغرافيين، ومجموعة من الوثائق والتقارير والرسائل والمصادر التاريخية.

4. مواجهة المشككين:

لم تكن عملية ذكر العلماء والمؤرخين لعدد قرى البحرين والإشارة إلى بلداتها تسير في اتجاه واحد، بل ذكر بعضهم العدد كاملاً بدون تفصيل سوى القول بالأفكار الرئيسية عنها، وهي على قلتها ونقص بياناتها على درجة من الأهمية، بينما توزع باحثون ومؤرخون آخرون في الإشارة إلى أعداد متفاوتة من أسماء هذه القرى المتناثرة على خريطة جزيرة البحرين وبعض الجزر التابعة لها بنحو تتراوح فيه الإشارات بين عدد يزيد عن مائتي قرية في بعض الدراسات أو الرسائل، وبين عدد منها قال فيها بعض المؤرخين والباحثين بأقل من مائة قرية بحرانية بخاصة في سنوات القرن العشرين، ولهذا يمكن القول - بوجه عام - بأن العلماء والمؤرخين انقسموا في ذكرهم للقرى البحرانية إلى فريقين أساسيين وهما:

الفريق الأول: وذكر الإشارة إلى القرى بإشارة مجملة في عددها الكبير الذي يتراوح بين (300 قرية) وما يزيد عنها إلى حد القول بعدد (360 قرية) وبلدة، ومن علماء هذا الفريق ابن المجاور في كتابه (تاريخ المستبصر) والمؤرخ أبو الفداء في (تقويم البلدان)،

والربان الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي في كتابه (الفوائد) وعدد آخر من العلماء المتأخرين كالرحالة الدانماركي (كريستن نيبور)، والشيخ محمد بن خليفة البهاني والمؤرخ الرحالة أمين الريحاني، وغيرهم من العلماء والمؤرخين، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الوثائق العثمانية التي يعود تاريخها إلى نهاية القرن العاشر الهجري - القرن السادس عشر الميلادي، وقد نشرنا منها نصين أحدهما لوثيقة من الأرشيف العثماني مؤرخة في عام 1573م/981هـ، والثانية تحمل المضمون نفسه بوجود أكثر من جزيرة في الجزيرة، ومؤرخة بالتاريخ ذاته. وتتناغم مادتها في مضمونها المعرفي مع أقوال المؤرخين السابقين وأفكارهم كابن المجاور (ت690هـ) وأبي الفداء (ت732هـ) والملاح الخليجي ابن ماجد السعدي النجدي الذي عاش ما بين سنوات (836 - 906هـ)، وكان تاريخ إصداراتهم أو كتبهم التي دونوا فيها مقولاتهم الرئيسية القائلة بعدد (360) يتراوح ما بين منتصف القرن السابع الهجري حتى ما قبل بداية القرن العاشر الهجري.

والفريق الثاني: لم يذكر القرى وأسمائها بعدد كبير سوى قلائل من الباحثين، وقد ذكرها علماء هذا الفريق مع أسمائها بعدد يزيد قليلاً عن مائتي قرية كما في رسالة حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة في غرة شهر رمضان 1354هـ / عام 1936م إلى المعتمد البريطاني في جزيرة البحرين في التاريخ المذكور، أو ذكر بعضهم لأقل من هذا العدد بنحو قد وصل في حده الأدنى إلى مائة قرية بحرانية، وهم في الغالب خليط من الباحثين والجغرافيين والمؤرخين والرحالة المتأخرين سواء كانوا من البحرينيين أو من الأجانب قد عاشوا في القرون الثلاثة الأخيرة، كما ذكر بعض هذه القرى عدد من الشعراء في دواوينهم كعلي بن المقرب العيوني وأبي البحر جعفر بن محمد الخطي البحراني

وبعض شعراء البحرين، وستمّر بعض حلقات دراستنا على إشارات الفريقين ببعض التفاصيل.

وقد تميز علماء هذا الفريق بدراسات أولية عن واقع القرى وتاريخها بوجه عام، وبدراسات تفصيلية عن بعض القرى بأسمائها على وجه خاص، وقد نشط الباحثون - بقدر نسبي - في توثيق أبحاثهم عن مناطق البحرين ومدنها وقراها، وشهدت الساحة الثقافية في البحرين مجموعة إصدارات وكتب عن تاريخ بعض القرى البحرانية.

ويستبطن هذا الموقف - على انقسام العلماء - على أمرين هامين في إثبات الحقائق التاريخية المتعلقة بوضع القرى البحرانية وهما:

1. تقرير حقائق تاريخية بالوجود الفعلي لهذه القرى في التاريخ كما فعل عدد من المؤرخين كابن المجاور وغيره، ويصنف تقرير الحقائق وتثبيتها بالموقف الإيجابي في عملية المواجهة مع المشككين والمنكرين.

2. والأمر الآخر هو وضع رصيد ثقافي وتاريخي قوي لمواجهة عمليات «التشكيك» حاضراً ومستقبلاً، فما كتبه هؤلاء العلماء والمؤرخون في تعزيز قناعتنا بوجود هذه القرى قد خدم فكرة الدفاع عن وجود القرى البحرانية الثلاثمائة والستين، وصنع في داخلنا قوة ذاتية لمقاومة كل فكرة تحاول التشكيك في وجودها التاريخي، والتصدي لكل حركة تتنكر لقيامها في زمن سابق امتد - بحسب تقديراتنا - من القرن الثاني عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر الميلادي.



وكما سيأتي في ثنايا هذه الدراسة فهناك إشارة من المرحوم

الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في كتابه (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية) تؤكد وجود عدد من القرى والبلدات برقم (331 قرية، 36 مدينة)، وانتقينا رأي الشيخ النبهاني لأنه أقربهم زمناً، وكان الشيخ محمد بن خليفة النبهاني رحمه الله، وهو مؤرخ متأخر عنهم يقول في كتابه (التحفة عن جزيرة أوال التي زارها عام 1332هـ/1914م):

«إنَّ البحرين كانت في السابق تحتوي على (36) بلدة وعلى (331) قرية»⁽¹⁾، ويقول الشيخ النبهاني إنه قد اندثر عدد من قرى البلدات والقرى في جزيرة البحرين أو أوال كما يذكر في كتابه (التحفة النبهانية): «بسبب الحروب وكثرة تداول الحكام الظالمين وتخريب عدد من هذه البلدات»⁽²⁾.

وفسر الشيخ النبهاني حالة التناقص والتراجع الواضح في عدد سكانها.. أي جزيرة البحرين.. بكثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها، وزوال الحضارة منها أزال عمرانها وخرب أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثماني مدن وبعض القرى التابعة لها، فالمدن هي المحرق والمنامة والرفاع وسترة، وجد حفص والبلاد القديم والبديع والحد»⁽³⁾، وهي المدن التي أدركها الدكتور فؤاد حينما قال: «إن عدد القرى بلغ اثنتين وخمسين قرية تؤلف ثلاثاً وسبعين وحدة سكنية، وتبين أن ثمانياً من هذه القرى تركت خراباً من فترة طويلة»⁽⁴⁾.

وكان قبل ذلك قد ذكر الخوري رقماً مختلفاً قليلاً في أحد

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص42

(2) المصدر السابق، ص33، 48.

(3) المصدر السابق، ص42

(4) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص49.

هوامش دراسته تحت رقم (1) من مقدمة كتابه المذكور، حيث قال: «البحرين جزيرة صغيرة أو بالأحرى عدد من الجزر تحتوي على (240,000) نسمة يقطنون القسم الشمالي من البلاد في ثماني مدن وثلاث وخمسين قرية»⁽¹⁾، فما الذي جعل الشيخ محمد النبھاني يعترف بهذا العدد من القرى البحرانية وينكره الخوري سوى أن الأول اطلع على كتابات تاريخية مرجعية، واطلع على بعض الوثائق التاريخية من أرشيف الخارجية في الدولة العثمانية؟.

وكما تقدم فالدكتور فؤاد الخوري حدد عدد قرى البحرين بـ (52) أو (53) معتمداً على مسح جديد لملكية الأرض، مع أن المؤرخ ابن المجاور صاحب كتاب (تاريخ المستبصر) قد زار جزيرة البحرين «أوال» قبل عدة قرون في طريقه إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وسجل في كتابه (تاريخ المستبصر) وجود ثلاثمائة قرية كلها من الشيعة الإمامية ما عدا قرية واحدة لأتباع مذاهب دينية أخرى⁽²⁾، وكررت بعض النصوص والوثائق التاريخية ذلك.

وربما رصد هذا الرقم تعزيزاً لهذا العدد بعض المهتمين المعاصرين بدراسة التاريخ أو من الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة آراء جغرافيين سابقين كالملّاح العربي أحمد بن ماجد النجدي الجغرافي والملّاح العربي، ومال إلى ترديد الرقم في عدد قرى البحرين وبلداتها باحثون متأخرون منهم.

قالت إحدى الباحثات السعوديات المعاصرات هي نوال حمزة الصيرفي في هذا الصدد ما نصه: «أما البحرين في الإمارات التابعة

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، المقدمة، ص22.

(2) انظر الملحق رقم (1) من دراستنا.

لمملكة هرمز فقد كانت في أيدي بعض القبائل، فالبحرين على
سبيل المثال كانت تتكون من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل
من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة»⁽¹⁾.

(1) انظر كتابها: النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص 300 - 301، نقلاً عن كتاب
الفوائد.

الفصل الثالث

أوال وسكانها في حديث المؤرخين

أوال اسم (قديم) تداولته في تاريخ الإنسانية بعض الكتابات التاريخية والجغرافية القديمة، وكذلك ورد كثيراً في مصادر حديثة ومعاصرة حتّى وإن لم تعد «أوال» اسماً لدولة قائمة أو لجزيرة معروفة به في زماننا الحاضر، فلا تجد مصدراً في دراسة تاريخ العالم وجغرافيته وتراثه الإنساني إلّا وذكر هذه الجزيرة المشهورة باسمها القديم أو باسم «جزيرة البحرين» بعد انفصالها في القرن السادس الهجري عن إقليم «بلاد البحرين» شرق الجزيرة العربية الواقع على امتداد الخليج العربي من البصرة شمالاً إلى عمان جنوباً، ولكنّ هذا الاسم التاريخي للجزيرة - كمصطلح سياسي وجغرافي - قد قلّ استخدامه كثيراً في حاضرتنا، وحل محله مصطلح جزيرة البحرين، ثم ساد لفظ «دولة البحرين».

ثم أصبح اسم «أوال» بعد تطور في تداول مسمياتها التاريخية مستقراً عند تسميتها الجديدة (مملكة البحرين)، ومع ذلك التغير المستمر في أسمائها ظل اسم (أوال أو البحرين) معروفاً - كاسم تاريخي - لجزيرة استراتيجية في الخليج العربي، فاسم (أوال) أطلق قديماً على أكبر جزر مملكة البحرين الحالية في زماننا وهي المعروفة تاريخياً باسم (جزيرة أوال) منذ عصور مبكرة في تاريخها البعيد، وانتسب لهذا الاسم أهالي الجزيرة في كتاباتهم ومدوناتهم الثقافية، وكذلك في وثائقهم ومعاملاتهم اليومية، وبقي هذا الاسم حتى يومنا ببقاء المصادر التاريخية والجغرافية التي تناقلته منذ زمن بعيد وكأنه عصيّ على النسيان.

ولهذا فإنَّ «أوال» في التراث الفكري البشري هو اسم تاريخي قديم تداوله المؤرخون والجغرافيون والرحالة والأدباء على مدار زمن طويل لما عرف في مصادر التاريخ «بمملكة دلمون أو ترم»⁽¹⁾، وذلك بالرغم من أن «أوال» هي في حقيقة وجودها الجغرافي جزيرة واحدة تتبعها مجموعة جزر بجانبها، وتقع في محيطها الجغرافي، ولكنها في زماننا الحديث والمعاصر أضحت كياناً سياسياً قائماً بذاته، ومستقلاً، وهي الآن - بعد استقلالها في بداية السبعينات - دولة عاملة، وعضواً في المنظومة الدولية والعربية والإقليمية، وجزءاً مؤسساً لمجلس التعاون الخليجي في بداية عقد الثمانينات.

وتتكون هذه البلاد من مجموعة جزر تشكل اليوم أرخبيلًا، وتعرف بـ «البحرين الحالية» أو «مملكة البحرين» في آخر مسمياتها السياسية، وقد عرفت جميعها في الكتابات التاريخية بـ «أوال» أو بـ «جزيرة أوال» أو «جزيرة البحرين.. والمسماة بالبحرين» على حد تعبير بعض الجغرافيين كالمؤرخ الفارسي «ناصر خسرو» في كتابه (سفر نامه)، والملاح العربي الخليجي المعروف «أحمد بن ماجد» في كتابه (الفوائد)، وهي الجزيرة المقصودة اليوم بـ «الجزيرة الأم» أو جزيرة البحرين، وبجمع توابعها من الجزر التي تقترب في مجموعها اليوم من أربعين جزيرة متفرقة حولها تسمى «مملكة البحرين».



الموقع الجغرافي:

تعتبر جزيرة «أوال» وتوابعها من الجزر الصغيرة حقيقة جغرافية

(1) عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص 34.

تشكل في مجموعها أرخبيلًا جغرافيًا، وكيانًا استراتيجيًا وهامًا في خريطة العالم قديمًا وحديثًا، وحلقة وصل جغرافي بين طرق الشرق والغرب، ولكنها كانت دائماً كياناً جغرافياً وسياسياً واضح الوجود في الخليج العربي منذ عصور قديمة.

وتقع هذه الجزر الاستراتيجية التي تعرف اليوم بـ «مملكة البحرين» في منتصف الخليج العربي - بحسب توصيف بعض المؤرخين والجغرافيين - بالقرب من القطيف غرباً وشبه جزيرة قطر شرقاً على امتداد الساحل الغربي للمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وهي بين دائرتي عرض (6° 32' 25) شمالاً، و(7° 10' 27) شمالاً، وبين طول (13° 26' 50) شرقاً، و(11° 7' 51) شرقاً⁽¹⁾.

وجزر «أوال» ومجموعة الجزر الملحقة بها هي أرخبيل تبعد عن الساحل الإيراني بنحو مائتين وخمسين ميلاً، وعن الساحل الشرقي من شبه الجزيرة العربية «بثمانية عشر ميلاً» فأطلق عليها جزر البحرين، ثم اختصر الاسم تدريجياً إلى البحرين فقط⁽²⁾.

وذكر شيخ الربوة في كتابه (نخبة الدهر) «أن جزيرة أوال، وهي تجاه البحر بساحل بلاد البحرين، وبينهما يوم، وبها مدينة، ولها جامع أيضاً»⁽³⁾، ومضى على هذا التحديد الجغرافي لموقع الجزيرة عدد آخر من المؤرخين والجغرافيين القدماء.

وكانوا كذلك على اتفاق من تحديد جغرافية بلاد البحرين الذي

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث.. 1500 - 2002م، ص27

(2) محمد حميد السلطان، مملكة الجبور وعلاقات البرتغاليين بالقبائل العربية الخليجية، ص26 نقلاً عن كتاب الغزو البرتغالي للجنوب والخليج في الفترة ما بين (1507 - 1525م)، ص116.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص166.

تنتمي إليه تاريخياً جزيرة البحرين أوال، ويذكر أبو لُعدة الأصفهاني تعريفاً سائداً لدى هؤلاء المؤرخين والجغرافيين، فالبحرين كما قال: كانت اسماً: «يُطلق قديماً على الإقليم الطويل الممتد على ساحل خليج عمان وخليج البصرة من الكويت إلى عمان يشمل الكويت والأحساء وقطر وجزر البحرين المعروفة قديماً باسم أوال»⁽¹⁾.

ويلفظ عند بعض الباحثين (بفتح حرف الواو، وباللام على وزن فَعَال)⁽²⁾ فُتْلُظ عن البعض بلفظ (أَوَال)، وقد يلفظها باحثون آخرون (أوال).. أي «بضم أوله حرف الألف كما يرى الحموي»⁽³⁾، أمّا عند بعض العلماء والمؤرخين فتلفظ بضم حرف الألف وفتحها، فصفي الدين (عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي المتوفى سنة 739هـ) يقول: «أَوَال (بالضم)، ويروى بالفتح.. جزيرة بناحية البحرين، وبها نخل وبساتين»⁽⁴⁾.

أمّا المحقق البحراني العلامة الكبير الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني عند ذكره لـ «جزيرة أوال» فقال عنها إنَّ لفظ «أوال» تلفظ «بضم الهمزة وفتحها»⁽⁵⁾ ويقصد من ذلك ضم حرف الألف وفتحها على حدٍّ سواء، ولكن يلحظ أن النطق باللفظ الأخير (أوال) لا يستخدم كثيراً بخاصة على لسان عوام الناس، فالغالب نطق اسم الجزيرة «بلفظ أَوَال».. بفتح حرف الألف، وظل هذا الاستخدام اللفظي غالباً في كلام الناس.

(1) أبو لعدة الأصفهاني، جزيرة العرب، ص 325.

(2) نايف عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص 156، ومحمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص 47.

(3) الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 274.

(4) عبد المؤمن عبد الحق، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج 1، ص 128.

(5) سليمان الماحوزي، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، تحقيق أحمد الحسيني، ترجمة الشيخ أحمد بن عبد الله بن المتوج الجزيري البحراني، ص 87.

وبالنسبة لتسمية هذه الجزيرة بـ «أوال» فثمة آراء في هذه التسمية، ولكن: نتساءل أولاً.. من هو أوال؟

وما سبب تسمية الجزيرة بـ «أوال»؟

ولنحاول في مدخل هذا الفصل.. الإجابة على السؤال الأول:

.. من هو أوال؟

إنَّ بعض المؤرخين كالمؤرخ ياقوت الحموي الرومي البغدادي ذكر اسم (أوال) كصنم لقبيلة «بكر بن وائل»، حيث قال صاحب (معجم البلدان) إنَّ أوال هو (صنم كان لبكر بن وائل بن وائل، وتغلب بن وائل)⁽¹⁾.

لقد ذكر أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي الرومي في (معجم البلدان) (جزيرة أوال) كسائر المؤرخين بقوله: (أوال بالضم، ويروى بالفتح جزيرة يحيط بها البحر بناحية البحرين، فيها نخل كثير، وليمون، وبساتين).

قال توبة بن الحُمَيْر:

من الناعبات المشي نعباً كأنما

يُنَاط بجذع من أوال جريرها⁽²⁾

وقال تميم بن أبي بن مقبل:

عمد الحُداة بها لعارض قرية

فكأَنَّها سفن سيف أوال

وقال السَّمْهري العُكُلي:

(1) الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 274، 365 - 366.

(2) المصدر السابق، ج 1 ص 274.

طروح مَروح فوق روح كأثما يُنَاط بجذع من أوال زمامها

وهناك قول آخر كما نقل أحد الباحثين المتأخرين وهو «أن اسم (أوال) مشتق من اسم بطل عربي هو (أوال بن ربيعة)»⁽¹⁾.

أما مؤرخنا الكبير، وعالمنا الجليل الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني، المتوفى سنة (1340هـ) مصنف كتاب: (أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين)، وهو من علماء البحرين في القرنين (الثالث عشر والرابع عشر الهجريين)، ومن سكان جزيرة أوال ذاتها، وممن اضطرتهم الظروف القاسية إلى الهجرة القسرية.

فقد قال عليه الرحمة في شأن اسم أوال الذي سُميت الجزيرة باسمه: «حدثني أقدم مشايخي العلامة الثقة الحفظة الأوحد الصالح الرباني الشيخ أحمد ابن المقدس الشيخ صالح البحراني قدس الله نفسه أن أوال هو أخ لعاد بن شدّاد أو ابنه قد طلب أرضاً طيبة الهواء، جزيرة قابلة للسكنى كأخيه أو أبيه (عاد) لمّا طلب أرضاً طيبة الهواء لينبئها كالجنة، فبنى إرم ذات العماد، فوصفت له هذه الجزيرة، أعني البحرين فرآها جزيرة عظيمة، حسنة، طيبة الهواء ذات مياه، خالية من الهوام والسباع، قابلة للتعمير والسكنى واستنباط العيون وغرس النخيل والأشجار فسكنها، ومدنها فنسبت إليه»⁽²⁾.

(1) فائق حمدي طهوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 - 1870م، ص22 نقلاً عن مصدر أجنبي، هو كتاب المؤرخ نيبور، وعنوانه (Memorandum on Bahrain)، ص184.

(2) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص43

وتقبل هذه الرواية بإيجابية عدد من الباحثين، ولكن واجهت من مثقفين بحرانيين آخرين نقداً اجتهادياً، فالرواية المذكورة كما يقول محمد جابر الأنصاري هي رواية: «تفترض وجود شخصية تاريخية باسم «أوال بن شدّاد»، وهذا غير ثابت تاريخياً، كما أنها في نظره «محبوكة» لتظهر جمال البحرين وطيب مناخها ومشابقتها لـ (إرم ذات العماد)، ثم إنها لا تستند إلى مصدر تاريخي يمكن الاعتماد عليه»⁽¹⁾.

وجاء بعده الشيخ محمد بن خليفة النبهاني المكي الطائي، وهو يتحدث عن أوال (جزيرة البحرين) بعد وصوله إليها زائراً في غرة محرم من سنة (1332هـ)، فقال الشيخ النبهاني في كتابه (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية) عن جزيرة البحرين: «وكانت قديماً تسمى (أوالاً) باسم صنم أبناء وائل لأنهم كانوا يسكنونها مع عبد القيس»⁽²⁾.

ثم في موضع آخر من تحفته ذكر الشيخ محمد بن خليفة النبهاني الصحابي الجليل صاحب الإمام علي عليه السلام (صعصعة بن صوحان العبدي) المدفون بقرية عسكر الواقعة في الساحل الجنوبي الشرقي من الجزيرة الأم.. جزيرة أوال أو البحرين، وهو صحابي جليل يعتز به البحرانيون، فقال الشيخ محمد بن خليفة النبهاني: إن «بهذه القرية ضريح ابن صوحان العبدي» الذي هو من قبيلة بني عبد القيس البحرانية، وكما يقول النبهاني ومن نقل عنهم من المؤرخين قد نفاه: (معاوية من الكوفة إلى جزيرة أوال من البحرين)⁽³⁾ «لكونها موضع المعارضة والاحتجاجات، ولكونها آنذاك بعيدة عن ساحل بلاد البحرين أو شرق الجزيرة العربية بطول بحرهما.

(1) محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، ص 63.

(2) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية ص 12.

(3) المصدر السابق، ص 28 - 29.

وذكر شيخ الربوة المتوفى سنة (739هـ) (جزيرة أوال) وحدد موقعها بأنها تجاه البحر ساحل بلاد البحرين، وبينهما يوم، وبها مدينة لها جامع أيضاً، وأوال اسم دابة من دواب البحر يكون طولها مائة ذراع وأكثر وأقل، وهذا كثير بناحيتهما»⁽¹⁾.

ونقل عن شيخ الربوة أحد الباحثين العرب المعاصرين وهو الدكتور محمد محمود خليل قوله عن سبب تسمية جزيرة أوال بهذا الاسم فقال: «إنها سميت أوال، نسبة إلى نوع من حيوان البحر يكثر بتلك الناحية»⁽²⁾.

ولم يحدد الباحث المذكور محمد محمود خليل في كتابه (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية)، وهو الناقل لهذا النص القصير، نوع الحيوان الذي سميت الجزيرة باسمه، ولم يذكر اسم هذا الحيوان، ولم يذكر الناحية التي يكثر فيها على وجه التحديد المكاني بمنطقة الساحل الغربي للخليج العربي أو المنطقة التي تحيط بـ «جزيرة أوال».

كما أنَّ هذا الرأي لم يتطرق إليه - في حدود ما علمناه - باحث معاصر آخر، وبهذه التسمية بقي الوصف غامضاً، بخلاف الرأيين السابقين، بيد أن شيخ الربوة الأنصاري نفسه حدد نوع الحيوان فقال إنَّ: «أوال هو أحد أنواع السمك يتلع ما أسماه بالعنبر»⁽³⁾ في بحر فارس، وهو البحر الذي يعرفه العرب في زماننا بالخليج العربي، ويسميه الإيرانيون وبعض المصادر التاريخية

(1) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص166.

(2) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم البحرين، ص47 نقلاً عن كتاب (نخبة الدهر في عجائب البر والبحر) لشيخ الربوة، ص166.

(3) شيخ الربوة، نخبة الدهر، ص134.

القديمة والحديثة ببحر فارس أو خليج فارس، وتسميه بعض الوثائق العثمانية بخليج البصرة أو بحر القطيف.

وجزيرة أوال (البحرين) تاريخياً جزء من الوحدة الثقافية والعقيدة الدينية لإقليم البحرين، وما تزال من هذه الناحية تابعة له، وقد حدث في تاريخ أوال أكثر من حركة انفصال بها عن كيائها السياسي الكبير (إقليم البحرين الكبرى)، وكانت في بعض الأحيان حركة انفصال مؤقتة ثم تعود لوحدة الإقليم مرة أخرى كما في أيام الدولة العيونية (467 - 646هـ)، ولكنه قد وقع انفصال سياسي وجغرافي نهائي في القرن السادس⁽¹⁾ الهجري أو في القرن السابع على رأي آخر، ويرى نايف الشرعان أن الانفصال حدث في نهاية القرن الخامس الهجري⁽²⁾ أو بداية القرن السادس.

ولوحظ مع اختلاف المؤرخين والجغرافيين في تحديد دقيق لتاريخ الانفصال أن «جزيرة أوال» ظلت منذ لحظة انفصالها ضمن الوحدة الثقافية والمذهبية الدينية لإقليم البحرين، بالإضافة إلى وحدة الظروف المعيشية تقريباً، فأبناء الجزيرة الأم (أوال) وتوابعها من الجزر الملحقة بها - ما يزالون - بعد عدة قرون من تاريخ انفصالها يحملون الخصائص الثقافية والمذهبية الدينية المشتركة نفسها مع مدن القطيف والأحساء وقرى ومدن، ومناطق عديدة في إقليم البحرين الكبير، فهم جميعاً أبناء بلد موحد حضارياً وروحياً وثقافياً، كما أن العلاقات الاجتماعية ظلت قوية بين أبناء الإقليم وجزيرة أوال في مجال المصاهرة والعلاقات الشخصية والاجتماعية وغيرها من ظواهر الحياة الاجتماعية والمعيشية.

واستمر اسم (أوال) يطلق على الجزيرة الأم (كما يقول الشرعان)

(1) نايف بن عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص 157.

(2) المصدر السابق، ص 157.

حتى منتصف القرن الخامس الهجري، إلا أنه ومنذ نهاية القرن الخامس (الهجري) اكتسبت هذه الجزيرة اسم البحرين، وأصبح يطلق عليها دون سواها من بلاد البحرين عامة، والتي عرفت فيما بعد بالأحساء والقطيف، وقد زار المنطقة الرحالة ناصر خسرو (ت 498هـ) الذي قصر اسم البحرين على هذه الجزيرة عند زيارته للأحساء والقطيف اللتين ذكرهما صراحة، ولم يشر إليهما ببلاد البحرين»⁽¹⁾.

ثم إن الباحث السعودي الأستاذ نايف بن عبد الله الشرعان مؤلف كتاب (نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين) قد نقل في كتابه المذكور نصاً - بهذا الشأن - مأخوذاً من كتاب (سفر نامه) للمؤرخ الفارسي ناصر خسرو في القرن الخامس الهجري لتوثيق رأيه وما ذهب إليه من اعتقاد.

وجاء في النص قوله:

«إذا غادرت الأحساء واتجهت شرقاً رأيت بحراً على مسافة سبعة فراسخ من الأحساء، فإذا ركبت البحر وصلت على مدينة البحرين، والبحرين جزيرة في وسط البحر، مساحتها خمسة عشر فرسخاً، وهي مدينة عامرة كبيرة، وبها كثير من أشجار النخيل، واللؤلؤ كثير جداً فيها يستخرج من سواحلها، ونصف ما يستخرج من اللؤلؤ في البحرين ملك حكام الأحساء»⁽²⁾.

(1) نايف بن عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص 157.

(2) المصدر السابق، ص 157 - 158 نقلاً عن ناصر خسرو، سفر نامه، ص 173.



أوال في حديث المؤرخين:

كانت «جزيرة أوال» في حديث المؤرخين.. القدماء والمحدثين.. أهلة بالسكان ومعروفة لديهم بتنوع القاطنين من قبائل العرب وقوميات أو جاليات أعجمية استقرت في الجزيرة وبقيت على حالة من التعايش الاجتماعي، ففي هذه الجزيرة سكن خلائق كثيرة من العرب كما جاء

في عدد كبير من مصادر هؤلاء المؤرخين القدماء ومنهم أبو الحسين المسعودي، بالإضافة إلى وجود جاليات عديدة من الأعاجم.

وقد رصد المؤرخون القدماء السابقون على زماننا منذ قرون بعيدة الحالة السكانية في الجزيرة التي تعبر عن الكثرة العددية، ولم يذكر أحد منهم أنها قليلة السكان، وبخاصة أنَّ فيها ما يدفع الناس إلى البقاء والعيش فيها كوفرة مصادر المياه، وخصوبة تربتها، وقربها من البحر، ومن مغاصات الدر واللؤلؤ الطبيعي⁽¹⁾ الذي عُرِفَ باشتهاره في العالم لجودته العالمية، وقبل ظهور اللؤلؤ الصناعي مع بداية القرن العشرين.

وهناك في زماننا اليوم مؤرخون معاصرون - لا حاجة لهم ولا مصلحة من قريب أو بعيد - في القول بمبدأ الكثرة العددية لأبناء «جزيرة أوال» أو قلة سكانها، ولا يعنيههم هذا، فهم كمؤرخين منصفين يعنيههم تقرير الحقائق كما هي في حركة الواقع التاريخي للشعوب والأمم، ولهذا كانوا خلافاً لأقوال الأفَّاكين المتطاولين وتخرصاتهم المُرَوَّرَة قد كتبوا في طيَّات دراساتهم ما يفيد بأن هذه الجزيرة كانت مأهولة منذ القدم بالسكان من قوميات متعددة عرباً أو أعاجم، وتناقلوا هذه المعلومة جيلاً بعد جيل من كتابات إمَّا عن زياراتهم الميدانية المباشرة للجزيرة أو عن طريق النقل المكتوب، والثقة العلمية باجتهادات مؤرخين سابقين عليهم، وأكدوا أن جزيرة السكان كانت - وما تزال - عامرة بسكنها من مختلف الطوائف والقوميات والجاليات.

(1) يمكن للقارئ مراجعة بعض الدراسات التي كتبت عن اللؤلؤ الطبيعي في جزيرة البحرين، ومن هذه الدراسات: «مباحث عراقية»، ج1، لمصنفه يعقوب سرقيس، وتاريخ تأليفه سنة 1226هـ، وفي هذا الكتاب وصف كامل لأشكال لؤلؤ البحرين، وأنواعها، وأسمائها، وأوزانها وأثمانها، انظر كتاب (من تراث البحرين الشعبي) للمؤلفين صلاح علي المدني، وكريم علي العريض، ص84.

فالأفكار المدونة في مصادر المؤرخين القدماء، بل في مصادر حديثة ومعاصرة عن وجود عدد كبير من القرى البحرانية ومدن كثيرة - كما سيأتي بيانه في سياق الدراسة - توحى لنا نحن المتأخرين بوجود «كثرة عديدة» لسكان الجزيرة أو أنها جزيرة آهلة بأهلها وعامرة بالساكين والقاطنين فيها بتعبيرات الجغرافيين، ولا مناص من قبول هذه الحقيقة التاريخية طالما تدعمها الأدلة، ومن رد كل التخرصات والأكاذيب التي يثيرها الأفأكون عادة ضد وجود «كثرة عديدة» لسكان جزيرة أوال في مراحل سابقة من تاريخها.

فالحموي الرومي البغدادي صاحب (معجم البلدان) يقول عن بلاد البحرين بما فيها «جزيرة أوال» «فيها: خلق كثير من عبد القيس وبكر بن وائل، وتميم مقيمين في باديتها»⁽¹⁾، وكرر المسعودي ما قاله الحموي عن جزيرة أوال حينما قال عن هذه الجزيرة بأن: «فيها بنو معين، وبنو مسمار وخواثق كثيرة من العرب»⁽²⁾، سواء من بني عبد القيس أو بكر بن وائل أو تغلب بن وائل ومن القبائل العربية الأخرى، وكذلك قول الجغرافي الشريف الإدريسي بأن: «أوال جزيرة حسنة، بها مدينة كبيرة تسمى البحرين، وهي عامرة حسنة خصيبة»⁽³⁾، ويسكنها طوائف من العرب، وقد وافقه في كلامه مؤرخون لاحقون كابن بطوطة وغيرهم.

وذكر مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور في نص صريح وجود (360) قرية⁽⁴⁾ كلها إمامية عدا واحدة في الجزيرة وهم من - كما قال - طوائف العرب،

(1) الحموي، معجم البلدان، ج1، ص274، 365، 366.

(2) المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص110.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أول الجزء السادس من الإقليم الثالث، ص169، 180.

(4) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

أما ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع أو علم العمران البشري فيرى أنَّ بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال هي ديار بني عبد القيس، وبشر كثير من بكر بن وائل وتميم في باديتها»⁽¹⁾.

وذهب أحمد بن ماجد الملاح العربي الخليجي إلى القول في كتابه (الفوائد) بوجود (360) قرية⁽²⁾ في جزيرة أوال أو جزيرة البحرين، وجاء كذلك في كتابه (الفوائد) قوله الصريح بهذا الشأن: «وفيها ثلاثمائة وستون قرية»، وقوله: «وفيها جملة قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة»، وهو قول منه يفيد بالكثرة العددية وكونها جزيرة أهلة بسكانها، وما ذكرناه هو مجرد عينة قليلة عن قول المؤرخين بأن جزيرة أوال أهلة بسكانها من العرب والجاليات الأعجمية.

وقال أمين الريحاني، وهو من المؤرخين اللبنانيين المعاصرين، في كتابه (ملوك العرب): «جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى»⁽³⁾.

وتابع الريحاني قوله عن جزيرة البحرين:

«ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة، أما سكانها الذين لا يغوصون ولا يركبون لرزقهم البحار فهم يزرعون الأرض، والذين لا يزرعون

(1) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 2، ص 359.

(2) أحمد بن ماجد، كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، ص 219، 300، 301.

(3) الريحاني، ملوك العرب، ج 2، ص 722.

يتاجرون»⁽¹⁾، فالنص المذكور ذكر أنَّ جزيرة البحرين (أوال) عامرة بسكانها في قديم الزمان، وأوضح أنَّ الكثرة العددية فيها كان بوجود «ثلاثين مدينة ومعها ثلاثمائة قرية»، وجار عليها أهل الجور من طامعين ومستعمرين وأصحاب فتن فأصبحت قرى هذه الجزيرة خاوية على عروشها، واضمحل قسم آخر منها.

وبعد هذا المدخل نضع الآن بين يدي القارئ الكريم بعض الأقوال والعبارات المعبرة من بعض المهتمين بالتاريخ أو التخصصيين في مادته الذين كتبوا وجهة نظرهم في المسألة السكانية، فالباحث السعودي براك عبيد عوض المطيري، وهو كاتب معاصر، تحدث عن أهم جزر البحرين وأشهرها، وقد قصد هنا «جزيرة أوال»، وقال: «إنها من أشهر جزر البحرين المأهولة بالسكان، ثم أشار إلى القبائل العربية التي تقطنها كعبد القيس والأزد وأباد وتميم وبكر بن وائل»⁽²⁾، وغيرها من القبائل الأصلية التي نزحت إليها واستوطنتها منذ عصور ما قبل مجيء الإسلام كقبائل الأزد وعبد القيس وتميم وبكر بن وائل.

وفي دراسة ثانية معاصرة قال عبد الرحمن عبد الكريم العاني إنَّ «أوال» هي جزيرة: «من الجزر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام»⁽³⁾، وكرر الأستاذ العاني في مدخل (الفصل الثاني) من كتابه (البحرين في صدر الإسلام) قوله: «بأن البحرين كانت عند ظهور الإسلام مأهولة بالسكان بدليل كثرة ما فيها من القرى والعشائر،

(1) الريحاني، ملوك العرب، ج2، ص722.

(2) المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام حتى قيام الدولة الأموية، ص29 - 42.

(3) عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص35.

ويرجع ذلك إلى توفر المياه فيها وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر، وكانت في البحرين عند ظهور الإسلام كل قبائل عبد القيس، وعشائر من تميم ومن بكر بن وائل، ومن الأزد، هذا بالإضافة إلى عناصر غير عربية كانت تقطن فيها وأهمهم الفرس، والزط، والسيابجة»⁽¹⁾.

ثم دخل الأستاذ العاني في شرح تفصيلي موجز، وغير مطوّل عن الكثرة العددية لسكان جزيرة أوال وبلاد البحرين «قديمًا» من أبناء القبائل العربية الأصيلة، وأهمها كما تقدم قبائل عربية كعبد القيس وبكر بن وائل وبني عامر من ربيعة، وقبيلة تميم من مضر، وهي التي شكلت الحالة الديموغرافية للجزيرة في المدن والقرى.

ونقل العاني في هذا الصدد آراء مجموعة من المؤرخين العرب والمسلمين القدماء، ثم عالج في الجزء الثاني من هذا الفصل وجود بعض الجاليات الأعجمية في إقليم «بلاد البحرين» كالفرس، والزط، والسيابجة في تلك الفترة الزمنية، وتفيد كل عباراته بالكثرة السكانية في جزيرة البحرين المسماة أوال.

وذكرت الأكاديمية البحرانية الأستاذة أنيسة خليل المنصور في مقال قصير نشرته في مصدر إلكتروني أن نفس السلالات القبلية العربية (الأزد وبني عبد القيس وتمدّم وغيرها) قد سكنت «جزيرة أوال» منذ ما قبل الإسلام، وتفاعلت هذه السلالات مع تاريخ هذه الجزيرة، وهي هنا تقصد كما تقدم السلالات المنحدرة من قبائل عربية أصيلة كعبد القيس وتمدّم وبكر بن وائل وتغلب بن وائل، وبعض بطون القبائل العربية البحرانية الأخرى⁽²⁾، وقد نقلت الأستاذة الأكاديمية أنيسة المنصور لتأييد وجهة نظرها آراء مؤرخين سابقين وقدماء كالسعودي والبكري والحموي وغيرهم.

(1) عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص 49.

(2) أنيسة المنصور، مقال إلكتروني عنوانه (أهل البحرين كما عرفتهم في التاريخ)، ص 7.

وذكر كثرة السكان في جزيرة أوال باحث معاصر محمود خليل بعد أن قال عنها كجزيرة في وسط الخليج العربي إنها جزيرة آهلة بالناس وعامرة بهم، حيث قال عن جزيرة أوال: «وبها قرى ومدن كثيرة أشهرها المنامة، وهي كثرة السكان»⁽¹⁾، ثم تحدث هذا الباحث عن كثرة سكانها، فنقل آراء بعض المؤرخين العرب والمسلمين المتقدمين عليه كأبي الفداء وياقوت الحموي الرومي وغيرهما بأن جزيرة أوال: «يسكنها أقوام من العرب»⁽²⁾، وأشار إلى عدد منهم وأهمهم القبائل العربية التي سكنت إقليم بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال بخاصة الأزدي وعبد القيس بمختلف بطونها وبكر بن وائل وتغلب بن وائل، وبنو تميم وقضاعة وأياد بن نزار⁽³⁾ وغيرها.



ويذكر بعد ذلك مؤلفا كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م)، وهو كذلك دراسة معاصرة، ما يؤكد اعتقادهما - كباحثين متأخرين - أن جزيرة البحرين (أوال) كانت عامرة بالاستيطان البشري منذ القدم، وأنها مأهولة بالسكان من مختلف الناس وأقوامهم، لهذا يقول المؤلفان في كتابهما المذكور إن «تاريخ الاستيطان يضرب بجذوره في جزر البحرين في أعماق التاريخ منذ العصر الحجري الذي وجدت آثاره على تلال الدخان والساحل الغربي، وعلى حدود الشريط الهامشي، وفي حضارة ديلمون التي بدأ فيها أول استيطان بشري مدني كما في آثار قريتي باربار والدرار في القسم الشمالي من السهول الساحلية، ثم ارتبطت البحرين بالإسلام، واصطبغ الاستيطان بموجات القبائل العربية التي

(1) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص49.

(2) المصدر السابق ص48.

(3) المصدر السابق، ص51 - 56.

سبقت الإسلام في دخول الجزر كقبائل تميم وعبد القيس وبكر بن وائل.

وقد تواصلت هجرات القبائل العربية إلى الخليج العربي منذ بداية الفترة الإسلامية إلى القرن الثامن عشر سواء من الساحل الشرقي أو الساحل الغربي من الخليج العربي، وتركت هذه القبائل آثار استيطانها المبكر منذ نهاية القرن السابع عشر كأثار قلعة العمرو وجنوب تلال الدخان⁽¹⁾، و«قد تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركيز في الجزء الشمالي من الجزر»⁽²⁾.

ونظراً لموقع جزيرة البحرين الجغرافي: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا، وينتمي سكان البحرين في أصولهم السكانية إلى القبائل العربية التي قطنت إقليم البحرين قبل الإسلام، وهي قبائل تميم وبكر وعبد القيس، بالإضافة إلى القبائل العربية التي وفدت في فترة لاحقة كبنو عامر وغيرها»⁽³⁾.

وتعبر كثرة القرى والبلدات في البحرين عن هذه الكثرة العددية لأهالي الجزيرة، ولكن لسوء الحظ حذف مؤلفا هذا الكتاب الإشارة لعدد القرى والبلدات البحرانية من نص مستند تاريخي عن كتاب (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) الذي حدد

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 -

2002م)، ص39.

(2) المصدر السابق، ص39.

(3) المصدر السابق، ص40.

عدد هذه القرى بثلاثمائة وستين قرية⁽¹⁾، وبالتالي شطب المؤلفان مؤشراً هاماً على عمارة الجزيرة سكانياً وازدحامها بالسكان.

أمّا الشيخ النبهاني، وهو من علماء القرنين الثالث عشر والرابع عشر الذين زاروا جزيرة البحرين في غرة 1332هـ/1918م فلم يقدّر عمراً محدداً للاستيطان البشري قديماً في الجزيرة، لكنه نقل رأي بعض من أسماهم بالعارفين الذين اعتقدوا أنّ هذه الجزيرة هي «مهد السلالة البشرية» كما في أحد نصوصه التاريخية التي دَوَّنَها في كتابه المعروف بـ (التحفة)، وهذا ميل واضح إلى القول بالاستيطان القديم في الجزيرة، فقال:

«ويرى بعض العارفين الذين حاولوا درس طبيعة البحرين أنّ هذه الجزيرة كانت على الراجح مهد السلالة البشرية بعد ارتقائها في سلّم الحضارة، حيث إن مجموع المدافن التي تملأ ربواتها رحاب الصحراء، وتمتد إلى ما لا يدرك الطرف آخره، حيّرت كل من وقف بها من السيّاح يحاول كنه حقيقتها»⁽²⁾.

تلك بعض الآراء الهامة لمجموعة من المؤرخين العرب والمسلمين.. قدماء ومتأخرين.. في تأكيد الاعتقاد بأن جزيرة البحرين (ونقص جزيرة أوال والجزر التابعة لها) كانت دائماً عامرة بالسكان، ومأهولة بالبشر منذ زمن بعيد وعلى امتداد مراحل التاريخ لدرجة أنّ وصفها أحد الباحثين في الشأن التاريخي بأنّ إقليم البحرين - بما فيها جزيرة أوال - منطقة جذب سكاني على مر العصور⁽³⁾ التي مرت

(1) انظر مخطوط كتاب الفوائد لابن ماجد النجدي، الجزيرة الثامنة عن البحرين، والمستند المقصود منشور في كتاب الدكتور محمد بن أحمد عبد الله وزميله، تاريخ البحرين الحديث، ص 87.

(2) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص 34.

(3) نايف عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص 24.

بها الجزيرة، وأنها بخلاف ما يزعمه البعض من قلة سكان الجزيرة التي انفصلت عن الإقليم نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس الهجري⁽¹⁾، بل وخلو هذه الجزيرة من السكان بحسب مزاعم بعض الأقوال المتطرفة أو المبالغة، وغرضهم في ذلك القول للناس بأن لا أصالة محلية وحضارية بين سكان جزيرة البحرين، واختلاط سكانها الأصليين مع الوافدين إليها في حراك سكاني متغير، فما نعتقده من سكان أصليين هم في فترة سابقة وافدون، وأنَّ الوافدين سيكونون في مستقبل أيامهم من السكان المستقرين بالجزيرة.

ومع حدوث انتكاسة مفاجئة في عدد سكان جزيرة (البحرين أو أوال) وتقلص الكم الكبير من قراها بخاصة بعد حملات الغزو البرتغالي والعماني المتكرر لا يعني إطلاقاً خلو جزيرة البحرين من سكانها الأصليين، ولا يعني أنها جزيرة بلا عباد، وأنه لا سكان أصليين، فالحراك السكاني بالكثرة أو القلة من سنن الاجتماع البشري.

وليست جزيرة أوال بدعاً عن هذه السُّنة الاجتماعية إذا ما واجهتها ظروف القهر والمظالم القاسية التي أجبرت سكانها على الهجرة القسرية، وهو من فعل الأشرار من البشر، وفعلهم من طرد السكان الأصليين البحرينيين وحملهم قسراً على الهجرة الاضطرارية كان عاراً على من فجع البحرينيين من العرب والمسلمين والغرباء الأجانب بسلسلة من الحروب والحملات العسكرية الدامية التي فرقت جموعهم، وعرضتهم تحت ظروف قاسية جداً للشّتات الفردي والجماعي والعائلي في أماكن قريبة من دول الجوار أو في شرق أفريقيا والهند وفارس وغيرها، وأنها اليوم تستعيد عافيتها وطاقتها البشرية من أبنائها الأصليين من جميع مكوناتها الاجتماعية التاريخية.



(1) نايف عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيوفية في بلاد البحرين، ص157.

الاستيطان في أوال:

ربما يكون من الصعوبة على الباحثين تحديد البدايات الزمنية الدقيقة للاستيطان البشري في منطقة ما من العالم سواء كانت الأرض جزيرة أو قرية أو مكان آخر، وهذا ما ينطبق على صعوبة تحديد بداية تاريخ الاستيطان في جزيرة أوال بشيء من التقدير الزمني، وقد وجدنا على ألسن بعض الباحثين والمهتمين بتاريخ هذه الجزيرة محاولات لوضع تقديرات لتحديد زمن الاستيطان البشري لأرض هذه الجزيرة.

ونعود للقول في إحدى الدراسات المعاصرة بأنَّ عمر الاستيطان التقديري في جزيرة البحرين قديم جداً، حيث يذكر المؤلفان لكتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م) بأن جزيرة البحرين المسماة جزيرة (أوال) - كما تقدمت الإشارة - كانت عامرة بالاستيطان البشري منذ أزمنة موعلة في القدم، وأنها مأهولة بالسكان من مختلف الناس وأقوامهم، لهذا يقول المؤلفان محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين في كتابهما المذكور إنَّ «تاريخ الاستيطان يضرب بجذوره في جزر البحرين في أعماق التاريخ منذ العصر الحجري الذي وجدت آثاره على تلال الدخان والساحل الغربي، وعلى حدود الشريط الهامشي، وفي حضارة ديلمون التي بدأ فيها أول استيطان بشري مدني كما في آثار قرיתי باربار والدراز في القسم الشمالي من السهول الساحلية، ثم ارتبطت البحرين بالإسلام، واصطبغ الاستيطان بموجات القبائل العربية التي سبقت الإسلام في دخول الجزر كقبائل تميم وعبد القيس وبكر بن وائل.

وقد تواصلت هجرات القبائل العربية إلى الخليج العربي منذ بداية الفترة الإسلامية إلى القرن الثامن عشر سواء من الساحل الشرقي أو الساحل الغربي من الخليج العربي، وتركت هذه القبائل

آثار استيطانها المبكر منذ نهاية القرن السابع عشر كأثار قلعة العمرو وجنوب تلال الدخان»⁽¹⁾.

ويقول المؤلفان إنّه: «قد تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركيز في الجزء الشمالي من الجزر»⁽²⁾.

ونظراً للموقع الاستراتيجي والجغرافي لجزيرة البحرين: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا، وينتمي سكان البحرين في أصولهم السكانية إلى القبائل العربية التي قطنت إقليم البحرين قبل الإسلام، وهي قبائل تميم وبكر وعبد القيس، بالإضافة إلى القبائل العربية التي وفدت في فترة لاحقة كبنو عامر وغيرها»⁽³⁾.

ومع بداية السبعينات من القرن العشرين ذكر القانوني البحراني الدكتور حسين محمد البحارنة في أحد مؤلفاته أنّ جزيرة البحرين وتوابعها كانت كما يقول بعض المؤرخين: «معروفة قديماً، وقبل نحو ثلاثة آلاف سنة باسم ديلمون»⁽⁴⁾، وتشير العبارة السابقة المتقدمة إلى معرفة قديمة للجزيرة بهذا الاسم التاريخي من قبل المؤرخين، وأنها كما ذكروا جزيرة معمورة، ومسكونة قديماً قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام.

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 -

2002م)، ص39.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص40.

(4) حسين بن محمد البحارنة، دول الخليج العربية الحديثة، ص24.

وفي مدخل القسم الثاني من دراسته عن «القرية البحرانية» ذكر الأستاذ الباحث عباس المرشد تحت عنوان فرعي منها، وهو (النظام السياسي والإداري للقرية في البحرين) تقديراً زمنياً لفترة العيش المستمر في الجزيرة، وقدّرهما بأكثر من ثلاثة آلاف سنة بعد انفصال الجزيرة جيولوجياً عن أرض الساحل الشرقي للجزيرة العربية. وفي إشارة لاستيطان الناس بجزيرة أوال (البحرين الحالية)، وهو ما أسماه المرشد بـ «فترة العيش المستمر» قال المرشد في تأكيد هذا المعنى: «خلافًا لمناطق جغرافية مجاورة فإنّ البحرين بالتحديد هي الأقدم من ناحية السكان، حيث يمكن تقدير فترة العيش المستمر فيها بأكثر من ثلاثة آلاف سنة لم تنقطع فيها الحياة أو تنعدم في غيرها من المناطق التي إمّا انقطع عنها الناس أو إنها حديثة التوطن»⁽¹⁾.



الهوية العربية للقرى والبلدات:

ناقشنا هذه المسألة في مواضع متفرقة من بعض دراساتنا التي أنجزناها فيما قبل⁽²⁾، حيث أوضحنا في عدد منها أن سكان «جزيرة البحرين أو جزيرة أوال» باسمها التاريخي هم في كل «قراها ومدنها

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ص 29.

(2) كتبنا عن الهوية العربية لجزيرة البحرين وأهاليها بعض الفصول في دراساتنا، ومن هذه الدراسات كتابنا عن «التشيع في بلاد البحرين من مصادر سنية»، وكتابنا «الشيعية العرب في البحرين، انتماءهم العربي، ونشأتهم التاريخية، وإنجازاتهم الحضارية»، وكذلك كتابنا «دراسات في تاريخ القرى البحرانية»، وقد اعتمدنا على تحديد هذا الانتماء العربي لسكان الجزيرة وقبائلها وقراها ومدنها وبلداتها المختلفة على مصادر تاريخية وجغرافية معروفة عند القدماء من المؤرخين والجغرافيين، بالإضافة إلى كتابات معاصرة.

وبلداتها» ممن ينتمون إلى السلالات نفسها المنحدرة من أهم القبائل العربية الأصلية التي استوطنت جزيرة البحرين منذ القدم، وتفاعلت مع مؤثراتها الطبيعية والبشرية قبل مجيء الإسلام وبعده.

وهناك بعض «العبارات والجمل والكلمات» وجدت في باطن الروايات التاريخية، وقد أشار إليها مؤرخون وجغرافيون قدماء من العرب والمسلمين ذكرناها في طي كلامنا السابق، ويمكن التأكيد عليها كإشارات تاريخية واضحة عن تحديد «جذور الانتماء العربي» للجزيرة وأصالة انحدار السلالات العربية لأبنائها على مدار عصور تاريخية، وتحديد الهوية العربية الحضارية لسكانها، وقاطني قراها ومدنها وبلداتها البحرانية.

ولا نجد حاجة كبيرة لإعادة الحديث عن «الهوية العربية لجزيرة البحرين» طالما مررنا هنا وهناك عن استيطان القبائل العربية بخاصة العدنانية في هذه الجزيرة التي تقع في الأطراف الغربية للخليج العربي على بعد ثمانية عشر ميلاً من حدود المملكة العربية السعودية، بيد أنه يمكننا القول بأنه قد مررنا في سياق حديثنا بهذه الحلقة وفي غيرها من الحلقات على جمل واضحة من أقوال بعض هؤلاء المؤرخين وعباراتهم الدقيقة كما سيأتي ذكر بعضها في حلقات قادمة، وهي تؤكد جميعاً على الهوية العربية للجزيرة وأبنائها.

ونتذكر من هذه الأقوال بعض كلماتهم وجملهم.. منها قول ابن المجاور الشيباني وابن بطوطة والإدريسي عن جزيرة البحرين أو أوال: «وتسكنها طوائف من العرب» أو قولهم: «وتسكنها العرب» أو «كثير من العرب» يقصدون جزيرة البحرين المسماة أوال، وما ذكره المسعودي قبلهم عن «وجود خلائق كثيرة من العرب» في جزيرة (أوال أو البحرين والجزر التابعة لها) بخاصة من بني عبد القيس

وبكر بن وائل وتميم وبني عامر وغيرهم، أو قول الحموي الرومي البغدادي إنه كان في البحرين بما فيها جزيرة أوال: «وبها خلق كثير من عبد القيس، وبكر بن وائل، وتميم»⁽¹⁾.

وأيضاً ما قاله الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي، وهو من علماء القرنين التاسع والعاشر الهجريين عمّا أسماه في كتابه (الفوائد) بالجزيرة الثامنة المسماة «أوال أو جزيرة البحرين» من وصف سكانها بقوله رحمه الله: «وفيها جملة قبائل من العرب» أو قول بعض الباحثين المعاصرين إنّ البحرين كانت في زمن سابق جزيرة: «تتألف من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب تشغل بالتجارة والزراعة»⁽²⁾، وما ذكره الشيخ محمد بن خليفة النبهاني بعدهم بقرون وغيره من أن الجزيرة «أوال» كانت سكناً للعبيدين»⁽³⁾، وهم عرب خُلص ليسوا بحاجة إلى مزيد من بيان القول.

أمّا العلامة الشيخ إبراهيم ابن الشيخ ناصر المبارك الهجري التوبلاني البحراني، وهو من علماء البحرين المتأخرين والمعاصرين، فتحدث عن أصالة الانتماء العربي التاريخي لأهل البحرين وجذورهم العربية القبلية الأصيلة، وقصد على وجه الخصوص سكانها الأصليين التاريخيين، فقال رحمة الله عليه في هذا الشأن: «وسكانها عرب من ربيعة ومضر»⁽⁴⁾ .. وهما من القبائل العربية الأصيلة التي سكنت بلاد البحرين الكبرى واستوطن بعض أفخاذهما جزيرة أوال منذ زمن بعيد.

(1) الحموي، معجم البلدان، ج2، ص74.

(2) نوال حمزة الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص300 - 301.

(3) انظر كتاب الشيخ محمد النبهاني: التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة، ص12، 30، وكذلك كتابنا (دراسات في تاريخ القرية البحرانية)، الحلقة الأولى بأكملها.

(4) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص23.

ولهذا قال الشيخ المبارك رحمه الله في مكان آخر من كتابه:
«فالمتيقن أن أهل البحرين من بني عبد قيس وتميم من مضر وما
خالطهم من ربيعة»⁽¹⁾.

(1) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص25.

الفصل الرابع

مسوغات الاعتقاد بوجود 360 قرية

إذا صحَّ ما اعتقدنا به من وجود كثرة عديدة لقرى البحرين في القرون الماضية وبالذات ما بين القرن الحادي عشر والسابع عشر الميلاديين فثمة مسوغات تجعل هذا الاعتقاد حقيقة تاريخية لا تتخللها أوهام، ولا يكتنفها غموض لمن أراد الإيمان بصحة هذا الاعتقاد، فهناك على أقل تقدير مسوغات تجعل عقولنا المتواضعة مطمئن إلى وجود كثرة عديدة للقرى في البحرين تجاوزت الثلاثمائة قرية وأكثر بالنحو الذي جاء في عدد من أقوال بعض المؤرخين قديماً وحديثاً وشهاداتهم في هذا الشأن، وأنَّ هذه المسوغات حقائق تاريخية اتخذ منها بعض المؤرخين حديثاً «مجملاً وتفصيلياً» يؤكد وجود الكثرة العديدة في مختلف الجزر الأربع المسكونة في البحرين الحاليَّة، فهذه المسوغات تربط بين الكثرة العديدة لقرى البحرين والعوامل المؤثرة في وجود هذه الكثرة.

وبعد هذا المدخل اللفظي نتساءل:

لماذا نعتقد بوجود كثرة في عدد قرى البحرين بجزرها المسكونة قبل عدة قرون؟

وما هي مسوغات قبولنا بهذه الحقيقة التي اعتبرنا المسؤول عنها مجموعة عوامل مؤثرة وذات علاقة بحالة «الكثرة العديدة» في جزر البحرين، وهي التي شكَّ فيها من يريد تأسيس تاريخ جديد للبحرين لا علاقة له بماضيها ؟.

وفي طي الحديث الذي بين يديك في هذا الفصل، والفصول

الأخرى نأمل حصر مجموعة العوامل والمسوغات التي تجعلنا نعتقد بوجود كثرة كبيرة في عدد قرى البحرين، والمراد بذلك هنا كثرة عدد القرى في جزر البحرين الحالية خلال عصور سابقة، وأن هذه الكثرة نالت من اهتمام بعض الباحثين والمؤرخين والتأكيد عليها بطرائق متعددة كالمعاينة والمشاهدة والحضور الميداني كما فعل بعض المؤرخين كابن المجاور الذي زار جزيرة البحرين وكتب مشاهداته عن قرب وبالمعاينة الشخصية، وكابن ماجد الربآن الخليجي المعروف، وكذلك عن طريق النقل الشفهي من مصدر كتابي كما فعل أبو الفداء وغيره من مؤرخي عصره، وما بعد زمانه حتى تداوله المؤرخون، واستقر هذا الاعتقاد بوجود (360) قرية مسكونة بجزر البحرين سابقاً.

وللإجابة على السؤال السابق الذي استبطنته المقدمة التمهيدية نحتاج إلى تذكر بعض الأفكار والإشارات المتداولة والمدونة منذ زمن بعيد في بعض مصادر المؤرخين من تقدم منهم ومن تأخر، فتقدم هذه الإشارات نفسها كشواهد ناطقة على وجود كثرة عددية لسكان الجزيرة، وكثرة عدد قراها في فترة القرون الماضية، ويعنينا هنا استحضار هذه الإشارات - كلها أو بعضها - لمساعدتنا على فهم وتفسير منطقي لظاهرة «الكثرة العددية» في قرى البحرين بنحو يستبعد تماماً القول بالمبالغة في وصف الكثرة العددية لقرى البحرين وتقديرها فيما قبل زماننا الحاضر بمدة زمنية لا تقل عن ثلاثة قرون وأبعد زمناً، فمجموعة من المصادر التاريخية (قديمة وحديثة) استبطنت مسوغات الاعتقاد بوجود كثرة في عدد القرى بجزر البحرين أو على أقل تقدير تنهياً أذهاننا لقبول فكرة وجود (360) قرية في جزر صغيرة المساحة كالبحرين الحالية، فإذا قيل إن بلاد البحرين الكبرى يوجد على أرضها هذا الكم الكبير من القرى يكون القبول منطقياً وأقرب إلى الواقع، ولكن حصر وجود

هذا العدد بجزر صغيرة كالبحرين فإن ذلك موضع شك لدى بعض الباحثين وبخاصة عند من كانوا يفتشون بلوّم وخبث عن مسوغات للتشكيك في وجود كثرة قروية بهذه الجزر وتقليل الاعتقاد به وإزالته تماماً من تفكير الناس، واستبداله بأفكار مشوهة عن تاريخ البحرين في عصور ماضية تنطوي على عمليات مسح متعمدة لبعض الحقائق التاريخية.

ولعلّ في إشارات بعض المؤرخين وحديثهم عن البحرين الحالية كجزر أهلة بالسكان منذ عصور قديمة، ومشهورة بوفرة مياهها، وكثرة عيونها الطبيعية، وأرضها الخصبة، وشيوع أنواع المحاصيل الزراعية، وازدهار الحياة الاقتصادية بخاصة في المجال الزراعي، وحركة التجارة منها وإليها، ومغاصات الدر، وجودة اللؤلؤ الطبيعي والاتجار به، وهو ما اشتهرت به جزر البحرين وعرفته قديماً، وهذا ما يساعدنا نحن المتأخرين على استنتاج التاريخ من خلال نصوص المؤرخين، وقبول شهادتهم على وجود وفرة قروية أو كثرة ظاهرة في عدد قرى جزر البحرين، وهو أمر لن يكون صعباً بعد أن أدرجنا في طي مباحث هذا الكتاب نصوصاً لعدد من المؤرخين تؤكد أن الجزيرة أهلة قديماً بالسكان، وأنها تتمتع بوفرة في المياه والأراضي الزراعية الخصبة، ومنابع عيونها الطبيعية، وشهادة هؤلاء المؤرخين بازدهار حياتها الاقتصادية فيما سمي بـ «العصر الوسيط» إن جاز لنا استعمال هذا التعبير، ومما لا شك فيه أن هذه العوامل وعوامل أخرى كوجود تنوع سكاني فيها، والحراك الطبيعي بين أهلها ذات علاقة إيجابية ومباشرة بوجود الحالة الحضارية المتميزة التي نشأت عنها حالة «الكثرة العددية» لقرى جزر البحرين الحالية بنحو بلغ (360) قرية بحرانية.

إن هذه العوامل مؤثرة بلا شك، وقوى جاذبة لاستقرار الإنسان

وتكاثره العددي، فكما أن التصحر ونقص المياه وقلة العشب وصعوبة الحياة عوامل طاردة للإنسان، ومدمرة للحياة الحضرية، فكذا نعتقد أن وفرة المياه، ووجود الأرض الزراعية الخصبة، وتواجد مغاصات اللؤلؤ والدر الطبيعي الذي اشتهرت به جزر البحرين هي عناصر جذب آمنة للإنسان تساعده على التوالد والتكاثر، بالإضافة إلى وجود تنوع سكاني، وحب في الحراك الطبيعي والتنقل من مكان إلى مكان آخر، فيؤدي ذلك كله إلى تكاثر بشري، وتزايد في عدد القرى ومواقع الاستقرار والسكن.

فهذه العوامل مجتمعة تنطوي على علاقة بالكثافة البشرية ونموها التصاعدي، وبالتكاثر الإنساني والنمو التصاعدي في مجتمعاتهم من أحياء سكنية وظهور قرى ومدن، فلا يستبعد أن يكون محصلة تفاعل هذه العوامل مجتمعة مع بعضها ظهور حالة من الكثرة العددية في قرى الجزيرة وبروزها كحالة اكتظاظ سكاني في منطقة صغيرة المساحة كالحالة التي ظهرت عليها في جزر البحرين، وهي التي تعرف بمساحتها الجغرافية المحدودة، ومع ذلك شهدت في تاريخها وحاضرها كثافة بشرية، وفي سياق الإشارات التاريخية التي مررنا على بعضها في مباحث متفرقة من كتابنا هذا الذي بين يديك يمكن لنا حصر العوامل التي نعتقد أنها من الأسباب المباشرة التي أدت تصاعدياً إلى تنامي القرى، ووجود كثرة عددية متزايدة في حجم السكان.

ومن العوامل التي أدت إلى وجود كثرة واضحة في عدد قرى البحرين وتجمعاتها المسكونة قبل مجيء العتوب إليها، وما بين القرون الحادي عشر حتى السابع عشر ما يأتي:

1. حديث المؤرخين والجغرافيين القدماء والمحدثين عن جزيرة البحرين وملحقاتها من الجزر كأرض أهلة بالسكان ومكتظة بالناس.

2. وجود واضح لمجموعة من القبائل العربية في جزر البحرين المسكونة على مدار تاريخ طويل، وبخاصة التاريخ القديم وفي العصور الوسطى، وتمّ التعبير عنه بوجود «جملة من قبائل العرب» أو وجود «طوائف من العرب فيها».
 3. عامل ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جزيرة البحرين وما صاحبه من استقرار سياسي، وتمثل ذلك في توافر الموارد الطبيعية والاقتصادية، وحديث عدد من المؤرخين والجغرافيين العرب وغيرهم عن ازدهار الحياة الاقتصادية في جزر البحرين مثل:
 - أ - وجود وفرة في المياه والعيون الطبيعية بأراضي جزيرة البحرين.
 - ب - وجود أراضٍ زراعية خصبة شهدت عليها الوقائع، وشهادات المؤرخين، وكثرة المحاصيل الزراعية المتنوعة.
 - ج - توافر مغاصات اللؤلؤ الطبيعي وجودة أنواعه.
 - د - سهولة حركة التبادلات التجارية في فترة العصر الوسيط، وعلاقة ذلك بالجو الاجتماعي الذي نشأت وكثرت فيه أعداد القرى في جزر البحرين وناهزت الثلاثمائة والستين قرية.
 4. وجود حراك طبيعي وعمليات تنقل سكاني بين أهالي جزر البحرين، وما ترتب عن ذلك من عمليات توالد بشري، وظهور قرى جديدة ونموها التي تبدأ صغيرة ثم تكبر مع حركة الزمان وتقادمه.
 5. الاتجاهات الشخصية للأفراد نحو التكاثر والتناسل البشري.
- تقدم قولنا بأن وجود الكم الكبير من القرى في جزر البحرين مؤسس على مجموعة مسوغات جعلتنا نعتقد بأن هذا الوجود هو

حقيقة تاريخية يحاول المشككون في تاريخ البحرين التقليل من الاعتقاد بها، بل ومحوها عن طريق التشكيك وإظهار الغرابة والدهشة بصورة غير منطقية من هذه الكثرة، وقلنا كذلك في قبالة حملة التشكيك بأنّ ثمة مسوغات تحملنا على صحة وجود عدد كبير من القرى في البحرين بنحو يبلغ ما بين ثلاثمائة إلى ثلاثمائة وستين قرية بحرانية.

ومن هذه المسوغات والعوامل ما يأتي:

أوال أهلة بالسكان:

اعتقد عدد من المؤرخين والجغرافيين قديمهم وحديثهم بأن «جزيرة أوال وملحقاتها من الجزر التي تشكل اليوم أرخبيلاً من الجزر كانت منذ زمن بعيد.. أهلة بالسكان ومعروفة لديهم بتنوع الأقوام الذين سكنوا فيها من قبائل العرب ومن بعض الجاليات الأعجمية التي استقرت في الجزيرة، وبقيت على حالة من التعايش الاجتماعي مع أهلها الأصليين، كما سكنتها قبلمهم أقوام وشعوب من ذوي الحضارات السابقة، وقبل ظهور دين الإسلام في القرن السابع الميلادي وانتشاره في أراضيها، ومساهمة أهاليها في نشره بين الناس.

وقد رصد المؤرخون القدماء السابقون على زماننا منذ قرون بعيدة الحالة السكانية في الجزيرة التي تعبر عن الكثرة العددية، ولم يذكر أحد منهم أنها قليلة السكان، وبخاصة أنّ فيها من الخيرات الاقتصادية ما يدفع الناس إلى البقاء والعيش فيها كوفرة مصادر المياه، وخصوبة تربتها، وقربها من البحر، وقربها كذلك من مغاصات الدر واللؤلؤ الطبيعي⁽¹⁾ الذي جعل جزر البحرين مشهورة به، وقد

(1) يمكن للقارئ مراجعة بعض الدراسات التي كتبت عن اللؤلؤ الطبيعي في جزيرة البحرين، ومن هذه الدراسات: «مباحث عراقية»، ج1، لمصنفه يعقوب سركيس،

عُرِفَت هذه الجزر باشتهارها في العالم بشهرته وجودته العالمية يومذاك، وقبل ظهور اللؤلؤ الصناعي القادم من اليابان وغيرها مع بداية القرن العشرين.

وربما يكون من الصعوبة على الباحثين تحديد البدايات الزمنية الدقيقة للاستيطان البشري في منطقة ما من العالم سواء كانت الأرض جزيرة أو قرية أو مكان آخر، وهذا ما ينطبق على صعوبة تحديد بداية تاريخ الاستيطان في جزيرة أوال بشيء من التقدير الزمني الدقيق، وقد وجدنا على ألسن بعض الباحثين والمهتمين بتاريخ هذه الجزيرة محاولات لوضع تقديرات لتحديد زمن الاستيطان البشري وعمره التاريخي بأرض هذه الجزيرة العريضة.

كما أن هناك في زماننا اليوم مؤرخين متأخرين، ومعاصرين - ممن لا حاجة لهم ولا مصلحة من قريب أو بعيد - إلى القول بمبدأ الكثرة العددية لأبناء «جزيرة أوال» أو قلة سكانها، فهذا لا يعينهم لا في كثير ولا قليل، فهم كمؤرخين منصفين يعينهم تقرير الحقائق كما هي في حركة الواقع التاريخي للشعوب والأمم، ولهذا كانوا خلافاً لأقوال الأفّاكين المتطاولين وتخرصاتهم المُرَوّرة قد كتبوا في طيّات دراساتهم ما يفيد بأن هذه الجزيرة كانت عامرة بأهلها، ومأهولة منذ القدم بالسكان من قوميات متعددة سواء كانوا عرباً أو أعاجم، وتناقلوا هذه المعلومة جيلاً بعد جيل من كتابات إمّا تمّ نقلها لنا عن المعاينة وزياراتهم الميدانية المباشرة للجزيرة أو عن طريق النقل المكتوب، والثقة العلمية باجتهادات مؤرخين سابقين عليهم، وأكدوا أن جزيرة أوال كانت - وما تزال - عامرة بسكّانها من

وتاريخ تأليفه سنة 1226هـ، وفي هذا الكتاب وصف كامل لأشكال لؤلؤ البحرين، وأنواعها، وأسمائها، وأوزانها وأثمانها، انظر كتاب (من تراث البحرين الشعبي) للمؤلفين صلاح علي المدني، وكريم كريم علي العريض، ص84.

مختلف الطوائف والقوميات والجاليات التي استقرت في أراضي جزر البحرين منذ تاريخ بعيد.

فبعض الأفكار التاريخية المدونة في مصادر المؤرخين القدماء، بل في مصادر حديثة ومعاصرة عن وجود عدد كبير من القرى البحرانية، ومدن كثيرة - كما سيأتي بيانه في سياق الدراسة - توحى لنا نحن المتأخرين بوجود «كثرة عددية» لسكان الجزيرة أو أنها جزيرة آهلة بأهلها وعامرة بالساكين والقاطنين فيها بتعبيرات المؤرخين والجغرافيين معاً، ولا مناص في سياق هذه الإشارات من ذوي العلم والاختصاص من قبول هذه الحقيقة التاريخية طالما تدعمها الأدلة إضافة إلى أنها معززة بالبراهين والوثائق، ومن رد كل التخرصات والأكاذيب التي يثيرها جماعة من الأفاكين عادة ضد وجود «كثرة عددية» لسكان جزيرة أوال في مراحل سابقة من تاريخها.

وتصدى المؤرخون المحدثون والمعاصرون لترسيخ هذه الحقيقة ونقل أفكار المؤرخين القدماء السابقين على زماننا، فهم واسطتنا في معرفة آراء المؤرخين والجغرافيين القدماء بطريق غير مباشر، أو عن طريق ما نجمعه نحن في هذه الدراسة من آراء المؤرخين والجغرافيين مباشرة من مصادرهم وكتبهم حول المسألة السكانية في جزر البحرين الحالية وعمارتها بالبشر من أقوام وجماعات وشعوب مختلفة الأعراق والسلالات، وبعد هذا المدخل نضع الآن بين يدي القارئ الكريم بعض الأقوال والعبارات المعبرة من بعض المهتمين بالتاريخ أو التخصصين في مادته الذين كتبوا وجهة نظرهم في المسألة السكانية.

فالشيخ محمد بن خليفة النبهاني، وهو من علماء القرنين الثالث عشر والرابع عشر الذين زاروا جزيرة البحرين في غرة 1332هـ/1918م فلم يقدّر عمراً محدداً للاستيطان البشري قديماً

في الجزيرة، لكنه نقل رأي بعض من أسماهم بالعارفين الذين اعتقدوا أنَّ هذه الجزيرة هي «مهد السلالة البشرية» كما في أحد نصوصه التاريخية التي دوَّنها في كتابه المعروف بـ (التحفة النبهانيّة)، وهذا ميل واضح عنده إلى القول بالاستيطان القديم في الجزيرة، فقال رحمه الله: «ويرى بعض العارفين الذين حاولوا درس طبيعة البحرين أنَّ هذه الجزيرة كانت على الراجح مهد السلالة البشرية بعد ارتقائها في سلّم الحضارة، حيث إن مجموع المدافن التي تملأ ربواتها رحاب الصحراء، وتمتد إلى ما لا يدرك الطرف آخره، حيّرت كل من وقف بها من السيّاح يحاول كنه حقيقتها»⁽¹⁾.

تلك بعض الآراء الهامة لمجموعة من المؤرخين العرب والمسلمين.. قدماء ومتأخرين.. في تأكيد الاعتقاد بأن جزيرة البحرين (ونقصد جزيرة أوال والجزر التابعة لها) كانت دائماً عامرة بالسكان، ومأهولة بالبشر منذ زمن بعيد وعلى امتداد مراحل التاريخ لدرجة أنَّ وصفها أحد الباحثين في الشأن التاريخي بأنَّ إقليم البحرين بما فيها جزيرة أوال «منطقة جذب سكاني على مر العصور»⁽²⁾ التي مرت بها الجزيرة، وأنَّها بخلاف ما يزعمه بعض المشككين من قلة سكان الجزيرة التي انفصلت عن الإقليم نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس الهجري⁽³⁾، بل وخلو هذه الجزيرة من السكان بحسب مزاعم بعض الأقوال المتطرفة أو المبالغة، وغرضهم من ذلك القول للناس بأنَّ لا أصالة محلية وحضارية بين سكان جزيرة البحرين، واختلاط سكانها الأصليين التاريخيين مع الوافدين إليها في حراك سكاني متغير، فما يعتقد أهل البحرين بوجود

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص34.

(2) نايف عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، ص24.

(3) المصدر السابق، ص157.

«سكان أصليين» هم في نظر هؤلاء المشككين من الوافدين في فترة سابقة، وأنَّ الوافدين اليوم إلى الجزيرة للعيش فيها سيكونون في مستقبل أيامهم من السكان المستقرين بالجزيرة، ويطلق عليهم (سكَّان أصليون).

ومع حدوث انتكاسة مفاجئة في عدد سكان جزيرة (البحرين أو أوال) وتقلص الكم الكبير من قراها بخاصة بعد حملات الغزو البرتغالي والعماني المتكرر لا يعني إطلاقاً خلو جزيرة البحرين من سكانها الأصليين، ولا يعني أنها «بلاد بلا عباد»، وأنه لا سكان أصليين فيها، فهي خاضعة لحراك سكاني بين وافد بديل ومستقر أصيل، وبين كثرة وقلة عديّة، وهذا من سنن الاجتماع البشري.

وليست جزيرة أوال بدعاً عن هذه السُّنة الاجتماعية إذا ما واجهتها ظروف القهر والمظالم القاسية التي أجبرت سكانها على الهجرة القسرية، وهو من فعل أشرار البشر، وفعلهم من طرد السكان الأصليين البحرينيين وحملهم قسراً على الهجرة الاضطرارية كان عاراً على من فجّع البحرينيين من العرب والمسلمين والغرباء الأجانب بسلسلة من الحروب والحملات العسكرية الدامية التي فرقّت جموعهم، وعرضتهم تحت ظروف قاسية جداً للشّتات الفردي والجماعي والعائلي في أماكن قريبة من دول الجوار أو في شرق أفريقيا والهند وفارس وغيرها، وأنها اليوم تستعيد عافيتها وطاقتها البشرية من أبنائها الأصليين من جميع مكوناتها الاجتماعية التاريخية.

كما أنَّ الأستاذ أمين الريحاني، وهو من المؤرخين اللبنانيين المعاصرين ذكر في كتابه المشهور (ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربيّة) ما لفظه: «جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة،

ومعها ثلاثمائة من القرى»⁽¹⁾، ونلاحظ هنا ربطه الوثيق بين كون الجزيرة وملحقاتها من الجزر أهلة بالسكان وعامرة بهم وبين وجود تنوع وكثرة في عدد قراها ومندنها، وهذا يعني أن (الكم الكبير في عدد قرى البحرين) ناتج عن كون جزر البحرين كثيرة السكان وعامرة بهم.

وتابع الريحاني قوله عن جزيرة البحرين:

«ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة، أما سكانها الذين لا يغيصون، ولا يركبون لرزقهم البحار فهم يزرعون الأرض، والذين لا يزرعون يتاجرون»⁽²⁾، فالنص المذكور ذكر أن جزيرة البحرين (أوال) عامرة بسكانها في قديم الزمان، وأوضح أن الكثرة العددية فيها كان بوجود (ثلاثين مدينة ومعها ثلاثمائة قرية)، وجار عليها أهل الجور من طامعين ومستعمرين وأصحاب فتن فأصبحت قرى هذه الجزيرة خاوية على عروشها، واضمحل قسم آخر منها.

وأدرك الريحاني العلاقة بين تناقص أعداد قرى البحرين وقلة سكانها في حاضرتنا بالبلاء والفتن والحروب وحملات الغزو الخارجي وأطماع الغزاة والمستعمرين فقال في أول كلامه في النص السابق: «ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة».

(1) أمين الريحاني، ملوك العرب، ج2، ص722

(2) المصدر السابق، ج2، ص722.

وجاء بعدهما الأستاذ عبد الرحمن عبد الكريم العاني وقال في دراسة تاريخية معاصرة إنَّ «أوال» هي جزيرة: «من الجزر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام»⁽¹⁾، وعاد الأستاذ العاني في مدخل (الفصل الثاني) من كتابه (البحرين في صدر الإسلام) إلى القول القاطع: «بأن البحرين كانت عند ظهور الإسلام مأهولة بالسكان بدليل كثرة ما فيها من القرى والعشائر، ويرجع ذلك إلى توفر المياه فيها وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر، وكانت في البحرين عند ظهور الإسلام كل قبائل عبد القيس، وعشائر من تميم ومن بكر بن وائل، ومن الأزد، هذا بالإضافة إلى عناصر غير عربية كانت تقطن فيها وأهمهم الفرس، والزط، والسيابجة»⁽²⁾.

واستمر الأستاذ العاني يتحدث عن كثرة السكان ببلاد البحرين وجزرها المختلفة، وذلك بشرح تفصيلي موجز، وغير مطوّل عن الكثرة العددية لسكان جزيرة أوال وبلاد البحرين «قديمًا» من أبناء القبائل العربية الأصيلة، وأهمها كما تقدم قبائل عبد القيس وبكر بن وائل من ربيعة، وقبيلة تميم من مضر، وهي التي شكلت الحالة الديموغرافية للجزيرة في المدن والقرى، ونقل العاني في هذا الصدد آراء مجموعة من المؤرخين العرب والمسلمين القدماء، ثم عالج في الجزء الثاني من هذا الفصل وجود بعض الجاليات الأعجمية في إقليم «بلاد البحرين» كالفرس، والزط، والسيابجة في تلك الفترة الزمنية، وتفيد كل عباراته الكثرة السكانية في جزيرة البحرين المسماة أوال.

ومع بداية السبعينات من القرن العشرين ذكر القانوني البحراني الدكتور حسين محمد البحارنة في أحد مؤلفاته باسم (دول الخليج العربيّة الحديثة) أنَّ جزيرة البحرين وتوابعها كانت كما يقول بعض

(1) عبد الرحمن عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص35.

(2) المصدر السابق، ص49.

المؤرخين: «معروفة قديماً، وقبل نحو ثلاثة آلاف سنة باسم ديلمون»⁽¹⁾، وتشير العبارة السابقة المتقدمة إلى معرفة قديمة للجزيرة بهذا الاسم التاريخي من قبل المؤرخين، وأنها كما ذكروا جزيرة معمورة، ومسكونة قديماً قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام وأبعد من ذلك.

أمّا الباحث السعودي الأستاذ براك عبيد عوض المطيري، وهو كاتب معاصر فتحدّث عن أهم جزر البحرين وأشهرها، وقد قصد هنا «جزيرة أوال»، وقال «إنها من أشهر جزر البحرين المأهولة بالسكان، ثم أشار إلى القبائل العربية التي تقطنها كعبد القيس والأزد وأياد وتميم وبكر بن وائل»⁽²⁾، وغيرها من القبائل الأصلية التي نزحت إليها واستوطنتها منذ عصور ما قبل مجيء الإسلام.

ويذكر بعد ذلك مؤلفا كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م)، وهو كذلك دراسة معاصرة، ما يؤكد اعتقادهما - كباحثين متأخرين - أن جزيرة البحرين (أوال) كانت عامرة بالاستيطان البشري منذ القدم، وأنها مأهولة بالسكان من مختلف الناس وأقوامهم، لهذا يقول الأستاذ محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين في كتابهما المذكور إنّ «تاريخ الاستيطان يضرب بجذوره في جزر البحرين في أعماق التاريخ منذ العصر الحجري الذي وجدت آثاره على تلال الدخان والساحل الغربي، وعلى حدود الشريط الهامشي، وفي حضارة ديلمون التي بدأ فيها أول استيطان بشري مدني كما في آثار قريتي باربار والدراز في القسم الشمالي من السهول الساحلية، ثم ارتبطت البحرين بالإسلام، واصطبغ الاستيطان بموجات

(1) حسين بن محمد البحارنة، دول الخليج العربية الحديثة، ص24.

(2) براك عبيد عوض المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام حتى قيام الدولة الأموية، ص29 - 42.

القبائل العربية التي سبقت الإسلام في دخول الجزر كقبائل تميم وعبد القيس وبكر بن وائل.

وقد تواصلت هجرات القبائل العربية إلى الخليج العربي منذ بداية الفترة الإسلامية إلى القرن الثامن عشر سواء من الساحل الشرقي أو الساحل الغربي من الخليج العربي، وتركت هذه القبائل آثار استيطانها المبكر منذ نهاية القرن السابع عشر كأثار قلعة العمرو وجنوب تلال الدخان»⁽¹⁾، وقد تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركيز في الجزء الشمالي من الجزر»⁽²⁾.

ونظراً لموقع جزيرة البحرين الجغرافي: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا، وينتمي سكان البحرين في أصولهم السكانية إلى القبائل العربية التي قطنت إقليم البحرين قبل الإسلام، وهي قبائل تميم وبكر وعبد القيس، بالإضافة إلى القبائل العربية التي وفدت في فترة لاحقة كبنو عامر وغيرها»⁽³⁾، وتعتبر كثرة القرى والبلدات في البحرين عن هذه الكثرة العددية لأهالي الجزيرة، ولكن لسوء الحظ حذف مؤلفا هذا الكتاب الإشارة لعدد القرى والبلدات البحرانية من نص مستند تاريخي عن كتاب (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) الذي حدد عدد هذه القرى بثلاثمائة وستين قرية⁽⁴⁾،

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 -

2002م) ص39.

(2) المصدر السابق، ص39.

(3) المصدر السابق، ص40.

(4) انظر مخطوط كتاب الفوائد لابن ماجد النجدي، الجزيرة الثامنة عن البحرين، =

وبالتالي شطب المؤلفان مؤشراً هاماً على عمارة الجزيرة سكانياً وازدحامها بالسكان.

ونقل مؤلفا كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي) عن المؤرخ ياقوت الحموي قوله بأن أوال (البحرين الحالية) كانت من الجزائر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام، وأرضها خصبة على العموم، ومياهها وفيرة، وتعتمد على المياه الجوفية، وكان في الجزيرة في صدر الإسلام مدينة كبيرة حسنة، ولها جامع، وفيها بعض القرى كالجفير في الشمال الشرقي، وقرية سترة، وقد ذكرت في شعر ابن المقرب العيوني المتوفى (629هـ)، وهي اليوم - على حد قول ياقوت - جزيرة تقع شرقي جزيرة أوال، وهي غنية بالآبار والعيون، وفيها كثير من أشجار النخيل⁽¹⁾.

وذكر كثرة السكان في جزيرة أوال أو (البحرين الحالية) باحث معاصر محمد محمود خليل بعد أن قال عنها كجزيرة في وسط الخليج العربي إنها جزيرة أهلة بالناس وعمارة بهم، حيث قال: «وبها قرى ومدن كثيرة أشهرها المنامة، وهي كثيرة السكان، وتقصدها المراكب التجاريّة، وبها مياه عذبة، وهي جزيرة جيدة الهواء»⁽²⁾، ثم قال كذلك صاحب هذا النص عن محاصيلها الزراعية وجوانب ازدهار الحياة الاقتصادية ومواردها: «والجزيرة.. أي أوال.. كثيرة النخل والموز والجوز والأشجار والزرع والأنهار، واشتهرت بمصايد اللؤلؤ، كما تكثر بها أنواع الحيوانات، ويسكنها أقوام من

والمستند المقصود منشور في كتاب الدكتور محمد بن أحمد عبد الله وزميله، تاريخ البحرين الحديث، ص 87.

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج 1، ص 312 - 313.

(2) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص 47.

العرب»⁽¹⁾، ثم تحدث هذا الباحث عن كثرة سكانها، فنقل آراء بعض المؤرخين العرب والمسلمين المتقدمين عليه كأبي الفداء، وياقوت الحموي الرومي وغيرهما.



وفي مدخل القسم الثاني من دراسته عن «القرية البحرانية» ذكر الأستاذ الباحث عباس المرشد تحت عنوان فرعي منها، وهو (النظام السياسي والإداري للقرية في البحرين) تقديراً زمنياً لفترة العيش المستمر في الجزيرة، وقدّرهما بأكثر من ثلاثة آلاف سنة بعد انفصال الجزيرة جيولوجياً عن أرض الساحل الشرقي للجزيرة العربية، وفي إشارة لاستيطان الناس بجزيرة أوال (البحرين الحالية)، وهو ما أسماه المرشد بـ «فترة العيش المستمر»، قال في تأكيد هذا المعنى:

«خلفاً لمناطق جغرافية مجاورة فإن البحرين بالتحديد هي الأقدم من ناحية السكان، حيث يمكن تقدير فترة العيش المستمر فيها بأكثر من ثلاثة آلاف سنة لم تنقطع فيها الحياة أو تنعدم في غيرها من المناطق التي إمّا انقطع عنها الناس أو إنها حديثة التوطن»⁽²⁾.



نص من كتاب لارسن «تطور المجتمع البحريني القديم»:

كتب «لارسن» كتاباً عنوانه السابق (تطور المجتمع البحريني القديم)، وبدأ صديقنا الأستاذ حسين محمد حسين الجمري البحراني بترجمة هذا الكتاب، ونأمل أن يأخذ هذا الكتاب فرصة النشر لاحقاً بعد إنجاز ترجمته النهائية، ويهمننا ما كتبه المترجم عن مصنف

(1) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص48 نقلاً عن كتاب (تقويم البلدان) لأبي الفداء، ص48، وكتاب (معجم البلدان)، ج1، للجغرافي ياقوت الحموي، ص247.

(2) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ص29.

الكتاب في قوله عن بداية الاستيطان في جزر البحرين: «لقد وُجِدَت آثار للاستقرار على جزر البحرين يعود أقدمها لأكثر من 7000 سنة من الآن، ولقد تحولت منطقة رأس القلعة على الشاطئ الشمالي لجزيرة البحرين منطقة رئيسية للاستقرار، حيث يوجد بها خمس مدن بُنيت واحدة فوق الأخرى، وتعود كل مدينة لحقبة مختلفة من الزمن، وبالإضافة لهذه المنطقة الرئيسية للاستقرار كانت هناك محطات مختلفة من الاستقرار منتشرة على الجزيرة»⁽¹⁾، واستكمالاً لمضمون النص عرضنا الجزء المتبقي منه من الكتاب (المترجم)، وهو كما تقدم القول من ترجمة الأستاذ حسين الجمري، ص35.

بداية الاستيطان في جزر البحرين

لقد وُجِدَت آثار للاستقرار على جزر البحرين يعود أقدمها لأكثر من 7000 سنة من الآن. ولقد تحولت منطقة رأس القلعة على الشاطئ الشمالي لجزيرة البحرين منطقة رئيسية للاستقرار حيث يوجد بها خمس مدن بُنيت واحدة فوق الأخرى، وتعود كل مدينة لحقبة مختلفة من الزمن. وبالإضافة لهذه المنطقة الرئيسية للاستقرار كانت هناك محطات مختلفة من الاستقرار منتشرة على الجزيرة.

و على مدى العصور المختلفة التي مرت بها البحرين حدثت هناك تغيرات للأرض و مدى استغلال الإنسان لها: ففي فترات تاريخية يلاحظ أن معظم الأراضي استُخدمت في الزراعة والرعي، وفي فترات أخرى يلاحظ استخدام جزء بسيط منها، وحسب لمطبة الزراعة لفنلة للزراعة و مدى استغلالها و قلة الاستيطان المصاحبة في كل حصة يمكننا التكهن بعدد السكان في تلك الحقبة.

و قد سميت فترات الاستيطان إلى عدة فترات و كل فترة من هذه الفترات لها مميزات من حيث توافر المياه واستغلال الأرض و عند السكان والظروف البيئية المختلفة. و قد قدم لارسن في تواسمه عن تكوين و تطور المجتمع البحريني القديم تقديرات لمساحات الأرض المزروعة في كل حقبة من عتق التوزيع التي مرت بها جزيرة البحرين و منها نستنتج أعداد السكان في تلك الحقبة (1871) و يوضح التحول التالي أهم تلك الحقب و مساحة الأرض المزروعة في تلك الحقبة و عند السكان

(1) لارسن، تطور المجتمع البحريني القديم، ترجمة حسين الجمري، ص36.

وقبل أن نختم كلامنا في هذه المناقشة نذكر ما قاله أحد الباحثين عن عدد الحجاج في زمن أجود بن زامل ملك البحرين من الجبور، وهي إشارة معبرة عن «كثرة سكانية» فقال إنَّ العصامي، وهو مؤرخ: «ذكر في تاريخ مكة أنَّ أجود بن زامل حجَّ فيها.. أي في سنة (912هـ) بثلاثين ألف من أهل البحرين»⁽¹⁾، وكان ذلك كما يقول في سنة (912هـ/1507م) كما تقدم القول، وهذا الرقم ليس بالتأكيد كل أنفس «شعب البحرين» آنذاك، ومن غير المنطقي أن يحج ملك البحرين بكل شعبها، وتظل الجزيرة خالية من سكانها، لذلك فهذا العدد مجرد نسبة مئوية قد لا تتجاوز في أقصى مدى لها ما بين (5 %) أو (10 %) من المجموع الكلي للسكان في جزر البحرين، وإذا صحَّ هذا الخبر المنقول، وقدَّرنا أن هذا العدد (30 ألف) نفس يعادل تقريباً نسبة (5 %) من عدد أهالي جزر البحرين فإن مجموع عددهم الكلي حوالي (600 ألف) نفس.

أما إذا اعتبرنا هذا العدد في أقصى مداه يساوي (10%) من الأهالي فإن المجموع الكلي لسكان جزر البحرين آنذاك ثلاثمائة ألف من الأنفس، وسواء بهذا التقدير أو بذاك فإن أهل البحرين بعدد كبير، وقد توزعوا على مدن وقرى البحرين التي تزيد كما تقول الوثيقة العثمانية عن ثلاثمائة قرية بحرانية، وبالتالي فمعدل تعداد كل قرية منها في حده الأدنى، وبصورة تقديرية يتراوح بين (1000) إنسان، ومعدل (2000) فرد، وربما يزيد عن ذلك أحياناً، فتتغير النسب المئوية المقدرة لأعداد السكان، وهي في مجاميع تقديراتها تعبر عن «كثرة سكانية في جزر البحرين» بلا شك، ولها مسوغاتها المنطقية في ارتفاع معدلاتها كالتوالد البشري والغنى

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص192.

الاقتصادي للجزر واشتارها بمصائد اللؤلؤ وجودة الدر، ووفرة مياهها، وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر، وهوائها الجيد، وازدهار حياتها الاقتصادية يومئذ، لهذا استقطبت كثرة سكانية من داخلها ومن محيطها الإقليمي.



كثافة الوجود في جزر البحرين:

أوضحنا في عدد من دراساتنا أن سكان «جزيرة البحرين أو جزيرة أوال» باسمها التاريخي هم في كل «قراها ومدنها وبلداتها» ممن ينتمون إلى السلالات نفسها المنحدرة من أهم القبائل العربية الأصيلة، وأن «سكانها من أهم القبائل العربيّة»⁽¹⁾ الأصيلة التي استوطنت جزيرة البحرين منذ القدم، وتفاعلت بإيجابية الروح العربيّة مع مؤثراتها الطبيعية والبشرية قبل مجيء الإسلام وبعده، كما أن هناك بعض «العبارات والجمل والكلمات» التي وجدت في باطن الروايات التاريخية فعبرت عن تفاعلها التاريخي وأصاله الإنسان العربي في الجزيرة، وقد نقلنا بعضها في مباحث متفرقة من كتابنا.

وقد أشار إليها مؤرخون وجغرافيون قدماء من العرب والمسلمين ذكرناها في طي كلامنا السابق، ويمكن التأكيد عليها كإشارات تاريخية واضحة عن تحديد «جذور الانتماء العربي» للجزيرة وأصاله انحدار السلالات العربية لأبنائها على مدار عصور تاريخية، وتحديد الهوية العربية الحضارية لسكانها، وقاطني قراها ومدنها وبلداتها البحرانية، وتأكيدهم على كثافة الوجود العربي وكثرته البشرية في جزر البحرين منذ ظهور الإسلام حتى قرون متأخرة من العصر الوسيط الذي كانت

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص217

فيه القرى الثلاثمائة والستون قائمة، ولم تتعرض لتدمير الظالمين، وقد مررنا هنا وهناك عن استيطان القبائل العربية بخاصة العدنانية في هذه الجزيرة التي تقع في الأطراف الغربية للخليج العربي على بعد ثمانية عشر ميلاً من حدود المملكة العربية السعودية، بيد أنه يمكننا القول بأنه قد مررنا في سياق حديثنا بهذه الحلقة وفي غيرها من الحلقات على جمل واضحة من أقوال بعض هؤلاء المؤرخين وعباراتهم الدقيقة كما سيأتي ذكر بعضها في حلقات قادمة، وهي تؤكد جميعاً على الهوية العربية للجزيرة وأبنائها، وعلى عمارة الجزيرة بكثرة الساكنين فيها من جملة القبائل العربية وطوائفهم.

ونتذكر من هذه الأقوال بعض كلماتهم وجملهم.. منها قول ابن المجاور الشيباني وابن بطوطة والإدريسي عن جزيرة البحرين أو جزيرة أوال: «وتسكنها طوائف من العرب» أو قولهم: «وتسكنها العرب» أو «كثير من العرب» يقصدون جزيرة البحرين المسماة أوال، وما ذكره المسعودي قبلهم عن «وجود خلائق كثيرة من العرب» في جزيرة (أوال أو البحرين والجزر التابعة لها) بخاصة من بني عبد القيس وبكر بن وائل وتميم وبني عامر وغيرهم، أو قول الحموي الرومي البغدادي إنه كان في البحرين بما فيها جزيرة أوال: «وبها خلق كثير من عبد القيس، وبكر بن وائل، وتميم»⁽¹⁾.

وأيضاً ما قاله الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي، وهو من علماء القرنين التاسع والعاشر الهجريين عمّا أسماه في كتابه (الفوائد) بالجزيرة الثامنة (المسماة أوال أو جزيرة البحرين) من وصف ساكنها بقوله رحمه الله: «وفيها جملة قبائل من العرب» أو قول بعض الباحثين المعاصرين أنّ البحرين كانت في زمن سابق جزيرة: «تألف من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب

(1) الحموي، معجم البلدان، ج2، ص74.

تشتغل بالتجارة والزراعة»⁽¹⁾، وما ذكره الشيخ محمد بن خليفة النبهاني بعدهم بقرون وغيره من: أن الجزيرة (أوال) كانت سكناً للعبديين»⁽²⁾، وهم عرب خُلصَ ليسوا بحاجة إلى مزيد من بيان القول، وكان إلى جانبهم بالإضافة إلى ذلك وجود بعض الجاليات العرقية من الأعاجم.

والحموي الرومي البغدادي صاحب (معجم البلدان) ذكر بلاد البحرين بما فيها «جزيرة أوال» وقال: فيها خلق كثير من عبد القيس وبكر بن وائل، وتميم مقيمين في باديتها»⁽³⁾، وكرر المسعودي ما قاله الحموي عن جزيرة أوال حينما قال عن هذه الجزيرة: «فيها بنو معين، وبنو مسمار وخلائق كثيرة من العرب»⁽⁴⁾، سواء من بني عبد القيس أو بكر بن وائل أو تغلب بن وائل ومن القبائل العربية الأخرى، وكذلك قول الجغرافي الشريف الإدريسي بأن: «أوال جزيرة حسنة، بها مدينة كبيرة تسمى البحرين، وهي عامرة حسنة خصيبة»⁽⁵⁾، ويسكنها طوائف من العرب، وقد وافقه في كلامه مؤرخون لاحقون كابن بطوطة وغيرهم.

وذكر مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور في نص صريح وجود (360) قرية كلها إمامية عدا قرية واحدة في الجزيرة»⁽⁶⁾، وهم - كما قال - طوائف العرب، أما عبد الرحمن بن محمد بن خلدون مؤسس علم الاجتماع أو علم

-
- (1) نوال حمزة الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص 300 - 301.
 - (2) انظر كتاب الشيخ محمد النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة، ص 12، 30، وكذلك كتابنا (دراسات في تاريخ القرية البحرانية)، الحلقة الأولى بأكملها.
 - (3) الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 274، 365، 366.
 - (4) المسعودي، مروج الذهب، ج 1، ص 110.
 - (5) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أول الجزء السادس من الإقليم الثالث، ص 169، 180.
 - (6) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص 167.

العمران البشري فيرى أنَّ بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال هي ديار بني عبد القيس، وبشر كثير من بكر بن وائل وتميم في باديتها»⁽¹⁾.



وذكرت الأكاديمية البحرانية الأستاذة أنيسة خليل المنصور في مقال نشرته في مصدر إلكتروني «أن السلالات القبلية العربية نفسها (الأزد وبني عبد القيس وتميم وغيرها) قد سكنت «جزيرة أوال» منذ ما قبل الإسلام، وتفاعلت هذه السلالات مع تاريخ هذه الجزيرة، وهي هنا تقصد السلالات المنحدرة من قبائل عربية أصيلة كعبد القيس وتميم وبكر بن وائل وتغلب بن وائل، وبعض بطون القبائل العربية البحرانية»⁽²⁾ الأخرى، وقد نقلت الأستاذة الأكاديمية أنيسة المنصور لتأييد وجهة نظرها آراء مؤرخين سابقين وقدماء كالمسعودي والبكري والحموي وغيرهم.

أمَّا العلامة الشيخ إبراهيم ابن الشيخ ناصر المبارك الهجيرى التوبلاني البحراني، وهو من علماء البحرين المتأخرين والمعاصرين، فتحدث عن أصالة الانتماء العربي التاريخي لأهل البحرين وجذورهم العربية القبلية الأصيلة، وقصد على وجه الخصوص سكانها الأصليين التاريخيين، فقال رحمة الله عليه في هذا الشأن: «وسكانها عرب من ربيعة ومضر»⁽³⁾.. وهما من القبائل العربية الأصيلة التي سكنت بلاد البحرين الكبرى واستوطن بعض أفخاذهما جزيرة أوال منذ زمن بعيد.

ولهذا قال الشيخ المبارك رحمه الله في مكان آخر من كتابه:

(1) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 2، ص 359.

(2) أنيسة المنصور، مقال إلكتروني عنوانه (أهل البحرين كما عرفتهم في التاريخ)، ص 7.

(3) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص 23.

«فالمتيقن أن أهل البحرين من بني عبد قيس وتميم من مضر وما خالطهم من ربيعة»⁽¹⁾.

وأشار الباحث محمد محمود خليل إلى عدد منهم وأهمهم القبائل العربية الأصيلة التي سكنت إقليم بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال بخاصة قبائل الأزد وعبد القيس بمختلف بطونها وبكر بن وائل وتغلب بن وائل، وبني تميم وقضاعة وأياد بن نزار⁽²⁾ وغيرها، وقال إن جزيرة أوال: «يسكنها أقوام من العرب»⁽³⁾.

وفي دراسة إلكترونية حديثة صادرة عام (2008م) عنوانها «تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية» ذكر مؤلفها الأستاذ جلال بن خالد الهارون الأنصاري في الجزء الأول من هذا الكتاب عن «عرب البحارنة» على حدّ تعبيره عند تقسيمه للعرب الساكنين فيما أسماه بـ «حوض الخليج العربي» قبل عام 1100هـ حسب موقع الاستيطان، فقال جلال الأنصاري: «هم سكان جزيرة البحرين (أوال) والقطيف والأحساء من أتباع المذهب الشيعي الاثني عشري، وهم ينحدرون من أصول القبائل العربية القديمة عبد القيس وبني عامر وبني تميم»⁽⁴⁾.

ثم تابع جلال الأنصاري قوله:

«فجزائر البحرين كانت قبل العام 1100هـ تُسكن من قبل عرب البحارنة، والجبور»⁽⁵⁾، وهم يمثلون فيها أقدم السكان استيطاناً،

(1) المبارك، كتاب حاضر البحرين، ص25.

(2) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية، ص51 - 56.

(3) المصدر السابق ص48.

(4) جلال بن خالد الهارون الأنصاري، تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية، ج1، ص14، نسخة إلكترونية، الأولى طبعت سنة 2008م.

(5) وهم آنذاك «أي الجبور» حكام لا وجود ملحوظ لهم بين أبناء الجزيرة، مع =

حيث إن ابن بطوطة عند زيارته لجزيرة (أوال) أي البحرين قرابة عام (750هـ) أخبر بأن سكانها من الشيعة الإمامية⁽¹⁾ وعزز رأيه بكلام الرحالة المغربي ابن بطوطة كما تقدم، واستنتج من ذلك أن ترتيب سكان جزيرة البحرين من حيث الأسبقية يكون كالتالي: (البحارنة) ثم الجبور والعمائر، ثم الهولة ثم العتوب⁽²⁾.

وما ذكرناه هو مجرد عينة قليلة عن قول المؤرخين بأن جزيرة أوال كانت منذ زمن بعيد أهلة بسكانها من العرب ومن بعض الأقوام والجاليات الأعجمية، ومما لا شك فيه أن لهذا الاكتظاظ البشري علاقة إيجابية ومباشرة بتكاثر المدن والقرى، وبوجود عدد كبير من القرى في (جزيرة أوال) المسمّاة اليوم بـ «جزيرة البحرين وما يتبعها من جزر» تحدث عنها جملة من المؤرخين ذكرنا بعضهم في مباحث هذا الكتاب.



ازدهار الحياة الاقتصادية وتزايد السكان:

استبطنت إشارات المؤرخين السابقين ورواياتهم عن كثرة السكان في جزيرة أوال، وبلاد البحرين بوجه عام، وكثافة الوجود القبلي العربي عبارات عن ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جزر البحرين، وأثر ذلك على النمو السكاني وتنوعه، وتزايد عدد قرى جزيرة البحرين والجزر البحرانية الملحقة بها بصورة كبيرة واضحة.

= الإشارة أن الفارق بين وجودهم التاريخي ووجود عرب البحارنة فارق كبير تجاوز عدة قرون خلت، فالشيعة العرب (عرب البحارنة) موجودون من القرن الهجري الأول، أما «الجبور» فأتوا إلى الجزيرة في القرن التاسع الهجري أو تقدموا عليه بعقود من سنوات الثامن الهجري.

(1) جلال بن خالد الهارون الأنصاري، تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية، ج1، ص15.

(2) المصدر السابق، ج1، ص15.

وإذا ما عدنا إلى بعض النصوص السابقة لعدد من المؤرخين الذين ذكرناهم تبين لنا الترابط الإيجابي، والعلاقة المنطقية بين كثرة السكان في بلاد البحرين بما فيها جزر أوال وملحقاتها وبين كثرة عدد قرى هذه الجزر، ونحتاج العودة مرة أخرى لهذه النصوص لاستنطاقها في بيان العلاقة بين كثرة السكان وكثرة القرى في جزر البحرين، وهذا ما تنبّه إليه بعض المؤرخين المعاصرين من أهل البحرين، وأثاروه في أبحاثهم وكتاباتهم، فقد تضمنت التداخل والتشابك الشديد بين كثرة سكان البحرين وعمارة جزرها الأخرى بالأنفس، وبين تزايد عدد القرى فيها.

ومن نصوصهم التي أتينا على ذكر بعضها في مواقع من مباحث هذا الكتاب ما يأتي:

1. قال عبد الرحمن عبد الكريم العاني إن «جزيرة أوال» هي: «من الجزر المأهولة بالسكان عند ظهور الإسلام»⁽¹⁾، وإن البحرين كانت عند ظهور الإسلام مأهولة بالسكان بدليل كثرة ما فيها من القرى والعشائر، ويرجع ذلك إلى توفر المياه فيها وخصوبة أرضها، ووقوعها على البحر»⁽²⁾.

2. ومراً الأستاذ عبد اللطيف بن ناصر الحميدان على كلام ابن المجاور في دراسته المذكورة، ووصفه لجزيرة البحرين أوال وازدهار حياتها الاقتصادية في حدود هذه الفترة، واستدل الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة بقول ابن المجاور في كتابه (تاريخ المستبصر)، وهو من علماء القرن السابع الهجري حينما قال: «ومما هو جدير بالإشارة هنا أنَّ وصف ابن المجاور لجزيرة البحرين في حدود هذه الفترة

(1) عبد الرحمن عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص 35.

(2) المصدر السابق، ص 49.

يدل على ازدهار حياتها الاقتصادية، إذ يقول ابن المجاور: بأنَّ أهلها «أهالي جزيرة أوال.. البحرين.. شبه البحر في كرمهم، وأنَّ جزيرة أوال بها ثلاثمائة وستين قرية إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلئها»⁽¹⁾، ويفيد هذا الكلام بشيوع العدد واطمئنان الحميدان له وعدم اعتراضه عليه، ولم يطعن فيه، وهذا الموقف من مؤرخ كالأستاذ (الحميدان) يدل على شيوع القول عند بعض المؤرخين بأنَّ (360) قرية هو عدد قرى وبلدات جزيرة أوال واطمئنان الأستاذ عبد اللطيف الحميدان وغيره من المؤرخين المعاصرين في دراسته (1979م - 1399هـ) عن «إمارة العصفوريين في البحرين»⁽²⁾، وبذلك فإنَّ موقف الحميدان تضمن - بالتحديد - ثلاثة مواقف هي:

أ - ثقة الأستاذ عبد اللطيف الحميدان بالاستناد لكلام (ابن المجاور) فيما قاله عن الكم الكبير عن عدد قرى وبلدات جزيرة البحرين والبالغ (360) قرية إمامية ما عدا واحدة لأتباع مذاهب دينية أخرى، وإعادة تدوين هذه الفكرة وترسيخها في ذهنية القارئ كحقيقة تاريخية في نظره.

ب - تأكيد الأستاذ الحميدان على ازدهار الحياة الاقتصادية في جزيرة أوال أو البحرين، ويستفاد ذلك من قوله في عبارته السابقة: «وليس هناك أجود من لؤلئها»، فالجزيرة مشهورة آنذاك بـ «مغاصات اللؤلؤ فيها» أو «مغاصات

(1) عبد اللطيف ناصر الحميدان، إمارة العصفوريين في البحرين، ص82، ومجلة الوثيقة، العدد الثالث، دراسة عن إمارة العصفوريين في البحرين، ص38.

(2) المصدر السابق، والصفحة نفسها..

الدر» على حدّ تعبير العالم الجليل ابن المجاور⁽¹⁾ وغيره من المؤرخين⁽²⁾.

ج - موافقة الحميدان على وجود حركة «تشيع ساحقة» على المذهب الاثني عشري بين عرب سكان جزيرة أوال «البحرين» كما قال ابن المجاور تماماً، وقد مرّ على هذا النص بدون اعتراض عليه، ولم يفتح نقاشاً نقدياً ضد عدد قرى البحرين (360) أو تشيع الأغلبية الساحقة من سكانها.

3. وجاء في كلام آخرين هذه الإشارة بازدهار الحياة الاقتصادية وكثرة السكّان ما لفظه: «تركز الاستيطان في الجزء الشمالي من جزر البحرين، ويرجع ذلك بسبب وفرة المياه العذبة وملاءمة التربة الزراعية، وتوافر الغطاء النباتي والمراسب الطبيعية الآمنة، ولا يزال هذا التركيز في الجزء الشمالي من الجزر»⁽³⁾، ونظراً لموقع جزيرة البحرين الجغرافي: «ومواردها الاقتصادية كانت البحرين عبر التاريخ بمثابة ملتقى مجموعات سكانية مختلفة من العرب وعناصر أخرى من فارس والهند وشرقي أفريقيا»⁽⁴⁾.

4. وتناول بعض الباحثين واقع الازدهار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجزر البحرين خلال القرون من (13 - 16) من نشاط الأهالي في حركة الغوص وتجارته، ووجود عدد كبير من السفن التابعة لهذا المجال الاقتصادي لأن البحرين على

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص 167.

(2) انظر الوثيقة التاريخية في الملحق رقم 1

(3) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 -

2002م)، ص 39.

(4) المصدر السابق، ص 40.

حدّ تعبير الرحالة البرتغالي «تومي يبرير» «هي الجزيرة الرئيسية في الخليج التي تمتاز بتوفر أفضل أنواع اللؤلؤ فيها، حيث ليس له وجود في مناطق أخرى غيرها، ويشكل جزءاً مهماً من تجارة اللؤلؤ»⁽¹⁾، وعبّر القائد البرتغالي «ألفونسو دي البوكيرك» عن «رغبته في السيطرة على هذه الجزيرة لشراء مغاصاتها باللؤلؤ وازدهار حركتها التجاريّة»⁽²⁾، وكذلك ما أكده رحالة برتغاليون آخرون، وكذلك غربيون أيضاً مثل دوارتي باربوسا، وفارتيما وباروس.

ويقول الرحالة البرتغالي «باروس» عن جزيرة البحرين الحالية وملحقاتها من الجزر الملحقة بها في هذا الشأن بأنها: «تمتاز بموقع فذ وسط الخليج، وتبحر إليها العديد من السفن المحملة بشتى أنواع البضائع، ومن حولها تتكاثر أصداف اللؤلؤ في البحر من الأصناف الجيدة، ويتولى تجار البحرين إدارة عمليات الغوص على اللؤلؤ، ويجنون من ذلك أرباحاً ضخمة، ويأتي إلى البحرين تجار من هرمز لشراء اللؤلؤ، ومن ثم يبيعه في أسواق الهند، ومن صفات جزيرة البحرين أيضاً تعدد ما فيها من الفواكه، وينابيع المياه العميقة المالحة والتمور والصقور والقمح والشعير والخيول»⁽³⁾.

وتؤيد المصادر البرتغالية كما يقول مصنف كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م) ما ذكره ابن ماجد من تنوع كبير في المنتجات الزراعية التي تشمل التمور والفواكه والرمان والخوخ

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 -

2002م)، ص 85.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص 86.

والتين ومختلف أنواع الخضروات، حيث شبهتها في هذا الباب بشبه جزيرة إيبيريا التي يكثر فيها إنتاج الفواكه، معللة ذلك بأن «موضع تلك الجزيرة.. البحرين.. في حد ذاته منخفض، وهي كثيرة النخيل وشديدة الرطوبة والخضرة، حتى إنه أينما حفر السكان يجدون الماء»⁽¹⁾ في أراضي الجزيرة.

وعلق مصنف الكتاب المذكور بقولهما: «يستشف من هذه النصوص «نصوص الرحالة البرتغاليين» أن جزر البحرين كانت تتمتع باقتصاد مزدهر ومستقر، ويظهر جلياً في تعدد أنماط الإنتاج المتمثلة في الغوص على اللؤلؤ، والزراعة والتجارة البحرية، وقد أدّى ذلك الازدهار إلى وجود تنوع سكاني لاحظته ابن ماجد في وصفه للبحرين من خلال حديثه عن وجود عدد كبير من القرى⁽²⁾، بالإضافة إلى استيطان جملة قبائل من

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 - 2002م)، ص 86.

(2) يمكن للقارئ الكريم مراجعة قسم الملاحق بهذه الدراسة، والنظر بتأمل إلى نص ابن ماجد في تحديد عدد قرى جزيرة البحرين (أوال) التي قدرها بثلاثمائة وستين قرية، ولكن مصنف كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م) نقلاً في كتابهما نص الربان والملاح الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي كمستند تاريخي عن واقع الحال لجزيرة أوال، لكنهما لسوء حظهما شطباً منه الإشارة إلى عدد قرى الجزيرة الثلاثمائة والستين التي ذكرها ابن ماجد، ويرجح أن يكون الشطب إمّا سهواً أو خطأ أو تعمداً، والله بحقائق الحال أعلم وأدري، انظر كتاب: تاريخ البحرين الحديث (1500 - 2002م)، ص 87، ونحن نرجح أن يكون هذا البتر خطأ بشرياً ربما كان غير متعمد لإشارة المؤلفين هنا إلى العلاقة بين فكرة (ازدهار الحياة الاقتصادية والتنوع السكاني للجزيرة وكثرة قراها) في التعليق على نص ابن ماجد السعدي النجدي رحمه الله تعالى، وظهر ذلك من قول مؤلفي الكتاب المذكور: «إن جزر البحرين كانت تتمتع باقتصاد مزدهر ومستقر، ويظهر جلياً في تعدد أنماط الإنتاج المتمثلة في الغوص على اللؤلؤ، والزراعة والتجارة البحرية، وقد أدّى ذلك الازدهار إلى =

العرب فيها، واستقرار مجموعة من كبار تجار الخليج العربي فيهما، مما انعكس بدوره على الحركة العمرانية في البحرين، حيث وصف ابن ماجد مدنها بأنها (غاية في العمارة)⁽¹⁾.

ونقل المؤرخ البرتغالي «باروس» أحد الرحالة البرتغاليين في الربع الأول من القرن السادس عشر قوله في هذا المجال: «إن البحرين يعيش فيها تجار كثيرون وغيرهم من الناس وأفري الثراء، ودُورُها «أي بيوتاتها» الجميلة مبنية من الحجارة والجير، وهي تتألف من عدة طوابق، تزينها شرفات ونوافذ كبيرة، وبالأخص منها قصور الملك التي تحاكي النمط الفارسي في البناء، وذلك لكون الجزيرة غنيّة جداً»⁽²⁾.

5. وقال الأستاذ الباحث محمد محمود خليل في كتابه (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية) نقلاً عن مصادر مؤرخين وجغرافيين قدماء قولهم: «وبها قرى ومدن كثيرة أشهرها المنامة، وهي كثيرة السكان، وتقصدها المراكب التجارية، وبها مياه عذبة، وهي جزيرة جيدة الهواء»⁽³⁾، ثم قال كذلك صاحب هذا النص عن محاصيلها الزراعية وجوانب ازدهار الحياة الاقتصادية ومواردها: «والجزيرة.. أي أوال.. كثيرة النخل والموز والجوز والأشجار والزرع والأنهار، واشتهرت بمصايد اللؤلؤ، كما تكثر بها أنواع الحيوانات، ويسكنها أقوام

= وجود تنوع سكاني لاحظته ابن ماجد في وصفه للبحرين من خلال حديثه عن وجود عدد كبير من القرى»، انظر الكتاب ص 87.

(1) محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 - 2002م)، ص 86 - 87.

(2) المصدر السابق ص 87.

(3) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية، ص 47.

من العرب»⁽¹⁾، وكل هذه المظاهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية جاذبة للسكان وتجمعهم، وتكاثرهم العددي، وهو أمر يؤدي منطقياً إلى نمو قرى جديدة وظهورها، وتزايد أعداد الناس بكثافة ظاهرة في قرى قائمة وموجودة فعلياً.

الحراك الطبيعي والتكاثر:

يشكل الحراك السكاني (بأسبابه الطبيعية والطارئة القهرية) حالة مألوفة في الحياة الاجتماعية لشعب البحرين، بل وظاهرة طبيعية في كثير من الأحيان أسوة بسائر مجتمعات الأرض وشعوبها وأممها، إذ ألف الناس لأسباب متعددة في البحرين وغيرها ظاهرة التنقل (الطبيعي والقهري) من منطقة محددة إلى منطقة أخرى، والملاحظ أن (التنقل) بأسبابه الكثيرة لا يتم دائماً من أشخاص منفردين فحسب، وإنما يعبر عن نفسه بحركة تنقل جماعي، حيث تنتقل جماعات أو مجموعة عائلات من قرية أو مدينة أو أرض معينة للعيش في قرية ثانية أو يتوزعون في عدة قرى ومناطق وينزلون أراضيها للبقاء والاستقرار فيها لمدة مؤقتة أو دائمة.

وأدت هذه الظاهرة - بمختلف مسبباتها الطبيعية والقهرية والطارئة - إلى تزايد أعداد سكان بعض القرى البحرانية بشكل تدريجي أو إلى تكوين ونشأة جديدة لقرى أخرى لم تكن أصلاً قائمة ولا موجودة على الأرض، إذ يؤدي الحراك السكاني لأهالي القرى إلى اختفاء قرى أو إضعافها أو إلى ظهور قرى جديدة إمّا

(1) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية، ص48 نقلاً عن كتاب (تقويم البلدان) لأبي الفداء ص48، وكتاب (معجم البلدان)، للجغرافي والمؤرخ المسلم ياقوت الحموي، ج1، ص247.

تحت ظروف التنقل الطبيعي والهادئ والمعتاد أو تحت ضغط ظروف القهر والتشتت والظلم القاسي غير الأخلاقي، ومع أن هذا الوصف لا ينسحب دائماً على كل القرى البحرانية، بيد أن بعضها كان منشأً لظهورها يعود إلى ظاهرة الحراك السكاني بأشكاله الطبيعيّة أو بشكله غير الطبيعي المتمثل في تكوين قرية (هنا وهناك) هرباً من ظلم معتدين مارسوا السلب والنهب أو طلباً للأمن من محاربين غزاة وخشية من سطوتهم أو رغبة في تحسين ظروف العيش الأفضل أو لأسباب خاصة ومختلفة.

وسواء كان (الحراك السكاني) في حياة الشعب البحراني ناتجاً عن ظروفه الطبيعية أو ناجماً عن أسباب القهر والتشتت فإن تأثيره امتد إلى الحياة الاجتماعية، وأدى إلى تكوين قرى جديدة، ولعل هذه الظاهرة التي شهدتها بعض مناحي الحياة الاجتماعية في «جزيرة أوال وجزرها المحيطة حولها والملحقة بها» كانت سبباً في ظهور بعض القرى البحرانية، مما أدّى بشكل تدريجي وتصادفي إلى تكاثر عدد قرى البحرين وتزايدها، كما أنه تحت ظروف القهر والقحط والمعاناة أدى إلى عكسه في بعض الأحيان باختفاء قرية معينة، وظهور قريتين أو أكثر في منطقة أخرى من أراضي الجزيرة أو جزيرة أخرى تابعة لها مثلما حدث لاختفاء قرية الفارسية القديمة ليهيم الناس على وجوههم، وتتهيأ فرصة صعبة لتكوين قرية جديدة باسم (الفارسية الجديدة) أو تعرض أهالي قريتي عسكر وجو لظروف الشتات والخروج منهما ظملاً إلى مناطق أخرى قائمة وخالية من السكان، فنتج عن ذلك ظهور قريتين متجاورتين كـ «النويدرات والمعامير» قبل قرنين من الزمان أو أكثر قليلاً.

ولعل نشأة مدينة المنامة وولادتها الأولى كقرية قبل خمسة قرون بدأت من انتقال والي البحرين من قبل الفرس الشيخ ابن

ماجد البلادي البحراني إلى منطقة جديدة على الساحل الشمالي الشرقي قريبة من البلاد القديم، ثم النزول التدريجي لعدد من العائلات البحرانية، وجميعها عوائل قروية لأرض المنامة، وتكاثرت العوائل فيها حتى أصبحت قرية مهمة ثم مدينة وعاصمة تجارية كبيرة، وهكذا يكون الحراك السكاني من أسباب تكاثر عدد القرى البحرانية حتى مع اختفاء بعضها أحياناً في ظروف صعبة وقاسية يعيشها الناس، وقد أشرنا بشيء من التفصيل لأثر الحراك السكاني بأسبابه «الطبيعية والطارئة والقهرية» عند حديثنا عن مشكلة (شتات أهل البحرين)، ودور هذه المشكلة الإنسانية في حدوث انتكاسة كبرى، وفاجعة سكانية أدت إلى تناقص عدد سكان البحرين بشكل عام. لكن الاتجاه البشري يميل فطرياً للتكاثر.

الاتجاه بلغة بسيطة ومحددة هي حركة داخلية من ذهن شخص ما أو جماعة معينة نحو شيء ما أو قضية بالتأييد بـ «نعم» أو الرفض بـ «لا»، ومن القضايا التي يتحدد حولها اتجاهات الأفراد في هذا الزمان، وفي عصور سابقة قضية (التناسل والتوالد)، ورفع نسبة المواليد لديهم، وتكاثر المجتمعات البشرية، وهذه القضية قديمة في التاريخ البشري يصعب ضبطها اليوم فكيف بضبطها في أزمنة ماضية من تاريخ الإنسانية؟، ويصعب في سياق ذلك تحديد عدد النسل بخاصة إذا تمّ في ظروف (ازدهار اقتصادي) تعيشها جزر البحرين أو إيمان ديني لدى أهلها بأنّ الله سبحانه وتعالى هو مصدر أرزاق الناس، وما يخلق من كائنات حيّة تسخيراً للإنسان وأسباب معيشتهم.

ومع ذلك يمكن أن تفهم هذه القضية وفق منطق السياق المؤلف تاريخياً في ثقافات الشعوب وتفكير الناس آنذاك التي تقوم على تبني فكرة (التناسل وكثرة التوالد البشري) بلا ضبط ولا تنظيم

كما نفعله نحن اليوم في مواجهة مشكلة التكاثر السكاني، وهذا وفقاً للسياق التاريخي المذكور يؤدي إلى تزايد تدريجي في أعداد السكان، وإلى نمو أكبر في معدلات تكاثرهم، فيؤثر ذلك إيجاباً وسلباً على توالد بشري جديد قد يصحبه (تدريجياً) ظهور قرى جديدة مع وجود حراك سكاني بين أهالي البحرين حتى وإن اخفت أحياناً في ظروف صعبة قرى أخرى، أو تناقص عدد أفرادها نتيجة مشكلات اجتماعية كالشتات أو تنقلات داخلية من قبل الأفراد هرباً من غزو أو تأميناً أفضل للعيش، فالتكاثر البشري بالجزيرة الأم (جزيرة البحرين) وما يتبعها من جزر محيطة بها، وخلال فترات تاريخية سابقة هو في ظروف طبيعية مؤسسة على «توافر حياة اقتصادية مزدهرة، وكثرة سكانية» كما شهدت بذلك نصوص المؤرخين التي مررنا بعدد منها، ويسندهما إيمان ديني قوي لدى أهالي جزر البحرين بأن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق الكريم، وهو المنعم على عباده أينما كانوا، وأنه مصدر تأمين حاجاتهم بمختلف أشكالها المادية والمعنوية، وأن الخيرات آنذاك متوافرة بنحو لم نسمع فيه نحن المتأخرين عن قحط شديد أصاب الجزيرة وأهلها كما حدث في بلاد أخرى باستثناء سنوات محدودة ومتفرقة نتيجة ظروف قد لا يكون لها علاقة بكثرة النسل وتوالد الناس، وغالباً ما يؤمن هؤلاء أو كثير منهم بالزواج المتعدد أو ما نسميه بـ «تعدد الزوجات».

كما أن مساحة الأراضي بالجزيرة الأم ما تزال تغري الأهالي بمزيد من التوالد والتكاثر، وتخدمهم في ذلك نوعية تفكير الناس التي تتبنى اتجاه التكاثر، فالأراضي المسكونة هي في أربع جزر، ومع ذلك ما تزال مساحات في هذه الجزر، وجزر أخرى غير مسكونة حتى حاضرننا، وهي بحاجة يومذاك ويومنا إلى السكن والعيش فيها، لهذا فالحركة الفردية والاجتماعية نحو التكاثر أمر منطقي وطبيعي قبل قرون، وهو مما يزيد من كثرة السكان

البحرانيين وتوزعهم في مناطق ومدن وقرى بعضها (قديم)، وبعضها الآخر ظهر لاحقاً بتمركز الناس في أراضٍ جديدة غير مسكونة بخاصة إذا كانت زراعية خصبة، ونحن أدركنا حجم مسألة التكاثر السكاني في فترة ظهور هذه القرى بدون تقديرات سكانية محددة بأرقام أو أعداد، ولكن حديث ابن المجاور وغيره من المؤرخين بأعداد كثيرة من القرى تبلغ (360) قرية يعبر عن الكثرة السكانية، وتوالد الناس في ذلك الزمان بلا ضبط أو تنظيم، وعوامل أخرى نعني بذلك أن هذه الكثرة غير مقدرة بإحصائيات دقيقة في عدد الأنفس لوجود صعوبات، ولكن هذه الكثرة البشرية بين أهالي البحرين مقدرة بعدد القرى القائمة في تاريخ الجزيرة، فإحصاء عدد القرى أمر ممكن، بل وهيئ بمجرد جمع ممثلين عنها في مكان معيّن في حدود ساعات قليلة أو بأقصى وقت بحدود يوم أو يومين، لأن المسافات بين هذه القرى ليست متباعدة، وبالإضافة إلى ذلك قدرة البحرانيين أنفسهم على معرفة أسماء القرى في جزرهم بدون طلاس يفتعلها باحثون يريدون التمويه على قرائهم وتضليلهم.

ولكن يتعذر عمل إحصاء وإجراؤه من جهة شخص واحد أو حتى جماعة لعدد (الأنفس في مختلف جزر البحرين) بدون دعم وتمويل مالي وجهد تنظيمي وإمكانات كبيرة تسهّل على القائمين على العد والإحصاء من حركة تنقلهم بين المناطق المسكونة في جزر البحرين، ولهذا يمكن القول بأنّ العوامل السابقة تتأزّر جميعها في توليد ظاهرة (كثافة سكانية) تعبّر عن نفسها في كثرة «العوائل» في المجتمع البحراني وتوزعها في أراضي جزر البحرين، ومعدلات عالية في النمو السكاني، وأعداد الأنفس، وتصب في تكوين وبروز قرى بحرانية بالجزيرة أو تكاثرها في جزر مسكونة، ولا نجد صعوبة في تقبل وجود كثافة سكانية كبيرة، وفي وجود عدد كبير من القرى بجزر البحرين، وما ذكرناه في خلاصة هذه المعالجة

لأسباب قبولنا بفكرة (وجود عدد كبير من القرى في جزر البحرين)
هو في حقيقته استنتاج منطقي شهد به جملة من المؤرخين العرب
القدماء والمتأخرين، ولم نجتهد فيه بعقولنا فقط.

الفصل الخامس

**عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال
المؤرخين والوثائق العثمانية**

بعد أن أوضحنا في عنوان فرعي سابق (الكثرة العددية) لسكان جزيرة أوال وأقدميتها التاريخية نستكمل الخطوة السابقة بخطوة لاحقة تعزز وتؤكد أن بالجزيرة مدناً وقرى كثيرة، وقد رصدت تاريخياً حالة «الكثرة العددية في المسألة السكانية لجزيرة أوال» منذ صدر الإسلام بأقوال عامة تشير إلى أنَّ الجزيرة مأهولة بالسكان، ولكن عبارات المؤرخين القدماء من العرب والمسلمين حددت على اختلاف بينهم في تحديد رقم عدد القرى البحرانية منذ القرن السابع الهجري حتى القرن الرابع عشر الهجري، ثم تقلص هذه القرى وتناقصها بوضوح تام في القرون الثلاثة الأخيرة من القرن الثاني عشر حتى القرن الرابع عشر الهجري، حيث تراجعت الكثرة العددية لسكان قرى البحرين إلى حدود ما بين (100 - 120) قرية بحرانية بحسب بعض الدراسات التاريخية المحلية المعاصرة.

لكن هذا التراجع في العدد الفعلي لقرانا البحرانية، وتدهور أوضاعها الداخلية خلال عصور متأخرة كان لأسباب أمنية متعددة، وفي صدارتها الغزو الخارجي المتكرر والمستمر للجزيرة أو وقوع حالات من الصراع الداخلي لا يعني مطلقاً سقوط حقائق التاريخ أو طمسها، ولا يعني دفنها كدفن حقيقة وجود كثرة عددية قائمة لقرى جزيرة البحرين، وما ارتبط به من وقوع حالات الشتات السكاني المروع للبحرانيين داخل جزيرتهم وفي خارجها كما سيأتي توضيحه في فصل جديد وتالٍ.

إنَّ شهادة عدد من المؤرخين والجغرافيين بوجود عدد من

القرى يتراوح بين (300 - 360) قرية لن تسقط أبداً من قاموس التاريخ ومصادره لمجرد عملية تشكيك، أيّاً كان غرضه، لم يسنده دليل علمي، وهذا في الواقع خطأ علمي، فإذا أراد باحث معيّن التشكيك في قضية ما، وهذا حقه في البحث والمعالجة العلمية، فعليه تقديم أدلته وإلا أضحى تشكيكه هدفاً غير علمي، والأنكى من ذلك أن الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري لم يستقرئ وجهة نظر المؤرخين والجغرافيين السابقين على زمانه.. عرباً ومسلمين وأجانب، ولم يستنطق كتاباتهم لتحديد رأيه على الأقل، أو حسمها بالتأييد والإثبات أو النفي، واكتفى لسوء الحظ بإثارة التشكيك بدون المضي الإيجابي في خطوات المعالجة العلمية المطلوبة في مثل هذا الموقف.

ونعتقد أنّ عدداً وافراً من المؤرخين والجغرافيين قد حددوا عدد القرى البحرانية بدون تشكيك لأنهم إمّا زاروا الجزيرة كما فعل ابن المجاور قبل وفاته عام 690هـ في طريقه إلى مكة المكرمة، والربّان العربي والملاح الخليجي أحمد بن ماجد النجدي وغيرهما أو عن طريق ثقة المؤرخين في بعضهم بالنقل المكتوب، ومع إيماننا بأن المصادر التاريخية يمكنها أن تساعدنا على البحث عن آراء مؤرخين يعتقدون بوجود هذا العدد الكبير من قرى البحرين إلّا أننا سنكتفي من هؤلاء المؤرخين ببعض ما أثبتوه من تسجيل شهاداتهم في مصادرههم التاريخية خلال عصور مختلفة. كما عززنا آراء هؤلاء المؤرخين والجغرافيين الذين أقروا بـ (360) قرية بحرانية بنموذج من الوثائق العثمانية، وهو بمثابة وثيقة من العهد العثماني مؤرخة منذ ما يزيد عن خمسة قرون خلت، وقبل أن تواجه القرى البحرانية تشكيكها بعددها، وهي وثيقة تم نشر مضمونها بأكثر من صبغة، وجميعها يؤكد على وجود ما يزيد عن ثلاثمائة قرية في جزيرة أوال.

وتعتبر عبارات هؤلاء المؤرخين أو الجغرافيين أو الرسائل المستمدة من الأرشيف العثماني هي بمثابة شهادة شهود عيان على صحة القضية التي نريد إثباتها، وهي أن عدد القرى البحرانية الثلاثمائة والستين آنذاك في الفترة الممتدة ما بين القرن السابع الهجري والثاني عشر الهجري هي وجود حقيقي قائم في تاريخ الجزيرة وليست وهمًا كما يريد المشككون بلا أدلة، وكان حظنا أن النموذج الأول رسالة مخطوطة باليد، وهي موجهة من قاضي الحسا (أو الأحساء) إلى أمير أمرائها العثمانيين، وتاريخها (10 صفر سنة 981هـ/1573م)، وهي رسالة محفوظة في أرشيف الوزراء العثماني بإسطنبول، وسوف ننشر نصها الخطي للإفادة والتوثيق⁽¹⁾⁽²⁾ أمّا النموذج الآخر للوثيقة ذاتها فهو «نص مكتوب» ومتداول بين بعض الباحثين كمعلومة تاريخية عن عدد القرى البحرانية القديمة، وقد أشار إليها بعض من يهتم بتاريخ المنطقة وجزيرة أوال، وسنشير إليها في سياق أدلتنا على صحة ما آمنّا به من وجود تاريخي حقيقي لـ (360) قرية بحرانية قبل خمسة قرون، ثم تقلص عدد هذه القرى بنحو تدريجي بعد وقوع محن وفتن اكتوبر بها البحرانيون في القرون الثلاثة الأخيرة، وسببت لهم حالات من الشتات لأهالي هذه القرى داخل الجزيرة، وفي خارجها⁽³⁾ كما سيأتي الإشارة إليه لاحقاً.

(1) نشرت مجلة الوثيقة البحرانية هذه الوثيقة العثمانية، وهي رسالة من قاضي الأحساء إلى أمير أمراء الأحساء، وتاريخها 1 من صفر سنة 681 هـ، 1573م، وتقول هذه الوثيقة بوجود أكثر من ثلاثمائة قرية في البحرين الجزيرة، انظر مجلة الوثيقة البحرانية في عددها الأول، سنة 1982م، ص 147.

(2) انظر الملحقين رقم 6، 7

(3) يمكن للقارئ الكريم الاطلاع على كتابنا (شتات البحرينيين وتهجيرهم القسري بين 1014هـ - 1286هـ)، فقد عالجتنا هذه المسألة بتوسع واستفاضة.

وتنقسم هذه الشهادات إلى شهادات لمؤرخين قدماء عاشوا ما بين القرن السابع الهجري والثاني عشر الهجري، ولفترة تتجاوز خمسة قرون هجرية، ومنهم أحد أبناء الجزيرة وهو متأخر في وجوده، وباقي هؤلاء المؤرخين من أبناء المنطقة، وآخرون من زوارها الأجانب، وممن اشتغلوا ببعض المهام السياسية أو جاؤوا مع قوات بلادهم وتقلدوا مناصب سياسية أو عسكرية أو قضائية أو قاموا بجولات للتقصي والبحث عن الحقيقة.

وهم من عصور مختلفة سابقة على عصرنا.. أي من المؤرخين القدماء المتقدمين:

أ. بحسب ترتيب وجودهم الزمني:

1. ابن المجاور (ت 690هـ).
2. أبو الفداء (ت 732هـ).
3. دراسة ابن ماجد في كتاب الفوائد (ت 906هـ).
4. دراسة الرحالة الدانمركي كريستن نيبور سنة 1765م.
5. دراسة محمد إبراهيم كازروني الملقَّب بـ «نادري» (1250هـ/1833م).
6. دراسة الشيخ محمد علي العصفور صاحب الذخائر (ت 1367هـ).
7. دراسة النهاني (ت 1337هـ).

ب. بحسب ترتيب تاريخ إصدار الدراسات من المؤرخين المعاصرين⁽¹⁾:

8. دراسة لوريمر (تاريخ صدورها 1908م).
9. دراسة فيلكس جونز.
10. حافظ وهبة في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين).

(1) عقدنا فصلاً مستقلاً لآراء المؤرخين والسياسيين الذين قال بعضهم بوجود (360) قرية بحرانية، وهو الفصل الرابع.

11. قصيدة الشاعر محسن السهلاوي (ت 1966م).
12. دراسة الشيخ محمد علي التاجر (ت 1967م).
13. دراسة الشيخ إبراهيم المبارك التولاني البحراني (ت 1399هـ / 1979م).
14. دراسة الأستاذ أمين الريحاني (تاريخ صدورها 1987م).
15. دراسة الملا محمد علي الناصري البحراني (صادرة في 1410هـ / 1990م).
16. دراسة الملا محمد علي الناصري (تاريخ صدورها 1999م).
17. دراسة الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري (تاريخ صدورها سنة 2009م)⁽¹⁾.



ولدينا في هذا المجال نسختان من وثيقة تاريخية من أرشيف الدولة العثمانية، وعمر هذه الوثيقة حوالي خمسة قرون تقريباً، وهي مؤرخة في سنة (981هـ / 1573م)، ولكن لاحظنا أن الوثيقة بأكثر من صيغة لفظية، وربما يعود ذلك إلى اختلاف الثقافة اللغوية للمترجم، بيد أن مادتهما الأساسية ذات موضوع واحد، وثمة اتفاق بين نصي الترجمة للوثيقة العثمانية، وهو تأكيد نصي الترجمة على وجود (360) قرية وبلدة بحرانية في تلك الفترة الزمنية.

(1) مجموعة الباحثين والمؤرخين الذين أوردنا ذكر أسمائهم لم يقولوا جميعاً بوجود ثلاثمائة قرية مع اعتقاد بعضهم بذلك، ولكنهم اهتموا بدراسة واقع وتاريخ بعض القرى البحرانية أو تعرضوا إلى تاريخها بنحو معين أو بشكل ما، وقد أنجز بعضهم دراسات مستقلة عن هذه القرى، ولهذا ذكرناهم في هذا المقام، وسوف نمر على آراء مجموعة المؤرخين القائلين «بثلاثمائة وستين قرية بحرانية» في الفصل القادم ومنهم فيلكس جونز وحافظ وهبة وأمين الريحاني والملا محمد علي الناصري.

ومما ينبغي التنويه إليه أنَّ إشارة نص الوثيقة العثمانية المذكورة بأكثر من صيغة متقاربة هي في حقيقتها شهادة واقعية من شهود عيان على وجود هذا الكم الكبير من القرى والبلدات البحرانية التي شكك في وجودها بلا أدلة ولا براهين بعض الباحثين العرب من المتأخرين ممن تجاهلوا كلام المؤرخين زار بعضهم جزيرة البحرين كابن المجاور، وما صدر بعده من أقوال للمؤرخين، ووثائق وتقارير عثمانية، ثم ما جرى على أهالي جزيرة البحرين والجزر التابعة لها من مآسٍ وشتات وتشريد قسري خاصة في القرون الثلاثة من الحادي عشر الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري فأدى الغزو والشتات إلى تناقص حاد في عدد هذه القرى كما شهد بذلك «كريستن نيبور» الرحالة الدانمركي أثناء زيارته للجزيرة عام 1765م، ويقال إن هذه الزيارة تمت في عام (1761م)⁽¹⁾، وكذلك ما قاله المؤرخ الإيراني عباس فروغي وغيرهما.

ملحوظتان:

وقبل عرض تفاصيل وجهات نظر بعض المؤرخين والجغرافيين نود بيان ما يأتي:

1. أن غالبية هؤلاء المؤرخين والجغرافيين والرحالة من القدماء والمعاصرين أكدوا على الوجود الفعلي لمجموعة (الثلاثمائة والستين) قرية وبلدة بحرانية بدون تحديد أسمائها، وتحدث بعضهم عن عدد أقل من الرقم المذكور بتحديد أسماء بعضها وترك بعضها بدون تحديد أسمائها.

2. أن البعض الآخر من الباحثين والمؤرخين قد اختلف مع

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص165.

آخرين من مجموعة المؤرخين والجغرافيين في تقدير عدد القرى، لكنَّ غالبهم اجتهد في البحث عن هذه القرى البحرانية بتحديد أسمائها، وذكرها بنحو واضح، وسيأتي بيانه في بعض الدراسات التي سنعرض لها لاحقاً.

قال في قرون خلت مجموعة من المؤرخين بوجود (360) قرية في جزيرة البحرين، وتوحي أماكن سكنهم وتوزعهم الجغرافي بأنَّ هذا الكم الكبير من القرى حالة شائعة من الاعتقاد بينهم، فقد تخطى هذا الاعتقاد المنطقة الجغرافية بهذه الجزيرة أو منطقة بلاد البحرين ليشمل مناطق أبعد في إقليمنا كما في موقف أبي الفداء صاحب حماة في كتابه (تقويم البلدان)، وقد حصرنا من هؤلاء المؤرخين القدماء ثلاثة، وهم - آنذاك - أقرب إلى واقع الجزيرة وأعرف بحالها، وبخاصة أنهم آمنوا بالكثرة العددية لقرى جزيرة البحرين من زيارات ميدانية كما فعل ابن المجاور وابن ماجد النجدي ملاحنا العربي الخليجي.

دراسة ابن المجاور (ت 690 هـ/ 1291م):

المؤرخ والرحالة الجغرافي والعالم الجليل المشهور ابن المجاور جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي الشيباني المتوفى عام (690هـ)، وهذا هو المشهور بين الباحثين، عاش تسعين عاماً ما بين (601 - 690هـ/ 1205 - 1291م)، وهو من أهالي دمشق، عالماً بالحديث، وله كتاب قد صنفه كما يقال قبل سنة (630هـ - 1233م)، واسمه كتاب (تاريخ المستبصر)،

وهو غير ابن المجاور الفارسي (الوزير يوسف بن الحسين)⁽¹⁾، وقال الذهبي عن ابن المجاور الشيباني في كتابه (سير أعلام النبلاء، الجزء الثالث)⁽²⁾ الترجمة القصيرة لسيرته الذاتية تحت رقم (6879) بما لفظه:

٦٨٧٩- يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني
 ولد ٦٩٠ هـ / ١٢٩٣ م / ١٩٠٩ / ٢٤
 ابن المجاور، الشيخ العالم الجليل المعثر المسند نجم الدين أبو
 الفتح يوسف بن الوزير يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني
 الدمشقي الكاتب.
 ولد سنة إحدى ستماية. وسمع أبا اليمن الكندي فكثر،
 والخضير بن كامل الشروحي، وحيد الجليل بن مندويه، وناود بن
 ملاحب، وعبدة الله بن طائوس، وزينب بنت إبراهيم الفسيفس،
 وجماعة، وتفرّد بأشياء جليلة، وله إجازة الحافظ عبد العزيز بن
 الأنطرس، وحسنه.
 وكان شيعياً معتزلاً، حسن البرّة، أبيض للراس واللحية، له
 أنفة بالطم، كان يخدم في ديوان عثمان الطمعة، ثم تركه
 وحجّر.
 خُصرت جلسته، وسمعت عليه بالمرّة، وأجاز في مروياته،
 أكثر عنه العسفي، والمزني، وابن الحركات، والبرزالي، والبخاري،
 وجماعة.
 مات في ذي القعدة سنة تسعين وستماية، ووقف مكاناً
 وجنته على بريد.
 (مجموع الفروع ٩٩٠، الجزء ١٣٢/٨).

(1) وابن المجاور الفارسي المشار إليه أعلاه هو «نجم الدين يوسف بن الحسين بن محمد بن الحسين»، وزير أديب من الشعراء، فارسي الأصل من مدينة شيراز، ولد في دمشق ومات فيها، ونقل عن أبي سعيد الأندلسي قوله إنّ بيت بني مجاور مشهور بدمشق، ولزمهم هذا النسب من جدهم الذي رفض جنة دمشق، ولزم مجاورة مكة، فعرف بـ «المجاور».. مجاورة البيت الحرام في مكة المكرمة، وكان ليوسف بن الحسين بن محمد بن الحسين بن المجاور مكتب لتعليم الصبيان بدمشق على باب الجامع الأموي، وكان معلماً للعزير عثمان ابن السلطان صلاح الدين، وهو غير ابن المجاور المؤرخ يوسف بن يعقوب مصنف كتاب (تاريخ المستبصر).. وهذا الكتاب قسمان في مجلد واحد صغير.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج3، ص429، تحت رقم الترجمة (6879).

ولكنه في تحديد آخر نسب فيه ابن المجاور نفسه فقال عن نسبه بأنه (....) «ابن محمد بن مسعود بن علي بن أحمد بن المجاور البغدادي النيسابوري»⁽¹⁾، وقال الأستاذ ممدوح حسن محمد في مدخل تحقيق كتاب (تاريخ المستبصر) لابن المجاور في تصحيح النسبة الخاطئة لنسب ابن المجاور بخلاف ما تألف عليه الباحثون الآخرون، وقد استند الأستاذ ممدوح حسن على نص ابن المجاور نفسه في فصل عنوانه (شيام) من القسم الثاني في كتابه المذكور.

حيث قال ابن المجاور عن نسب أبيه، ولم يذكر اسمه الأول شخصياً بما لفظه:

«وكتب والدي محمد بن مسعود بن علي بن أحمد بن المجاور البغدادي النيسابوري لجعفر بن عبد الملك بن عبد الله بن يونس الخزرجي الجرجاني يهدده ويهيئه»⁽²⁾.

وعلق محقق كتاب (تاريخ المستبصر) الأستاذ ممدوح حسن محمد، والنسخة التي اعتمدنا عليها هي نسخة (مكتبة الثقافة الدينية) بالقاهرة، طبعة (1996م) فقال في مدخل الكتاب ومقدمته ما يأتي:

«ولنا هنا وقفة.. أي عن نسب ابن المجاور.. حيث اختلفت المراجع في نسبة ابن المجاور، ولم تتفق له على اسم واحد، فغالبية المراجع تذكره على أنه: «أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني، وهكذا أورده الزركلي في الأعلام، وأيضاً ورد بنفس الصورة في «موسوعة العلوم الإسلامية والعلماء

(1) ابن المجاور، كتاب تاريخ المستبصر، القسم الثاني، تحقيق ممدوح حسن محمد، ص 281.

(2) المصدر السابق، القسم نفسه، والصفحة نفسها..

المسلمين»، وهكذا ورد على غلاف الكتاب، ط، ليدن، سنة (1951 - 1954م)، وهي نسبة خاطئة».

ثم قال الأستاذ ممدوح حسن:

«فقد أورد المؤلف في ص (281) من هذه الطبعة الجديدة التي بين أيدينا ما نصه: «وكتب والدي محمد بن مسعود بن علي بن أحمد بن المجاور البغدادي النيسابوري لجعفر بن عبد الملك بن عبد الله بن يونس الخزرجي الجرجاني يهدده ويُهَيِّيه»⁽¹⁾.

وسواء كان نسبه بهذه الصورة أو تلك، فقد ذكر ابن المجاور جزيرة البحرين في نهاية كتابه (تاريخ المستبصر) تحت عنوان فرعي هو «صفة البحرين» في آخر فصل من القسم الثاني من كتابه المذكور، وانطوت إشارته للجزيرة على نص واضح الدلالة أقرّ فيه ابن المجاور بأكثر من قضية حيوية، ومنها:

أنه - كما يبدو - زار الجزيرة لقوله: «حدثني جماعة من أهل البلاد» - وهو يتحدث عن جزيرة البحرين وأنهم قالوا له - : «إذا غاص إنسان بين الماء وشرب فشرب ماء عذباً فتراه وأعلاه ماء مالحاً»، وقد تقدم قبل هذا قوله في مطلع كلامه عن الجزيرة: «ويقال إنها جزيرة في بحر مالح فوق بحر عذب»⁽²⁾.

وقضية الانتماء العربي لأهل البحرين.

وقضية «الكثرة العددية» لقرى جزيرة أوال بنحو عدّه بثلاثمائة وستين قرية.

وقضية «الغالبية الشعبية الساحقة من أهاليها بتقدير رقمي

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، القسم الثاني، تحقيق ممدوح حسن ص281.

(2) المصدر السابق، فصل (صفة البحرين)، ص167.

يصل (96،5%)، وهم كما ذكر في نصه من جماعة «الشيعية الإمامية» أهالي جزيرة أوال (البحرين) الأصليين والتاريخيين، وهذا ما أجمع عليه عدد من المؤرخين كشهاب الدين الحموي البغدادي، والرحالة المغربي.. ابن بطوطة، وغيرهم.

وحديثه في عبارات نصه عن اللؤلؤ الطبيعي الذي عرفت به الجزيرة ومغاصات اللؤلؤ فيها بنحو وصفه الأستاذ عبد اللطيف بن ناصر الحميدان بـ «ازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة».

وكان قول ابن مجاور في نصه التاريخي تحت عنوان «صفة البحرين» في كتابه الأنف الذكر، وأتى تصنيفه عام (630هـ/1233م) كما ذكر بعد زيارة للجزيرة، وهو في جولاته بعدد من البلدان، فوصل إلى جزيرة البحرين «أوال» في طريق رحلته إلى أداء فريضة الحج في مكة المكرمة فكانت جزيرة البحرين «أوال» في طريقه، فتوقف فيها وتعرف على قراها، وكتب عنها بعض معلوماته القليلة، ولكنها معلومات تاريخية هامة تنسف شكوك المشككين في وجود مجموعة القرى البحرانية بالعدد المذكور، وفي انتمائها العربي، وهويتها الشيعية على مذهب الأئمة الاثني عشر (عليه السلام).

وتحت عنوان «صفة البحرين» في الصفحات المتأخرة من كتابه المذكور (تاريخ المستبصر) قال المؤرخ ابن المجاور أنه: «ما سميت البحرين بحرین إلّا لأجل البحر، وأهلها العرب شبه البحر في كرمهم... وتسمى الجزيرة «جزيرة أوال»، وبها ثلاثمائة وستين قرية إمامية المذهب ما خلا قرية واحدة⁽¹⁾، ومأكولهم

(1) يصرح النص التاريخي لابن المجاور بالفرق السكاني الكبير بين عدد سكان البحرين من الشيعة وبين سكانها من غير الشيعة، فالمكون الشيعي (359) قرية، بينما عدد غيرهم قرية واحدة، والقرية الواحدة غير الإمامية التي أشار إليها يوسف بن يعقوب بن المجاور ليست بالضرورة من مذهب ديني واحد =

التمر والسّمك»⁽¹⁾، ويمكن للقارئ الكريم التعرف على المفردات اللفظية للنص التاريخي لابن المجاور رحمة الله عليه في (الملحق رقم 1).

وعلق أحد المؤرخين العرب على هذا النص: «وهذا يدلّ على ازدهار الحياة الاقتصادية» كما يقول الأستاذ عبد اللطيف ناصر الحميدان في دراسته عن إمارة العصفوريين، فقد مرّ الأستاذ الحميدان على كلام ابن المجاور ووصفه لجزيرة البحرين أوّال في حدود هذه الفترة، وهذا يدل على شيوع القول عند بعض المؤرخين بأنّ (360) قرية هو عدد قرى وبلدات جزيرة أوّال واطمئنان الأستاذ عبد اللطيف الحميدان وغيره من المؤرخين المعاصرين في دراسته (1979م - 1399هـ) عن «إمارة العصفوريين في البحرين»⁽²⁾.

واستدل الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في جزيرة البحرين المسماة بجزيرة أوّال بقول المؤرخ ابن المجاور مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) حينما قال: «إنّ أهلها» أهالي جزيرة أوّال.. البحرين.. شبه البحر في كرمهم، وإنّ جزيرة أوّال بها ثلاثمائة وستين قرية إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلئه»⁽³⁾، ويفيد هذا الكلام بشيوع العدد واطمئنان الحميدان له وعدم

= كالسنة أو المسيحيين أو المجوس أو من المشركين، فلا يستبعد أن تكون القرية الواحدة من طوائف دينية متعددة، وخليطاً من أقوام شتى كالمسلمين من أهل السنة وأقوام أخرى عقائدية كالذين مرّ ذكرهم، ويحتمل في فرضية ثانية أن يكون أهل هذه القرية هم من المسلمين السنة، أو هم كما ذكر أحد الباحثين من أصدقائنا من جماعة الإسماعيليين، وفي كل الحالات عدد أفرادها أقل بكثير من عدد سكان البحرين من المذهب الإمامي.

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص167.

(2) عبد اللطيف بن ناصر الحميدان، إمارة العصفوريين في البحرين، ص82.

(3) المصدر السابق، ص82.

اعتراضه عليه، ولم يطعن فيه، وبذلك فإنَّ موقف الحميدان تضمن - بالتحديد - ثلاثة مواقف هي:

1. ثقة بكلام ابن المجاور فيما قاله عن عدد قرى وبلدات جزيرة البحرين (360) قرية إمامية ما عدا واحدة لأتباع مذاهب دينية أخرى.
2. قول الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة، ودلَّ على ذلك قوله: «وليس هناك أجود من لؤلئها».
3. موافقة الحميدان على وجود حركة «تشيع ساحقة» على مذهب الأئمة الاثني عشر بين سكان جزيرة أوال «البحرين» كما قال ابن المجاور تماماً، ولم يظهر من الحميدان وقد مرَّ على هذا النص اعتراض أو احتجاج، بل لم يفتح نقاشاً نقدياً لا على عدد قرى البحرين (360)، ولا على تشيع الأغلبية الساحقة منها.

وطابق حال تشيع أهالي القرى (360) في جزيرة أوال (البحرين) عدا واحدة - كما توحى عبارة ابن المجاور - مع كلام صاحب كتاب (تحفة النظَّار) في القرن الثامن الهجري في تشيع مدينة «القطيف» بشرق الجزيرة العربية أثناء زيارته الميدانية لها، وهي المدينة المجاورة للبحرين الجزيرة أو القرية منها، وذلك بعد وصف محمد بن إبراهيم بن بطوطة للبحرين مباشرة بقوله: «تسكنها.. أي مدينة القطيف.. طوائف العرب، وهم رافضة غلاة، يظهرون الرفض جهاراً لا يخافون أحداً، ويقول مؤذنهـم بعد الشهادتين: أشهد أن علياً ولي الله»⁽¹⁾.

وفي القولين دلالة منطقية واضحة لا مجال فيها للشك عن

(1) محمد بن إبراهيم بن بطوطة، تحفة النظَّار في غرائب الأمصار، ج1، ص250.

مدى الانتشار المكاني والكم العددي والنسبة المئوية مع غيرهم حيث يضع ابن مجاور النسبة بين (359) قرية للشيعة الإمامية، أمّا غيرهم من أتباع الأقوام والمذاهب الدينية فيوجدون في قرية واحدة فقط من جزيرة أوال، وهناك رأي لم نتأكد منه أن هذه القرية هي إسماعيلية، وقد سمعناه من أحد أصدقائنا الباحثين الجادين بطريقة علمية، وكانت شهادة ابن مجاور قبل نهاية القرن السابع الهجري تقرر بعض الحقائق التي يريد البعض طمسها وكراهيتها، وهي كما يأتي:

1. إنَّ عدد قرى البحرين وبلداتها في زمن زيارة ابن المجاور للجزيرة خلال القرن السابع الهجري - الثالث عشر الميلادي، وبالتحديد قبل وفاته في سنة (690هـ) هي في مجموعها (360 قرية)، وكذلك حدد ابن المجاور في نصه التاريخي هويتها الدينية حينما قال عنها بوصفه لها بقوله إنها: «إمامية عدا واحدة»⁽¹⁾.. أي إن القرى الشيعية آنذاك هي (359) قرية بحرانية، وأصحاب واحدة على غير هذا المذهب.

2. وزع ابن المجاور مجموعة القرى البحرانية آنذاك بين (359) قرية يسكنها الشيعة الإمامية كما جاء في وصفه التاريخي، وقرية واحدة لغيرهم، حيث لم يذكر هوية ساكنيها، ولا نوع المذاهب الدينية التي يؤمنون بها، لكنَّ أنسل «Ansel» ادّعى - بدون دليل - كما سمعت من أحد أصدقائنا الباحثين المهتمين بدراسة تاريخ البحرين أنَّ هذه القرية هي «البلاد القديم»⁽²⁾

(1) انظر الملحق رقم 1

(2) تتعرض منطقة البلاد القديم لتشويه مستمر متعمد أو نتيجة تقصير في البحث في تحديد هويتها المذهبية حتى زماننا، فعلى الرغم من كون أهالي هذه البلدة التاريخية - لتاريخ طويل - هم من أتباع أهل البيت، إلّا أنَّ بعض الباحثين في تاريخ البحرين يلوي الحقائق، ويصفنها قرية أو بلدة سنية مع

التي كانت في فترة سابقة عاصمة للبحرين، وهي بلدة قرمطية إسماعيلية كما قال صديقنا الأستاذ حسين الجمري، وهذا يعادل أقوال مؤرخين في فترة زمانه كالحموي وابن بطوطة وغيرهما من أن سكان الجزيرة في تلك المرحلة التاريخية هم شيعة إمامية، أو على حد تعبير بعض المؤرخين «هم من الروافض السبئيين» كما في قول البغدادي ياقوت الحموي، أو وصف أهالي البحرين بأنهم «غلاة رافضة» كما في قول الرحالة المغربي محمد بن إبراهيم بن بطوطة.

3. إن سكان القرى البحرانية مجتمعة.. كلهم من العرب الأقحاح لقول ابن المجاور في مقطع من نصها السابق عن سكان جزيرة أوال (البحرين) بجملة مكونة من ست مفردات لفظية وهي قوله في نصه التاريخي عنهم: «وأهلها العرب شبه البحر في كرمهم»، وبذلك أشار ابن المجاور بوضوح إلى الانتماء العرقي القبلي العربي، والهوية العربية لأبناء جزيرة البحرين أو جزيرة أوال، وإلى جوانب من خصائصهم الأخلاقية كاتصاف

أن تاريخ هذا التصنيف قريب عهد جداً من حاضرنّا، فمنذ سنوات كتب أحد الباحثين المحدثين رسالة دكتوراه جعل بلدة (البلاد القديم) من السنيين في مقابل أهالي جد حفص الشيعة، وتحدث عن صراع مذهبي بينهم، مع أنه خلاف سياسي لأنه بين أتباع زعيمين سياسيين لا شيخين في الدين، ولنقرأ ما كتبه عن طريق الخطأ أو بتزوير متعمد هذا الباحث واسمه حمدي فائق طهوب، إذ يقول: «وفي البحرين كان يسكن الأهالي السنيون في بلدة «البلد القديم»، وكان يتزعمهم آنذاك الشيخ «أحمد بن محمد آل ماجد»، وكان الشيعة من السكان يقطنون بلدة «جد حفص»، ويرأسهم «الحاج مدن»، وقد ساعد هذا الانقسام المذهبي العتوب في «الزبارة»، ولا بد وأن كان لهم أعوان في البحرين واتصال معهم فنقلوا لهم معلومات هامة ساعدتهم على احتلال البحرين»، انظر كتابه: تاريخ البحرين السياسي، 1783 - 1870م، ص 48 - 49.

أهالي الجزيرة بصفة «الكرم»، وهي - كما نعلم - من أبرز الصفات التي تميّز بها الإنسان العربي في تاريخه، وتعبيره عن سكّان الجزيرة بأنهم كالبحر في عطائهم وكرمهم.

4. وهنا ربط ابن المجاور بين كون أهل جزيرة أوال (البحرين حالياً) من العرب كما قال في نصها التاريخي، وبين صفة (الكرم) التي عرف بها العرب في حياتهم وتاريخهم الطويل، وشبه كرمهم بعطاء البحر الذي لا ينقطع، وهو وصف دقيق لأخلاقهم في الكرم والسخاء وعطاء الخير.

5. إنّ القرى البحرانية تمثل من زمن ما قبل ابن مجاور حتى فترات الغزو العماني والبرتغالي «كثرة عددية» وسكانية في جزيرة البحرين أو أوال كما أسماها في نصه التاريخي المتقدم، وهم سكانها الأصليون الموجودون منذ زمن قديم في الجزيرة، وشهد بذلك مؤرخون، وعدد من الوثائق العثمانية كما سيأتي.

6. ولتأكيد الطابع الحضري لأهالي القرى ونوع المهن التي يعملون بها وردت جملة في نص ابن المجاور هي قوله عن أهالي جزيرة أوال من الشيعة العرب: «ومأكلهم التمر والسّمك» في وصفه لهم، وهي تعني امتنانهم بأعمال السكان الحضريين المستقرين، فبلادهم جزيرة محاطة ببحر يرتزقون منه، واقتصاد بلادهم قائم على الزراعة وبخاصة زراعة أشجار النخيل، وذاك من مظاهر النشاط الحضري الدال على الاستقرار، وكان هذا كما يظهر قول الحميدان أنه أحد الأسباب الهامة في ازدهار الحياة الاقتصادية بجزيرة أوال (البحرين).



أبو الفداء (ت 732 هـ)...

وبعد شهادة مصنف «تاريخ المستبصر» ابن المجاور رحمه الله نتعرف مرة أخرى على شهادة مؤرخ مسلم آخر يبدو أنه عاصر ابن المجاور السابق الذكر، وهو أبو الفداء المعروف بـ «صاحب حماة»، ومصنف كتاب (تقويم البلدان)، وقد توفاه رب العباد سبحانه وتعالى في عام (732 هـ/1331 م).. أي في السنة الثانية والثلاثين بعد السبعمئة من القرن الثامن الهجري، وأشار أبو الفداء إلى وجود عدد كبير من القرى المنتشرة على تراب أراضي جزيرة البحرين.. أوال، فأبو الفداء.. هو عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن أبي شاهنشاه بن أيوب عاش في القرنين السابع والثامن الهجريين، وقد توفي عليه الرحمة في عام (732 هـ/1331 م)، وهو صاحب كتاب (تقويم البلدان)، وهو مصدر تاريخي وجغرافي معروف بين العلماء والباحثين والمهتمين بالشأن التاريخي وغيره من المعارف والعلوم.

وكتب ابن حجر العسقلاني في سفره «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» ترجمة لسيرة أبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد عماد الدين الأيوبي، وعده ابن حجر العسقلاني من أعيان المائة الثامنة وأعلامها، وقال عنه ما لفظه: «كان - يقصد أبا الفداء - جواداً شجاعاً عالماً في عدة فنون، نظم الحاوي في الفقه، وصنف تاريخه المشهور وتقويم البلدان، ونظم الشعر والموشحات، وفاق في معرفة علم الهيئة، واقتنى كتباً نفيسة، ولم يزل على ذلك إلى أن مات في المحرم سنة 732 هـ، ولم يكمل الستين»⁽¹⁾.

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في المائة الثامنة، ج1، الترجمة رقم (941)، ص372.

وقال عنه الذهبي كما يذكر العسقلاني في درره الكامنة: «كان محباً للفضيلة وأهلها، له محاسن كثيرة، وكان المؤيد كريماً فاضلاً عارفاً بالفقه والطب والفلسفة، وله يد طولى في الهيئة، ومشاركة في عدة علوم، وكان يحب أهل العلم، ويقربهم ويؤويهم»⁽¹⁾.

وقد ذكر أبو الفداء جزيرة أوال (وهي كبرى جزر البحرين الحالية العامرة) في كتابه المذكور (تقويم البلدان)، حيث جعلها عماد الدين إسماعيل بن علي بن جمال الدين ابن شاهنشاه بن أيوب ضمن خمس جزر أساسية أشار إليها، وهي (جزيرة قبلية، وجزيرة سواكن، دهلك، جزيرة سومطرة، وجزيرة أوال).

قال أبو الفداء عن جزيرة أوال:

«إنها تقع في بحر فارس.. أي فيما نسميه نحن العرب بالخليج العربي، ثم ضبط عماد الدين إسماعيل ابن شاهنشاه اسمها بقوله: «بفتح الهمزة والواو، ثم ألف ولام.. أي أوال»⁽²⁾.. ثم قال: كذا قال بعض أهلها الثقات»⁽³⁾، وفي هذا القول أحد احتمالين: إمّا أنه التقى بناس أو أفراد من أبناء جزيرة أوال فنطقوا له اسم الجزيرة كما قال «هكذا» أو أنه زار الجزيرة فسمعهم ينطقون اسم جزيرتهم «أوال».. باسمها التاريخي المتداول.

وذكر أبو الفداء عنها (أي عن جزيرة أوال)⁽⁴⁾ في كتابه تقويم

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في المائة الثامنة، ج1، ص372 (بتصرف).

(2) وجاء في كلام مؤرخين آخرين كصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت 739هـ) قوله: «أوال - بالضم - ويروى بالفتح جزيرة بناحية البحرين، بها نخل وبساتين»، انظر كتابه (مراسد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع)، ج1، ص128.

(3) إسماعيل بن شاهنشاه، تقويم البلدان، ص370.

(4) عرض ابن شاهنشاه في كتابه (تقويم البلدان) في إشارته لمجموعة من الجزر ■

البلدان.. أنها جزيرة بالقرب من القطيف، وهي في البحر على مسيرة يوم للريح الطيب عن القطيف، قال وبها مغاص مفضل على غيره، وقُطِرُ هذه الجزيرة مسيرة يومين من كل جهة، وأما دورها فكان غير معلوم للناقل المذكور.

ثمَّ قال أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين) رحمه الله سبحانه وتعالى عن جزيرة أوال: «وبها تقدير ثلاثمائة ضيعة وما يزيد، - قال - : وبها كروم كثيرة إلى الغاية، ونخيل وأترج، وبها صحراء ومراعٍ، ومزارعها على عيون بها، وهي حارة جداً»⁽¹⁾.. أي بهذه الجزيرة ثلاثمائة قرية وما يزيد، وتعبير (ما يزيد) هو رقم مفتوح لما بعد الثلاثمائة بعشر قرى أو عشرين أو ثلاثين أو قريب من ذلك بالأكثر أو الأقل، ويلاحظ بأن أبي الفداء فصل في حديثه بين الضيعة كتجمع بشري (قرى صغيرة)، وبين الغلات الزراعية كالكروم والنخيل والأترج وغيرها⁽²⁾.

ويدل هذا النص التاريخي لأبي الفداء على شيوع هذا الكم

فيما أسماه بجزائر بحر الشرق، وأشار لجزيرة أوال تحت رقم (5) في الجدول الأول، ثم قال في الجدول الثاني بعض الأوصاف والأخبار العامة عن هذه الجزائر، وكان يتكلم في هذا الجدول عن كل جزيرة في الجدول الأول بتسلسل رقمي متعاقب، فأعطى بعض الأوصاف والأخبار العامة عن جزيرة (فبدأ بجزيرة قبلية في الخانة رقم 1 من الجدول، وجزيرة سواكن في الخانة رقم 2، وجزيرة دهلك في الخانة الثالثة من الجدول، وجزيرة سومطرة أو سوقطرة في الخانة رقم 4، أما جزيرة أوال فهي في الخانة الخامسة، وفي هذه الخانة من الجدول بدأ المؤلف ابن شاهنشاه بقوله (البلدة العامرة) وهو يعني جزيرة أوال، ونقلنا بعض المعلومات عنها من الخانة رقم (5) في الجدولين، انظر ص 370 - 371 من كتابه (تقويم البلدان).

(1) إسماعيل بن شاهنشاه، تقويم البلدان، ص 371.

(2) انظر الملحق رقم 2.

من عدد القرى في جزيرة البحرين حتى لمؤرخين يسكنون بعيداً عنها كأبي الفداء ساكن مدينة (حماة) بالشام، وابن مجاور الذي زار الجزيرة، أما ابن ماجد فهو بحار من أهل المنطقة (الخليج العربي) ولا يستبعد مجيئه لجزيرة أوال، فهؤلاء العلماء الثلاثة نماذج لطالبي الحقيقة سواء ممن زاروا المنطقة أو من بلغهم هذا العدد من قرى البحرين بطريقة النقل والتناقل الشفهي، وتعرفوا على الحقيقة بأسلوب مباشر أو غير مباشر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولفظ «ضيعة» الوارد في نص أبي الفداء شائع الاستخدام على نطاق واسع في بلاد الشام والبلدان القريبة منها، وهي كلمة معروفة القصد في ثقافة الإنسان العربي، وتعني هذه اللفظة في لفظها العربي (قرية، بلدة)، و(أرض ذات غلات زراعية يسكنها مجموعات من القرويين أو المزارعين) أو ما يشابه ذلك، أو هي كما قال أحد اللغويين: الضيعة تعني «أرضاً ذات غلة»⁽¹⁾، والضيعة عند الحاضرة - كما يقول محمد بن أبي الرازي في معجمه (مختار الصحاح) - «هي النخل والكرم والأرض»⁽²⁾ الزراعية المسكونة بجماعات البشر، وهي.. جزيرة البحرين.. كما جاء على لسان أحد الباحثين المعاصرين عن قول المؤرخ عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود أبي الفداء: «كثيرة النخل والموز والجوز والأشجار والزرع والأنهار، واشتهرت بمصايد اللؤلؤ، كما تكثر بها أنواع الحيوانات، ويسكنها أقوام من العرب»⁽³⁾، وهي تعني في لفظ عوام الناس وألسنتهم تجمع سكني للناس في منطقة زراعية يكون فيها تواجدهم على شكل بلدة أو قرية زراعية.

(1) جبران مسعود، رائد الطلاب، ص593.

(2) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، معجم الصحاح، ص162.

(3) أبو الفداء، تقويم البلدان، ص99 نقلاً عن كتاب (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية.. إقليم البحرين)، ص48.

وبذلك يكون القصد من قوله بوجود «ثلاثمائة ضيعة وما يزيد» في جزيرة أوال.. يعني وجود ما يزيد عن ثلاثمائة قرية في بلادنا أو جزيرة أوال، وإذا ذكر اسم «القرية» عرفت بأرضها الزراعية، وبسمات التجمع البشري الخاص مثل «قوة العلاقات وترابطها، وتماسكها بين أفرادها، وصغر حجم المساحة الجغرافية لأراضيها، وقلة الساكنين فيها قياساً لعدد سكان المدينة»، وعزز هذا ما جاء في كلام مؤرخين قبله وبعده، وما تضمنته الوثيقة العثمانية المؤرخة في (سنة 981هـ/1573م).

وفي سياق كلام أبي الفداء ندرك اتفاقه كمؤرخ وجغرافي مع سابقه ابن المجاور وآخرين من بعدهما على وجود كثرة عديدة في عدد قرى جزيرة البحرين (أوال) بما يزيد عن (300) قرية بحرانية في سنوات النصف الأول من القرن الثامن، وأهلها أقوام أو طوائف من العرب.. وفي ذلك إشارة إلى قبائلهم العربية الأصيلة والمشهورة من قبيلة ربيعة وتغلب بن وائل، وبكر بن وائل، وتميم وغيرها، ويمتهن أهالي هذه القرية البحرانية كأهالي القرى بالعالم كله أعمالاً وحرافاً ومهنناً تاريخية عرفت بها الجزيرة كالعمل في زراعة المحاصيل الزراعية التي ذكرت في نص أبي الفداء، والعمل بمصائد اللؤلؤ ومغاصاته، وصيد الأسماك، وتربية الحيوانات ورعي المواشي.

دراسة ابن ماجد (ت 906هـ/1500م)⁽¹⁾:

وفي السياق نفسه، وهو مناخ سائد بين بعض مؤرخي أهل

(1) هناك من جعل عام (906 هـ) سنة وفاته، ولكن إذا ما اعتمدنا كلام الأنصاري أن ابن ماجد مات بعد قرن يكون عام وفاته سنة (936 هـ) أو ما بعدها بسنوات قليلة، وهذا يوافق عام (1532 م)، ويعني هذا التاريخ أنه عاصر عهد الاحتلال البرتغالي واستفاد القادة البرتغاليون العسكريون من خبراته الملاحية، انظر ما كتبه الأنصاري ص (42 - 49) من كتابه: لمحات من الخليج العربي.

السُّنة والجغرافيين، وجاء القول نفسه بعدد (360 قرية بحرانية) عن الملاح العربي الخليجي «أحمد بن ماجد بن محمد بن عمر بن فضل بن دويك بن يوسف بن حسن بن حسين بن أبي معلّق السعدي بن أبي الركايب النجدي»⁽¹⁾، وقد ولد ابن ماجد عام (836هـ/1432م) ببلدة جلفار في ساحل عمان، وهي ما تعرف اليوم بإمارة رأس الخيمة، وقد عمّر طويلاً حتى قيل إنه بلغ المائة سنة أو تزيد، وعرف ابن ماجد بـ «بحار الخليج الأكبر» كما قال الأنصاري⁽²⁾، حيث نشأ في بيئة بحرية وخاض تجارب متنوعة من الملاحة البحرية.

وألّف ابن ماجد كما ذكر الدكتور الأنصاري «حوالي أربعين كتاباً ورسالة وأرجوزة في علوم البحر وفنون الملاحة والمعارف الجغرافية، ومن أبرز مؤلفاته كتاب (الفوائد) تضمن معرفة طرق سير السفن في البحر بمعرفة منازل القمر ومهب الرياح ومعرفة القبلة»⁽³⁾، وكتب عن حياته بعض المستشرقين كالمستشرق الفرنسي غابريل فران، وكذلك المستشرقان الروسيان (شوموفسكيو وكراشكوفسكي) وغيرهم، كما اهتم بسيرته الذاتية والكتابة عنها باحثون عرب أمثال محمد ياسين الحموي، والدكتور عبد الهادي هاشم، والأستاذ قدري حافظ، وقدري قلعجي ومحمد رضا الشيببي⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن ماجد عدد البلدات في البحرين وقراها في زمانه خلال سنوات متداخلة من القرنين التاسع والعاشر الهجريين قد عاشهما فيهما على رغم المعاناة التي ألّمت بجزيرة البحرين فيما بعد تلك الفترة

(1) أحمد بن ماجد، مخطوط كتاب: الفوائد في معرفة أصول البحر والقواعد، راجع الفائدة الأولى، ص6.

(2) محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، ص40 - 41.

(3) المصدر السابق ص44 - 45.

(4) المصدر السابق، ص46 - 48.

التاريخية الصعبة نتيجة سلسلة الاعتداءات الخارجية وبخاصة البرتغالية المدمرة لكيانها الاجتماعي وفي مقدمتهم تشرد سكانها وفرارهم والتي نتج عنها هجرة واسعة للسكان جعلت من البحرين التي كانت في يوم من الأيام بها 360 قرية أكد عليها ابن المجاور وأبي الفداء وابن ماجد السعدي النجدي⁽¹⁾.. فماذا يقول الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي في كتابه (الفوائد)؟

ففي باب (الفائدة العاشرة) من مخطوط كتابه (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) أشار الملاح العربي الخليجي أحمد بن ماجد النجدي لعدد من الجزر ومنها ما ذكره من معلومات عن الجزيرة الثامنة التي خصَّ اسمها بـ «جزيرة أوال» مؤكداً في نصه التاريخي على عروبة جزيرة البحرين وأهلها وانتمائهم العربي، وتأكيداً على وجود (360) قرية بهذه الجزيرة في زمن حياته المخضمة بين سنوات من القرن التاسع الهجري، وسنوات أخرى من القرن العاشر الهجري.

قال الملاح الخليجي العربي أحمد بن ماجد النجدي:

«الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية⁽²⁾، وفيها الماء الحالي (الحلو) من جملة

-
- (1) أحمد بن ماجد، كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد، ص219.
- (2) شطب مؤلفا كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م) للدكتور محمد أحمد عبد الله والدكتور بشير زين العابدين جزءاً من نص هذه الوثيقة التي نشرها محتواها في كتابهما، فالمؤلفان حذفوا من نص أحمد بن ماجد النجدي قوله عن جزيرة البحرين بأنها مكونة من (360) قرية، وكان ابن ماجد تحدث آنذاك عن الجزيرة الثامنة في مخطوطه الفوائد في علم البحر والقواعد، فقال رحمه الله عن هذه الجزيرة: «وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية»، ولا نعلم سر هذا الحذف عن عمد أو غير قصد، وقد يكون الحذف سهواً أو كان الحذف واقعاً أساساً من المصدر الأصلي الذي حذف القول بوجود (360) =

جوانبها، وأعجب ما فيها مكان يقال له القصاير قوله تعالى: ﴿ هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذَا مَلْحٌ أجاجٌ ﴾⁽¹⁾ لأنه مختلط المالح من فوق والحالي من تحت، وهو على ثلاث قامات رجل طويل أو ثلاثة أبواع يغوص الإنسان في البحر المالح بالقربة ويملأها من الماء الحالي وهو غرقان في الماء المالح وما حواليتها معدن اللؤلؤ يأوي إليها قريب ألف مركب»⁽²⁾.

ثم ذكر ابن ماجد بعض المعلومات كقوله على سبيل المثال عن الجزيرة: «وفيها جملة قبائل من العرب، وجملة تجار، وفيها جملة من النخيل المثمرات اللواتي تضرب بها الأوصاف والنخل والإبل والبقر والأغنام، وفيها عيون جارية ورمان وتين وأترنج»⁽³⁾.

ولكن رأيه في الجزيرة وبعض المعلومات التي ذكرها لم تتوقف عند حدود مخطوطه، فتناولها باحثون من بعده، ويقول أحد الباحثين العرب المعاصرين في هذا الشأن نقلاً عن مخطوطة كتاب (الفوائد) نفسه للملاح الخليجي العربي أحمد بن ماجد وهو يتحدث عن نظام الحكم في الإمارات التابعة لمملكة هرمز بجنوب الخليج العربي:

فذكرت الباحثة نوال حمزة الصيرفي رأي أحمد بن ماجد بعبارتها التالية:

«أما نظام الحكم في الإمارات التابعة لمملكة هرمز فقد كان في أيدي بعض القبائل، فالباحرين على سبيل المثال كانت تتكون من

= قرية، بينما نقلنا نحن ما ذكره ابن ماجد من عدد القرى في البحرين من مخطوطه مباشرة، انظر كتابهما المشار إليه في هذه الحاشية ص 87.

(1) سورة فاطر، الآية: 12.

(2) انظر الملحق رقم 3.

(3) أحمد بن ماجد النجدي، مخطوطة كتاب (الفوائد في معرفة علم البحر والقواعد) الصفحة غير مرقمة، تاريخ نسخها 1001هـ، وهي نسخة إلكترونية.

ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة، بلغت أوج قوتها في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي»⁽¹⁾.

فالربان الخليجي «أحمد بن ماجد النجدي» بحسب هذا النص حدد بوضوح تام لا لبس فيه عدد قرى جزيرة البحرين التي تسكنها قبائل عربية خالصة كما جاء في نصه التاريخي، ولكنه لم يحدد الكثرة العددية للسكان، ولكونه يعني الفترة القريبة من فترة الحموي وابن بطوطة وابن مجاور الدمشقي فتقديرهم قريب من تقديرات هؤلاء المؤرخين حتى وإن لم يحدد رقماً بعينه أو لم يكتب نصاً يفيد بذلك كالقول بأنهم كلهم روافض أو سبئيون أو شيعة غلاة أو رافضة غلاة، فقد خلا كلامه من هذه الكلمات لسبب ما لم نعرفه.

وما يهمنا في النص كله هو قول ابن ماجد بشأن عدد القرى الموجودة في جزيرة البحرين أو أوال خلال زمانه بالقرن السادس عشر الميلادي، حيث قال ملاحنا الخليجي في كتابه (الفوائد): «الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية» بحرانية عامرة، وهي قرى ينحدر أهلها من القبائل العربية التي تشتغل بأعمال التجارة والزراعة، وذكر هذه الوثيقة مؤلفا كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي)⁽²⁾.

لكن بعض الباحثين الأكاديميين المعاصرين شطبوا في دراستهما الإشارة إلى عدد القرى البحرانية كما ذكره الملاح العربي أحمد بن ماجد النجدي، وسنبين في قسم الوثائق هذا الخطأ العلمي حتى وإن يكن مقصوداً بغرض التمييز والتضليل والتدليس وطمس الحقيقة، ونضع النص كما قرأناه في مستند تاريخي، وسنعيد نشره

(1) نوال حمزة الصيرفي، تاريخ النفوذ البرتغالي في الخليج العربي خلال القرن السادس، ص 300 - 301، نقلاً عن كتاب الفوائد لابن ماجد، ص 68.

(2) للشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، ج 1، ص 222.

في قسم الوثائق مقارنة بالنص الأصلي المأخوذ من كتاب (الفوائد)
لابن ماجد السعدي النجدي رحمه الله تعالى.

وصف شهاب الدين أحمد بن ماجد للأوضاع في البحرين عام ١٤٩٨

الجزيرة الثامنة وهي البحرين، وتسمى أوّل، ... وفيها
الماء الخالي من جملة حواشيها، وأعجب ما فيها مكان
يقال له القصاصير يغوص الإنسان في البحر المالح
بالقربة وملؤها من الماء الخالي وهو غرقان في الماء المالح
وما حواشيها معادن اللؤلؤ يأوي إليها قريب ألف مركب،
ومنها حملة قاتل من لعرب وحملة لحمار، وفيها جملة من
الخلل شجرات اللواتي نصرت بها الأوصاف والخلل
والإبل والنقر والأعدام، وفيها عيون جارية ورمان ونس
والنرج وبيد، وهي من علة العمارة، وهي في تاريخ حد
تكتب لأحمد بن ماجد بن حصين العامري أعضاء لها
هي، نصف سلطان مدخل من بور شه أن يعود بصره
على حوته وتلك حوتة هرمي شديدة دكره، وكب بها
عنه حجاج، منسني بعض بسنها ففعل له ذلك وقد
بصره، منسجة حوت، وأحد البحرين ونصف في عام

شهاب الدين أحمد بن ماجد (ط ١٩٩٩). الفوائد في
أخبار عم البحر والفوائد والعصون، لحفيظ وخليل إبراهيم
جوري، من أحياء، مركز الدراسات والوثائق، ص ٦٩.

مستند تاريخي من كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م) لمؤلفه محمد أحمد
عبد الله وبشير زين العابدين، وفيه تمّ إسقاط كلمات خمس عن عدد قرى جزيرة البحرين
بـ (360) قرية بحرانية كما أخبر أحمد بن ماجد في كتابه (الفوائد)⁽¹⁾.

(1) انظر الملحق رقم 4.

دراسة كريستن نيبور (1761م - 1178هـ):

زار منطقتنا في (الخليج وشبه الجزيرة العربية) سنة (1761م)⁽¹⁾ المؤرخ الأوروبي والرحالة الدانمركي كريستن نيبور (Carstan Niebuhr)، ويقال إنه وصل إلى جزيرة البحرين الحالية عام (1765م)، أي قبل وقوع الجزيرة تحت سيطرة العتوب وحكمهم، وتعرف على بعض أوضاعها الاجتماعية والسياسية والمعيشية عن قرب، وبالمعينة الشخصية المباشرة، ودوّن نيبور مشاهداته في كتابه (رحلة إلى شبه الجزيرة العربية) عن الخليج وبلدانه العربية.

وقيل إنَّ مما ذكره كريستن نيبور في كتابه الآنف الذكر عن الواقع الاجتماعي للبحرين إشارته إلى عدد القرى البحرانية وما حل بها من دمار فنقل بعض الباحثين عنه قوله: «إن الحروب خفضت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»⁽²⁾.

وذكر جوان كول، وهو باحث، ومحاضر جامعي أمريكي، هذه الفكرة التي يكرها البعض، وذلك في سياق بحثه ودراسته عن الشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية أو إقليم بلاد البحرين الذي تقطنه غالبية شيعية أثَّه: «في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أنَّ مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»⁽³⁾.

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص 161.

(2) كريستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية ص 290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص 137.

(3) جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 - 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الدوحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص 113.

وكان تاريخ هذه الزيارة الميدانية ما بعد وقوع أربع حملات من الغزو العسكري الدامي العماني لجزيرة البحرين ما بين أعوام (1127هـ/1128هـ) على التوالي، وقد فشلت منها حملتان في اقتحام الجزيرة بحسب ما جاء في بعض كتب التراجم كاللؤلؤة للعلامة الشيخ يوسف البحراني، ونجح العمانيون في حملتين هما (الثالثة) سنة (1130هـ/1717م) كما سيأتي توضيحه⁽¹⁾ في فصل قادم، وما ترتب عنهما من احتلال كامل للبحرين، وتسبب الغزو في إحداث عمليات وأشكال من السلب والنهب وحرق المكتبات وهدم مدارس العلم ودور العبادة، وقتل العلماء وهروبهم وفرار الناس إلى بلدان مجاورة في الإقليم، مما جعل الجزيرة تعيش نكبة بشرية مروعة واجهت البحرينيين⁽²⁾.

أما الحملة الرابعة عام 1150هـ/1737م فتّمت لسوء الحظ بعد عشرين سنة من زمن وقوع الاحتلال الأول عام 1130هـ/1717م فتحقق للعمانيين احتلال ثان للبحرين وتكرار ما حدث لأهلها من أعمال السلب والتدمير والخراب، وقد وصف بعض الباحثين ما حدث للبحرانيين من أعمال الاحتلالين السابقين ما أسموه بحالة (الشتات الأعظم) لأهل البحرين، وما ارتبط بها من تناقص واضح في عدد قرى البحرين من (360) قرية إلى ستين قرية كما قال الرحالة الدانمركي كريستن نيبور، وقد وصفها في كلامه بـ «القرى البائسة» لِمَا حلَّ فيها من خراب ودمار وفقر وأحزان وفواجع بعد مرور ثمانية وأربعين عاماً من حدوث الغزو الأول سنة 1717م إلى تاريخ 1765م.

والملاحظ أن هذه الزيارة الميدانية للرحالة الدانمركي (نيبور)

(1) يوسف بن أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 442 - 443.

(2) انظر كتابنا: الاحتلال العماني للبحرين وآثاره التدميرية على حركتها العلمية.

سمحت له التعرف على واقع الحال في حياة ما تبقى من قرى وصفها بـ (البائسة)، ودوّن في كتابه المذكور مشاهداته وأهمها:

أ - حدوث انخفاض حاد وكبير في عدد القرى البحرانية وسكانها من (360) قرية إلى ستين قرية وصفها نيبور بقرى (بائسة)، وهو أمر ترك كذلك انخفاضاً في عدد القاطنين فيها، وفي الجزيرة بأسرها بعد شتاتهم في داخل الجزيرة، وفي البلدان المجاورة للبحرين كما في مدن الجنوب العراقي، ومدن إيرانية والقطيف، ومسقط ومناطق عمانية والكويت والأحساء، بل وشرق أفريقيا ومناطق في الهند.

ب - والشيء الآخر الذي تلمّسه كريستن هو حالة البؤس التي أصابت الجزيرة، وأن حالة اليأس هذه هي - بكل تأكيد - نتيجة لأفعال الجنود العمانيين بسكان الجزيرة وبأهالي القرى فيها، وتجسد ذلك في أعمال القتل والسلب والنهب والحرق والفرار والشتات، وفساد الحياة الاجتماعية وتشرد الناس في بلدان الإقليم والهند وإيران والعراق وشرق أفريقيا، فهذه الأعمال من الآثار التدميرية للغزو العماني المتكرر.

ج - إن الرحالة كريستن نيبور سجل بنفسه مشاهداته، وكتبها بقلمه بنحو مباشر.. ومنها قوله بتناقص عدد القرى وانخفاضها بعد حدوث الغزو العماني، وعن قرب وعلم بواقع الحال في مجتمعات هذه القرى، وأنه لم يكن لديه حاجة إلى التزوير ونقل سوى الواقع كما رآه.

د - إن أهالي هذه القرى تفرقوا في اتجاه الداخل باللجوء إلى قرى أكثر أمناً، أما الكثرة الغالبة من سكان هذه القرى وآلاف من أهاليها فاضطرتهم ظروف القهر والغزو إلى الفرار الجماعي والشتات في البلدان القريبة والنائية، وأدى ذلك إلى

انخفاض رهيب في عدد القرى البحرانية وزوال بعضها نهائياً، ونشوء نكبة مروعة أصابت أهالي البحرين في جزيرتهم وفي خارجها بعد احتلالين غاشمين، وكانت أقوال كريستن نيبور سنة 1765م شاهد عيان على هذه النكبة الإنسانية التي جثمت على الشعب البحراني المستضعف.



دراسة كازروني الملقب بالنادري (1250هـ / 1833م):

صاحب هذه الدراسة مؤرخ إيراني من أصل فارسي هو محمد إبراهيم كازروني الملقب بـ «النادري»، وكتب دراسته عن الجزر والمدن الساحلية في الخليج قبل (180) سنة خلت، وكان عنوان دراسته «تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي»، ولسوء الحظ لم نعثر على هذه الدراسة مكتوبة، وإنما توجد لها نسخة إلكترونية منشورة.

وتاريخ كتابة الدراسة المذكورة ونشرها ما بين أعوام (1250 - 1264) قمري أو هجري بإيران في عهد الملك محمد شاه كاجار، في حوالي عام 1833م، أي قبل حوالي (184) عاماً هجرياً أو (180) عاماً ميلادياً تقريباً، والنسخة الأصلية للدراسة كما جاء في مقدمتها مخطوطة توجد في المكتبة الوطنية بإيران، تحت رقم 681، وحجمها 13×20، وتتكون من 218 صفحة، صفحاتها 17.5 وعرضها 8.5 سم، وفي كل صفحة 16 سطراً، بيد أن النسخة الالكترونية مختصرة.

وقد ترجم الكتاب مختصراً من نسخته الأصلية الفارسية إلى اللغة العربية حميد الوحدي في شهر أبريل/نيسان 2004م، اعتماداً على النسخة المشار إليها أعلاه، وبمقارنتها بنسخة أخرى موجودة في

مكتبة مجلس السنين السابق، ونسخة أخرى في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي⁽¹⁾ بـطهران.. العاصمة الإيرانية، وفي هذا الكتاب تطرق الكاتب الإيراني إلى ذكر (98) بلدة وقرية بحرائية، وحدد أسماءها فعلياً.

إن عدد القرى البـحرانية قديماً (360)، ولكنهم لم يشيروا سوى إلى عدد مائة فقط، وغالب هذه الدراسات تمت في زماننا باستثناء ما كتبه النادري وصاحب الذخائر في القرنين (13 - 14) الهجريين، وأعطى هذا المؤرخ بعض البيانات الأولية القائمة آنذاك كعدد العائلات فيها، وبعض عيونها الطبيعية، وهل هي اليوم عامرة في زمانه أم قد خربت، وهذه القرى والبلدات موزعة على أرض جزيرة البحرين ومنتشرة فيها من أصل (366) قرية كما قال في دراسته، وقدر في كل بلدة وقرية عدد العائلات التي تسكنها، ووصفها بأن فيها الكثير من العيون والأشجار والبساتين والأنهار⁽²⁾.



دراسة صاحب الذخائر (1319هـ / 1901م):

ومنهم على سبيل المثال ما قاله حفيد العلامة صاحب كتاب الحقائق الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البـحراني (ت1367هـ) في كتابه (الذخائر في جغرافيا البـنادر والجزائر) الذي صنّفه عام (1319هـ/1901م) أنّه رحمه الله قد نقل عن بعض مشايخه من العلماء قولهم إنه: «كان عدد قرى البحرين في الزمان السابق بعدد أيّام السنة، فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها، والقرى المعمورة الآن أزيد من مائتين، ومع ذلك لم يذكر سوى حوالي (87) قرية وبلدة، حيث قال:

(1) محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية، ص14.

(2) المصدر السابق ص3 - 14.

ومنها «منامة، ومحرك، والسماهيح، وجفير، وحوره، ورأس رمان، ونعيم، ومنى، وكَنَّان، وكرزكان، وسنابس ودي، وكرباباد، وقلعة، وكرانة، وجد الحاج، وجنوسان، وباربار، وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، وشرابه، وبديع، ودراز، وبني جمرة، وسار، وضيع، وعالي، وبوري، وجزيرة، وحجر، وشاخورة، وأكُل، وهجر، وقدم، وابكوة، وسهلة، وجدحفص، وهملة، ورويس، وبربورة، أوال، وسترة وهي خمسة، قرية، ورفاع، وبلاد القديم، وكورة، وتوبلي، وغريفي، ودار كليب، وزنج، وسقيه، وجبيلات، وحلة الصغيرة، وجو وهي واقعة منتهى البحرين، ومشهد، وأبو صبيع، ومصلى، وجبله الحبش، وماحوز، وقرية، ومرخ، ودمستان، ومقابا، وبستان، وقرية الخارجية والدونج، وعراد والعقير، وجور، وصدد، وسند، ولقيبط، وجنبية، وجد علي، وهلتا، وعالي حويص، وحلة الكبيرة، وحلة علي، وشويكة، وصداعة، وبُنّي، وفريق المزارعة، وشهركان، وعين الدار، وسلم آباد، ومروزان، وحرنان، قريتان بالبحرين كبرى وصغرى ذكرها في القاموس، وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة»⁽¹⁾.. أي سيذكر أسماء بعض القرى والبلدات البحرانية حين يقوم بالترجمة أو ذكر السيرة الذاتية للعلماء والأدباء.

وبتأمل النص التاريخي لصاحب الذخائر الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني، والتدقيق في بعض كلماته ومفرداته نجد تأكيداً رحمه الله على بعض الأمور والقضايا الهامة بما يأتي:

1. أن عدد قرى البحرين وبلداتها في الزمان السابق بعدد أيام السنة.. أي وجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل تاريخ تأليف كتاب الذخائر ونشره في الثاني عشر من شهر شعبان عام 1319هـ/1901م.

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 12 - 13.

2. أن القرى المعمورة بعد تناقض عددها بسبب ما لقيه أهل البحرين من ظلم هو الآن أزيد من مائتين، وذلك في عام 1319هـ/1901م، ولكنه عليه الرحمة ذكر ما يزيد عن تسعين قرية فقط.
3. وسبب هذه الانتكاسة أو انخفاض عدد القرى البحرانية الذي حدده صاحب الذخائر وغيره من العلماء والمؤرخين هو ظلم الظالمين لأهالي هذه القرى البحرانية، وأنَّ ما بقي الآن من هذه القرى على حد تعبير صاحب الذخائر هو سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها بسبب ما آلت إليه أحوال هذه القرى من خراب ودمار وأزمات اقتصادية وأمنية.
4. مع تأكيد صاحب الذخائر على المائتين من القرى البحرانية المعمورة فإنه ذكر منها حوالي (93) قرية فقط، وليته استكمل نصه بحصر ما لم يذكره من القرى العامرة في زمانه.
5. يبدو من كلام صاحب الذخائر أن الهجرة القسرية شبه الكاملة في بعض القرى البحرانية، وبعضها الآخر بقي فيها بعض أهاليها أو نزحوا نحو مناطق بداخل البلاد، وبعض قوله يفيد بذلك: «فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها»، وقيل هذا الكلام ما بعد مضي أكثر من قرن من الزمان.
6. أن كثيراً من القرى والبلدات البحرانية التي ذكرها ما تزال معمورة بأهلها، بينما بعضها الآخر كان نصيبه الاندثار مثل مروزان، حرنان، فريق المزارعة، هلتا، عالي حويص، بربورة، الدونج، لقبيط، صداغة، مري، ومويلغة، جبيلات والعقير وبستان وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، وشريبة، وضلع ومشهد وصداغة وفريق المزارعة، وغيرها.

7. أن بعض هذه القرى مكونة من منطقتين أو قسمين كالسهلة تنقسم لسهلة شمالية وسهلة جنوبية، وحرنان (قريتان) «أو خمس قرى مثل ستره كما قال الشيخ محمد علي العصفور في ذخائره، وذلك في زمانه قبل (115) سنة.
8. أنَّ المؤلف صاحب الذخائر لفت نظرنا أنه سيذكر أسماء أخرى حينما يقوم بترجمة عدد من العلماء وذكر سيرتهم الذاتية، وعَبَّرَ عن ذلك بقوله الصريح: «وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة».
9. أنَّ مصدر هذا القول هم مشايخه من العلماء الذين تتلمذ على أيديهم، ويشير هذا القول إلى شيوع فكرة عدد القرى بالرقم المذكور بين الناس قبل زمانه وبخاصة بين العلماء في البحرين وفي خارجها لأنه ذكر هذا الرقم عن مشايخه في خارج بلاده البحرين، وبالتحديد في مدينة شيراز.



عدد القرى البحرانية في الوثائق العثمانية

بعد أن مررنا بعدد من أقوال المؤرخين السابقين والقدماء، وكانت ما قبل عام (690هـ) وحتى عام (1319هـ)، أي في فترة من الزمن تصل سنواتها إلى (ست مائة وثلاثين عاماً)، فإننا نحاول من جديد تعزيز النصوص التاريخية للمؤرخين الخمسة القدماء بإحدى الوثائق التاريخية من العهد العثماني، وهي في نظرنا وثيقة هامة مدونة في مصادر تلك الفترة الزمنية، وألحقت هذه الوثيقة بدراسات مستحدثة رسمية وغير رسمية⁽¹⁾، وتعتبر هذه الوثيقة

(1) نشرت مجلة (الوثيقة) البحرانية الصادرة عن مركز البحرين للوثائق في عددها (الأول)، ص 147 ضمن دراسة عن البرتغاليين في البحرين، ثم نشر الأستاذ

العثمانية مفيدة جداً في تعزيز الاتجاه السائد آنذاك، والقائل بوجود (360) قرية بحرانية أو بما يزيد عن (ثلاثمائة قرية) بحسب الوثيقة العثمانية⁽¹⁾، ونشر كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي)⁽²⁾ نسخة خطية للوثيقة مكتوبة بخط اليد بلغتين عربية وتركية.

وبين أيدينا - كما يعلم القارئ الكريم - وثيقتين من العصر العثماني، وكلتاهما تثبتان وجود ما يزيد عن ثلاثمائة قرية وبلدة بحرانية في جزيرة البحرين قبل مجيء العتوب «آل خليفة على وجه التحديد» للجزيرة عام 1783م، وسنعرض إحداها - وهي وثيقة مأخوذة من دراسة منفردة ومدونة في مجلة بحرانية وثائقية - كوثيقة تاريخية مستقلة، والأخرى مثبتة بإحدى الكتابات التاريخية لأحد الباحثين البحرينيين بمضمون صياغته للفكرة وليس بتوافر نصها التاريخي.

انطوت الوثيقة العثمانية المختومة بختم أمير الأحساء العثماني، والمرسلة لدار «السلطنة» العثمانية في مدينة اسطنبول على إقرار واضح وصريح بوجود عدد كبير من «القرى البحرانية» في جزيرتنا البحرين بالتاريخ المذكور أعلاه (سنة 981هـ الموافق 1573م)، أي قبل خمسة قرون تقريباً من زماننا، وقد ورد في هذه الوثيقة العثمانية تحديد عدد قرى البحرين بأكثر من ثلاثمائة قرية بحرانية في القرن السادس عشر الميلادي، وهي فترة تصارع فيها العثمانيون الأتراك مع البرتغاليين على تعزيز نفوذهم في جزيرة البحرين.. أي

عبد الكريم العريض مضمون هذه الوثيقة في كتابه (المنامة خلال خمسة قرون) ص23، وأعاد الأستاذ عباس ميزرا المرشد نشرها في مجلة الوفاق ضمن دراسته عن القرية البحرانية، ص14.

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص229.

(2) المصدر السابق، ج1، ص228.

قبل نهاية القرن العاشر الهجري بتسعة عشر عاماً، وجاءت هذه الإشارة عن القرى البحرانية في دراسة تاريخية عنوانها «صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين»، ونشرتها مجلة الوثيقة البحرانية⁽¹⁾ في أول عدد صدر منها في الصفحة (147).

وقال كاتب هذه الدراسة (مجهول الاسم):

«ونأتي لسنة 981هـ/1573م فنجد أن أمير أمراء الأحساء كتب رسالة إلى دار السلطنة العثمانية ذكرت في الوثيقة رقم (33) ص (43) دفتر المهمة من أرشيف رئاسة الوزراء العثماني باسطنبول، وجاء في الرسالة أن البحرين بها أكثر من ثلاثمائة قرية، وأن ربحها السنوي سيكون أربعين فلوري، وأن من السهولة فتحها، ويسأل الصدر الأعظم.. كيف يمكن فتح البحرين، ومتى وكما المدة اللازمة لفتحها، ثم يطلب تقصي الأخبار عن عساكر البحرين ومحصلوها»⁽²⁾.

وتداول بعض الباحثين البحرينيين نص هذه الوثيقة ومضمونها المعرفي، ومنهم الأستاذ عبد الكريم العريض حيث قال في مقطع من نصها كما جاء في كتابه (مدينة المنامة خلال خمسة قرون): «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وإن ربحها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان ببناء برج قلعة في ميناء المنامة»⁽³⁾، وأن الفلوري الوارد لفظها في نص الوثيقة العثمانية هي عملة ذهبية خاصة ضرب البندقية سنة 1284م، وعرفت في الشرق باسم بندق كما أوضحه الأستاذ كريم

(1) مجلة الوثيقة، العدد الأول، صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين ص 116 - 150، وقد وردت فيها بعض الوثائق التاريخية العثمانية كالخرائط، والرسائل، وصور نصية من مخطوطات عربية كنص ابن ماجد السعدي النجدي، وهو نص مأخوذ من مخطوط كتابه (الفوائد).

(2) المصدر السابق، ص 148 - 150.

(3) عبد الكريم العريض، مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص 32.

العريض في كتابه المذكور وبخاصة في صفحة غلافه الأخيرة⁽¹⁾، وأشار للوثيقة ذاتها كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي)⁽²⁾ وكذلك مجلة الوثيقة البحرانيّة في عددها الأول⁽³⁾.

وتقول الدراسة التاريخية التي نشرتها مجلة الوثيقة البحرانية: «وتذكر المصادر البرتغالية أن البحرين وقتذاك كانت تضم جزيرة كبيرة غنية بالمياه والخضروات والأشجار الباسقة، وغنية بالجواهر ومغاصات اللؤلؤ ومصايد الأسماك، وأن سكانها، وهم من القبائل العربية، كانوا يبيعون اللؤلؤ للتجار الذين ينقلونه بدورهم إلى بلاد الهند وفارس والبلاد العربية الأخرى، فيدر على البحرين أرباحاً طائلة»⁽⁴⁾، وفي ذلك إشارة إلى ازدهار الحياة الاقتصادية في جزيرة البحرين أيام الاحتلال البرتغالي الغاشم، ولعل في هذا المقطع ما يشير إلى علاقة الحياة الاقتصادية المزدهرة بوجود كثافة سكانية تمثلت في وجود مجموعة القرى الثلاثمائة والستين القائمة آنذاك على أراضي الجزيرة.



وأشار لهذه الوثيقة العثمانية الهامة كذلك صديقنا الباحث الأستاذ عباس ميرزا المرشد كما سيأتي بيانه في موضع لاحق، بقوله: «وظهور العدد الهائل من القرى الذي وصل إلى أكثر من (300) في نهاية القرن السادس عشر»، ثم نقل الأستاذ المرشد متابعاً مضمون نص الوثيقة المذكورة بقوله:

(1) انظر الملحقين رقم 5 و6.

(2) عبد الله بن خالد آل خليفة، وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج 1 ص 228 - 229.

(3) الوثيقة البحرانية، العدد الأول ص 145.

(4) المصدر السابق، العدد الأول، دراسة عن: (صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين)، ص 128 - 129.

«ففي الوثيقة العثمانية الصادرة سنة 981هـ/1573م أن: «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وأن ريعها السنوي أربعون ألف فلوري (عملة ذهبية تستخدم في البندقية) خاصة من صيد اللؤلؤ»⁽¹⁾، وهذا يعني وجود كثافة سكانية عالية تقدر بأكثر من 60 ألف نسمة إذا ما كان معدل سكان القرية الواحدة بين (150 - 200) نسمة وفق معايير الأنثروبولوجيا، وقد أكد الرحالة ابن ماجد في الفترة نفسها أن عدد قرى البحرين يقدر بحوالي 350 قرية»⁽²⁾.

ومما يلفت الانتباه في تناول مضمون هذه الوثيقة ما ورد من خطأ واضح عند صديقنا الباحث الأستاذ عباس ميرزا المرشد، وهو خطأ وقع سهواً في نقل العدد الصحيح لقرى البحرين عند ابن ماجد النجدي الملاح الخليجي... فابن ماجد - كما ذكر في مخطوطه الفوائد - قال إن عدد قرى البحرين هو (ثلاثمائة وستين) وليس ثلاثمائة وخمسين⁽³⁾.. وهو نص مأخوذ مباشرة من مخطوطه الفوائد، وتاريخ نسخه سنة 1001هـ، ولكنه صححه في مكان آخر من دراسته عن ذاكرة القرى المختفية.



أما الصيغة الثانية لنص الوثيقة العثمانية ذاتها فقد تعرفنا عليها بنصها «التركي»، و«العربي» على صفحة واحدة، وتحمل المضمون المعرفي ذاته، وهي بكلا نصيهما (العربي والتركي) نسخة خطية منشورة في مجلة الوثيقة البحرانية، وتاريخها في يوم

(1) عبد الله بن خالد آل خليفة وعلي أبا حسين، مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي، ج1، ص 291-292، والأستاذ عباس ميرزا المرشد في دراسته: ذاكرة القرية البحرانية،

احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ص 31

(2) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص 31.

(3) انظر الملحق رقم 4.

العاشر من شهر صفر عام 981هـ/1573م⁽¹⁾، وهي فترة تاريخ وجود البرتغاليين وصراعهم في تلك الفترة مع قوى تحاول توسعة نفوذها في المنطقة والجزيرة كالأتراك⁽²⁾ عن حملة مصطفى باشا، ووصف التقرير لأهالي جزيرة البحرين بالروافض، وأنَّ جزيّتهم في نظره جزيرة خطيرة وصعبة، قد اتحدت مع الكفار على حد تعبير القائد التركي، وهذا تشويه مألوف لموقف البحرينيين (وقد عنى الروافض) من المحتلين البرتغاليين والعثمانيين على حد سواء.

ونشرت مجلة «الوثيقة»⁽³⁾ البحرانية - كما تقدم قولنا - في عددها الأول الصادر في يوليو/تموز من سنة 1982م، رمضان عام 1402هـ، نص رسالة من قاضي الحسا (أي منطقة الأحساء) بشرق الجزيرة العربية أو باسمها الجديد اليوم (المملكة العربية السعودية)، وهي مجلة صادرة عن مركز الوثائق في البحرين.

وهذه الوثيقة من دفاتر المهمة، رقم (33)، ص (43)، حكم (92)، وموضوعها يدور حول مجموعة من الأسئلة التي تتطلب إجابة عن الواقع في جزيرة البحرين والاستعداد لإرسال حملة عسكرية من العثمانيين الأتراك، وغزوها، ونشرها الدكتور محمد محمود خليل في كتابيه (وثائق بحرية وإقليم بلاد البحرين شرق الجزيرة) كما نشرت بكثرة في مواقع إلكترونية⁽⁴⁾، وأصبحت بحمده تعالى وثيقة تاريخية متداولة بأكثر من صيغة ترجمة، وبمضمون موحد.

‘ ولكن ما يهمنا في نص هذه الوثيقة ما يخص موضوع دراستنا، وهو انطواء محتوى هذه الوثيقة بنص قصير على تأكيد وجود عدد

(1) انظر الملحق رقم 6.

(2) انظر الملحق رقم 10.

(3) مجلة الوثيقة البحرانية، العدد الأول، سنة 1982م، ص 147.

(4) انظر نصها الخطي في الملحق رقم 6.

كبير لقرى البحرين في تلك الفترة بما يزيد عن ثلاثمائة قرية، وكان ذلك في العقد الثامن من القرن السادس عشر الميلادي، وقبل انتهاء القرن العاشر الهجري بأقل من عقدين.

وفيما يلي ما جاء في نص الرسالة كما يأتي:

نص الوثيقة العثمانية الأولى:

هذا حكم.....⁽¹⁾ إلى أمير أمراء الحسا

وصلت إلينا رسالة من قاضي الحسا أنه يخبر في رسالته أن للبحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، ويكتب أحوال البحرين وسهولة فتحها، ولكنكم ما كتبتم في رسالتكم كيف يمكن فتحها، وفي أي وقت يسهل، وكم عدّة يلزم لفتحها.

نأمركم أنه حين ما وصل إليكم حكمي تتبعوا الأحوال، وادعوا القاضي، واسألوا عنه... هل هذه الأخبار صحيحة، وهل عساكر الجزيرة ضعيفة، وكيف يمكن فتحها؟ هل يجب إرسال العسكر من عندنا؟ إذا وجب.. في أي وقت أنسب وصولهم إليكم؟ بكم جندي بتيسر فتحها؟ كيف يجب الاستعداد لفتحها؟ كيف ماهية المسألة ومحصول الجزيرة؟.

اكتبوا إلينا أجوبة هذه الأسئلة وسائر الأحوال المتعلقة للجزيرة.

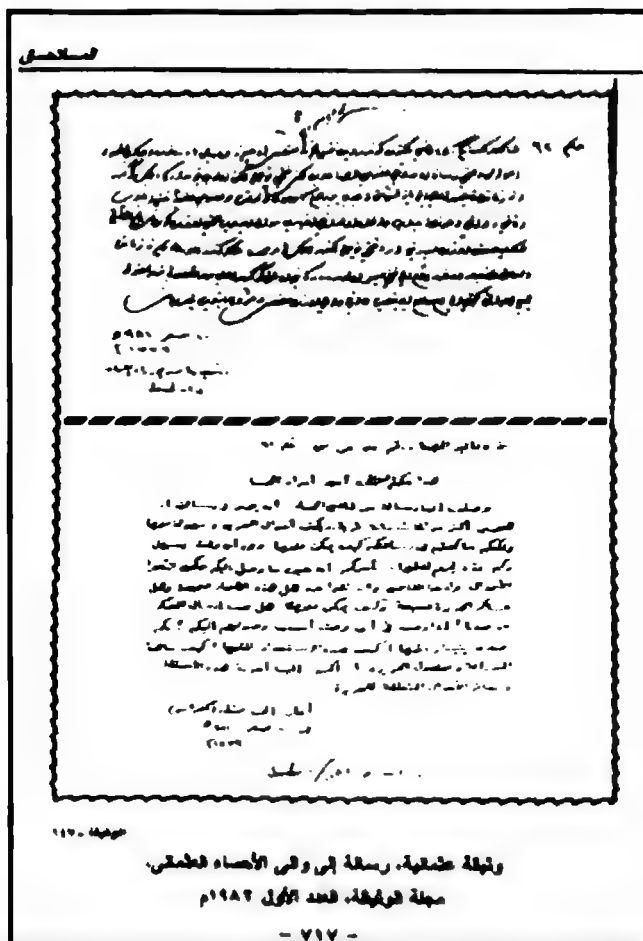
أعطي إلى ممثلة (كنخراس)

في 10 صفر 981هـ / 1573م

أرشفيف رئاسة الوزراء العثماني/اسطنبول

(1) كلمة غير واضحة.

الوثيقة السابقة بنصها المخطوطين التركي والعربي، نقلاً عن مجلة الوثيقة البحرانية، العدد الأول، ص 147، الصادرة في يوليو/تموز سنة 1982م، رمضان 1402هـ، ومنشورة في كتاب (مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي)، ج 1، ص 288، وأيضاً كتاب (إقليم بلاد البحرين) لمؤلفه محمد محمود خليل، ص 717.



الفصل السادس

**عدد قرى البحرين الـ 360 في أقوال
المؤرخين المحدثين**

أشرنا في الحلقة الماضية من دراستنا التي بين يديك - عزيزي القارئ الكريم - إلى آراء وأقوال ستة مؤرخين من القدماء الذين عاشوا ما بين القرن الهجري السابع حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري، أي من عام (1291 م - 1901م) التي توفي فيها ابن المجاور، وهي فترة زمنية لا تقل عن ستة قرون أو تعادل ستمائة عام ميلادي، وكذلك عرضنا مضمون وثيقة تاريخية من العهد العثماني بأكثر من صيغة خطية ومطبوعة قبل مجيء عشيرة العتوب عام 1783م إلى البحرين، وهي جميعاً آراء تؤيد وتشهد بوجود عدد كبير من القرى والبلدات البحرانية القائمة حتى نكبت الغالبية الكبرى من هذه القرى في الفترة السابقة لمجيء العتوب عام 1783م على أيدي الغزاة من البرتغاليين والعثمانيين والعنانيين وهجمات بعض الغزاة من البدو وجماعات الهولة فألحقت بالشعب البحراني وقراه وبلدانه ضرراً بالغاً، ودمرت مساحة كبيرة من تراثه الحضاري⁽¹⁾ والثقافي والاجتماعي.

ولقد ترتب عن تلك النكبات تقلص كبير في عدد سكان جزيرة البحرين بعد أن خربت قراها وبلداتها ومدنها، وتعرضت فيها جموع

(1) يمكن للقارئ الكريم مراجعة كتابنا (الاحتلال العماني للبحرين وآثاره التدميرية على الحركة العلمية) بخاصة في الحلقات والفصول المتأخرة من دراستنا، حيث ترتب عن هذا الاحتلال هجمات غزاة آخرين كالبرتغاليين والعثمانيين والفرس وجماعات البدو والهولة وغيرهم عمليات قتل وسلب ونهب ومطاردات وشتات في الداخل والخارج، وتدمير المساجد وحرق المكتبات، وسرقة مخطوطات ورسائل علمية، وضياع بعض الكتب والمصادر الثقافية وغير ذلك.

أهاليها للشتات والتهجير القسري المؤلم بمختلف أشكاله الداخلي والخارجي، والهجرة القاسية والشديدة إلى دول الإقليم المحيطة بالجزيرة كما سيأتي توضيحه في فصل قادم من كتابنا هذا، بيد أن الاعتقاد بهذا العدد أو الكم الكبير من القرى البحرانية والبالغ (360) قرية لم يتوقف عند معتقدات المؤرخين القدماء ممن ذكرنا أسماءهم وممن لم نوفق في ذكرهم، بل تابعت في الإيمان به آراء بعض المؤرخين والكتّاب والباحثين في العصر الحديث، وكذلك في زماننا الحاضر الذي نعيشه.

وكما نشرنا آراء مجموعة من المؤرخين والجغرافيين والرحالة القدماء من مصادرهم مباشرة فإننا سنحاول في هذه الحلقة متابعة الطريقة ذاتها ما أمكننا، ونشر وتدوين أقوال عدد آخر من المؤرخين المحدثين والمعاصرين الذين عثرنا على آرائهم في بطون كتبهم مباشرة، أو اللجوء إلى مصادر غير مباشرة لغيرهم من العلماء والباحثين لتأكيد وجهات نظرهم في الإيمان بوجود هذا العدد الكبير من القرى والبلدات في جزيرة أوال والجزر الملحقة بها خلال فترة ما قبل وصول العتوب إليها عام 1783م.

وسنحاول تتبع هذه الآراء بحسب التتابع والترتيب الزمني لآراء مجموعة هؤلاء المؤرخين والجغرافيين والرحالة سواء كانوا من المحدثين بوجه عام أو كانوا من المتأخرين المعاصرين، وبحسب الفترات الزمنية التي عاشها هؤلاء المؤرخون، أو بحسب تاريخ كتاباتهم أو بتحديد سنوات صدور دراساتهم، وبالإضافة إلى آراء ستة مؤرخين قدماء ونصين لوثيقتين تاريخيتين من العهد العثماني نكون قد تمكنا من جمع مجموعة أقوال عن عينة من المؤرخين والجغرافيين والباحثين المحدثين أو المعاصرين.

وقد بلغت هذه الأقوال (خمسة عشر) قولاً ونصاً تاريخياً أثبتناها جميعاً في صفحات هذا الفصل، وبذلك يكون مجموع عدد ما جمعناه

وعرضناه «خمسـة وعشرين رأياً» في الفصلين الثالث والرابع عن عدد القرى والبلدات البحرانية التي كانت قائمة في تاريخ الشعب البحراني وجوداً فعلياً وفق شهادات هؤلاء المؤرخين في فترة لا تقل عن خمسـة قرون هجرية تقريباً، ثم جار عليها الزمان بقسوة فبعثرها بوحشية وقسوة، وشنت أهلها في بقاع الأرض بلا رحمة كما شهد القاصي والداني.

ولكن ثمة بعض الصعوبات التي واجهتنا في التقيد التام بهذه المنهجية وضوابط البحث عن الحقيقة العلمية على أساسها لأننا لم نوفق في العثور المباشر على نسخ من دراسات وكتب بعض هؤلاء المؤرخين كدراسة المؤرخ الإيراني عباس فروغي ومحمد بن إبراهيم كازروني الملقب بـ «نادري»، وكتاب (جزيرة البحرين) لفيلكس جونز، فاضطررنا - مع الاعتذار للقارئ - إلى اعتماد مصادر غير مباشرة.

وترتب عن ذلك صعوبة لدينا في الفترة التي عاشها فروغي، وصعوبة في تحديد سنة إصدار دراسته، لهذا وجدنا أنفسنا في حيرة بين وضعه ضمن المتأخرين من المؤرخين القدماء أو ضمن المتقدمين من المؤرخين المحدثين أو من المعاصرين، ونأمل أن تتمكن من حسم هذه الصعوبة بكلام موثق وفاضل.

وبوجه عام فإن العمر التقديري للفترة الزمنية التي ارتبط بوجودها هؤلاء العلماء والباحثون - باستثناء عباس فروغي - هي في فترة القرنين الميلاديين المتأخرين، ونقصد القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، فجميعهم عاشوا في هذه المدة، وكتب غالبهم دراساتهم في القرن العشرين، وأعادوا تكرار ما قاله عدد سابق من المؤرخين القدماء من تكوّن جزيرة (البحرين) من حوالي (360) قرية، أو على حد تعبير بعضهم بما يزيد على ثلاثمائة قرية، وأن هذا الكم قد انتكس انتكاسة كبرى بفعل عوامل التخريب التي

حدثت لهذه القرى من اعتداءات وغزوات وسلسلة هجمات مسلحة دموية.

وبعد متابعة متأنية مع عدد من الكتب التاريخية والمصادر الجغرافية الحديثة فإنَّ المجموعة التي توافر لنا معرفة مواقفهم من هذه القضية بطريقة ما، وذكر أسمائهم في هذه الحلقة حتى لحظة إعدادها هم كما يأتي:

عباس فروغي.

محمد إبراهيم كازروني الملقَّب بـ «نادري».

محمد بن خليفة النبھاني.

فيلكس جونز.

أمين الريحاني.

حافظ وهبة.

محمد غانم الرميحي.

عبد اللطيف بن ناصر الحميدان.

فائق حمدي طهوب.

الملا محمد علي الناصري.

نوال حمزة الصيرفي.

محمد الفهد العيسى.

عبد الكريم علي بن محمد العريض.

سعيد هاشم.

عباس ميرزا المرشد.

عبد الله آل سيف.



دراسة المؤرخ الإيراني عباس فروغي:

كان فروغي ممن يعتقد بوجود كم كبير من القرى والبلدات في جزيرة البحرين والبالغ عددها (360) قرية وبلدة بحرانية، ولكننا لم نعثر مباشرة على نسخة مما كتبه المؤرخ الإيراني (فروغي) عن اعتقاده بوجود هذا الكم الكبير من القرى، ثم خربت ولم يبق منها كما قال فروغي سوى تسعين بلدة وقرية.

ولهذا نقلنا هذا الرأي عن طريق مصدر آخر للأستاذة مي محمد آل خليفة، وهي باحثة معاصرة من أهل البحرين، ففي إحدى صفحات كتابها (محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ المتوازي) نقلت الباحثة الأستاذة مي خليفة نصاً تاريخياً للمؤرخ الإيراني (عباس فروغي) يقول فيه «إن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360)⁽¹⁾ قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلا (90) قرية مهدمة»⁽²⁾.

ونستبطن من نص «فروغي» - كما نقلته الباحثة مي خليفة - تأكيده على بعض الحقائق، وبعض الاستنتاجات الذاتية الخاصة.. منها:
أ - وجود (360) قرية وبلدة تألفت منها جزيرة البحرين وتوابعها من الجزر الملحقة بها في فترة ما قبل عام 1291م حتى

(1) بمراجعة كتاب: القبيلة والدولة في البحرين، لمؤلفه إسحاق خوري وجدنا نصاً يحدد رقماً أقل وهو (330) قرية ومدينة وبلدة، ونعتقد أن الباحثة مي آل خليفة اعتمدت على رأي فروغي في الإيمان بهذا العدد الكبير من القرى البحرانية بغرض نقده والتشنيع عليه لا تأييده، أما الشيخ العصفور فحدد العدد بـ (360) ولكن ذكر أن القرى المعمورة الآن في زمانه سنة 1319هـ/1901م حوالي (200) قرية ومدينة وبلدة، ولم يذكر منها في سياق كلامه سوى (93) قرية وبلدة.

(2) مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 149 نقلاً عن مصدر آخر.

ما قبل عام 1765م، وهو العدد نفسه الذي كرره مؤرخون سابقون على زمانه، ولاحقون بعد عصره.

ب - أشار فروغي إلى تعرض هذه القرى والبلدات إلى الخراب، وهو في نظر فروغي ما تسبب في حدوث تناقص في عددها الكبير من (360) إلى عدد (90) قرية في زمانه، أي بزوال (270) قرية وخرابها كلياً أو جزئياً، وهذا بالتقديرات الكمية وبالمعايير القيمة عند الناس يشكل فاجعة بشرية، وخسارة للمجتمع العربي البحراني في الجزيرة بحوالي (75%) من قراه وبلداته الأساسية نتيجة هذا الخراب الذي لم يحدد شكله ونوعه، وفرار أهاليها، وبقاء (25%) من هذه البلدات.

ج - ربط فروغي بين الخراب الذي حلّ بالمجتمع البحراني في جزيرة البحرين، وهو خراب أجبر أهالي (270) قرية على التبعثر والفرار القسري، وبين حدوث سلبي أدى إلى تقلص عدد القرى البحرانية وانخفاضها من (360) قرية إلى تسعين، وأن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360) قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلا (90) قرية مهدمة، حيث فرّ الأهالي باتجاه الداخل وشتاتهم، واندماجهم مع سكان قرى أخرى داخل المجتمع البحراني أو فرارهم وشتاتهم باتجاه مجتمعات الخارج لتبقى قراهم خاوية على عروشها.

د - لم يحدد المؤرخ الإيراني (فروغي) السبب المباشر لحالة الخراب والفجائع التي أفسدت الحياة الاجتماعية لغالبية هذه القرى، وفرضت عليهم شتاتاً لم يرغبوا فيه إمّا بالانتقال إلى أماكن آمنة في داخل الجزيرة من القرى التي لم تتعرض للخراب أو العدوان، أو بالفرار نهائياً من أرض

«جزيرة البحرين» إلى خارج أراضيها، ولكن طبيعة الربط بين العدوان وما جرى من خراب في القرى وشتات أهلها بجعل الغزو الخارجي المتكرر سبباً مباشراً في حدوث نكبة القرى وخرابها، وهذا ما ذهب إليه عدد من المؤرخين، فالغزو والعدوان بمختلف أساليبه وراء محنة شعبنا في مجموعة القرى البحرانية.

هـ - إنَّ «فروغي» أحد المؤرخين الذين ذكروا العلاقة مباشرة بين تقلص عدد قرى البحرين من (360) قرية إلى (90) قرية بخراب (270) بلدة، وقد حدد الخراب بوجه عام كسبب رئيس، ولم يذكر غزواً أو شكلاً محدداً للخراب، ولكن شهدت الجزيرة أشكالاً من الغزو والهجمات العسكرية المتكررة، ولم تعرف في تاريخها نكبات اجتماعية نتيجة زلازل أو براكين أو كوارث طبيعية، وبوجه عام استبطن نصه السابق إخباراً مجملاً بدون تفصيل عن وقوع نكبة اجتماعية بتأثير أسباب أمنية، فغالب هذا الخراب الذي جثم على الحياة الاجتماعية لأهالي القرى البحرانية هو أمني بالدرجة الأولى تمشياً مع الأقوال والأخبار التي نقلها لنا شهود عيان عاشوا بعض هذه المآسي والنكبات والفواجع كالعلامة الشيخ يوسف آل عصفور البحراني، والشيخ علي بن حسن البلادي البحراني صاحب كتاب (أنوار البدرين)، وصاحب الذخائر وغيرهم، وترتب عن هذا الخراب حدوث نكسة إنسانية كبيرة.

و - لسوء الحظ إن الباحثة مي الخليفة نقلت رأي فروغي كمثال على المبالغة في وجود عدد كبير من القرى البحرانية، وانتقدت هذه المبالغة، لكنها لم تسعَ إلى معالجتها بطريقة علمية، ولم تفتش عنها في ضوء الشهادات المدونة في بعض المصادر التاريخية وعدد من الوثائق العثمانية إمّا لأنها لم

ترد ذلك أو لأنَّ إخفاء هذه الحقيقة أسهل وأيسر وأنسب لمقاصدها في صرف أنظار الناس عنها.

دراسة الشيخ محمد بن خليفة النبهاني (ت 1337هـ):

أمَّا المؤرخ الشيخ محمد ابن الشيخ خليفة النبهاني الطائي المكي الذي وصل إلى جزيرة أوال (مملكة البحرين الحالية) في غرة عام 1332هـ، وحصل له كما قال في مدخل كتابه المذكور (الامتزاج بحكامها أولي الفضل والمجد الرفيعين)⁽¹⁾، وكتب الشيخ محمد بن خليفة النبهاني دراسته التاريخية عن البحرين بعد شهرين من مجيئه للجزيرة في عام الزيارة ذاتها، أي في شهر ربيع الأول عام 1332هـ، وهو أول كتاب عن تاريخ البحرين الحديث، وقد عرف الكتاب بين الباحثين بـ (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية)، وقد عالج عدة قضايا تاريخية حساسة مرَّ على بعضها كقضية خراب القرى والبلدات البحرانية.

وما يهمنا فيه ما ذكر الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في باب (تقسيمات البحرين ونواحيها) في كتابه السالف الذكر من اعترافٍ صريحٍ بوجود العدد الكبير من القرى والبلدات والمدن في جزيرة البحرين قبل عدة قرون هجرية، وتناقصها وزوالها عن خارطة الجزيرة بسبب ما قاله:

وقال هذا الشيخ الزائر للجزيرة:

«كانت البحرين في السَّابق تحتوي على (36) بلدة و(331) قرية، ولكن كثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها وزوال الحضارة منها أزال عمرانها وخرَّب⁽²⁾ أكثر تلك المدن والقرى، ولم

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص7.

(2) قال العلامة الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في تحفته: «توجد في شمال =

يبقى منها سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها»⁽¹⁾ ثم ذكر في سياق كلامه المدن الحالية والقرى التابعة لها.

إنَّ الشيخ النبهاني رحمه الله تعالى - كما تقدم - من الذين ذهبوا إلى تأكيد هذه الحقيقة التاريخية التي تجاهلها بعض المؤرخين المتأخرين كفؤاد إسحاق الخوري أو غيره ممن حشروا أنوفهم في كتابة التاريخ الحديث للبحرين الذين يكتبون مقالات غير موثقة في الصحف ووسائل الإعلام تحقيقاً لغاية غير علمية، وقد جاراهم بعض الكتبة البحرينيين ممن رغبوا - بوعي أو بغير وعي - في حذف بعض حقائق التاريخ على نصاعتها في الذاكرة التاريخية الاجتماعية بدون اعتماد دليل إثبات.

وقد سجل الشيخ النبهاني مقولته المشار إليها في تأكيد هذه الحقيقة المفجعة والمؤلمة على البحرينيين في تاريخ ما قبل مجيء العتوب، وهي مقولة - كما لاحظنا ذلك - تكررت على ألسن بعض المؤرخين، وإنْ أنكرها البعض كالأستاذ فؤاد إسحاق الخوري في كتابه الاجتماعي - التاريخي «القبيلة والدولة في البحرين»⁽²⁾ بدون تقديم أدلة علمية وتاريخية معتبرة، وأدى هذا الإنكار عند البعض من الباحثين بعده إلى طعن مباشر فيها، ولم يحاول الخوري أن يعطي رأياً يحسم أمرها بالتأييد أو النفي

بيد أنَّ هذه الكثافة السكانية شهدت عبر سنين حراكاً سكانياً

غرب الرفاع أرض واسعة الفضاء تسمى (المراقيب)، وفيها آثار قبور دارسة «أي مندثرة» كأنها قرى متفرقة، وكل قسم منها يحتوي على نحو (300) قبر فأكثر، وقد نمت فوق هذه الأرض من طول ما لبثت شجر العوسج والشيخ والقيصوم والجثجات والجعدة ونحوها من الأعشاب البرية»، انظر كتابه (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية)، للشيخ محمد النبهاني ص33..

(1) المصدر السابق ص42.

(2) انظر كتابه: القبيلة والدولة في البحرين، ص49 - 51.

بتناقص عدد هذه القرى، وتراجع أعداد سكان البحرين منذ زمن يتجاوز القرنين، ويحدد الشيخ النبهاني كالمؤرخين والعلماء الآخرين أسباب هذا التناقص السكاني ونتائجه فيقول في كلمات واضحة عن أسباب التراجع في سكان البحرين: «ولكن لكثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها، وزوال الحضارة منها أزال عمرانها، وخرب أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها»⁽¹⁾.

وبتأمل المقطع السابق نجد أمرين أساسيين هما:

أ - تحديد أسباب الحراك السكاني:

وهي كما تلحظ عزيزي القارئ تحديد الشيخ النبهاني بعض الأسباب التي رآها أسباباً في اتجاه التناقص في سكان البحرين وهي كما في النص ما يأتي:

تداول الحكام الذين حكموا البلد بالظلم والجور وشردوا أهلها.

حدوث الحروب الخارجية كحملات غزو العمانيين مراراً للبحرين لأكثر من أربع حملات، ومن خارجه كاعتداءات البرتغاليين والعمانيين والاحتلال الإيراني للبحرين، وكذلك مظالم بعض الولاة والحكام الداخلية، وهم ولاة لحكام كانت تحكم جزيرة البحرين من خارجها كالهرمزيين والسلغريين، وهي في نهاية الأمر حالات غير إنسانية ناجمة عن الظلم والحروب.

ب - معطيات ونتائج هذا الحراك:

وتتلخص كما حددها نص الشيخ النبهاني فيما يأتي:

1. زوال حضارة البحرين وانتكاستها ثقافياً وروحياً ومادياً.

(1) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص42.

2. زوال العمران الحضاري لشعب البحرين.
3. خراب مدن وقرى البحرين كما أوضحته المصادر التاريخية.
4. تناقص قرى ومدن وسكان البحرين ولم يبق منها كما يقول الشيخ محمد بن خليفة النبهاني «سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها» التي تمثل المحافظات الخمس بتقسيمها الإداري الحالي، وهي في حدود مائة مدينة وقرية وبلدة. وهذا الحراك التراجعي في عدد سكان البحرين الذي أشار إليه الشيخ محمد النبهاني وغيره من المؤرخين والباحثين هو الذي دعا الأستاذ والمؤرخ البحريني ناصر الخيري إلى الإشارة إليه بأرقام شبه واقعية أو قريبة من واقعه في زمانه آنذاك قبل موته في العقد الثاني من القرن العشرين عن عدد سكان جزيرة البحرين والجزر التابعة لها، فعدد السكان كما حددها الخيري لم تتجاوز 89 ألفاً من الأنفس كما كتب في مخطوطته كما ذكرنا سابقاً بخاصة بعد حدوث بعض الفتن الداخلية نتيجة صراع داخلي بالجزيرة كما في صراع الأخوين الشيخين محمد وعلي ابني خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة.

والسؤال الهام..

أين ذهب آلاف الناس بعد سلسلة المحن والفتن التي واجهتهم أمام الطغاة، والغزاة⁽¹⁾؟

دراسة فيليكس جونز:

وذهب مؤرخون آخرون من الأجانب غير العرب، ومنهم «فيليكس

(1) أجبنا على هذا السؤال بإجابة مستفيضة في كتاب موسع كتبناه من قبل، وعنوانه (شتات البحرينيين وتهجيرهم القسري من 1014 - 1286هـ).

جونز» إلى القول السابق بوجود عدد كبير من القرى والبلدات في جزيرة البحرين، وذلك في فترة زمنية سابقة.. أي قبل وقوع ما عرف بعصر «الشتات الأعظم» للبحرانيين بخاصة في عصر الاحتلال العماني لبلادهم البحرين، ونقل مؤرخ معاصر هو الأستاذ فائق حمدي طهوب رأياً فقال هذا الباحث على لسان فيلكس جونز إنه: «كان في البحرين (365) قرية كما ذهب إلى ذلك فيلكس جونز في كتابه جزيرة البحرين»⁽¹⁾.

واكتفى طهوب - كناقل - بهذا التحديد، لكنه وضع فيلكس جونز ضمن القائلين بوجود هذا الكم الكبير من القرى البحرانية، ولسوء الحظ لم يتمكن من الحصول على هذا المصدر.. أي كتاب (Bahrain Island) بصورة مباشرة فاضطررنا إلى الاعتماد على ما ذكره طهوب في كتابه (تاريخ البحرين السياسي 1783 - 1870م)، ونقلنا عبارته القصيرة من هذا المصدر بصورة غير مباشرة باعتباره أحد كتب الباحثين العرب المعاصرين الذين ألمحوا لفكرة وجود قرى بحرانية تبلغ (360) قرية عرفتها جزيرة البحرين في تاريخها قبل مجيء العتوب.

ومع عدم مطالعة كتاب (جزيرة البحرين) لفيلكس جونز إلا أنه لا يبعد في إطار الحراك الثقافي بين المؤرخين والسياسيين والقراءات المتبادلة للآراء أن هذا القول كان منقولاً عن فكر «فيلكس جونز» من مصادر تاريخية تعرف عليها الباحث طهوب أو نقلها من مصادر المؤرخين الذين عاصروهم، والتقى بهم، فكثير من الكتابات التاريخية المدونة بالعربية كانت تشير إلى هذا العدد الكبير من المدن والقرى البحرانية.



(1) انظر كتاب تاريخ البحرين السياسي لفائق طهوب، ص21 نقلاً عن كتاب جزيرة البحرين بنصه الأجنبي للمؤرخ فيلكس جونز ص249

دراسة أمين الريحاني (1343هـ/1924م):

سافر الريحاني إلى عدد من الدول الغربية في صغره، وبعد عودته جال مرة أخرى في عدد من البلاد العربية، وبخاصة منطقة الخليج العربي، وكتب خواطره، ومشاهداته، ودون المعلومات التي تعرف عليها في كتابه (ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية)، وطبع هذا الكتاب مراراً، واعتمدنا على طبعته الثامنة عام 1987م في نقل ما دوناه في هذا المبحث عن عدد قري جزيرة البحرين وبلداتها.

ولقد كرر المرحوم الأستاذ أمين الريحاني رحمه الله أقوال بعض المؤرخين السابقين عليه في عدد مدن وقري جزيرة البحرين، ودلّ ترديد الريحاني لأقوال المؤرخين السابقين عليه شيوع فكرة هذا العدد كحقيقة تاريخية متغلغلة في المصادر التاريخية، وأعاد تكرارها في كتابه (ملوك العرب) لإيمانه بصحتها كما يوحى نصه التالي:

قال الأستاذ أمين الريحاني في كتابه (ملوك العرب):

«جاء في التاريخ أنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى.. ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة، أما سكانها الذين لا يغوصون، ولا يركبون لرزقهم البحار فهم يزرعون الأرض، والذين لا يزرعون يتاجرون»⁽¹⁾.

وانطوى نص الريحاني - بكلماته الواضحة - على حقائق تاريخية نلخصها كما يأتي:

(1) أمين الريحاني، ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية، ج2، ص722.

1. إنَّ هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان.
2. قد كان في هذه الجزيرة «ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى»، أي اعتقاده بوجود عدد (330 مدينة وقرية) في جزيرة البحرين والجزر الملحقة بها، ومفردة «قد» الواردة في مدخل هذه الجملة تفيد زمنًا مضى وانقضى، والمقطع السابق من نص الريحاني يؤكد بصورة مباشرة، وغير مباشرة على اعتقاد جازم عند الريحاني بعدد قرى الجزيرة بهذا الكم الكبير، وهو يكتب في كتابه هذا جزءاً من تاريخها بعد زيارته لها.
3. إن أمين الريحاني أسند - كما يلحظ القارئ الكريم - تراجع عدد هذه القرى وتناقضها إلى عاملين أساسيين هما:
أ - أطماع الفاتحين والمستعمرين.
ب - وإلى الفتن والحروب، وكلاهما يعززان تأثير القوة الأمنية بطريقة سلبية على أمن المواطن في مجموعة القرى البحرانية.
4. وتضمّن كلامه نتيجة طبيعية ترتبت بالضرورة عنها، وهي ما حدده في عبارة من نصه التاريخي بقوله: إنه بسبب العاملين السابقين «تداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم في أوائل الثلاثينات.. سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة».
5. إن الريحاني ومن تبعه من المؤرخين الذين كتبوا هذه المعلومة كالنبهاني وفؤاد إسحاق الخوري لم يبدلوا جهداً كافياً في إحصاء القرى البحرانية التي كانت موجودة بتحديد أسمائها كما فعلت دراسات أخرى.



حافظ وهبة⁽¹⁾ في دراسته عام (1354هـ/1935م):

أشار حافظ وهبة في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين) في أحد نصوصه التاريخية التي نشرناها في الحلقة الثامنة أو قسم «ملاحق الدراسة» رقم (3) إلى عدد من المعلومات الخاصة بجزيرة البحرين أو أوال كما كان يسميها العرب في عدد كبير من كتبهم الجغرافية ومصادرهـم التاريخية، ومن هذه المعلومات التاريخية تسمية الجزيرة باسمها، وخصوبة تربتها وكثرة مياهها، وما يزرع فيها عدا النخيل من محاصيل زراعية كالليمون والرمان، والتوت والتين، والبطيخ، والأترج وأنواع الخضروات، وكلها يؤكد قابليتها للنمو والتقدم، وذكر طولها بـ (30) ميلاً من الشمال باتجاه جنوبها.

ثم قال الأستاذ حافظ وهبة فيما يعني موضوع كتابنا:

«ويقال إنّه كان بالبحرين ثلاثمائة قرية، وسواء كان هذا القول صحيحاً أم مبالغاً فيه فإنّ قري البحرين اليوم لا تتجاوز المائة، وهي أشبه بالأكواخ»⁽²⁾، ونشرنا النص الكامل لقوله في قسم وثائق هذه الدراسة⁽³⁾.

وبمقتضى النص التاريخي يستفاد من كلام المؤرخ العربي المعاصر الأستاذ حافظ وهبة رحمه الله سبحانه وتعالى تذكيره للقارئ الكريم في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين) بحجم العدد الكبير لقري البحرين وبلداتها، لهذا قال أحد الناقلين عنه بأنّ

(1) كان حافظ وهبة سفيراً للمملكة العربية السعودية في العاصمة البريطانية (لندن) حينما كتب دراسته عن جزيرة العرب، وظهرت طبعته الأولى كما جاء في مقدمته في عام (1935م - 1354هـ) وأعيد طبع الكتاب ثلاث مرات حتى ظهور طبعته الثالثة في عام (1956م - 1375هـ)، وقد نقلنا ما اعتمدنا عليه من طبعة الكتاب الثالثة في التاريخ الأخير والمذكور.

(2) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص 92

(3) انظر الملحق رقم 7.

«عدد قرى البحرين وبلداتها (300)⁽¹⁾، ولكنَّ جملة وردت في نصه تقول: «ويقال: «إنَّه كان بالبحرين ثلاثمائة قرية»، وهذه جملة توحى لنا بسماع حافظ وهبة لهذه المعلومة أو إنه قد قرأها في مصادر تاريخية، أو هي - في نظره - فكرة متداولة وشائعة بين بعض المؤرخين فأشار إليها بالصيغة اللغوية السابقة التي لا تؤكد وجودها، ولا تنفيها تماماً، بيد أن الإشارة إليها توحى بقوة انتشارها بين المؤرخين والجغرافيين والملاحين.

بيد أنَّ هذه العبارة أثارت انتباه بعض الباحثين من تقدم منهم ومن تأخر بوجود كم كبير من القرى في جزيرة البحرين خلال قرون مضت، وذكرتهم بشيوعها بين الناس وثقافتهم في الفترة السالفة من زماننا.

دراسة الدكتور محمد غانم الرميحي (1975م):

ونقل رأي أمين الريحاني في الاعتقاد بوجود (360) قرية وبلدة أكاديمي متأخر عنه هو الدكتور محمد غانم الرميحي - وهو من أهالي البحرين قبل مغادرته لبلده والعيش كمواطن في الكويت، وقد عمل كأستاذ لعلم الاجتماع بجامعة الكويت - وقد نقل هذا المعنى من خلال النص السابق في كتابه (البترول والتغير الاجتماعي) مع تعديل في بعض كلماته، وقد أعاد الرميحي بطريقته التعبيرية ثقته بقول أمين الريحاني ذاته بوجود (360) قرية.

يقول الرميحي نقلاً عن قول الريحاني بشيء من التصرف في مفردات النص:

(1) طهوب، تاريخ البحرين السياسي، ص21 نقلاً عن كتاب جزيرة العرب في القرن العشرين ص90.

«جاء في التاريخ أن هذه الجزيرة - البحرين - كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى... ولم يبق منها اليوم في أوائل العشرينات سوى ثمان مدن وبعض القرى التابعة لها»⁽¹⁾.

ويوحي استخدام نص الريحاني بموافقة خفية من الرميحي على كون الجزيرة عامرة قديماً، وأنها مكونة من (330) مدينة وقرية، وقد تقلص هذا العدد لأسباب سياسية، وحدثت حركة مد وجزر في عدد السكان بسبب الهجرة القسرية، فاقتراس النص المذكور استخدامه الرميحي لتأييد الفكرة وليس لنقضها.

وأضاف الرميحي على ذلك قوله: «بالطبع كان هناك مد وجزر بالنسبة لعدد السكان في الجزيرة نتيجة لأسباب سياسية ألزمت العديد من أبنائها، على الرغم منهم بالرحيل عنها إلى البلدان المجاورة، إلا أن مراكز العمران - القرى خاصة - استمرت كمناطق سكنية بسبب كونها تقوم على أطراف البساتين والأراضي القابلة للزراعة»⁽²⁾.

فقول الرميحي بالمد والجزر في عدد السكان لأسباب سياسية، وإلزام العديد من أبنائها على الرحيل عنها إلى البلدان المجاورة هو إشارة إلى الهجرة القسرية للناس من الجزيرة، وهو أمر يؤدي منطقياً إلى تناقص عدد القرى، وتراجع نسبة السكان.

دراسة الحميدان (1399هـ / 1979م):

كتب الأستاذ الدكتور عبد اللطيف بن ناصر الحميدان دراسة عن «إمارة العصفوريين في البحرين» عام (1399هـ/1979م)، وذكر

(1) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي، ص 73 - 74.

(2) المصدر السابق، والصفحات نفسها.

الحميدان ظروف ازدهار الحياة الاقتصادية ودلالاتها بجزيرة أوال
«البحرين»، وما في هذه الجزيرة من القرى والبلدات متأثراً في
ذلك بكلام جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور
في كتابه (تاريخ المستبصر) عن جزيرة البحرين أو أوال.

لقد مرَّ الأستاذ عبد اللطيف بن ناصر الحميدان على كلام ابن
المجاور في دراسته المذكورة، ووصفه لجزيرة البحرين أوال وازدهار
حياتها الاقتصادية في حدود هذه الفترة، واستدل الحميدان بازدهار
الحياة الاقتصادية في الجزيرة بقول ابن المجاور في كتابه (تاريخ
المستبصر) حينما قال: «ومما هو جدير بالإشارة هنا أنَّ وصف ابن
المجاور لجزيرة البحرين في حدود هذه الفترة يدل على ازدهار
حياتها الاقتصادية».

إذ يقول ابن المجاور: بأنَّ أهلها «أهالي جزيرة أوال.. البحرين..
شبه البحر في كرمهم، وأنَّ جزيرة أوال بها ثلاثمائة وستين قرية
إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلئها»⁽¹⁾، ويفيد
هذا الكلام بشيوع العدد واطمئنان الحميدان له وعدم اعتراضه
عليه، ولم يطعن فيه، وهذا الموقف من مؤرخ كالأستاذ الحميدان
يدل على شيوع القول عند بعض المؤرخين بأنَّ (360) قرية
هو عدد قرى وبلدات ومناطق جزيرة أوال واطمئنان الأستاذ عبد
اللطيف الحميدان وغيره من المؤرخين المعاصرين في دراسته
(1979م - 1399هـ) عن إمارة العصفوريين في البحرين»⁽²⁾.

وبذلك فإنَّ موقف الحميدان تضمن - بالتحديد - ثلاثة مواقف

هي:

(1) عبد اللطيف ناصر الحميدان، إمارة العصفوريين في البحرين، ص82، ومجلة
الوثيقة، العدد الثالث، دراسة عن إمارة العصفوريين في البحرين، ص38.

(2) انظر المصدرين السابقين.

أ - ثقة الأستاذ عبد اللطيف الحميدان بكلام المؤرخ (ابن المجاور) فيما قاله عن الكم الكبير عن عدد قرى وبلدات جزيرة البحرين والبالغ (360) قرية إمامية ما عدا واحدة لأتباع مذاهب دينية أخرى، وإعادة تدوين هذه الفكرة في ذهنية القارئ كحقيقة تاريخية في نظره.

ب - قول الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في الجزيرة، ودلّ على ذلك قوله في عبارته السابقة: «وليس هناك أجود من لؤلئها»، فالجزيرة مشهورة آنذاك بـ «مغاصات اللؤلؤ فيها» أو «مغاصات الدر» على حدّ تعبير المؤرخ والعالم الجليل ابن المجاور⁽¹⁾ وغيره من المؤرخين⁽²⁾.

ج - موافقة الحميدان على وجود حركة «تشيع ساحقة» على مذهب الأئمة الاثني عشر بين سكان جزيرة أوال «البحرين» كما قال ابن المجاور تماماً، ولم يظهر من الحميدان وقد مرّ على هذا النص اعتراض أو احتجاج، بل لم يفتح نقاشاً نقدياً لا على فكرة عدد قرى البحرين (360)، ولا على الاعتقاد السائد بوجود حركة تشيع للأغلبية الساحقة من سكانها.



دراسة نوال حمزة الصيرفي (1403هـ/1983م):

وربما رصد بعض الباحثين المتأخرين ممن آمن بهذا الكم الكبير من القرى في جزيرة أوال أو البحرين، وهم من بعض المهتمين المعاصرين بدراسة التاريخ أو من الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة آراء جغرافيين سابقين كالملاح العربي أحمد بن

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص 167.

(2) انظر وثيقة النص التاريخي في الملحق رقم 1.

ماجد النجدي الجغرافي والملاح العربي، ومال إلى ترديد القول بهذا الكم الكبير من عدد قرى البحرين وبلداتها بعض الباحثين المتأخرين ممن تأثروا بمعتقداتهم، ومن هؤلاء الباحثة السعودية نوال حمزة الصيرفي ومحمد فهد العيسى، وسنعرض لراييهما بإيجاز.

ولقد صدر للباحثة نوال حمزة يوسف الصيرفي كتابها (النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي) عام 1403هـ - 1983م كرسالة علمية لنيل الماجستير، وهذا الكتاب من إصدارات دار الملك عبد العزيز في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وقد قالت الأستاذة نوال الصيرفي - كباحثة في علم التاريخ - ما نصه أو لفظه: «أما البحرين في الإمارات التابعة لمملكة هرمز فقد كان في أيدي بعض القبائل، فالبحرين على سبيل المثال كانت تتكون من ثلاثمائة وستين قرية تسكنها قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة⁽¹⁾.

وبتأمل مفردات «النص» نجد:

1. إنَّ البحرين، ونقصد هنا بالجزيرة «أوال أو مملكة البحرين الحالية» كانت في أيدي بعض القبائل العربية.
2. أكدت على وجود (360) قرية بحرانية، واستفادت من مخطوطة كتاب (الفوائد) لابن ماجد النجدي (ت 906هـ) في تقرير هذه الحقيقة.
3. إن سكان البحرين الجزيرة هم أهالي القرى البالغة (360) قرية بحرانية، ويسكن هذه القرى قبائل من العرب.

(1) انظر كتابها: النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص 300 - 301، نقلاً عن كتاب الفوائد.

4. حدد المقطع اللفظي السابق بعض الأنماط المعيشية السائدة في البيئة الخليجية وفي بيئات عالمية أخرى، وذكرت الباحثة أعمال التجارة والزراعة، ويستبطن ذلك أنماطاً مزدهرة من الحياة الاقتصادية.



دراسة بول كونيتش:

بخلاف ما اعتقده كثير من المؤرخين لم يذهب إليه العالم الألماني (بول كونيتش) إلى الاعتقاد بوجود (300 أو 360) قرية في جزيرة البحرين، حيث قال هذا العالم:

«والأمر الذي يدهشنا هو ما ذكر عن تواجد 360 قرية على الجزيرة، إذ لا يمكن لأي قائد بحري زار موانئ الخليج أن يحصي هذا العدد بنفسه أو عن طريق الرجال الذين يتصل بهم هناك أثناء زيارته، وإذا نظرنا في كتب الجغرافيا التي يذكرها ابن ماجد في مؤلفه (كتاب الفوائد) نجد أنَّ بعضها يتضمن هذه المعلومات، فيذكر أبو الفداء (732هـ/1231م) أنه توجد 300 من الممتلكات الريفية أو أكثر على الجزيرة تقدر بثلاثمائة ضيعة أو أكثر، وحتى قبل أن يذكرها أبو الفداء سبق لابن المجاور (توفي 690هـ/1291م) أن يذكرها في مؤلفه «تاريخ المستبصر» لم يذكره ابن ماجد، فقال ابن المجاور بأنه توجد (360 قرية) سوى واحدة، وتتبع التقاليد الإمامية، ويبدو أن هذا العدد الكبير من القرى على الجزيرة (أي 300 أو 360) أمر مبالغ فيه، ولا يقبله العقل⁽¹⁾ كما ذكر في مكان آخر من هذا المقال»⁽²⁾.

(1) بول كونيتش، دراسة بعنوان: وصف البحرين لأحمد بن ماجد 1490م، ص 164.

(2) أما المكان الآخر من مقاله فقصد الهامش رقم (18) وقال فيه: «لقد تمَّ =

ثم قال بول كونيتش استكمالاً لموقفه الرافض:

«لكن يمكن تفسيره على شكل آخر يرجع إلى وجود خلاف حول مدلول كلمة «البحرين» في المصادر العربية القديمة، إذ نجدها تشير إلى جزيرة البحرين كما نعرفها اليوم باسم (أوال)، بينما يطلق اسم البحرين على كافة الأراضي في شرق الجزيرة العربية والواقعة بين البصرة وعمان»⁽¹⁾، ثم خطأً بول كونيتش المؤرخين بدون أدلة راجحة حينما قال:

«فمن الواضح بأن المؤلفين - كالحموي وغيره - الذين جاؤوا بعدهم بمن فيهم ابن ماجد أخطؤوا في نسبة (300) أو (360) قرية التي كانت على أراضي البحرين وعلى امتداد الساحل الشرقي للجزيرة العربية إلى الجزيرة التي كانت معروفة باسم (أوال) والتي اجتذبت اسم البحرين حينئذ»⁽²⁾، وهذا الرأي لم يقل به إلا هو والملا محمد علي الناصري، كما أن هؤلاء المؤرخين لم يذهبوا إلى القول بوجود (360) على أراضي شرق الجزيرة العربية، بل على أراضي جزيرة أوال سوى ابن المجاور وأبي الفداء وابن ماجد وبعض الوثائق العثمانية.

وهكذا قِيلَ «بول كونيتش» بالعدد الكبير من القرى (300 أو 360) على أراضي البحرين في شرق الجزيرة العربية لا على أراضي جزيرة أوال، ولم يعط سوى مدلول لفظي لا أدلة عليه،

= استعراض موضوع 360 قرية، وتقرر بأنه منافي للعقل»، انظر المقال (ابن المجاور) لـ «جي - ريتش» في موسوعة الإسلام، الطبعة الجديدة، المجلد 3، وانظر مجلة الوثيقة، العدد الرابع، ص 168

(1) بول كونيتش، مجلة الوثيقة، العدد الرابع، دراسة بعنوان: وصف البحرين، أحمد بن ماجد 1490م، ص 164 - 165.

(2) المصدر السابق، ص 165.

فالعقل يقبل أو لا يقبل ليس بالضرورة دليلاً دامغاً ينفي أقوال المؤرخين، والمساحة الجغرافية هي الأخرى ليست سبباً منطقياً لوجود هذا العدد الكبير من القرى أو عدم وجوده، وكلامه ظني أكثر منه تحقيق تاريخي مشفوع بالبراهين والحجج، فأرض البحرين اليوم يقطنها أكثر من مليون في مدن وقرى أقل من 300 قرية، ولكن كل قرية اليوم أكبر من عشر قرى في فترة سابقة.

دراسة الملا محمد علي الناصري (1410هـ/1990م):

في دراسة بعنوان (من تراث شعب البحرين) ذكر المرحوم الملا والخطيب والشاعر محمد علي الناصري البحراني على خطى المؤرخين السابقين عليه أن عدد القرى البحرانية قديماً ثلاثمائة وستون قرية، ولكنه لم يحصر عدد هذه القرى في جزيرة أوال وحدها كما في بعض المصادر التاريخية القديمة، وسبقه إلى هذا التفسير البروفيسور الألماني (بول كونيتش) في عام 1984م

وأن هذا العدد - في رأيه وكما قال - لا يخص (جزر البحرين الحالية)، وإنما اشتمل هذا العدد كما أكد في أحد مصادره على حدود «البحرين القديمة التي تمتد من فوهة البصرة شمالاً إلى الخرج غرباً، إلى البريمي جنوباً، وقاعدتها هجر، وجزيرة أوال من ضمنها»⁽¹⁾، وافترض أن هذا العدد من القرى قد توزع على مساحة أراضي هذا الإقليم التاريخي الكبير، وخالف آراء المؤرخين القدماء والمعاصرين الذين نسبوا وجود هذا العدد الكبير من القرى إلى البحرين.. الجزيرة.

(1) محمد علي الناصري، من تراث شعب البحرين، ص 156.

وهذا بخلاف ما ذكره في القرن السابع الهجري مؤرخون سابقون على زمان الناصري كابن المجاور جمال الدين يوسف بن يعقوب الدمشقي الذي ذكر عدد قرى جزيرة البحرين أو أوال في كتابه (تاريخ الاستبصار) قبل حوالي سبعة قرون هجرية، وحدد ابن مجاور عدد هذه القرى في الجزيرة بـ «ثلاثمائة وستين قرية إمامية عدا قرية واحدة»⁽¹⁾، وكذلك آراء أبي الفداء والربان العربي أحمد بن ماجد النجدي وغيرهم من المؤرخين والجغرافيين.

أما عدد قرى البحرين في حاضرتنا فقد تناقص كثيراً لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له جزيرة أوال في قرون متعددة من عمليات غزو خارجي ضد البحرينيين وترتب عليه شتاتهم، وتشريدتهم في كل مكان بخاصة في القرن الثامن عشر الميلادي الذي وصف بقرن «الشتات الأعظم»، وكذلك لظروف سياسية أخرى كوقوع بعض الفتن الداخلية كمظالم الولاة الداخلين المعينين من قبل حكام الجزيرة خارجها.

وذكر الملا محمد علي الناصري البحريني في كتابه (من تراث شعب البحرين) اسم (94) قرية بعضها ما كان قرى وبلدات قديمة ولها وجود بعيد في تاريخ، وامتدادها كان تاريخياً، وبعض هذه القرى كان مستحدثاً لا يتجاوز عمره ثلاثة قرون، وعمرها بين مائتين وثلاثمائة عام أو أكثر قليلاً⁽²⁾، وذكر الملا محمد علي الناصري - بالإضافة إلى ما تقدم - حوالي (32) قرية تاريخية وبائدة ومندثرة⁽³⁾، وفي معجمه التاريخي - الجغرافي ذكر الناصري عدد القرى البائدة بـ (35) قرية مندثرة⁽⁴⁾.

(1) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص 167.

(2) الناصري، من تراث شعب البحرين، ص 156 - 157.

(3) المصدر السابق، ص 157 - 158.

(4) الناصري، مقال مسميات قرى جزيرة أوال، مجلة دلمون، جمعية تاريخ وآثار

البحرين، العدد 18، ص 63 - 64.

دراسة محمود قمر (1417هـ/1997م):

تأثر بعض الباحثين المعاصرين في مجال البحث التاريخي بآراء السابقين في الاعتقاد بوجود (360) قرية ومدينة في جزيرة البحرين الحالية المسماة بجزيرة أوال على حد تعبير الربان الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي وغيره من المؤرخين، وقد تقدمت إشارتنا السابقة إلى أقوال (نوال حمزة الصيرفي) وإشارتنا اللاحقة بعدها (لدراسة محمد فهد العيسى) في هذا الموضوع تأسيساً بكلام ابن ماجد.

وممن خطا على رأي ابن ماجد كذلك الباحث (محمود قمر في دراسته 1997م) وعنوانها: «دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العباسية»، حيث قال في هذا الصدد عن جزيرة البحرين الحالية (أوال) ما لفظه: «عدها ابن ماجد ثلاثمائة وستين»⁽¹⁾، وأسند محمود قمر قوله هذا بشأن عدد قرى البحرين ومدنها إلى الكتاب المشهور «الفوائد» للملاح الخليجي أحمد بن ماجد السعدي النجدي.

ويبدو أن هذا الباحث حاول أن يكون حيادياً في تعبيره، فاكتمى بنقل الفكرة المقصودة بعبارة تظهره محايداً، بيد أنه مرَّ عليها بسلام، ولم يظهر حولها نزعة نقدية، ولم يناقشها، فأوحى موقفه هذا بعدم الاعتراض العلني على قبول شهادة ابن ماجد كمؤرخ سابق ومقتدر وبمشاهدة فعلية، ولم يكثر محمود قمر من الكلام، فتحدث عن العدد الكلّي لقرى البحرين ومدنها بما قل ودلّ من الكلام.

(1) محمود قمر، دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العباسية، ص 11 نقلاً عن كتاب الفوائد لابن ماجد..

دراسة محمد فهد العيسى (بدون تاريخ):

أمر منطقي أن تكون المصادر التاريخية - بخاصة القديمة - مرجعاً علمياً يستعان بها في إعداد الدراسات المعاصرة وتوثيقها سواء في مجال «البحث التاريخي» أو في مجالات معرفية أخرى، فالباحثون - كما في دراستي نوال الصيرفي ومحمد فهد العيسى - اعتادوا اللجوء إلى هذه المصادر لإثراء كتاباتهم وتوثيقها، وتأكيد الحقائق التي يرغبون في نشرها على الملأ، وقد اعتمد كثير من الباحثين المتأخرين - كالسابقين عليهم واللاحقين بعدهم - هذه الآلية في أبحاثهم ودراساتهم.

وإذا ما استعان أحد الباحثين بمصدر تاريخي ونقل عنه «نصاً محدداً» إنَّما قصد إمَّا تبني مضمونه ومحتواه حتى لو لم يكن موضوع هذا النص محور دراسته أو قصد الاعتراض عليه ورغبته في نقده بأية طريقة ممكنة.

وهذا الحال تكرر مراراً مع عدد كبير من الباحثين في عصور مختلفة، حيث نقلوا نصوصاً استعانوا بمادتها الثقافية بغرض نقدها علمياً أو تبني محتواها الفكري تأييداً لحقيقة معينة، وما قام به الأستاذ محمد فهد العيسى من نقل نص ابن ماجد النجدي عن «جزيرة البحرين.. أو أوال»، وما جاء فيه من تأكيده على وجود (360) قرية بحرانية دون محاولة منه في نقد الفكرة علمياً أو تسجيل اعتراض عليها إنَّما يعني - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - قبول الفكرة، وتأييده الواضح لمضمون النص المنقول وما استبطن بين مفرداته اللفظية من معانٍ ذات دلالة في تقرير الكثرة العددية لهذه القرى كحقيقة تاريخية.

فهذا الباحث (محمد فهد العيسى) مرَّ على ذكر جزيرة أوال في سياق دراسته (من تاريخ الأحساء.. عن الدولة الجبرية) فنقل عنها من

كتاب (الفوائد) لابن ماجد النجدي نصاً أيد فيه معلوماته عن جزيرة البحرين المسماة أوال ومنها ما قاله عن وجود (360) قرية بحرانية في هذه الجزيرة، وقد ذكرناه في دراستنا هذه لا بغرض الإضافة ولا بقصد الحاجة، وإنما لإثبات شيوع هذه الفكرة في أذهان بعض المؤرخين القدماء، والباحثين المعاصرين المتأخرين، وهذا في حد ذاته يغنينا عن اللغط الذي يحاول البعض إثارته لغاية في أنفسهم. ففي دراسة عنوانها (من تاريخ الأحساء.. الدولة الجبرية في الأحساء) تطرّق الباحث المذكور أثناء معالجته لتولي أجود بن زامل الحكم بعد وفاة أخيه سيف، وثناء السمهودي عليه ووصفه بـ «رئيس أهل نجد وسلطان البحرين».

قال الأستاذ (محمد فهد العيسى) في إحدى الحواشي السفلية في دراسته عن جزيرة البحرين، وهو بالتأكيد موقف عابر:

«يحسن أن نورد هنا وصفاً للجزيرة في ذلك العهد، عهد أجود، لكاتب معاصر هو أحمد بن ماجد النجدي، الربان العربي المعروف، ثم اقتبس النص فقال عن الجزيرة الثامنة كما يقول ابن ماجد النجدي من كتابه: «الفوائد في أصول البحر والقواعد» نصاً ذكر فيه رأي هذا الربان العربي الخليجي بالجزيرة الثامنة بقوله: «الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها وتسمى أوال، وفيها ثلاثمائة وستون قرية»⁽¹⁾، ولم يتعرض إلى نقد مضمونها، بل لوحظ اقتناعه بمعلومات ابن ماجد النجدي المعاصر للأمير أجود بن زامل الجبري، وكان ذلك في سنوات متداخلة من القرنين التاسع والعاشر الهجريين.



(1) محمّد الفهد العيسى، من تاريخ الأحساء.. الدولة الجبرية في الأحساء، ص 603 - 604، نقلاً عن كتاب الفوائد لابن ماجد النجدي، ص 69.

لم تكن (الثلاثمائة قرية بحرانية وأكثر) التي أشارت إليها بعض المصادر التاريخية والجغرافية وبعض الوثائق موضوعاً رئيسياً في كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) للأستاذ عبد الكريم علي محمد العريض، وهو من أبناء البحرين المخلصين، وكتابه هذا هو العدد (الثالث عشر) ضمن سلسلة كتاب مجلة البحرين الثقافية التي تصدرها وزارة الإعلام في مملكة البحرين، ولكن مؤلف هذا الكتاب مرَّ على ذكر هذه القرى والإشارة إليها مرتين في وثيقة عثمانية، كان المرور الأول في الفصل الثاني، حيث تعرض الأستاذ العريض تحت عنوان «مدينة المنامة» لمضمون نص وثيقة عثمانية في معرض كلامه عن هذه المدينة العامرة.

وقال العريض في إشارته لها بما لفظه:

«وقد جاء ذكر «المنامة» في وثيقة عثمانية مختومة بختم أمير الأحساء العثماني مرسلة لدار السلطنة، ومؤرخة في سنة 981هـ الموافق سنة 1573م، ورد فيها: في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وإنَّ ريعها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان ببناء برج قلعة في ميناء مدينة المنامة»⁽¹⁾.

وكانت إشارته الثانية في صفحة الغلاف بآخر كتابه من الجانب الأيسر، حيث نشر الأستاذ عبد الكريم العريض «نص مضمون هذه الوثيقة العثمانية ذاتها» بالألفاظ نفسها التي جاء بها المؤلف في باطن كتابه بالصفحة (الثانية والثلاثين) تحت عنوان (مدينة المنامة) في الفصل الثاني من كتابه.

ويلحظ من صفحة الغلاف الأخيرة تأكيداً على ناشر الكتاب

(1) عبد الكريم بن علي بن محمد العريض، مدينة المنامة في خمسة قرون، ص32.

وهو وزارة الإعلام في مملكة البحرين - قسم الثقافة والتراث الوطني - وهي كما يعلم القارئ جهة رسمية، ومع أن هذه الجهة ليست بالتأكيد مسؤولة عمّا كتبه المؤلف، إلا أنّ وزارة الإعلام لم تعترض على هذه المعلومة بوجود أكثر من ثلاثمائة قرية، واعتبرتها جزءاً من تاريخ الشعب البحراني.

دراسة سعيد هاشم (2008م):

أعد الأستاذ سعيد هاشم دراسته عن «مسجد الخميس وتاريخه» مع مجموعة باحثين، وتطرق في تضاعيف هذه الدراسة إلى رأي الرحالة الدانمركي «نيبور» الذي زار دول الشرق وأقاليم شبه الجزيرة العربيّة بما فيها (أوال والقطيف والأحساء) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فيذكر (أي نيبور الرحالة الدانمركي) أنّ أوال كانت تضم ثلاثمائة وستين قرية ومدينة، أمّا في الوقت الحاضر فإنّها تضم إلى جانب العاصمة (البلاد القديم).. ستين قرية⁽¹⁾.

دراسة عباس المرشد (2010م):

أشار عباس المرشد في موضوع التوسّع العمراني «للقرية البحرانية» وتنظيمها الإداري في نهاية القرن السادس عشر الميلادي ونهاية القرن العاشر الهجري فقال: «إلا أن الأثر الأكثر أهمية بالنسبة إلى تاريخ القرية البحرانية.. يقصد في الفترة السابقة.. هو التوسع العمراني الذي لحق بالمجتمع البحراني، وبالأخص بناء الأنفاق

(1) سعيد هاشم، مسجد الخميس وتاريخه ضمن أبحاث كتاب: المشهد ذو المنارتين، الفصل الثاني، ص56، نقلاً عن النسخة الأجنبية للرحالة نيبور، انظر ص152.

الأرضية، ويعد النفق الذي يربط مقبرة أبو عنبرة بمقبرة مسجد الخميس الذي كشفت عنه بعثة الآثار الفرنسية من أهم الأنفاق التاريخية، إلا أنَّ الحكومة قامت بردمه وتحطيمه لأن جدرانها كانت مزينة بعبارات التوسل بأهل البيت (عليه السلام)، وظهور العدد الهائل من القرى الذي وصل إلى أكثر من 300 قرية في نهاية القرن السادس عشر.

ففي الوثيقة العثمانية الصادرة سنة 1573م أن «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وأن ريعها السنوي أربعون ألف فلوري (عملة ذهبية تستخدم في البندقية) خاصة من صيد اللؤلؤ»، وهذا يعني وجود كثافة سكانية عالية تقدر بأكثر من 60 ألف نسمة إذا ما كان معدل سكان القرية الواحدة بين 150 و200 نسمة وفق معايير الأنثروبولوجيا، وقد أكد الرحالة ابن ماجد في الفترة نفسها أن عدد قرى البحرين يقدر بنحو 350 قرية»⁽¹⁾.

ويلحظ أن عباس المرشد ربما قد أخطأ عن غير قصد في نقل الرقم الذي حدد عدد القرى البحرانية، فأشار إلى رقم (350) قرية بحرانية، بينما الصحيح أنَّ ما ذكره ابن ماجد النجدي هو (360) قرية وبلدة بحرانية كما في كتابه (الفوائد)، وكما أثبتنا ذلك في قسم الملاحق بهذه الدراسة، فابن ماجد النجدي ذكر - كما تقدمت الإشارة - عدد القرى والبلدات في جزيرة البحرين «أوال» بثلاثمائة وستين قرية وبلدة، وبنص واضح مكتوب، ومدوَّن في مخطوطه بالأحرف العربية.

ولكنَّ المرشد ذكر في موقع آخر من دراسته العدد الصحيح

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، القسم الثاني، ذاكرة القرية البحرانية، ص31، ونشر هذا الجزء من كتابه في مجلة الوفاق، ملف العدد - بتاريخ 2009/11/06م.

المُقدَّر بـ (360) قرية بحرانية، وهذا ما يعزز اعتقادنا بأن ما قاله المرشد سابقاً عن عدد القرى في جزيرة البحرين بـ (350) إنما هو خطأ قد وقع سهواً، وصححه في النص التالي، فقال الأستاذ عباس المرشد: «إنَّ غياب أكثر من نصف القرى عن خريطة البحرين يدفع بالسؤال عن الأسباب التي أدت إلى تلاشي تلك القرى وتغيُّب تاريخها وعن مصير أهلها وخيراتها». ثمَّ قال المرشد في السياق العام للإجابة على سؤاله: «مع الأسف الشديد لا تسعفنا المصادر التاريخية في تحديد أسماء كل القرى الـ (360)».

وهي مع ذلك تذكر لنا أسماء بعض القرى التي كانت موجودة في فترة زمنية معينة، ولا نجد لها ذكراً اليوم في جغرافيا البحرين، وهذا يقربنا من الدور الذي تلعبه بعض المناطق الرسمية في تغيير أسماء المناطق التاريخية أو دمج بعض المناطق في اسم واحد، وتغييب أسماء المناطق الأخرى تحت حجة التنظيم المدني والبلدي.

من ضمن التفسيرات التي أعطيت لاختفاء العدد الأكبر من القرى أن العدد المشار إليه يشمل كل من البحرين والقطيف وجزء من الأحساء، على اعتبار أن اسم البحرين كان يعني إقليماً أوسع من الجزيرة الحالية، إلا أن الوثيقة العثمانية التي أشرنا إليها من قبل كانت صادرة من والي الأحساء، وكانت تشير بالتحديد إلى الجزيرة الحالية، وبالتالي فإن الفترة الزمنية الفاصلة بين سنة صدور الوثيقة 1573 ونهاية سنة 1867 تعتبر الفترة التي شهدت اختفاء القرى البحرانية وتضاؤل عددها إلى أقل من النصف بحلول بداية 1900»⁽¹⁾.

واجتهد الأستاذ عباس المرشد في تفسير اختفاء العدد الأكبر

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، ص33.

من قرى جزيرة البحرين، وقدم رؤيته بربط هذا الاختفاء بحوادث الغزو الخارجي للجزيرة وكثرته كالغزو العماني مراراً، وكذلك وقوع حوادث الفتن والصراعات والحروب الداخلية بين القبليين الوافدين إليها واعتداءاتهم على قرى الجزيرة⁽¹⁾ تحت عناوين فرعية من دراسته، وهو منطق كل المؤرخين والرحالة الذين لامسوا هذه النكبة الإنسانية في تاريخ البحرينيين، ووقع ما أسماه البعض بحالات «الشتات الأعظم» في القرن الثامن عشر الميلادي أو سنوات من القرنين الحادي والثاني عشر الهجري.

* * *

دراسة عبد الله آل سيف (2012م):

مضى الأستاذ عبد الله آل سيف في كتابه (مدن وقرى من بلاد) على منحى القائلين بأن في جزر البحرين قديماً (360) مدينة وقرية، وكرر إيمانه مراراً بهذا الكم الكبير في بلاده البحرين، واستند كباحث ومؤرخ في تعزيز اعتقاده التاريخي هذا على كلام مؤرخين سابقين كابن المجاور يوسف بن يعقوب في كتابه (تاريخ المستبصر)، وكلام الربان الخليجي أحمد بن ماجد النجدي في كتابه (الفوائد)، وما ذكره المؤرخ الإيراني عباس فروغي في كتابه (جزيرة البحرين).

ففي مدخل حديثه عن «مدينة المنامة» قال آل سيف كانت البحرين: «في سالف الأزمان تتكون من 360 قرية كما يقول الجغرافي الرحالة العربي يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي الشيباني الدمشقي (601 - 690 هـ / 1205 - 1291م) المعروف بابن المجاور، وكما قال المؤرخ الإيراني عباس فروغي في كتابه (جزائر البحرين،

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، ص 33 - 36.

ص9): «إنَّ البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها 360 قرية ومدينة، لم يبق منها بعد ذلك الغزو إلَّا (90) قرية مهْدُمة»⁽¹⁾.

وقال الجغرافي الرحالة العربي ابن ماجد الذي عاش في نهاية القرن الخامس عشر عندما تحدث عن جزر البحرين: «إنَّ ثامن جزرها تسمى أوال، وبها 360 قرية، كما توجد بها المياه العذبة، ومغاصات اللؤلؤ»⁽²⁾.

وعندما تحدث آل سيف عن قرية بوري التاريخية في موضع لاحق من كتابه المذكور تسلفت بين كتابته عن هذه القرية جملة قصيرة ودالة هي قوله: «بوري هي إحدى قرى البحرين القديمة والتي ما زالت باقية حتى اليوم، وكان عدد هذه القرى 364 قرية»⁽³⁾.

وعاد الأستاذ المحامي عبد الله آل سيف في صفحتين متقابلتين من الفصل السادس وعنوانه (قرى سادت ثم بادت) للتأكيد على تكون جزر البحرين تاريخياً من (360) قرية ومدينة، حيث قال في هذا الشأن: «وكانت مدن وقرى أوال التي تعرف اليوم بمملكة البحرين 360 مدينة وقرية، والتي قال عنها ابن المجاور كلها شيعية ما عدا واحدة، وقد اندثرت العديد من هذه المدن والقرى بسبب الغزوات الخارجية والحروب الداخلية والتعديات والمنازعات وعمليات التهجير والطرْد»⁽⁴⁾، ثم قال الأستاذ عبد الله آل سيف في دراسة محلية عن قرى ومدن البحرين عن تاريخ قرية الغريفة القديمة، وهي قرية قد اندثرت: «في مواضع سابقة أشرنا إلى أن جزيرة أوال (جزيرة المنامة وجزيرة سماهيج) كانت تتكون من 360

(1) عبد الله آل سيف، مدن وقرى من بلادي، ص16.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) المصدر السابق، ص199.

(4) المصدر السابق، ص412.

قرية، ولو أردنا الدقة لقلنا (360) مدينة وقرية، أما الآن فقد تقلص هذا العدد إلى ما لا يقل عن (100) مدينة وقرية بعد أن اختفت أو اندثرت العديد من المدن والقرى القديمة»⁽¹⁾.

وقال الأستاذ عبد الله آل سيف عند حديثه بآخر كتابه المذكور عن تاريخ إحدى القرى البحرانية القديمة، وهي قرية «سبب» الواقعة جنوبي غربي قرية دار كليب التاريخية، وقد اندثرت هذه القرية الآن، وقال آل سيف في مطلع كلامه بكتابه المذكور عن عدد القرى بجزيرة بلاده البحرين: «نعم صمدت العديد من المدن والقرى التي كان عددها عدد أيام السنة، أي 360 قرية كما قال ابن المجاور في كتابه (تاريخ المستبصر) في العام 630هـ الموافق 1232م، ما نصه: «وتسمى الجزيرة جزيرة أوال، وبها ثلاثمائة وستون قرية إمامية المذهب ما خلا قرية واحدة»⁽²⁾.



(رأي الدكتور محمد حميد سلمان:

صاحب هذا الرأي مؤلف وكاتب صحفي وأكاديمي جامعي، ومتخصص في علم التاريخ ومادته، وبخاصة الاهتمام بدراسة تاريخ الاحتلال البرتغالي للخليج والبحرين، كتب رؤيته الناقدة لبعض المؤرخين البترين الذين يكتبون تاريخ البحرين بـ «طريقة البتر والانتقائية والقطع للمعلومات التاريخية» بما يتفق وأهواءهم ومصالحهم ومنافعهم لا بنقل النصوص التاريخية، ولقد تعرض (د. محمد سلمان) في مقال تاريخي له عنوانه (أسد البحار وقرى البحرين)، ونشره في صحيفة الوسط البحرانية (العدد 4189، تاريخ النشر 2014/2/25م)، وعنئ بأسد البحار الربآن الخليجي أحمد بن

(1) عبد الله آل سيف، مدن وقرى من بلادي، ص 413.

(2) المصدر السابق، ص 425.

ماجد السعدي النجدي وما كتبه في كتابه (الفوائد) عن الجزيرة الثامنة وهي (جزيرة البحرين المسماة أوال)، وما ضمَّنه من قول بوجود كثرة عديدة لقرى البحرين تبلغ (الثلاثمائة وستين قرية) بجزيرة البحرين أو أوال.

ولاحظ - كما لاحظنا من قبل - جرأة بعض مؤلفي أحد الكتب الدراسية التي تُدرَّس في جامعة البحرين⁽¹⁾، وهو مجرد مثال، على بتر النصوص التاريخية، وانتقاء ما أراداه المؤلفان من معلومات وحذف ما كرهاه من معلومات تاريخية، ومنها شطبهما في هذا الكتاب ما قاله ابن ماجد عن وجود ثلاثمائة وستين قرية في جزر البحرين قبل (500 عام) من الآن، وأبعد زمناً حتى القرن الثالث عشر الميلادي، أي حتى زمن ابن المجاور الذي زار جزيرة أوال ما بين عامي (625 - 626هـ)⁽²⁾ ودوَّن هذا الزائر عدد القرى في كتابه (تاريخ المستبصر)⁽³⁾ بثلاثمائة وستين، وانتقد السلطان عملية بتر النص التاريخي لابن ماجد فيما يخص هذه الحقيقة وإعادة كتابته بدون ذكر هذا العدد الكبير من القرى تمويهاً على القراء والطلبة والدارسين للكتاب وتشويهاً لتاريخ البحرين وتزوير قول ابن ماجد رحمه الله تعالى.

(1) أظن، وهذا اجتهد منّا - لا من الدكتور السلطان - بأن الكتاب المقصود هو كتاب (تاريخ البحرين الحديث.. 1500 - 2002م) لمؤلفيه محمد أحمد عبد الله وبشير زين العابدين الصادر عن مركز الدراسات التاريخية بجامعة البحرين عام 2009م، وقد وقع القطع وبتر نص ابن ماجد في المستند التاريخي المنشور في ص 87 من هذا الكتاب.

(2) حسن الحسيني، مسند البحرين، ص 39.

(3) ابن المجاور، كتاب: تاريخ المستبصر، باب صفة البحرين، آخر صفحة من هذا الكتاب، ص 167 في بعض النسخ، وفي نسخ أخرى ص 109، وصفحات أخرى بطبعات مختلفة ومنها كتاب: صفة بلاد اليمن ومكة وبلاد الحجاز المسماة كتاب تاريخ المستبصر، ج 2، ص 331.

كان عنوان المقال كما تقدم (أسد البحار وقرى البحرين)، وأقرّ فيه الدكتور السلطان بما ذكره ابن ماجد من وجود (360) قرية بجزر البحرين وتأييده لهذه الكثرة بلا مبالغة ولا حساسية، ولكن تضمّن تنبيهاً للمغالطة التي جاءت في الكتاب المذكور من قطع النص التاريخي لابن ماجد وبتر معلوماته الرئيسية القائلة بوجود (360) قرية بالبحرين في القرنين التاسع والعاشر الهجريين، وردّ الدكتور محمد السلطان عملية الحذف لهذا العدد من نص ابن ماجد إلى ما أسماه بعدسة الحساسية ومَنْ لبس (نظارة الطائفية). قال السلطان في مقاله:

«بعض من استخدم النظارة والعدسة الطائفية يقوم بمهمة تدمير عقول وأفكار الناس عن طريق القطع واللصق لبعض المعلومات التاريخية بهدف تشويه التاريخ المكتوب أساساً، وهذا ما ابتليت به بعض كتبنا الدراسية للأسف، ونضرب مثلاً بسيطاً هنا من عشرات غيره، ففي كتاب للربّان أسد البحر الزاخر شهاب الدين أحمد بن ماجد الموسوم بـ «الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول»، وبالمناسبة هو من إصدار مركز الدراسات التاريخية والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، وليس من جهة المعارضة، وبه وصف لجزر أوال، وتحديدًا في الفائدة العاشرة من هذا الكتاب، إذ يقول: «الجزيرة الثامنة، وهي البحرين المتقدم ذكرها، وتسمى أوال، وفيها (ثلاثمائة وستون قرية)، ويعيد كتابة الفقرة السابقة بدونها مدّعيًا أنه كاتب موضوعي في التاريخ، وكأنه يشارك ابن ماجد فيما كتب، فيا سبحان الله في بعض خلقه».

ويعلق (د. السلطان) بقوله:

«حقيقة لا نعلم ما سر هذا العداء لمن يذكر بأن جزر البحرين في القرن الخامس عشر للميلاد زاخرة بالقرى وبأهلها،

وبمياها العذبة ؟، ولا أدري ما سبب هذه الحساسية المبالغ فيها من كلمة (قري) ما دمنا ندّعي حبّ الوطن، ومن وصف قري البحرين وعددها؟.

وتابع كلامه: «فالدول الخليجية الأخرى تفاخر بالحديث عن أقدم مستوطنة أو قرية على أراضيها، بل وتحاول البحث عن زيادة أعداد القرى والمناطق المأهولة بالسكّان وبالحضارة التي كانت تحويها منذ القدم؟ وهنا يكره البعض حتى مجرد سماع أن مؤرخاً وملاحاً مثل أسد البحار ابن ماجد يتحدث عن وجود قري قبل حوالي 500 عام من الآن، بل وكما تمنى هؤلاء لو أن ابن ماجد لم يولد في هذه الدنيا، ولم يذكرها أساساً؟، ثم تحدّث الدكتور محمد حميد السلطان عن خطورة وأثر عمليّة البتر والحذف، وقطع المعلومات التاريخية على الأجيال وتجهيلهم من الناشئة وبخاصة الصغار والشباب.



جدولة أسماء المؤرخين والجغرافيين والرحالة

وبعد سرد أهم ما جمعناه من البيانات المعرفية الأولية عن مجموعة القائمين - من المؤرخين والجغرافيين والرحالة - بعدد القرى والبلدات بجزيرة البحرين والبالغة (360) قرية، نود في نهاية هذا الفصل تلخيص أفكار المؤرخين «قديمهم وحديثهم ومعاصرهم» في جداول ليس غرضها مجرد تقديم «تغذية راجعة» لأفكار الفصل وغرس الحقيقة وتكريسها فحسب، بل هو بقصد الطلب من القارئ الكريم مساعدتنا على تحديد آراء جديدة تزيد من البحث عن أسماء المؤرخين والجغرافيين والرحالة والباحثين وممن كان يعتقد بوجود القرى الأكثر من ثلاثمائة قرية وما آلت إليه من خراب ودمار وتغييب مقصود.

ونحن نعتقد بقدرة بعض القراء - بخاصة التخصيين - على إغناء هذا المبحث وإثرائه وتخصيه، وإمدادنا بما يروونه من أدلة إثبات ومستندات، ووثائق تاريخية، ومصادر المؤرخين والجغرافيين والرحالة الذين زاروا المنطقة، وسجلوا مشاهداتهم، ومدوناتهم وانطباعاتهم الشخصية والعلمية.

ومع نهاية هذا المبحث ستكون مجموعة الجداول المقترحة هي على النحو التالي:

- جدول بأسماء المؤرخين القدماء القائلين بوجود (360) قرية بحرانية.
- الوثائق والرسائل العثمانية.
- جدول بأسماء عدد من المؤرخين المحدثين والمعاصرين القائلين بوجود (360) قرية بحرانية.

جدول بأسماء المؤرخين
القائلين بوجود (360) قرية بحرية

أولاً: المؤرخون القدماء:

المصدر	تاريخ النص	النص	اسم المؤرخ
كتاباه (تاريخ المستبصر)، ص 167	القرن السابع الهجري وبالتحديد ما قبل عام (690هـ - 1291م)	جزيرة أوائل وبها ثلاثمائة وستون قرية إمامية المذهب ما خلا قرية واحدة	جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني (ت 690هـ).
كتاباه (تقويم بلدان) ص 370 - 371	القرن الثامن الهجري (732هـ / 1331م)	جزيرة.. جزيرة البحرين (أوال) تقدير ثلاثمائة ضيعة وما يزيد	أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن أبي شاهنشاه بن أيوب
كتاباه (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد) (مخطوط)	القرن العاشر الهجري	قوله عن الجزيرة الثامنة.. البحرين (وفيها ثلاثمائة وستون قرية	الريان العربي الحلبي شهاب الدين أحمد بن ماجد النجدي (ت 906هـ)
كتاباه (رحلة إلى شبه الجزيرة العربية)، ص 290، وكتاب نجاح الربيعي (قبيلة ربيعة) ص 137	القرن الثامن عشر الميلادي، والقرن الثاني عشر الهجري	إن الحروب خففت عدد قري البحرين من 360 مدينة وقرية إلى ستين قرية بأثمة	الرحالة الدانماركي (كريستن نيبور) الذي زار منطقة الخليج سنة 1765م

عدد قري البحرين الـ 360 في أقوال المؤرخين المحدثين

دراسته «تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي».. نسخة إلكترونية.	1833م تاريخ هذه الدراسة.. أي في العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادي	ذكر (98) قرية، وحدد أسماءها، ووضع بيانات عن عدد العائلات في كل منها، وأسماء بعض عيونها، وكونها عامرة في زمانه أم قد خربت، وهي قرى موزعة على أرض جزيرة البحرين وممتدة فيها من أصل (366) قرية، وقدر في كل بلدة وقرية، وصفها بأن فيها الكثير من العيون والأشجار والبساتين والأبنار	محمد إبراهيم كازروني..الملقب ب (نادري)
كتبه (الدخائر في جغرافيا البنادر والجزائر) للمشيخ محمد علي العصفور البجاني، ص15	القرن التاسع عشر الميلادي، والقرن الثالث عشر الهجري	كان عدد قرى البحرين في الزمان السابق بعدد أيام السنة، فيظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فذاك بيوتهم خاوية على عروشها، والقرى المعمورة الآن أريد من مائتين	محمد علي آل عصفور الدرازي البجاني (ت 1267هـ)

ثانياً: وثائق قديمة: (من الأرشيف العثماني):

اسم المؤرخ	النص	تاريخ النص	المصدر
رسالة مختومة بخط أمير الأحساء العثماني مرسله لدار «السلطنة» في استنبول	تقول الوثيقة: «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وإن ريعها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان ببناء برج قلعة في ميناء المنامة»، وأن الفلوري الواردة لفضها في نص الوثيقة العثمانية هي عملة ذهبية خاصة ضرب البندقية سنة 1284م، وعرفت في الشرق باسم (بندقي)	سنة 981هـ الموافق 1573م.	كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون)، ص 32، وكتاب (ذاكرة القرية البحرانية.. احتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية)، القسم الثاني، ص 31
رسالة قاضي الأحساء إلى أمير أمرء الأحساء (بدون اسم) كما في نص الوثيقة العثمانية	رسالة قاضي الأحساء المذكور تقول: «إن للبحرين أكثر من ثلاثمائة قرية»	تاريخها العاشر من صفر عام 1573/هـ 981م	مجلة الوثيقة البحرانية، العدد الأول، سنة 1982م، ص 147، من أرشيف الدولة العثمانية



ثالثاً: المؤرخون والمحدثون والباحثون المعاصرون:

١- أقوال المحدثين:

اسم المؤرخ	النص أو مضمونه	تاريخ النص	المصدر
المؤرخ الإيراني عباس فروغي	نقلت الباحثة الأستاذة مي محمد آل خليفة نصاً تاريخياً للمؤرخ الإيراني عباس فروغي يقول فيه إن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360) قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلا (90) قرية مهيدة».	-	مي محمد الخليفة، كتاب محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 149.
الشيخ محمد خليفة النبهاني (ت 1370هـ)	«كانت البحرين في السابق تحتوي على (36) بلدة و (331) قرية، ولكن لكثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها وزوال الحضارة منها أزال عمرانها وخرّب أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثماني مدن وبعض القرى التابعة لها، ثم ذكر في سياق كلامه المدن الحالية والقرى التابعة لها».	سنة 1332هـ تاريخ كتابة مسودة كتابه	ذكر ذلك في كتابه المعروف (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية)، ص 42
أمين الرضائي	فان: جاء في التاريخ أن هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى	1924م	كتابه (ملوك العرب)، ج2، ص 722
حافظ وهبة	ويقال إنه كان بالبحرين ثلاثمائة قرية، وسواء كان هذا القول صحيحاً أم مبالغاً فيه فإنّ قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة، وهي أشبه بالأكواخ	1935م	جزيرة العرب في القرن العشرين، ص 92

فيلكس جوزر	نقل مؤرخ معاصر هو فائق حمدي طهوب رأيه فقال على لسان فيلكس جوزر أنه: «كان في البحرين (365) قرية كما ذهب إلى ذلك فيلكس جوزر في كتابه جزيرة البحرين»	سنة 1983م	تاريخ البحرين السياسي 1783-1870م، ص 21 نقلاً عن كتاب جزيرة البحرين لفيلكس جوزر، ص 249
------------	---	-----------	---

ب - أقوال المعاصرين: (من السبعينيات إلى العقد الأول من الألفية الثالثة):

اسم المؤرخ	النص أو مضمونه	تاريخ النص	المصدر
محمد غانم الرميحي	نقل الرميحي كلام الريحاني: جاء في التاريخ أن هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى	1975م	كتابه (التروال والتغير الاجتماعي)، ص 73-74.
عبد اللطيف الصميدان	نقل الصميدان عن ابن المجاور قوله عن جزيرة أوال: «أهالي جزيرة أوال.. البحرين.. شبه البحر في كرمهم، وأن جزيرة أوال بها ثلاثمائة وستين قرية إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلئها»	1399هـ / 1979م	درسته عن «أمانة العصفوريين في البحرين» ص 82.
فائق حمدي طهوب	نقل رأي المؤرخ الراحل (حافظ وهبة)، ولم يرد على نفسه، وكذلك رأي «فيلكس جوزر»	تاريخه 1983م	تاريخ البحرين السياسي 1783-1870م، ص 21

التغوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري، والقرن السادس الميلادي	سنة 1983م	استعانت بقول الملاح الخليجي ابن ماجد، ونقلت كلماته في كتابها (التغوذ البرتغالي في الخليج العربي)	نوال حمزة الصيرفي
من تراث شعب البحرين، ص 156	تاريخه 1410هـ/ 1990م.	عدد القرى البحرانية قديماً ثلاثمائة وستين قرية، ولكنه امتثل على حدود «البحرين القديمة التي تمتد من فوهة البصرة شمالاً إلى الخرج غرباً إلى البريمي جنوباً، وقاعدتها هجر، وجزيرة أوال من ضمنها» وليس حصراً حدود جزيرة أوال وحدها.	محمد علي الناصري (ت 1999م)
دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العباسية، ص 11	1997م	قوله في جزيرة البحرين عن ابن ماجد السعدي النجدي: «عدها ابن ماجد ثلاثمائة قرية»	محمود قمر
من تاريخ الأخصاء (الدولة الجبرية في الأخصاء)	بدون تاريخ	نقل نص ابن ماجد النجدي عن وجود (360) قرية بحرانية في جزيرة البحرين	محمد الفهد العيسى
كتاب «مدينة المنامة خلال خمسة قرون»، ص 32	عام 2006م	وقد جاء ذكر «المنامة» في وثيقة عثمانية مختومة بضم أمير الأخصاء العثماني مرسلة لدار السلطنة، ومؤرخة في سنة 981هـ الموافق سنة 1573م، ورد فيها «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية».	عبد الكريم علي بن محمد العريض

دراسته عن مسجد الخميس وتاريخه نقلاً عن كتاب الرحالة الدانمركي نيبور	عام 2008م	إنَّ أوَّال كانت تضم ثلاثمائة وستين قرية ومدينة، أمَّا في الوقت الحاضر فإنَّها تضم إلى جانب العاصمة (البلاد القديمة).. ستين قرية.	سعيد هاشم
مجلة الوفاق البحرانية، ملف العدد، ذاكرة القرية البحرانية، ص 31، 33	السادس من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009م	ظهور العدد الهائل من القرى الذي وصل إلى أكثر من (300) قرية في نهاية القرن السادس عشر، وفي نص حدد العدد بـ (350) قرية بحرانية، وفي نص ذكر عدد القرى بـ (360) قرية بحرانية	عبَّاس ميرزا المرشد
كتابه (مدن وقرى من بلاد) ص 16، 425، 412، 413، 199	2012م	مضمون نصوصه الأربعة بحسب روايات بعض المؤرخين أنَّ جزر البحرين تاريخياً تتكون من (360) مدينة وقرية.	عبد الله آل سيف
مقال نشره بصحيفة الوسط / العدد 4189، تاريخ نشره 25 فبراير/تشرين الثاني 2014	2014 / 2 / 25م	دافع عن فكرة وجود (360) قرية التي أشار إليها ابن ماجد وانتقد حذفها من النص التاريخي المدون في كتاب الفوائد لابن ماجد	د. محمد حميد السلطان

الفصل السابع

الدراسات التي حصرت القرى البحرانية

تعددت في السنوات الأخيرة مجموعة الدراسات المعاصرة التي اهتمت بالقرى البحرانية، وكان من اهتمامها قيام بعض الباحثين البحرانيين وغيرهم بعملية حصر مجموع القرى «قديماً وحديثاً»، وهذا أحد ردودهم المباشرة على المزاعم التي تشكك في وجود هذه القرى وفي مجموع عددها بخاصة الدراسات التي تجاوزت في حصر أعداد هذه القرى بما يقارب مائتين أو يتجاوزها في بعضها كما سنرى في طي هذا الفصل.

وما ذكرناه في الحلقة السابقة من اتفاق بين عدد من المؤرخين والجغرافيين العرب والأجانب على وجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل حملات الغزو العماني، وقبل مجيء قبيلة «آل خليفة» من العتوب إلى جزيرة البحرين هو أحد أبرز الاتجاهات الواضحة في كتابات فريق من المؤرخين والجغرافيين، وهم جميعاً من القائلين بفكرة «وجود هذا الكم الكبير من قرى البحرين وبلداتها» قبل خضوعها لحكم وسيطرة «قبيلة آل خليفة من العتوب» وبالتحديد في الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع الهجري إلى نهاية القرن الثاني عشر والموافق للقرن الثامن عشر الميلادي.

ولكن لم يتوقف المؤرخون المحدثون ومن أتى بعدهم من المعاصرين عن الإشارة إلى «الكثرة العددية» في جزيرة البحرين «أوال»، وإلى قراها ومدنها في الفترة السابقة المذكورة حتى بأرقام أقل عدداً مع محاولات منهم لعملية حصر هذه القرى ما أمكن، وتأكيد اعتقاد السابقين عليهم بوجود (360) قرية بحرانية كانت أساساً سائدة وقائمة في عدد من الدراسات التاريخية القديمة،

وكذلك في دراسات متأخرة، ومنها تاريخ الاستبصار لابن مجاور وتقويم البلدان لأبي الفداء وكتاب (الفوائد) لابن ماجد، وما كتبه لاحقاً بعض العلماء والمؤرخين كصاحب الذخائر والشيخ إبراهيم المبارك وسالم النويدري.

فقد كانت إشاراتهم - هنا وهناك - موضوعاً للدراسة التي بين يديك بنحو مجمل حيناً أو بنحو أكثر تفصيلاً حيناً آخر، ويمكننا الإشارة إلى بعض الدراسات المتأخرة التي ذكرت جزيرة أوال، وهي متفاوتة في تاريخ كتابتها، ولكن يمكن التنبيه إلى أن بعض الباحثين المعاصرين ممن حصر فقط عدد القرى بأقل من (300) قرية لا يعني أنهم لا يؤمنون بحقيقة وجود (الثلاثمائة والستين قرية)، وإنما لأنهم حاولوا حصر هذه القرى بأسمائها بطريقة واقعية، فتمكن بعضهم من عبور خط المائتين وأكثر في العد والحصر والإحصاء، ونفر أقل من الباحثين لم يستطيعوا تجاوز المائتين في حصرهم عدد القرى، بل عجز عدد منهم - إن أخلصوا الجهد عن تجاوز حتى المائة الأولى، وبقي الاعتقاد السائد بينهم بأن العدد ما بين (300 - 360) قرية وبلدة بحرانية، إلا أن جهود الباحثين الذين قاموا بحصر عدد القرى بتحديد فعلي لأسمائها حصرت العدد ما بين (100 - 225) سوف يستمر ويتجدد، ويصل إلى نتائج معقولة.

تصدت بعض الدراسات التاريخية المعاصرة إلى دراسة قرانا وبلداتنا البحرانية وحصرها وذكر أسمائها، وكان أسلوب بعض الباحثين مجملاً عاماً، وبعضها كان تفصيلاً، وإننا في هذه المبحث سنحاول تقسيم هذه الدراسات، وغالبها تؤمن بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية، إلى ثلاثة أنواع:

1. قسم حصر القرى بأكثر من (200) قرية.
2. وقسم آخر بأقل من مائتين قرية بحرانية.
3. والقسم الثالث يحصر عدد القرى بمائة أو أقل قليلاً.

وسنأخذ من هذه الاتجاهات عينة ممثلة لكل اتجاه على حدة، وهي مجرد نماذج تمثيلية لا على سبيل الحصر بصرف النظر عن مجموع كل عينة وعدد مفرداتها، وجميعها دراسات دونت في القرنين الأخيرين أو تدخل في حدود الفترة الزمنية المعاصرة، ومع ذلك فهي تمثل فترة متداخلة.



الاتجاه الأول: أكثر من مائتين:

اخترنا لهذا الاتجاه دراسة من القرن الرابع عشر الهجري، وأخرى صنفها باحثها في القرن الخامس عشر الهجري، ومن هذه الدراسات ما كتبه حفيد العلامة الشيخ يوسف العصفور صاحب موسوعة الحدائق، وهو الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني صاحب كتاب (الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر)، والدراسة الثانية هي للأستاذ الدكتور سالم بن عبد الله النويدري في كتابه (مناطق البحرين أو معجمه الجغرافي لقرى البحرين).

1. دراسة النويدري عن القرى البحرانية (2009م):

كتب الأستاذ والمؤرخ البحراني الكبير سالم بن عبد الله النويدري مجموعة دراسات عن تاريخ بلاده البحرين، ومن بين كتاباته ما نشره مؤخراً دراسته التاريخية - الجغرافية المهمة عن (مناطق البحرين)، وذلك في الفصل الخامس ضمن المجلد الثاني من كتاب (موسوعة تاريخ البحرين)، وهو عمل ثقافي موسوعي مشترك تم إنجازه بجهود مجموعة من الباحثين، وقد تم نشره بالبحرين في عام 2009م.

وقد ذكر الأستاذ النويدري في مطلع دراسته عن «مناطق البحرين» أن مملكة البحرين، وهو اسمها الجديد منذ فترة صدور ميثاق العمل الوطني عام 2002م وما بعده، وحدد أن مملكة البحرين هي بالمفهوم الجغرافي: «أرخبيل يحتوي على 40 جزيرة،

مساحتها الإجمالية (711,9) كيلو متراً مربعاً، وفيها عدد كبير من المدن والقرى، ولكنَّ الأستاذ النويدري لم يحدد برقم معين عدد المدن والقرى، فلم يذكر أنه حصر (200) قرية على سبيل المثال، وترك العدد بدون إشارة إليه، بيد أنه في مقابل ذلك تتبع بالتسلسل أسماء هذه القرى والبلدات وفق طريقة التوزيع الأبجدي السائدة في ثقافتنا العربية، وتنقل في عملية التوزيع وتسلسل ذكر أسماء القرى البحرانية من حرف «الألف» إلى حرف «الياء» وتداخلت في هذا التسلسل القرى المأهولة، والقرى البائدة أو البلدات غير المأهولة، وما دُونته هذه الدراسة هي محاولة اجتهادية لحصر أكبر عدد من البلدات والقرى البحرانية بأسمائها.

وقد أحصى النويدري (227) مدينة وقرية مأهولة بالسكان وبائدة، وقد نكون في إحصاء القرى التي ذكرها غير دقيقين، هذا بالإضافة إلى مجموعة قرى بحرانية صغيرة كانت جزءاً من قرى كبيرة كجزيرة سترة، وقرى صغيرة تابعة للبلاد القديم، وعالي التاريخية، وتوبلي، والماحوز، وسماهيح، ولكن لم تذكر في سياق هذه الدراسة سوى بعض القرى الصغيرة منها، بينما أشارت إليها دراسات بحرانية أخرى⁽¹⁾.

ويمكن توضيح ما يأتي:

أ - أن الأستاذ سالم النويدري أدخل بعض الجزر في تعدادها للقرى والبلدات البحرانية - بخاصة الجزر التاريخية - كمناطق أهلة بالسكان كجزر سترة والنبي صالح والمحرق.

ب - أنه قد أشار إلى بعض القرى الصغيرة كتجمعات صغيرة كانت تنتمي في مرحلة سابقة لقرى كبيرة، وقد تضمنت دراساته ذكر نماذج لذلك كقرى جزيرة سترة، وقرى البلاد القديم وغيرها.

(1) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مجلد 2، ص 17 - 164.

ج - أنه أدرج أسماء بعض المدن الجديدة المستحدثة كمدينة عيسى ومدينة حمد ومدينة زايد، ولم يدرج عدداً من الأحياء السكنية الجديدة كإسكان سترة، إسكان جد حفص، إسكان عالي، إسكان النويدرات، إسكان كرزكان أو اللوزي، وإسكان الرفاع وغير ذلك باعتبار أنَّ هذه الأحياء هي تاريخياً جزء من أراضي القرية القديمة أو المدينة السابقة.

جدول بعدد القرى
والمدن مرتبة وفق الحروف الأبجدية

الحرف	عدد القرى	الحرف	عدد القرى	الحرف	عدد القرى
أ	23	ش	7	ل	1
ب	13	ص	6	م	24
ت	1	ض	2	ن	7
ج	25	ط	1	هـ	4
ح	18	ظ	1	و	1
خ	3	ع	13	ي	1
د	10	غ	3	-	-
ر	13	ف	5	-	-
ز	3	ق	15	-	-
س	20	ك	8	المجموع ⁽¹⁾	227



(1) كان العدد الكامل حوالي 232 قرية ومدينة ولكن حذفنا بعض التجمعات السكانية المستحدثة بعد مجيء العتوب آل خليفة.

2. أزيد من مائتي قرية في رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة:

ليست هذه الرسالة الهامة التي وجهها شيخ البحرين حمد بن عيسى آل خليفة للمعتمد البريطاني في البحرين غرة شهر رمضان المبارك سنة (1355هـ/1936م) دراسة تاريخية وعلمية مفصلة وأكاديمية، ولكنها في اعتقادنا - بمثابة وثيقة تاريخية هامة - يستفاد منها بالتأكيد في دعم الحقيقة، لا لكونها تحمل فحسب معرفة واقعية عن عدد القرى البحرانية في عهده، وإنما لأنها كذلك وثيقة هامة صادرة عن المسؤول الأول في الجزيرة، وأعلى سلطة في البلاد آنذاك هو شيخها حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، بالإضافة إلى ذلك العدد.. مدينتا المنامة والمحرق، وليس مستحسنًا قبول التشكيك في كلامه كحاكم للبلاد، وكمسؤول أول عن إدارتها والسلطة فيها، وتستوجب هذه المهمة السياسية والإدارية العلم بعدد قرى البحرين ومدنها في فترة منتصف الخمسينات من القرن العشرين المنصرم.

فالرسالة في مضمونها العام تطالب بتشييد مستشفى جديد خدمة للناس، وتحديث الرسالة عن بعض الإنجازات والخدمات، كما طوت بين جنبيها مسوغات ذلك الطلب المشروع كتعداد سكان الجزيرة آنذاك البالغ (150,000) نسمة، ولا يخدمهم سوى مستشفين في البلاد، وهما غير كافيين في نظره، لذلك استوجب التفاهم مع المعتمد من أجل بناء وتشيد مستشفى ثالث يلبي حاجة المواطنين في فترة الثلاثينات من القرن العشرين المنصرم.

وتضمنت رسالة الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة إلى المعتمد البريطاني قوله:

«إننا لا نريد أن ننقص عمل المستشفين الموجودين، وإنما

الذي نتوقعه هو التمهّل على رعايانا بحصولهم على المساعدة الطبية أكثر من الآن، ويحصل في الوقت الحاضر للناس الذين يسكنون في الريف (القرى) مساعدة طبية قليلة، مع أنه يوجد ما يزيد على المائتي قرية غير المنامة والمحرق⁽¹⁾.

ولمّا كانت رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها آنذاك مجرد رسالة لإنجاز وتشيد مستشفى جديد وثالث يلبي الاحتياجات الطبية للمواطنين والساكين في الجزيرة، وهذا لا يستوجب سوى ذكر عدد القرى البحرانية، وعدد تعداد سكانها، أما تحديد أسماء هذه القرى فأمر لا تتكفل الرسالة بتوضيحه لأنها مجرد مناشدة وطلب لبناء وتشيد مستشفى، كي يُقدّم خدمة طبية للمواطنين، لهذا اكتفى حاكم البحرين بالإشارة إلى عدد قرى البحرين في عهده لا إلى ذكر أسمائها.

ومما لا شك فيه أن المنامة والمحرق مدينتان كبيرتان نسبياً، ويلحق بهما - في العادة - عدد آخر من القرى القريبة منهما، كما تتوزع في داخل أراضيها بعض الأحياء السكنية أو ما يسمى عند بعض المواطنين بالفرقان، وعند آخرين بالفرجان⁽²⁾، وكل واحد

(1) انظر الملحق رقم 8.

(2) «الفرجان»، ومفرد هذه الكلمة (فريج)، وهو تعبير شعبي سائد لدى جماعة كبيرة من المواطنين، فيقال على سبيل المثال (فريج الفاضل) بالمنامة أو (فريج الحياك) في مدينة المحرق، أما قسم آخر من المواطنين فينطق - في مقابل اللفظ السابق - كلمة (فريج) بلفظ (فريق) وجمعها فرقان، أي تغيير حرف (الجيم بحرف القاف)، ويقصد بكلمتي «فريج أو فريق».. حي سكني بالمدينة سواء (في المنامة والمحرق أو في مدن أخرى) أو بعدد من القرى البحرانية الكبيرة كالفرريق العالي أو الشمالي بقرية النويدرات، وهكذا فالفرريق أو الفريج أشبه في مساحته الجغرافية، وفي كثافته السكانية بقرية صغيرة مدرجة ضمن حدود مدينة صغيرة أو قرية كبيرة من قرى البحرين، وقد حلت تسمية الأحياء السكنية اليوم في وجودها محل أسماء قرى صغيرة في زمن =

منها يماثل قرية أو ما أشبه ذلك، وبالتالي فإن مجموع عدد القرى آنذاك سيكون أكثر من مائتي قرية، وما جاء في نص رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين من قوله للمعتمد بأن في البحرين (ما يزيد على المائتي قرية) إنَّما قصد أن قرى المنامة⁽¹⁾ والمحرق⁽²⁾ ليست محسوبة في تعداد القرى البحرانية، باعتباره أن هذه القرى ملحقة بالمدينتين، وقد استثناهما الحاكم من عملية العد.. أي أخرجها من تعداد القرى المائتين، والله أعلم بالحقيقة.

وإذا أضفنا عدد القرى المندثرة⁽³⁾ التي ذكر اسمها علماء

= غابر ضمن قرى كبيرة كقرى البلاد القديم وجزيرة سترة وتوبلي وعالي الكبيرة، وغيرها.

(1) وبالإضافة إلى وجود الفرقان أو الفرغان بمدينة المنامة والبالغ عددها (تسعة) هناك أحياء تجارية، ومجموعة قرى في المحيط الجغرافي للعاصمة، وأطراف مدينة المنامة، ومن هذه قرى البلاد القديم، الماحوز، رأس رمان، الحورة أو الحورتين، الغروب، والقضيبة، حالة ابن سوار، وحالة ابن أنس، السقية، والسويقية.

(2) قبل نزول المحرق في عام 1225هـ من قبل بعض القبائل الواقعة من الزبارة وشبه جزيرة قطر كان هناك من القرى التاريخية الأصيلة في المحرق ثلاث قرى قبل تشييد المدينة، وهي قرى (سماهيح، عراد، والدير)، انظر كتاب تاريخ العتوب لمنى غزال، الفصل الثاني ص 89 - 91.

(3) من القرى البحرانية الكثيرة التي اندثرت في فترة سابقة، وهجرها سكانها لأسباب متعددة، وخربت مبانيها، وبقيت أشباحاً أو مجرد مزارع وحقول وبساتين: قرى بربرة ومري وقزقر وحالة ابن سوار، وحالة ابن أنس والشريعة، وهلتا أو هرتي، والدونج وشبات وأبو عشيرة، وأبو خفير، وحلة السوق، والمويلغة، وأبو زيدان، وحزيان، والسويقية، وأبو غزال، والصمان، وبربري وفاران والمزروعية، أبو زيدان، أبو محارة، أبو بهام، بربرة، بريخي، برّج، بويرد، جُبُور، خراباد، خُصيفة، دونج، دار، رويس، روزكان، سُبُسب، سلباء، شبائي، شريعة، شراكي، الصّمان، صرفاء، ظهران، عالي مَعْن، عالي حُص، عالي حُوَيْص، عالي ثمود، غُرَيْفة القريبة من الشاخورة لا القريبة من ميناء سلمان، كَنَكَّان، كويثر، محاري، مَحَّاري، مَرِي، ناصفة، ناصرية، نور جرفت، هداروه وصداغة، وكتكان ولقيبط والعقير وغيرها من القرى.

التراجم، وبخاصة ما جاء في دراسة النويدري (2009م) وآخرون من الباحثين على (ما يزيد على المائتي قرية) في رسالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كان مجموع القرى البحرانية قد اقترب من عدد الثلاثمائة قرية أو أكثر، أو قاب قوسين أو أدنى من رقم يتراوح ما بين (330 - 360) قرية بحرانية إذا ما أسقطنا أسماء القرى التي نشأت حديثاً، ولكل عاقل - حينئذ - أن يتدبر القول ويتبصر فيه، فتلك شهادة لمن تأمل وأبصر.

الاتجاه الثاني: مائتان وأقل:

كتبت بعض الدراسات التاريخية كمحاولات لحصر أسماء القرى البحرانية خلال فترات متباعدة حيناً ومتقاربة حيناً تبلغ (نصف قرن) في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، ومن هذه الدراسات المعاصرة ما أشار إليه:

دراسة العلامة الشيخ محمد علي التاجر البحراني..

دراسة العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيري التوبلاني البحراني.

قصيدة الشاعر والخطيب الملا محسن بن الملا سلمان السهلاوي البحراني.

ودراسة الملا والخطيب محمد علي الناصري البحراني.

1. دراسة الشيخ محمد علي التاجر البحراني عن القرى البحرانية (1967م):

كتب العلامة الشيخ محمد علي التاجر البحراني كتابه (عقد اللآل في تاريخ أوال) قبل وفاته سنة 1967م، ويقال إن تاريخ كتابة هذه الدراسة كان في الأربعينات، وترك مادة كتابه التاريخي المذكور مخطوطاً حتى طبعت مخطوطة هذا الكتاب لأول مرة

مؤسسة الأيام البحرانية عام 1994م بعد مضي (27) عاماً من وفاته
رحمة الله عليه.

وتعرض فيه هذا المؤرخ لجانب تفصيلي إلى حدّ ما من تاريخ
البحرين القديم والحديث، ومما ذكره في أحد فصول كتابه مجموعة
القرى والمدن والجزر البحرانية المنتشرة في جزيرة أوّال والجزر
التابعة لها.. منها ما كان حتى يومنا الحاضر ما يزال بحمده تعالى
قائماً وعامراً حتى يومنا هذا، ومنها ما اندثر منذ زمن وبقي ذكرى.

وقد قسم الشيخ محمد علي التاجر البحراني دراسته لمجموعة
القرى والمدن على أساس وقاعدة «توزيع الجزر الرئيسية» التي تتكون
منها جزر البحرين، وبخاصة الجزر المأهولة بالسكان والعامرة بالناس،
فمثلاً أفرد الشيخ التاجر لجزيرة البحرين الأم المسماة لدى المؤرخين
بجزيرة (أوّال) عنواناً خاصاً بها في دراسته، فبعد أن أشار لمدينة
المنامة كعاصمة للبلاد ذكر مجموعة كبيرة من القرى البحرانية الداخلة
في محيطها الجغرافي، وتقترب من عدد مائة قرية ومنطقة سكنية، ثم
أفرد الشيخ محمد علي التاجر فصلاً مستقلاً لجزيرة المحرق وقراها
السبع عشرة مع جزرها الصغيرة وحالاتها القريبة منها.

وبعد ذلك خص الشيخ محمد علي التاجر «جزيرة ستره
وقراها العشر» بإشارات عنها، ومن قراها واديان، الخارجية، مركوبان،
مهزة، إسفاله، حالة أبو البيض، القرية وغيرها، وانتقل لجزيرة النبي
صالح المسماة قديماً في مصادر التراث الثقافي البحراني بجزيرة
«الأكل» التي كانت جزيرة العلم وأنجبت العلماء، وذكر ثلاث
قرى في محيطها المائي، لكنه لم يأت على ذكر الأحياء السكنية
الجديدة وهي أشبه بقرى لأنها بنيت منازلها ومرافقها بعد وفاته
عليه الرحمة في عام 1967م، وبعد ذلك ذكر الشيخ التاجر البحراني
رحمة الله عليه جزيرة أم النعسان، وهي جزيرة على أهميتها غير

مأهولة بالسكان في زمانه، وما تزال كذلك حتى يومنا الحاضر، أما جزر حوار فقال عنها: «مهمة ليس بها أحد من السكان إلا من كان ينتابها من صيادي السمك». وبالتالي يكون مجموع المدن والقرى والحالات التابعة لهذه الجزر التي ذكرها (130) قرية ومدينة وحالة سكنية⁽¹⁾ إن صحت تقديرنا في إحصاء ما ذكره التاجر من قرى وبلدات، ويلحظ أنه لم يستخدم الترتيب الأبجدي في الإشارة لمجموعة القرى والبلدات.

2. دراسة الشيخ المبارك (1399هـ - 1979م):

كتب العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك التوبلاني البحراني في صفحات متصلة من كتابه التاريخي.. (حاضر البحرين)، وذكر تحت عنوان (بلدان البحرين على حروف المعجم) اسم حوالي (200) أو أقل قليلاً من القرى والمدن والجزر البحرانية العامرة والمأهولة السكان، وأسماء قرى بائدة قد اندثرت منذ زمن أو هي الآن خراب على حد تعبيره، واستخدم العلامة الشيخ إبراهيم المبارك الطريقة السائدة وهي «الأبجدية العربية» التي جعلته يبدأ من حرف الألف ثم حرف الباء، ثم باقي حروف اللغة العربية حتى انتهى إلى حرف «الهاء»، لأنه لم يذكر اسم قرية تبدأ بحرف «الياء»، حيث تم توزيع أسماء القرى والمدن والمأهولة والبايدة على حد سواء على طريقة «الأبجدية العربية»⁽²⁾، واستغرقت عملية الحصر حوالي عشرين صفحة من كتابه المذكور (حاضر البحرين).

وذكر الشيخ إبراهيم ابن الشيخ ناصر آل المبارك التوبلاني البحراني أثناء عملية الحصر مجموعة أخرى من القرى البائدة

(1) محمد علي التاجر، عقد اللال في تاريخ أوال، ص 27 - 48

(2) إبراهيم بن ناصر المبارك، حاضر البحرين، ص 32 - 53.

والمنتهية التي آل مصيرها إلى الخراب والزوال والاندثار، ومنها على سبيل المثال قرى وبلدات: «أبو غزال، أبو زيدان، أبو محارة، أبو بهام، بربورة⁽¹⁾، بريغي، بزدج، بويرد، جبور، خرباباد، خُصيفة، دونج، دار، رويس، روزكان، سُبَسْب، سلباء، سويقية، شباثي، شريعة، شراكي، الصّمان، صرفاء، ظهران، عالي مَعْن، عالي حُصّ، عالي حُوَيْص، عالي ثمود، غُريفة القريبة من الشاخورة لا القريبة من ميناء سلمان، فاران، كَتْكَان، كويثر، مَحّاري، مَرِيّ، ناصفة، ناصرية، نور جرفت، هداروه وغيرها»⁽²⁾.

وهناك قرى بحرانية أخرى قد خربت، وقد ذكرت في مصادر أخرى كالتي ذكرها الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور في كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر) أو ما يعرف أحياناً لدى بعض الباحثين بكتاب (تاريخ البحرين أو عيون المحاسن)، حيث ذكر بعض القرى التي ما تزال في زمنه معمورة⁽³⁾ في الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري مثل «كتكان، ورويس، وربورة، ومشهد، وهلتا، والدونج، وعالي حويص، ولقبيط، والعقير، وصدّاعة وغيرها»⁽⁴⁾ ثم خربت واندثرت بهجرة سكانها لها، وتذكر بعض هذه القرى والبلدات في مصادر البحرانيين ككتب التراجم البحرانية وغيرها.



(1) كانت «بربورة» قرية معمورة على حد تعبير بعض المؤرخين البحارنة كما في كتاب الذخائر للشيخ محمد علي آل عصفور الذي كتبه سنة 1319 هجرية، كما أشار إلى جزء من وجودها العامر بمطلع القرن العشرين المؤرخ البريطاني لوريمر، ثم ألت فيما بعد إلى الخراب، لقول الشيخ إبراهيم إن خرابها إلى عهد قريب.

(2) إبراهيم بن ناصر المبارك، حاضر البحرين، ص 32 - 53.

(3) محمد علي آل عصفور، كتاب الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 248.

(4) المصدر السابق، ص 12 - 13.

3. قرى البحرين وبلداتها في قصيدة السهلاوي (1966م):

اعتاد الباحثون على اعتماد مصادر ثقافية معتادة ومألوفة كالخرائط الجغرافية والدراسات التاريخية وبعض المخطوطات والرسائل التي يستعان بها في معرفة عدد القرى والبلدات لبلد معين كالبحرين الحالية، ولكن بعض الشعراء استخدم قصائد الشعر في ذكر بعض هذه البلدات، وهذه التجربة ليست مستحدثة، بل هي قديمة، فابن المقرب العيوني ذكر بعض القرى البحرانية كسترة في شعره، وأبو البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي البحراني ذكر أكثر من خمس وعشرين قرية بحرانية من قرى جزيرة أوال المحروسة حينما كان نزيراً بها لأكثر من عشر سنوات متتالية، وقد تعرفنا على عدد من قرى هذه الجزيرة العريقة من خلال إشارات بعض الشعراء لها في أبيات من قصائدهم.

والمألوف في تجربة الشعراء أن تكون الإشارة لبعض القرى في بلد معين كالبحرين محدودة بعدد منها، واحدة، اثنتان أو ثلاث في بعض قصائد الشعر التي ينظمها بعض الشعراء، ولكن بعض شعراء البحرين تجاوز هذه المحدودية لينظموا - بطريقة إبداعية - قصيدة كاملة تُعرّف الناس بعدد كل القرى والمدن في بلادنا البحرين الحالية كما لحظنا ذلك في قصيدتي السيد الغريفي البحراني. ومن القصائد الوطنية المميزة بالنسبة لنا - كباحثين في التاريخ الوطني للبحرين - قصيدة الشاعر الملا محسن بن سلمان السهلاوي البحراني المشهورة تحت عنوان «نظام في عدد بلدان البحرين» التي ذكر فيها هذا الشاعر أسماء بلدات البحرين من مدن وقرى عامرة في زماننا، وبعضها الآخر قد اندثرت، فقد تداول عدد من المهتمين بتراثنا الثقافي والوطني هذه القصيدة على ألسنتهم وبخاصة ممن يهتم بالشعر الرثائي من الخطباء.

إنَّ عملية الرصد وحصر القرى لم تقف في تاريخ الإنسان فحسب على نمطية الكتابة التاريخية وحدها سواء كان ذلك في كتاب أو بحث أو مقال، وقد أظهر بعض شعراء البحرين طريقة أخرى في الرصد والحصر، فاتخذ السيد الغريفي والملا محسن السهلاوي البحراني من الشعر طريقة في حصر القرى الموجودة في نظره بطريقة نظم قصيدة من الشعر، حيث أشار إلى هذه القرى وعددها الملا محسن بن الملا سلمان آل سليم السهلاوي البحراني، وكان أصل هذا الشاعر من جزيرة سترة، ولكنه ولد في السهلة الجنوبية، وسكن مع أهله في هذه القرية بعد أن استوطنت عائلته موطنها الجديد وتفاعلت مع أهاليها، وعُرف بعد ذلك بالملا محسن آل سليم السهلاوي البحراني.

وقد نظم الملا محسن بن الملا سلمان السهلاوي البحراني رحمه الله قصيدة في (الشعر الشعبي) أحصى فيها بعض المناطق والقرى البحرانية، وهذه القصيدة مكونة من (19) بيتاً ذكر فيها (105) قرى بحرانية، وإليك نص القصيدة كاملة من ديوانه «شعلات الأحزان في رثاء النبي وآله سادات الزمان» تحت عنوان (نظم في عدد بلدان البحرين)⁽¹⁾.

هذا شعر منظوم في حسبة البلدان
جملة عددهم في شعر حسبوا يلُخوان
سماهيج لمحرق قلالي الحد والدير
والمنامة أو ماحوز أو لغريفة ولجفير
اميلغة أو بني أو صداغة وبو اخفير
ونعيم والحورة أو معاهم رأس رمان

(1) ملا محسن السهلاوي، شعلات الأحزان في رثاء النبي وآله سادات الزمان، ص 315 - 316.

بلدة عراد أو حالته ويا الجزيرة
 وأم الشجر ويا البسيتين أو لشجيريه
 ديه أو سنابس مع مني ويا الجزيرة
 جدحفص كرباباد لمضلى أو طشان
 والقدم والحلة مع ابلاد القرية
 اجبله حبشي أو بلاد الجنبه
 غريفه أو سلما باد وبلاد لسقية
 وازنج ويا مروزان مع أخريان
 مقشاع كرائة وبواصبيع معامير
 لقبيط وبقوة أو حجر شاخورة لهجير
 جسرة ولبيدع مع الزلاق وصخير
 سار أو مقابا ادرار باربار أو جنوسان
 والهملة والكورة أو بريورة تذكر
 أو بلدة سنّد ونويدرات أو بلد لعكر
 مع حالة أم البيض أو جو أو دور أو عسكر
 امهزة مع اسفالة أو مركوبان يخوان
 والقرية أو يا واديان أو فارسية
 جرداب ويا جد علي والخارجيه
 دار كليب أو صدد ويا المالكيه
 عالي أو سلماباد بوري مع دمستان
 وبلاد كرزكان أو شهركان ثنتين
 وفريق ابو كوّارة أو ياه الرفاعين
 مع توبلي وجبيلته ويا السهلتين
 جد حاج وجبيلة مني ويا أبو إبهان

مرخ أو بني جمرة عقب كل البلادين
وأم الحصم ويّا القضيبة التالين
واللي عقب القرى قلعة البحرين
أو آخر بلد يخوان مدينة الإسكان
وألف الصلاة أعلى النبي أحمد المختار
أو حيدر وصي المصطفى وآله الأطهار
والزاكية فاطم أو ابناها الأخيار
هذا ختام الشعر في حصة البلدان

4. دراسة أخرى للملا محمد علي الناصري (1999م):

تحت عنوان من كتاب (مسميات قرى البحرين) نشر الملا الخطيب والشاعر محمد علي الناصري رحمه الله مقالاً قصيراً بإحدى المجلات المحلية في البحرين تعريفاً بكتابه الكبير الذي يحمل اسم (معجم قرى جزيرة أوال.. البحرين حالياً وتوابعها)، وهو معجم ما يزال مخطوطاً لم ينشر بعد في كتاب مكون من جزأين.

وذكر المرحوم الملا محمد علي الناصري في هذا المقال أنه سجّل في كتابه المذكور عدداً من القرى المأهولة التي أحصاها بأسمائها الفعلية ابتداءً من (حرف الألف إلى حرف الهاء)، وكان عدد هذه القرى ما مقداره مائة وعشرين قرية من قرى البحرين وبلداتها.

كما أشار الملا محمد علي الناصري البحراني في مقاله إلى عدد من البلدات والقرى غير المأهولة أو القرى البائدة، وهي حوالي خمس وثلاثين قرية منها الكبيرة، ومنها الصغيرة حسب آثارها، وحسب المنتسب إليها، وهذه القرى هي: «العقارية، حلة السيف، الفارسية، شبانة، الرمشة، كحلة العين، سلبة، الشربة،

الرويس، البجوية، عالي معن، عالي حويص، المزروعية، الرقعة، مروزان، سبب حيّان، بربورة، خاران، كتكتان، المحاربة، مري»⁽¹⁾ إلخ.

وكذلك عالج بحاثه البحرين في تراثها الشعبي الملا محمد علي الناصري في كتابه (من تراث شعب البحرين) القرى والمدن البحرانية، وتم توزيع هذه القرى سواء (العامرة أو البائدة) بطريقة الترتيب الأبجدي للحروف العربية، وقد بلغ عددها (165) قرية مندثرة وعامرة من بين (360) قرية وبلدة منتشرة في نظره بإقليم بلاد البحرين وليس جزيرة أوال كما أوضحنا ذلك في فصل سابق.

وفي دراسة أشرنا إلى عنوانها (من تراث شعب البحرين) ذكر المرحوم الملا والخطيب والشاعر محمد علي الناصري البحراني رحمه الله تعالى أنه على خطى المؤرخين السابقين عليه بالقول بأن عدد القرى البحرانية قديماً ثلاثمائة وستين قرية، ولكنه خالف الباحثين في حصر وجود هذه القرى بجزيرة أوال فقط، حيث لم يحصر الملا الناصري عدد هذه القرى في الجزيرة المذكورة، وذهب إلى القول بأن هذا العدد من القرى والبلدات لا يخص (جزر البحرين الحالية.. أوال وتوابعها)، وإنما اشتمل هذا العدد (360) قرية - في نظره - على كل الحدود الجغرافية الواسعة «للبحرين القديمة التي تمتد من فوهة البصرة شمالاً إلى الخرج غرباً، إلى البريمي جنوباً، وقاعدتها هجر، وجزيرة أوال من ضمنها»⁽²⁾.

ويلحظ أنّ كل من تقدّم على حياة شاعرنا الأستاذ محمد علي الناصري وعصره أو عاصره أو من أتى بعده لم ينسب هذا الكم الكبير من القرى والبلدات إلى بلاد البحرين (الإقليم) الممتد على

(1) محمد علي الناصري، دلمون. مجلة تاريخ وآثار جمعية دلمون، العدد 18، ص 63.

(2) محمد علي الناصري، من تراث شعب البحرين، ص 156.

طول الساحل الغربي للخليج العربي من مدينة البصرة شمالاً إلى حدود عمان جنوباً، بينما أقوالهم في جزيرة البحرين (أوال) شديدة الوضوح، ولا لبس فيها، كما أنه لم يشاركه أحد من المؤرخين والباحثين في قوله.

ويلحظ أن الملاً محمد علي الناصري رحمه الله لم يسند رأيه لمصدر يمكن الرجوع إليه أو إلى دليل يمكن مناقشته، فبقي الملا محمد علي الناصري وحده الذي ينفرد بهذه المقولة، وهي مقولة أن القرى والبلدات البحرانية (360) كانت منتشرة في أراضي بلاد البحرين الإقليم، وليست منتشرة أو قائمة فقط في أراضي «جزيرة أوال» وحدها، وقد يكون الناصري أقرب إلى الحقيقة لو كان رأيه مسنداً بأدلة من التاريخ ومصادره.



الاتجاه الثالث: مائة قرية:

ثمة مجموعة من الدراسات التاريخية التي حصرت عدد القرى في حدود المائة مع قول بعضهم بأن عدد القرى البحرانية قديماً (360)، ولكنهم لم يشيروا سوى إلى عدد مائة فقط، وغالب هذه الدراسات تمت في زماننا باستثناء ما كتبه النادري وصاحب الذخائر في القرنين (13 - 14) الهجريين.

ومن هذه الدراسات:

1. دراسة محمد إبراهيم كازروني الملقب بـ النادري (1250هـ، 1833م): صاحب هذه الدراسة مؤرخ إيراني من أصل فارسي كتب دراسته عن الجزر والمدن الساحلية في الخليج قبل (180) سنة خلت، وكان عنوان دراسته «تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي»، ولسوء الحظ لم نعثر على دراسة مكتوبة، وإنما توجد لها نسخة إلكترونية منشورة في مواقع الشبكة العنكبوتية.

وتاريخ كتابة الدراسة المذكورة ونشرها ما بين أعوام (1250 - 1264) قمري أو هجري بإيران في عهد الملك محمد شاه كاجار، في حوالي عام 1833م، أي قبل حوالي (184) عاماً هجرياً أو (180) عاماً ميلادياً تقريباً، والنسخة الأصلية للدراسة كما جاء في مقدمتها مخطوطة توجد في المكتبة الوطنية بإيران، تحت رقم 681، وحجمها 13x20، وتتكوّن من 218 صفحة، صفحاتها 17.5 وعرضها 8.5 سم، وفي كل صفحة 16 سطراً، بيد أن النسخة الإلكترونية مختصرة.

وقد ترجم الكتاب مختصراً من نسخته الأصلية الفارسية إلى اللغة العربية حميد الوحدي في شهر أبريل/نيسان 2004م، اعتماداً على النسخة المشار إليها أعلاه، وبمقارنتها بنسخة أخرى موجودة في مكتبة مجلس السنوات السابق، ونسخة أخرى في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي⁽¹⁾ بطهران.. العاصمة الإيرانية، وفي هذا الكتاب تطرق الكاتب الإيراني إلى ذكر (98) بلدة وقرية بحرانية، وحدد أسماءها فعلياً.

وأعطى هذا المؤرخ بعض البيانات الأولية القائمة آنذاك كعدد العائلات فيها، وبعض عيونها، وهل هي اليوم عامرة في زمانه أم قد خربت، وهذه القرى والبلدات موزعة على أرض جزيرة البحرين ومنتشرة فيها من أصل (366) قرية كما قال في دراسته، وقدر في كل بلدة وقرية عدد العائلات التي تسكنها، ووصفها بأن فيها الكثير من العيون والأشجار والبساتين والأنهار»⁽²⁾.

(1) محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية، ص 14.

(2) المصدر السابق، ص 3 - 14.

2. دراسة صاحب الذخائر (ت 1367هـ):

ومنهم على سبيل المثال ما قاله حفيد العلامة صاحب كتاب الحقائق الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني في كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر) سنة (1319هـ/1901م) أنه رحمه الله قد نقل عن بعض مشايخه من العلماء قولهم أنه: «كان عدد قرى البحرين في الزمان السابق بعدد أيام السنة، فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها، والقرى المعمورة الآن أزيد من مائتين»، ومع ذلك لم يذكر سوى حوالي (87) قرية وبلدة، حيث قال:

ومنها «منامة، ومحرك، والسماهيح، وجفير، وحوره، ورأس رمان، ونعيم، ومني، وكتكان، وكرزكان، وسنابس ودي، وكرباباد، وقلعة، وكرانة، وجد الحاج، وجنوسان، وباربار، وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، وشريبه، وبديع، ودراز، وبني جمرة، وسار، وضلع، وعالي، وبوري، وجزيره (أي النبي صالح)، وحجر، وشاخورة، وأكل، وهجر، وقدم، وابكوة، وسهلة، وجدحفص، وهملة، ورويس، وبربورة، أوال، وسترة وهي خمسة، قرية، ورفاع، وبلاد القديم، وكورة، وتوبلي، وغريفي، ودار كليب، وزنج، وسقيه، وجبيلات، وحلة الصغيرة، وجو وهي واقعة منتهى البحرين، ومشهد، وأبو صبيع، ومصلى، وجبله الحبش، وماحوز، وقرية، ومرخ، ودمستان، ومقابا، وبستان، وقرية الخارجية والدونج، وعراد والعقير، وجور، وصد، وسند، ولقبيط، وجنيبة، وجدعلي، وهلتا، وعالي حويص، وحلة الكبيرة، وحلة علي، وشويكة، وصداعة، وبني، وفريق المزارعة، وشهركان، وعين الدار، وسلم آباد، ومروزان، وحرنان، قريتان بالبحرين كبرى وصغرى ذكرها في القاموس، وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة»⁽¹⁾.. أي سيذكر

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 12 - 13

أسماء بعض القرى والبلدات البحرانية حين يقوم بالترجمة أو ذكر السيرة الذاتية للعلماء والأدباء.

وبتأمل بعض الكلمات في نص الشيخ محمد علي العصفور البحراني صاحب الذخائر نجد تأكيده على بعض الحقائق بما يأتي:

أ - أن عدد قرى البحرين وبلداتها في الزمان السابق بعدد أيام السنة.. أي وجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل تأليف كتاب الذخائر ونشره في الثاني عشر من شهر شعبان عام 1319هـ/1901م.

ب - أن القرى المعمورة بعد تناقص عددها بسبب ما لقيه أهل البحرين من ظلم هو الآن أزيد من مائتين، وذلك في عام 1319هـ/1901م، ولكنه عليه الرحمة ذكر ما يزيد عن تسعين قرية فقط.

ج - وسبب هذه الانتكاسة أو انخفاض عدد القرى البحرانية الذي حدده صاحب الذخائر وغيره من العلماء والمؤرخين هو ظلم الظالمين لأهالي هذه القرى البحرانية، وأن ما بقي الآن من هذه القرى على حد تعبير صاحب الذخائر هو سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها بسبب ما آلت إليه أحوال هذه القرى من خراب ودمار وأزمات اقتصادية وأمنية.

د - مع تأكيد صاحب الذخائر على المائتين من القرى البحرانية المعمورة فإنه ذكر منها حوالي (93) قرية فقط، وليته استكمل نصه بحصر ما لم يذكره من القرى العامرة في زمانه.

ه - يبدو من كلام صاحب الذخائر أن الهجرة القسرية شبه الكاملة في بعض القرى البحرانية، وبعضها الآخر بقي فيها بعض أهاليها أو نزحوا نحو مناطق بداخل البلاد، وبعض قوله يفيد

بذلك: «فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها»، وقيل هذا الكلام ما بعد مضي أكثر من قرن من الزمان.

و - أن كثيراً من القرى والبلدات البحرانية التي ذكرها ما تزال معمورة بأهلها، بينما بعضها الآخر كان نصيبه الاندثار مثل مروزان، حرنان، فريق المزارعة، هلتا، عالي حويص، بربرة، الدونج، لقبيط، صداغة، مري، ومويلغة، جبيلات والعقير وبستان وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، وشريه، وضلع ومشهد وصداغة وفريق المزارعة، وغيرها.

ز - أن بعض هذه القرى مكونة من منطقتين أو قسمين كالسهلة تنقسم لسهلة شمالية وسهلة جنوبية، وحرنان (قريتان) «أو خمس قرى» مثل سترة كما قال الشيخ محمد علي العصفور في ذخائره، وذلك في زمانه قبل (115) سنة.

ح - أن المؤلف صاحب الذخائر لفت نظرنا أنه سيذكر أسماء أخرى حينما يقوم بترجمة عدد من العلماء وذكر سيرتهم الذاتية، وعبر عن ذلك بقوله الصريح: «وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة».

3. دراسة لوريمر (1908م):

صاحب هذه الدراسة التاريخية - الجغرافية الضخمة المؤرخ والجغرافي البريطاني المعروف «جون جوردن لوريمر» الذي زار البحرين وبلدان دول الخليج العربي في عام 1904م وجمع مادة سفره من زيارات ميدانية وبأدوات ثقافية أخرى.

وكان عنوان دراسته الموسوعية هو «دليل الخليج في تاريخ

عمان ووسط الجزيرة العربية»، وهي في حقيقتها موسوعة ثقافية ضخمة عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها وثقافتها الاجتماعية.

وقد ابتدأ «لوريمر» جمع معلوماته لهذه الدراسة سنة 1904م حينما زار البحرين وجزرها وقراها ومدنها ضمن زيارته المتعددة لمنطقة الخليج وعمان ومناطق من شبه الجزيرة العربية في العام المذكور، وقام من أجل إنجاز هذه الدراسة بزيارات ميدانية كثيرة لمدن البحرين وقراها المختلفة، ثم أكمل دراسته المذكورة، ونشرت سنة 1908م وبقيت مرجعاً لكل من تطرق إلى تاريخ قرى وبلدات البحرين، وذكر أكثر من (100) قرية وبلدة بحرانية⁽¹⁾ بعضها جزر، وأخرى قرى مندثرة أو كانت بلدات قائمة في زمن لوريمر مطلع العام 1904م، ثم اندثرت فيما بعد وفاته مثل قرى بربورة ونورجرفت، المويلغة، شريبة وغيرها، كما أنه أهمل عدداً من القرى الصغيرة المندرجة ضمن القرى الكبيرة كما في ستره والبلاد القديم، وقرى أخرى كالماحوز فضاعت بعض القرى لأنها ذكرت ضمن التسمية الكبرى للمنطقة التي تنتمي إليها.

ومن القرى والبلدات البحرانية المختلفة التي ذكرها (لوريمر) قرى عدايم، عين الدار، قلعة العجاج، عالي، الحالة، ابن أنس، العكر، عسكر، بدعة، أبو بهام، بجوية، قلعة البقشيشي، باربار، بربورة، البلاد القديم، البديع، بو قوة، بوري، الدراز، دمستان، الفلاة، فارسية، الغريفة، جيلة حبشي، الحجر، حليتان، الهمة، الهريديّة، الهجير، الحورة، حالة ابن سوار، الجبيلات، الجبلّة، بني جمرة، الجنبية، جنوسان، الجسيرة، الجسرة، جو، بلاج الجزائر، جدعلي، جدحفص، جد الحاج، الجبيلات، الجفير، جرداب، كراباد، كرانة، كرزكان، كورة،

(1) لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، المجلد الأول، وكتاب البحرين في دليل الخليج، تلخيص وتجميع عباس المرشد، ص 330 - 350.

أبو خفير، خريان، دار كليب، المعامير، الماحوز، المخروق، المالكية،
المنامة، مني، مقابة، المرخ، مروزان.

ومنها كذلك قرى المقشع، المصلى، المويلغة، نورجرفت،
النويدرات، قلعة البرتغال (قلعة البحرين حالياً)، القدم، القلعة،
الْقُرْيَة، الرفاع الغربي، الرفاع الشرقي، رأس رمان، الرقعة، روزكان،
صدد، أبو صبيع، السهلة الجنوبية، السهلة الشمالية، الصخير، سلبة،
حالة عبد الصالح، سلماباد، سنابس، سند، سار، شهركان، الشاخورة،
الشربية، سوق الخميس، السقية، طشان، توبلي، مراقيب توبلي،
الزلاق، الزنج، وكذلك بجزيرة المحرق توجد قرى الدير، وعراد،
البسيتين، قلالي، وسماهيح، وتوجد بجزيرة سترة (ثمان قرى)⁽¹⁾
هي واديان، الخارجية، مرقوبان، مهزة، سفالة، الْقُرْيَة، أبو العيش،
الحمرية، وكذلك جزيرة النبي صالح.

4. فائق حمدي طهوب:

كتب فائق حمدي طهوب رسالته العلمية عن البحرين
الحالية، ودَوَّن في مدخل الفصل الأول من كتابه (تاريخ البحرين
السياسي 1783 - 1870م) معلوماته الأولية عن جزيرة البحرين،
وقال عنها إنها اليوم مكونة من مجموعة جزر منها.. جزر المنامة
والمحرق وأم نعسان وسترة والنبي صالح مع عدد من الجزر
الصغيرة الصخرية كما قال نقلاً عن حافظ وهبة التي لا أهمية
لها»⁽²⁾.

وقال: «ويقال إنه كان في جزيرة البحرين أو أوال (365) قرية»

(1) عباس المرشد، البحرين في دليل الخليج، ص 330 - 347.

(2) فائق حمدي طهوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 - 1870م، ص 21.

نقلًا عن كتاب (جزيرة البحرين) لـ (فيلكس جونز)، ثم قال وهو ما يتبناه عن عدد القرى والبلدات البحرانية حالياً فقال في هذا الشأن: «وسواء صح هذا الكلام أم كان مبالغاً فيه فإن عدد قرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة»⁽¹⁾، ولم يدخل طهبوب في تفاصيل أسماء هذه القرى، ولا أسباب تدهورها واندثارها، ولكنه في طي صفحات كتابه ذكر بعض القرى التاريخية بمعلومات تاريخية خاطئة مثل البلاد القديم وجد حفص يستهجنها كل من له أدنى ثقافة من البحرانيين عن بلاده، وقد ذكرهما كطرفين رئيسيين في صراع محلي ودخلي.

قال المؤرخ المصري فائق حمدي طهبوب: «قد اهتم العتوب بالصراع المذهبي العنيف بين طائفتي السنة والشيعة سواء بين سكان البحرين أنفسهم، أم بين سكان البحرين وأهالي «الزبارة»⁽²⁾، واعتمد على وجهة نظر النبهاني من كتابه التحفة حينما نقل عبارته مفسراً حالة الصراع المذهبي بقوله: «فنظر كل منهما للآخر نظرة حسد وطمع». ثم قال بخطأ اجتماعي وتاريخي:

«وفي البحرين كان يسكن الأهالي السنيون في بلدة «البلد القديم»، وكان يتزعمهم آنذاك الشيخ «أحمد بن محمد آل ماجد»، وكان الشيعة من السكان يقطنون بلدة «جد حفص»، ويرأسهم «الحاج مدن»، وقد ساعد هذا الانقسام المذهبي العتوب في «الزبارة»، ولا بد وأن كان لهم أعوان في البحرين واتصال معهم فنقلوا لهم معلومات هامة ساعدتهم على احتلال البحرين»⁽³⁾. ومع أنه لا يعنينا في هذا المبحث قضية (الصراع المذهبي)

(1) فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي 1783 - 1870م، ص21.

(2) المصدر السابق، ص48.

(3) المصدر السابق، ص48 - 49.

لا بين سكاّن البحرين أنفسهم ولا بينهم وبين أهالي قطر»⁽¹⁾،
إلّا أنه على هذا الأساس يمكن القول بأنه لم يكن هناك - بوجه
عام - صراع مذهبي إطلاقاً بين أهل البحرين وسكانها أنفسهم
داخل بلادهم إلّا بعد مجيء القبائل السنية أو بسبب اعتداءاتهم
المتكررة، وما قبل مجيئهم كان أهل البحرين في أغليبيتهم الساحقة
من الشيعة، وكل صراع يتمّ بينهم هو صراع سياسي أو بسبب آخر
كالصراعات الشخصية التي لا علاقة له بالمذهبية الدينية.

لهذا فإن الصراع المذهبي بين أهل البلاد وجد حفص لم يكن
مذهبياً قط، فجميع أهالي القريتين هم من الشيعة الساكنين في
بلادهم، وأنّ ما زعمه طهوب من صراع بين أهل البلاد القديم
السنة، والشيعة من أهالي جد حفص هو نموذج لعدم تدقيقه في

(1) أما الصراع بين أهل البحرين وأهل الزبارة من شبه جزيرة قطر فيمكن قبوله
وإنّ كنا لا نملك وقائع تاريخية واضحة كأدلة عليه، وهناك حالات فردية قد
تفترض وقوع مواجهة مذهبية، وربما في حالة مواجهة جماعية محدودة
كما جاء في رسالة أبي القاسم بن عباس المعتمد البريطاني في البحرين
في رسالة إلى الحاكم البريطاني في أبو شهر عام 1873م، حيث قال أبو
القاسم بن عباس في مقطع من رسالته للحاكم البريطاني: «أنه صارت.. أي
وقعت.. فتنة بين الغوايص في البحر بين أهل قطر والبحرين، حيث إنه أهل
قطر من الزبارة إلى عديد.. كلهم مذهبهم سنة، وأهل البحرين شيعة انقتل
من غواويس البحرين بحار عبد»، تلك مجرد واقعة إنّ صحت يمكن القول
حينئذ بأن مواجهة مذهبية واحدة قد وقعت، ولكنها ليست بالضرورة تمثل
صراعاً مذهبياً غالباً بين أهالي قطر والبحرين كما يريد طهوب وغيره من
المؤرخين الإحياء بذلك، فقد تكون دوافع هذه المواجهة مع صحة وقوعها
هي معيشية بالدرجة الأولى، وأنها في طابعها الاقتصادي المعيشي أقوى منها
مذهبية النزعة، وربما تفاعلت فيها المشاعر المذهبية والمصلحة المعيشية مع
النزعة القبلية وحساسيتها العصبية فأدّت إلى مواجهة وصفها أبو القاسم بن
عباس مذهبية في ظاهرها، وقد يكون التفاعل آنياً مرتبطاً بالموقف الذي كان
عليه الغوايص من الفريقين.

الأخبار والمعلومات التي لديه، فهذا الصراع المذهبي مفتعل، وهي فرية كان يجب عليه التأكد منها أولاً، وبالتالي ما كان بينهم من صراع بين عوائل من القريتين فهو صراع بين فريقين سياسيين على السلطة وحطامها، كما أن الصراع السياسي لم يكن بين آل ماجد والحاج مدن أو الأمير مدن، بل هو بين آل رقية عن أهالي البلاد القديم والأمير مدن الجد حفصي ممثلاً عن فريقه في جد حفص المتعاون مع الشيخ نصر آل مذكور وأسرته وجماعته السياسية.



5. المؤرخ والجغرافي البريطاني (روبرت جيرمان (ت 1996م):

روبرت جيرمان مؤرخ وجغرافي في آن واحد كما يظهر من عنوان دراسته التي كان عنوانها (الخرائط التاريخية للبحرين بين 1817 - 1970م)، وقد كشف هذا المؤلف عن هذا التداخل الدقيق في تخصصه العلمي بين علمي الجغرافيا والتاريخ، ومن هنا يكتسب أهميته العلمية، ويلحظ أن كتابه موثق ومكون من (ثلاثة أجزاء) ضم عدداً وافراً من الخرائط الطبيعية والسياسية والتاريخية المتنوعة، بالإضافة إلى مدخل كتابي تمهيدي لها مطبوع في كتيب مستقل، أما طبعة الكتاب التي رجعنا إليها فهي طبعة حديثة باللغة الإنجليزية، وتاريخها هو عام (1996م).

وقد جمع هذا المؤرخ والجغرافي الأوروبي مجموعة من الخرائط التاريخية للبحرين حدد عددها في الصفحات الأولى من كتابه بـ (69) خريطة بعضها خرائط جوية وكبيرة، وتضمنت هذه الخرائط بيانات هامة ودقيقة ومعلومات مفصلة عن تاريخ البحرين وجغرافيتها، وأسماء مدن وقرى البحرين وجزرها، وعيونها الطبيعية والرؤوس المتناثرة في بلادنا، ومواقعها الطبيعية، وما نلاحظه كذلك من عنوان الكتاب أن المؤلف ركّز في دراسته على الخرائط

التاريخية والجغرافية للبحرين على فترة طويلة نسبياً تتجاوز «قرناً ونصف العام من تاريخ البحرين الحديث»، وتمتد هذه الفترة الزمنية من عام (1817م إلى 1970م) وهي ما بعد مجيء آل خليفة للبحرين بحوالي (35) عاماً ميلادياً.

وقد ذكر في خرائطه المتعددة عدداً كبيراً من المدن والقرى والبلدات البحرانية، ولم نستطع بسبب ضعف الخط الذي كتبت به البيانات المتوافرة على سطح الخريطة وتشابك خيوطها حصر عددها حصراً دقيقاً، ولكنها لا تقل عن مائة قرية وبلدة، ومما ذكره روبرت جيرمان من أسماء جزر ومدن وقرى: المنامة والمحرق والرفاع، وجزر سترة والنبي صالح وجدة، وأم النعسان، والنويدرات والعكر وبربرة، وسند وعسكر، وجو، وغيرها من القرى البحرانية.

الفصل الثامن

**القرى البحرانية في كتب التراجم
والدراسات المعاصرة**

بعد إهمال طويل، وغياب شبه تام من المهتمين بالشأن الثقافي، وعقب سباتهم العميق عن الكتابة عن تاريخ بعض القرى البحرانية القديمة أو العامرة الحاضرة ودراستها في زماننا بدأت في السنوات المتأخرة بؤادر اتجاه جديد بين بعض المثقفين البحرانيين للاهتمام بجوانب من هذا التاريخ المغيّب، والبدء - رغم الصعوبات الكثيرة - بدراسته بغرض الكشف العلمي عن جوانب من هذا التاريخ المدفون عن عمد أو سهو، والعمل من جديد على إعادة توثيقه، وربط حاضر هذه القرى بماضيها التليد أو بغرض إعادة كتابته من جديد.

وكانت دوافع الكتابة عن تاريخ القرى والبلدات البحرانية في غالبها ذات طبيعة علمية لدى الباحثين الجادين، أو هي بهدف البحث عن نوع من تحقيق الإمتاع العقلي لدى البعض الآخر من الباحثين، أو من قبيل تحقيق الرغبة في إشباع شكل نشاط من الحماس الذاتي المتقد في النفس الإنسانية لإثبات القدرات الذاتية أو من أجل تطويرها وتفعيلها، والمشاركة في عمليات النشاط الثقافي الوطني، وبالرغم من تعدد دوافع الاهتمام بالبحث في هذا المجال التاريخي فإنه لا يهمم بالتأكيد - بعد هذا - التمييز بين دوافع الكتابة لدى هؤلاء الباحثين طالما أنها في النهاية عمل ثقافي وطني ذو طابع إنساني نبيل، ويصبّ في تحقيق أهداف الخير، والسمو بهذا العمل الوطني وتنمية قيمه خدمة للتاريخ والمجتمع الحالي على حد سواء.

ولكن الكتابة التاريخية، وهي أداة ثقافية لدى الناس قد بدأت

السير - كما ذكرنا في دراسة سابقة - تضع رجلها الأولى في الاتجاه الصحيح، وذلك حينما تحولت بعض الكتابات التاريخية التي كتبها بعض المهتمين بالتراث الثقافي التاريخي إلى جهد علمي وثقافي كشف عن غوامض من ماضينا الثقافي والحضاري وجوانبه، وهي.. أي هذه الكتابات.. عمل ثقافي يقوم به بعض الباحثين البحرينيين ممن يمتلك القدرة على أداء هذه المهمة العلمية، وهذا ما انسحب على الكتابة التاريخية عن تاريخ البحرين - بكل أشكالها - بخاصة عن قراها ومدنها وسائر إنجازاتها وتراثها في عصور مختلفة من تاريخنا بخاصة في فترة النهضة العلمية التي صنعها علماء البحرين في القرون الهجرية الأربعة من القرن العاشر إلى الثالث عشر.

وقد نشطت - بجهود ذاتية في غالبيتها - حركة التأليف التاريخي بين مجموعة من المثقفين - بخاصة مثقفي أهالي القرى البحرانية - بعد أن شعروا بوجود هوة واضحة تستهدف تاريخ بلادهم، وجوانب نقص كبير في الدراسات التاريخية التي توثق تاريخ قراهم القريب والبعيد على حد سواء، وبدأت جهودهم في الظهور التدريجي، وعلى فترات خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبخاصة منذ نهاية عقد السبعينات إلى يومنا هذا، واستمرت أنشطتهم في السنوات الأولى من الألفية الثالثة الجديدة، ومع ذلك كله فعمر هذا التوجه الثقافي النبيل لا يتجاوز في أقصاه أربعين عاماً.

ويلحظ أن أغلب المثقفين والباحثين البحرينيين ممن كتب تاريخ بعض القرى البحرانية حتى اللحظة الراهنة أو (الحاضرة) سواء بعمليات التراجم أو الكتابات القصيرة أو البحوث عن تاريخ القرى الأصيلة هم في أغلبهم من المثقفين الذين ينحدرون من أبناء القرى ومن السكان الأصليين القاطنين في مدن البلاد، فهؤلاء أقدر الناس على معرفة تاريخ بلداتهم وكتابته سواء بالمعايشة

المباشرة، أو طريق النقل الشفهي عن كبار السن أو تلمس بعض الحقائق التاريخية المغيبة عنهم وعن الأجيال الحاضرة في مصادر تراثية وتاريخية متناثرة ومهملة، بعضها منسياً في حوزة المآتم، أو مدفوناً في بعض المصادر التاريخية التي كتبها البحرينيون والعرب والأجانب.

ونحن على يقين أن بعض الباحثين والمثقفين البحرينيين من غير أبناء القرى موضوع الدراسة يمكنهم الاشتراك في كتابة هذا التاريخ والمساهمة في كشف بعض جوانبه المضيئة، وقد وجدنا بعض إشاراتهم المتفرقة عن تاريخ بعض القرى البحرانية⁽¹⁾ وكتابته بشيء من الجدية والإخلاص.



اتجاهات حركة الكتابة:

نشأت في الفترة القصيرة من عمر تجربة الكتابة عن تاريخ القرية البحرانية اتجاهات متعددة، وقد وضحت هذه الاتجاهات في الكتابات القليلة المتعددة عن القرية البحرانية، ويمكن تحديد هذه الاتجاهات على النحو التالي:

1. اتجاه الكتابة الانفرادية بين الباحثين البحرينيين عن تاريخ قرية بحرانية محددة أو أكثر من قرية بجهود ثقافية ذاتية وباستفاضة علمية نسبية، ونعني قيام باحث من البحرينيين بمفرده بدراسة تاريخ قرية بحرانية أو جانب منه في فترة زمنية محددة، وقد تمتد دراسته إلى جوانب من حاضرها، وهذا الاتجاه الثقافي - كما نرى - هو أقدم وأوسع اتجاهات الكتابة التاريخية المعاصرة عند المؤلفين البحرينيين عن تاريخ

(1) يوسف مدن، دراسات في تاريخ القرى البحرانية، الحلقة الرابعة من الكتاب (دراسة غير منشورة).

بعض القرى البحرانية سواء كانت من القرى المندثرة أو ما تزال حتى يومنا الحاضر قرى قائمة وعامرة، فيوسع الباحثون من دراسة حاضرها الجديد، ومن أمثلة ما كتب عن بعض القرى البحرانية في هذا المجال كتاب (العقد النظيم في تاريخ أوال والبلاد القديم) لمؤلفه المرحوم حسن إبراهيم السعيد، وكذلك كتاب (ذاكرة البديع) للباحث الأستاذ إبراهيم راشد الدوسري، وكتاب (كرزكان.. إضاءات على ماضيها وحاضرها) للباحث الأستاذ جعفر محمد يوسف، وأيضاً كتاب (جزيرة سترة بين الماضي والحاضر) لأستاذنا الدكتور عبد علي محمد حبيل، وكتاب آخر عنوانه (البلدة المأهولة) للباحث جعفر حبيب عبد الله يقيم، وهو يشير هنا لبلدة سماهيج، ومن الكتب التي تناولت تاريخ بعض القرى البحرانية المندثرة كتاب (بربورة.. قرية مندثرة)⁽¹⁾، وهناك مجموعة من هذه الدراسات المنفردة عن بعض القرى البحرانية⁽²⁾ كالماحوز والقدم وجدحفص وغيرها.

2. واتجاه آخر نشأ بين جملة الكتابات البحرانية القليلة والمعاصرة عن تاريخ القرية البحرانية المختفية أو الحاضرة يحمل بين طياته اتجاه «النزعة الجماعية» في البحث التاريخي، وما يزال هذا الاتجاه - حتى الآن - مع أهميته في خطواته الأولى محدوداً، وبطيئاً في حركته، والصيغة الواضحة لهذا الاتجاه كما ذكرنا هو «الكتابة الجماعية عن تاريخ قرية أو أكثر»، حيث يتكون فريق عمل من الباحثين - تطوعاً أو بدوافع أخرى - وبخاصة من أبناء قرية بحرانية معينة لكتابة تاريخ قرية بحرانية اختار الفريق دراسة تاريخها كما في كتابة تاريخ

(1) يوسف مدن، بربورة قرية مندثرة، دار الوسط البحرانية، 13 يوليو/تموز 2009م.

(2) يوسف مدن، دراسات في تاريخ القرى البحرانية، الحلقة الرابعة.

(قرية النويدرات) بمشاركة فريق مؤلف من مجموعة باحثين من أبنائها المهتمين بالبحث التاريخي، أو يقوم بهذا العمل جهة مؤسساتية فاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي، وتقوم فلسفة هذا الاتجاه على البحث التكاملي بين أعضاء الفريق وجماعته، وتوزّع عملهم الثقافي في الكتابة والبحث والتنظيم، وتبادل الخبرات في عملهم الثقافي ليكون نشاطهم «علمياً»، وأقرب واقعية وأكثر نضجاً، وأقل خطأً.

3. ونشأ بين الدراسات البحرانية عن تاريخ قرى البحرين اتجاه جديد وثالث - هو الآخر - محدوداً، وما يزال هذا الاتجاه في بداياته، وفي نطاق دوائره الأولى، ويركز هذا الاتجاه على دراسة أحداث معينة ذات طابع تاريخي مميز أو ظاهرة بارزة من تاريخ قرية أو حوادث ذات وقع انفعالي في تاريخ البحرين بوجه عام كما فعل الدكتور عبد العزيز يوسف حمزة في دراسته لحادثة «طبعة البلاد القديم»، أو كتاب «محطات في ذاكرة المعامير»، وهو من إعداد صديقنا الباحث جاسم حسين آل عباس، وقد تناول بعض الأحداث الخاصة بهذه القرية، ومن ذلك تاريخ بناء وتأسيس شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) لجسر يربط اليابسة بين قرية المعامير وجزيرة سترة في وسط الساحل الشرقي من جزيرة البحرين.. الجزيرة الأم، أو الاهتمام بدراسة وتحديد مواقع المساجد والمزارات الروحية القديمة في البحرين أو العناية بدراسة ظاهرة الحرف التاريخية والصناعات المهنية الشعبية وغير ذلك من الأحداث والظواهر ذات الوقع الاجتماعي - النفسي، وما تزال صورتها عالقة في أذهان الناس أو يراد للأجيال الحاضرة منهم الارتباط بهذه الحوادث وتذكرها.

4. واتجاه ثقافي رابع برز بين مجموعة دراسات لعدد من

الباحثين البحرينيين عن قرى بلادهم وبلداتهم البحرانية المختلفة، وقد ركز هذا الاتجاه على دراسة ظواهر ثقافية واضحة في تاريخ القرية البحرانية وحياتها الاجتماعية والثقافية والروحية كدراسة ظاهرة النهضة العلمية البحرانية في تاريخ القرية البحرانية أو دراسة «الفكر التربوي عند علماء البحرين» خلال عصور سابقة امتدت من القرن العاشر حتى القرن الثالث عشر الهجري، أو دراسة حركة الكتابة في المجال الأخلاقي في مصنفات ومؤلفات ورسائل علماء القرية البحرانية أو دراسة موسوعة شعر علماء وأدباء البحرين في فترة سابقة أو الاهتمام بحركة الفقه في التراث العلمي والثقافي لعلماء القرى البحرانية، وهكذا دواليك، فالنهضات الفكرية وبروز التخصصات العلمية المختلفة بين أهالي القرى بحاجة لدراسات ضمن الاهتمام العام بتاريخ البحرين الثقافي العام، وما لحظناه حتى الآن أن هذا الاتجاه هو أقل اتجاهات الكتابة البحرانية بروزاً ووضوحاً، فالدراسات المنشورة عنه قليلة جداً، وما تزال محدودة، ولكنه كسائر الاتجاهات السابقة سينمو تدريجياً ويأخذ مكانته فيما بعد.

5. وأخيراً تتجه بعض الدراسات البحرانية في مسار تاريخي لافت، وهي بوجه عام مجموعة من الدراسات أو الكتب التي ظهرت متأخرة في الحياة الثقافية للمجتمع البحراني المعاصر، وتهتم هذه الدراسات بعملية حصر أسماء القرى البحرانية بأدوات ثقافية متعددة ومتاحة، ولكنها شائعة بين الناس وثقافتهم المحلية كما في استخدام بعض الباحثين والعلماء للشعر ونظم قصائده في حصر القرى البحرانية حاضرها وماضيها كما في قصيدتي الغريفي والسهلاوي، أو عن طريق بناء وتصميم معاجم جغرافية أو خرائط تحدد أسماء بعض هذه

القرى أو اللجوء لكتب علم التراجم البحرانية التي نشطت مؤخراً في الكتابات التاريخية البحرانية عن السيرة الذاتية لعلماء البحرين خلال عصور التاريخ الإسلامي المتعاقبة، أو عن طريق قراءة بعض الوثائق التاريخية المؤرخة من قرون أو باستخدام الخرائط الجغرافية للتعرف - ما أمكن - كما فعل الأستاذ حسين محمد حسين الجمري البحراني، فهذا الاتجاه أراد تجاوز العموميات، والكلام المرسل ليحدد هذه القرية أو تلك باسمها سواء في زماننا أو في عصور سابقة من حياتنا.

وكما تقدم القول أعلاه فإن الباحثين في هذا الاتجاه قد اختلفوا في اجتهاداتهم بالاعتقاد بوجود عدد كبير من القرى والبلدات في جزيرة البحرين (أوال التاريخية) قبل مجيء آل خليفة إلى جزيرة البحرين، وتحديد هذا العدد بوجود (360) بلدة تعرض الكثير منها للدمار والخراب كما يقول كريستن نيبور وفروغي وفيلكس جونز والشيخ محمد النبهاني وأمين الريحاني وغيرهم، فجميعهم قد يرون وجود هذا الكم الكبير من القرى البحرانية قديماً، لكنّ منهم من قال بهذا العدد (360) قرية وبلدة، ومنهم من قام بدراسات تاريخية لحصر أسماء ما يمكن حصره من أعداد هذه القرى.

وهذا واضح في كتابات بعض المؤرخين ممن كتب في تاريخ البحرين وذكر هذا الكم من أسماء قراها العامرة والمندثرة على حد سواء، ولكن لم يستطع ذكر سوى عدد أقل من هذه القرى كالشيخ محمد علي العصفور صاحب الذخائر الذي قال بوجود مائتين من القرى المعمورة ومع ذلك لم يذكر سوى ثلاث وتسعين قرية، وبعضهم من ذكر بعض القرى لارتباطها بذكر علماء ينتمون لها كالذي فعله علماء التراجم البحرانيون مثل المحقق البحراني الشيخ

سليمان بن عبد الله الماحوزي صاحب فهرست علماء البحرين، وعملاق البحرين الفقيه والعالم الجليل العلامة الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرزي البحراني في كتابه المعروف بـ (لؤلؤة البحرين)، وكذلك في كتاب «أنوار البدرين» للعلامة الكبير الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني، فقد ذكرت أسماء بعض القرى البحرانية في هذه الكتب والمصادر لارتباطها بأسماء بعض العلماء الذين ترجمت سيرتهم الذاتية، وما جاء في دراسات متأخرة.

ومنهم من ترك الموضوع دون مناقشة أو حتى ذكر تفاصيل، ومنهم من ذكر بعض الأسماء على وجه السرعة التي تخلو من تفصيل، ومنهم من اجتهد في حصر أسماء قرى بحرانية بقدر ما أتيج له، ولكن بعض الباحثين - بحمد الله سبحانه - وغالبيتهم من المؤرخين البحرينيين الذين ينتمون لهذه القرى، وقليل من غير البحرينيين لم يتوقفوا عند حدود الاعتقاد بهذا الرقم من عدد القرى البحرانية، وإنما سعوا إلى العناية الممكنة في دراساتهم بعملية عد وحصر - بصورة فعلية - لهذه القرى والبلدات بأسمائها الفعلية سواء كانت موجودة في زمن قديم، وبعضها قد اندثرت اليوم أو ما تزال بحمده تعالى موجودة وعامرة في حاضرنا، وقائمة في النسيج الاجتماعي للشعب البحراني، وهي في النهاية، وكما نعتقد محاولات اجتهادية للوصول إلى تحديد أقرب رقم من أسماء هذه القرى.

وبالرغم من العمر القصير لأغلب هذه الدراسات خصوصاً البحرانية في تحديد القرى والبلدات البحرانية بأسمائها الفعلية معتمدة على مصادر متعددة كمصادر دراسة التراث الثقافي والروحي والسياسي لعلماء البحرين وغيرهم مثل كتب التراجم والسيرة الذاتية للرجال والعلماء، وبعض المصنفات والمخطوطات البحرانية التي كتبها علماء البحرين وفلاسفتهم وشعراؤهم وأدباؤهم في عصور مختلفة بخاصة في فترة نهضتهم العلمية خلال القرون الهجرية الخمسة

المتأخرة بدءاً من القرن العاشر الهجري حتى القرن الخامس عشر الذي نعيش فيه حاضراً فإنها بدأت - بحمد الله تعالى - المسير في الاتجاه الصحيح، أو بالاعتماد على الخرائط الجغرافية التي صممها جغرافيون، وأملنا معقود بتتابع الجهود للوصول إلى أوسع تحديد وذكر هذه القرى والبلدات بأسمائها كما كانت في تاريخها.

وبالإضافة إلى دراسات المثقفين والعلماء البحرينيين المعاصرين هناك قليل من الدراسات غير البحرانية حصرت بالعد التقديري مجموعة (القرى والبلدات البحرانية)، وذكرتها بأسمائها الفعلية كما كانت مدونة في وثائق وأدوات مصادر التاريخ أو في مصادر حاضراً اليوم، ومن هذه الدراسات الأجنبية ما كتبه المؤرخ الإيراني محمد بن إبراهيم كازروني الملقَّب بـ «نادري» قبل أكثر من مائتي عام مع قوله بوجه عام بأن عدد هذه القرى (360) قرية وبلدة بحرانية، وكذلك المؤرخ والجغرافي البريطاني (جون جوردن لوريمر) صاحب موسوعة «دليل الخليج في تاريخ عمان ووسط الجزيرة العربية» التي صنفها بمشاهدات ميدانية قبل مائة وخمسة سنوات، وصدر عام 1908م.

ومن الدراسات الأجنبية - كذلك - في هذا المجال كتاب (روبرت جيرمان) عن الخرائط التاريخية للبحرين بين 1817 - 1970م، وهو كتاب مليء بمجموعة كبيرة من الخرائط المنوعة التي تضمنت أسماء عدد كبير من القرى البحرانية لا تقل عن مائة، وقد صدر هذا الكتاب عام 1996م، وما ذكرناه من دراسات بحرانية أو غيرها هي في حدود ما علمناه من دراسات وأبحاث في هذا الشأن.



قرى بحرانية في كتب التراجم:

تشكل القرية أساساً لكل اجتماع إنساني على امتداد التاريخ،

فالقرية في المجتمع البحراني وسائر المجتمعات البشرية هي - تجمع بشري أولي - تكوّن من شبكة عوائل صغيرة تنمو تدريجياً لتشكل بأنواعها المتعددة مجتمع قرية، ثم تتابع الاجتماع الإنساني في تنظيمات بشرية أكبر حجماً كمجتمع العشيرة والقبيلة، ولم يخلُ المجتمع البحراني - كسائر المجتمعات - من هذه الوحدات البشرية الاجتماعية الأولى التي تدرجت في تكوينه التاريخي لتجتمع في كيان اجتماعي أكبر يعرف بمجتمع القرية.

ومما يلحظ من بعض المصادر البحرانية أن القرية (بحجم كبير أو صغير) كانت الثقل السكاني البارز لها بخاصة في القرون الهجرية الأربعة الممتدة من القرن العاشر حتى الثالث عشر وما بعدها، حيث نشأت في هذه القرى نهضة ثقافية كبرى ومتألقة، واحتضنت هذه القرى مراكز العلم ودور العبادة والمزارات الروحية المنتشرة اليوم في أرجاء البلاد حتى من قرون متعاقبة قديمة تمتد في عمود الزمان إلى العصر الهجري الأول.

وأخذت القرى البحرانية اهتمام العلماء والشعراء والأدباء لارتباط ذكرها بذكرهم في كتب التراجم ودواوين الشعراء وعدد من المصادر التاريخية والمخطوطات الثقافية التي كتبها مؤرخون بحرانيون أو من المؤرخين غير البحرينيين، إما لوصف حوادث معينة وقعت في تاريخ هذه القرى أو لارتباط ذكرها بأسماء علماء بحرانيين مشهورين ذاع صيتهم في الأوساط العلمية، وأصبح لهم صيت بين الناس، فحملت أرباب التراجم وعلمائهم على ذكرها دون غيرها بالرغم من وجودها أو لهجرة العلماء إليها والسكن المؤقت أو الدائم فيها، أو لاهتمام باحث معين بدراسة تاريخ البحرين فيجد نفسه أمام ذكر قراها مندثرة وعامرة على حدّ سواء ليدوّن وجودها ويوثق بعض الأحداث السياسية أو غيرها من الوقائع ذات الطابع المميّز.

إن علم التراجم أحد مصادر توثيق أسماء القرى البحرانية وبيان بعض أدوارها الحضارية في النهضة الروحية والثقافية والاجتماعية التي شهدتها البحرين «ونقصد جزيرتنا الهادئة الوادعة.. أوال» في مراحل من تطورها التاريخي، بيد أن الغرض من ذكر أسماء هذه القرى ليس وصفها للناس أو الحديث عنها بشكل مباشر، وإنما التعرض لها للأسباب المتقدمة التي أوردناها، فأصبح علم التراجم وكتبه أحد مصادرنا التاريخية في التعرف على قرانا وما جرى فيها من بعض الحوادث أو الوقائع، وإدراك جوانب من حالتها الثقافية وظروفها الاجتماعية، وكذلك معرفة التشكيلات الاجتماعية الصغيرة التي تتكون منها بعض القرى الكبيرة التي أصبحت كالمدن في اتساعها ورقعتها الجغرافية وحجمها البشري والسكاني.

إن بعض القرى البحرانية هي في أساسها قد تكونت - كما تقول بعض المصادر التاريخية البحرانية - من مجموعة قرى صغيرة تسمى جميعاً باسم قرية كبيرة أو منطقة ممتدة، فعلى سبيل المثال تكونت قرية «توبلي البحرانية الكبرى» من مجموعة قرى صغيرة تضم خمس قرى متجاورة وهي «كتكان، الهجير، الجبيلات، الكورة، مري»، وكذلك قرية عالي قد تكونت - كمنطقة سكنية كبيرة - من مجموعة قرى صغيرة متصلة مع بعضها، فهناك عالي معن، وعالي ثمود، وعالي حويص، ومنطقة الشراكي، وشكلت هذه القرى الصغيرة ما عرف بمنطقة (عالي)، وأيضاً منطقة الماحوز فهي قرية كبيرة مكونة كما يقول المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني في كتابه (فهرست علماء البحرين) من ثلاث قرى متداخلة هي.. الدونج، وهلتا، والغريفة التي ما تزال عامرة، وقد أشار الماحوزي إلى ذلك في كتابه المذكور.

ومن القرى الكبيرة ذات العمق التاريخي البعيد قرية البلاد القديم التي كانت قبل قرون خلت عاصمة سياسية وثقافية للبلاد

في مرحلة تاريخية سابقة، فهذه القرية التاريخية تشمل قرى صغيرة داخلة في حدودها حتى اليوم أو قريبة منها كالزنج، والخميس، وأبو خفير، وطشان وأبو بهام، والمويلغة والصالحية، وكانت لكبر حجمها تسمى مدينة في بعض الكتابات التاريخية القديمة كما في كتاب (نزهة المشتاق) للرحالة المغربي الشريف الإدريسي.

أما سترة بشرق البحرين فهي جزيرة تحتوي على عدد من القرى الصغيرة المترامية في وسط الجزيرة وأطرافها بخاصة الشمالية والشرقية والغربية، وتبلغ هذه القرى ثمان وهي (الخارجية.. سترة الأصلية القديمة، ثم قرى واديان التي أصبحت أكبر قرى جزيرة سترة، وأيضاً مركوبان ومهزة وسفالة والقرية، وحالة أبو العيش، وكذلك مظاعن الحميرية الواقعة في شمال غرب الجزيرة باتجاه ساحلها الغربي المقابل لجزيرة النبي صالح، وقد اندثرت واختفى جمالها الطبيعي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين)، وموقعها أطراف سترة الشمالية الغربية، وتعتبر هذه القرية المدخل الفعلي اليوم لجسر سترة - جزيرة النبي صالح بعد أن كانت أرضها «غابة خضراء» تمتلئ بالأشجار بخاصة أشجار النخيل، ومليئة بجداول المياه وترعاتها الموزعة على أراضي الحميرية وغيرها من قرى سترة بخاصة الخارجية ومهزة.

إن هذه البلدات أو القرى الكبيرة (وهي مجرد نماذج وأمثلة) تعد في نظر بعض المؤرخين غير البحرينيين وبخاصة ممن لا خبرة لهم بتاريخ البحرين وتكوينها السكاني مجرد منطقة واحدة أو بالتحديد (قرية واحدة)، فجزيرة سترة - على حجمها الكبير - هي في نظرهم قرية واحدة دون النظر إلى مجموعة قراها الصغيرة التي تتفرق على مساحتها الجغرافية، وكذلك توبلي والماحوز وبلاد القديم، فهي قرى كبيرة، ومستقلة لا ينظر في عدّها الكمي سوى

كونها قرية واحدة، وهذا يسقط القرى الصغيرة من العد ويقلل من عدد قرى البحرين بوجه عام.

كتب المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني في بيت الشيخ سالم البحراني الكائن بقرية عالي سنة 1118هـ رسالته في تراجم بعض علماء البحرين⁽¹⁾ تحت عنوان (فهرست علماء البحرين) وذكر فيها مجموعة من القرى البحرانية لارتباط ذكرها بذكر أسماء علماء بحرانيين، وكانت دراسته التي استهدفت السيرة الذاتية لبعض العلماء بنصوص قصيرة وليس هدفها ذكر قرى بحرانية، ولكن عملية التراجم اقتضت ذكر بعض البلدات والقرى والمناطق التي ينتمي إليها من ترجم لهم من العلماء والشعراء والأدباء.

وبعده بحوالي (64 سنة) من كتابة رسالة الشيخ الماحوزي وبالتحديد في سنة 1182هـ كتب صاحب الحقائق فقيه البحرين الكبير العلامة الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدراري البحراني (ت 1186هـ) في مدينة كربلاء المقدسة كتابه الموسوم (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث) واستدعت عملية التراجم وذكر السيرة الذاتية لبعض العلماء الإشارة إلى أسماء عدد من القرى والبلدات البحرانية التي عاش فيها العلماء ممن ترجم لهم في الكتابين (الفهرست واللؤلؤة).

ثم أتى بعدهما العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني (ت 1340هـ)، ومضى على منوالهما مع توسعته في عملية التراجم كمأً وكيفاً، وقد ارتبطت هذه العملية أيضاً بذكر مجموعة

(1) هناك رسالة باسم (مشايخ الشيعة) كتبها الشيخ يحيى بن الحسين آل عشيبة السلمابادي البحراني، ولكنها لم تذكر القرى البحرانية لكونها ذكرت عدداً قليلاً من علماء البحرين، كما أنها خلت من ذكر اسم قرية محددة.

من القرى والبلدات البحرانية ذات صلة بالعلماء الذين يتم ذكر سيرتهم الذاتية، واتسع ذكر أسماء هذه القرى البحرانية في كتاب (منتظم الدرين) للشيخ محمد علي التاجر البحراني، وهو من علماء القرن الرابع عشر الهجري، وقد ذكر أكثر من مائة وثلاثين قرية وبلدة وجزيرة بحرانية في كتابه (عقد اللآل في تاريخ أوال) وكتاب (منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين).

ويلحظ أنه مع عدم تركيز علماء التراجم السابقين على ذكر أسماء القرى البحرانية أو الاهتمام بالمعلومات الأولية عنها إلا أن المرور بأسماء بعض القرى قد ساعد بعض الباحثين على معرفة جوانب من التطور الكمي في عدد القرى المذكورة في كتب التراجم كعلم ومصادره عند بعض العلماء البحرينيين من ذكر (17) قرية بحرانية ذكرها الشيخ سليمان الماحوزي في كتابه (الفهرست) إلى ذكر (33) قرية بحرانية مرّ بذكرها العلامة صاحب الحقائق الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين)، ثم بلغ الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني في كتابه (أنوار البحرين) بعددها إلى مستوى (40) قرية وبلدة بحرانية، ومضى على هذا المنوال كل من اشتغل بدراسات التراجم بعدهم بخاصة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين.

بيد أن تلك الكتب في مجال «تراجم العلماء» ليست دراسات لمناطق البحرين وقراها لا تاريخاً ولا جغرافياً، فالتفاصيل فيها سواء كانت (موجزة أو موسعة) قد دارت حول السيرة الذاتية لبعض العلماء ممن كتب عنهم علماء التراجم خلال الثلاثة قرون الأخيرة ما بين (12 - 15)، ومع ذلك فلا يمكن في نظرنا تجاوز الاستفادة العلمية الممكنة من محتويات هذه الدراسات (أي كتب التراجم

ومصنفاتها) عند الحديث عن تاريخ القرى البحرانية وتحديد أسماء بعضها لأنّ التلازم وثيق بين ذكر العلماء وأسماء قراهم التي عاشوا فيها .

فما كتبه علماء التراجم عن السيرة الذاتية لبعض العلماء هو في الواقع جهد ثقافي يلامس جانباً من تاريخ القرى البحرانية حتى لو كان ذلك بمحدودية، لذلك اقتضى التنبيه بأنّ ذكر بعض القرى والبلدات في كتب التراجم السابقة هو في حقيقته يمثل حلقة مفيدة من دراسة تاريخ القرى البحرانية، ثم أصبحت دراستها فيما بعد (ببعد تاريخي أو جغرافي) أشبه بحلقات تراكمية مع كونها دراسات انفرادية، فقد بنى المتأخرون في عملية التراجم والدراسات التاريخية للقرى على اجتهادات ثقافية متعددة منها الخبرة العلمية الشخصية، وكتب التراجم السابقة، والخرائط المتاحة، ووجود بعض الدراسات التاريخية المختلفة وغيرها.

وقدمت كتب التراجم البحرانية ومصادر علمائها في هذا المجال الثقافي نماذج عديدة لأسماء عدد من القرى الواردة فيها بغرض تدوين ترجمة السير الذاتية للعلماء البحرانيين الذين أثروا الحياة الثقافية، فسعى علماء التراجم إلى توثيق تاريخهم الثقافي وفقاً لما توافر لدى علماء التراجم من معلومات، ومن ذلك ما جاء في كتب «فهرست علماء البحرين، ولؤلؤة البحرين، وأنوار البدرين» التي نعتبرها اليوم من أمهات كتب التراجم وليست كلها.

وسنحاول الوقوف عند هذه المصادر بالنحو التالي:

1. فهرست علماء البحرين:

صنف المحقق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني وأصله من جزيرة سترة أكثر من رسالة في تراجم علماء

البحرين، وجمعها المحققون في كتابه (فهرست علماء البحرين)، وترجم فيه حياة (33) عالماً بحرانياً ممن عاصروهم أو تقدموا على وجوده، وكان هو أحدهم، وذكر فيه عدداً من القرى البحرانية التي أنجبت هؤلاء العلماء الأفاضل، وذكر أسماء قرى أخرى في رسالته الثانية «جواهر البحرين في علماء البحرين» حينما ترجم لسيرة «13» عالماً بحرانياً.

وقد تعرضت أسماء بعض القرى للتصنيف، حيث لم يستطع بعض المحققين غير البحرينيين إدراكها وتصحيحها، وقد تدارك محققون بحرانيون لاحقون هذه الأخطاء بسبب معرفتهم بأسماء قرى بلادهم، ومن القرى المذكورة في كتابه الفهرست (سترة التي وصفها بأنها قرية كبيرة من قرى البحرين، والماحوز بقراها الثلاث الكبرى الدونج وهلتا والغريفة) أثناء ترجمة سيرة وحياة عدد من علمائها)، وجزيرة النبي صالح، وأيضاً قرية سلماباد عندما تحدث عن الشيخ مفلح بن راشد الصيمري وابنه الشيخ نصير الدين، وكذلك اسم عسكر عندما ذكر بعض علمائها كالشيخ علي بن حسين الشاطري العسكري وولده الشيخ حرز، وذكر الحجر والشاخورة وجزيرة النبي صالح ومقابة والرويس وأبو صبيع وكرانة.

وأشار لذكر قرية جد حفص وبعض علمائها كالشيخ داود بن شافيز والعلامة السيد ماجد بن هاشم الصادقي العريضي الجدحفصي، والخطيب الشيخ أحمد بن عبد السلام البحراني الجدحفصي، وذكر نسب «الغريفي» نسبة لقرية الغريفة، وكذلك قرية «كرانة» عند حديثه عن العلامة السيد عبد الله ابن السيد سليمان الكراني.

وذكر الماحوزي قريتين هما «مقابة وأبو رويس» لشخصية علمائية واحدة هي الشيخ محمد بن رجب المقابي البحراني

والشيخ محمد بن يوسف الخطي، وكذلك أشار لاسم قريتي أبوصبيع والشاخورة، وذكر اسم قرية كتكان بلدة العالم الجليل السيد أبو المكارم السيد هاشم ابن السيد سليمان الكتكاني نسبة إلى قرية كتكان من قرى توبلي.

ويلحظ أن عدد القرى المذكورة أقل من عدد العلماء المذكورين في رسالته، فقد ذكر من أسماء القرى البحرانية حوالي (17) قرية فقط مع إخفاء أسماء بعضها حين يترجم لحياة بعض العلماء كما فعل مع علماء من كرزكان والقدم، بينما بلغ عدد من ترجم لهم في رسالته الأولى (33) وحوالي (13) في الرسالة الثانية.

2. لؤلؤة البحرين:

فرغ العلامة الفقيه والمحدث الكبير الشيخ يوسف آل عصفور البحراني المعروف بـ «صاحب الحقائق» من كتابه (لؤلؤة البحرين) سنة 1186هـ، وقد ارتبط ذكر بعض القرى البحرانية في هذا الكتاب بذكر تراجم بعض العلماء البحرينيين الذين وردت أسماؤهم في متن كتابه (لؤلؤة البحرين).

ومن قراءتنا لكتاب اللؤلؤة أحصينا «ثلاثين قرية وبلدة» بحرانية مقرونة بذكر علمائها، ومن هذه القرية.. قرية المصلى التي سكنها المهاجر إليها العاملي اللبناني (والد الشيخ البهائي الحسين ابن الشيخ عبد الصمد الهمداني الجبعي)⁽¹⁾، ومنها كذلك قرية «الدراز» منطقة السكن الأصلي للشيخ يوسف وعائلته آل عصفور، وتناثرت القرى المذكورة في صفحات كتابه كبني جمرة، وقرية غزارا بالقرب من سماهيج، وقرية المقشاع، وقرى أخرى كالنعيم وسماهيج، وعالي معن إحدى قرى عالي، وقرية بلاد القديم،

(1) الشيخ يوسف الدرازي البحراني، لؤلؤة البحرين، ص26.

وجزيرة سترة بخاصة قرية الخارجية إحدى قرى سترة، والماحوز وقراها الثلاث الرئيسية.. الدونج وهلتا والغريفة، وقرية أبوصبيح، والشاخورة، ومنطقة جدحفص، وقرى القدم وكرزكان ومقابة، وقريتي توبلي وكتكان، وقرية جد الحاج، وقرية الحجر، وجزيرة أكل أو التي تعرف اليوم بجزيرة النبي صالح.

وفي كشكوله ذكر رحمة الله عليه أسماء قرى لم يرد ذكرها في كتابه (اللؤلؤة) مثل ذكره لقرية بربورة، وهي قرية قريبة من الساحل الشرقي لجزيرة البحرين، والواقعة قريباً من قرية النويدرات وملتصقة بها من جهتيها الشمالية - الغربية، وذكر قرية «عسكر» التاريخية عند ذكره الجماعة المؤمنة من خواص الإمام علي وصحبه أمثال صعصة بن صوحان العبدي، وعمير المعلم وسهلان بن علي وغيرهم.

3. أنوار البدرين:

توسع «صاحب الأنوار» العلامة الشيخ علي ابن الشيخ حسن البلادي البحراني في ذكر أسماء القرى البحرانية، فجاء عددها في مصنفه «أنوار البدرين» أكثر لكونه متأخراً عما سبقوه، كما أنه قد ترجم فعلياً لحياة عدد أكبر من علماء البحرين الذين وردت أسماؤهم في كتب التراجم السابقة على زمانه ومنها مصادر بحرانية، وجاء من بعدهم فأضاف صاحب الأنوار رحمه الله ترجمة عدد آخر من علماء البحرين في القرن الثالث عشر الهجري قبل مولده وبعده أو ممن عاصروهم في سني حياته وعرفهم بخبرته الشخصية، وكذلك ذكر بعض علمائها المهاجرين إلى القطيف والإحساء وقصباتها، فكان اللقب «البحراني» شائعاً، ويتكرر دائماً خلال عملية الترجمة وبيان السيرة الذاتية للعالم مهاجراً أو مستقراً ببلده مع ذكر اسم قريته أو منطقة سكناه.

ولقد ترجم الشيخ علي البلادي في «أنوار البدرين» لعدد من علماء البحرين بلغوا (122) عالماً من مشاهيرهم الذين عرف عنهم شيئاً، فإنه كسابقه المحقق الماحوزي البحراني صاحب الفهرست والشيخ يوسف آل عصفور البحراني صاحب اللؤلؤة لم يشر لبعض العلماء في قرى بحرانية كانت عامرة في زمانه كعلماء بربورة والعكر وبوري ومقابا وجدحفص وفاران باستثناء إشارته للشيخ أحمد ابن الحاج محمد بن سرحان مع إغفال غير مقصود لاسم قريته العكر، نقول ذلك على سبيل المثال لا الحصر، وفي عملية ترجمته لهؤلاء العلماء الذين ذكرهم تطلب الأمر أن يذكر أسماء قراهم أو إما يذكرهم في سياق حادثة تاريخية.

ويلحظ أن الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني رحمه الله قد ذكر ما يقارب (40) قرية وبلدة بحرانية عامرة ومندثرة إما لتحديد نسب الهوية لمن ترجم لهم أو تطلب السياق التاريخي لحادثة معينة وردت في الدراسة أو عملية الترجمة ذاتها.

وبمتابعة مادة كتابه (الأنوار) نجد أنه ذكر بعض القرى التاريخية مثل المصلى، والبلاد القديم، مقابة، سماهيج، الماحوز، جزيرة النبي صالح، ستره، الدونج، هلتا، ويذكرها صاحب الأنوار هكذا (هرتي)، سلماباد، عسكر، الغريفة، جد حفص، كتكان، أبو صبيع، الشاخورة النعيم، الرويس أبو رويس، مني، الزنج، توبلي، الدراز، قرية القدم، كرزكان، والمشهد ذو المنارتين، بني جمرة، معن أو عالي معن، (نسبة إلى معن بفتح الميم وسكون العين ثم النون أخيراً قرية من قرى البحرين)، جد الحاج، جد علي، المقشاع، عراد، الحجر، الدمستان، شويكة، فاران، بوري، وذكر المنامة عاصمة البحرين أكثر من مرة.

عدد القرى البحرانية في الدراسات المتأخرة:

وبعد أن مررنا في سياق عرض الدراسات المتعددة التي أشارت لعدد (360) بلدة في البحرين، بل والدراسات التي حصرت قرى البحرين بعدد تراوح ما بين (100 - 200)، وهي في مجملها دراسات معاصرة قامت بجهود كبير غايتها حصر أسماء القرى والبلدات - بطريقة مباشرة - سواء كانت المندثرة أو التي ما تزال حتى يومنا الحاضر عامرة بالنسيج الاجتماعي للمجتمع البحراني.

ويمكننا الآن وضع بعض نتائج عملية الحصر وتحديد فعلي لأسماء هذه القرى والبلدات في بعض الدراسات التاريخية البحرانية التي اطلعنا عليها، وهي عملية تقديرية تحتمل الخطأ والصواب، في جدول كما يأتي:

جداول بدراسات حصر القرى والبلدات
بأسمائها الفعلية في جزيرة البحرين

أ - جدول بحصر ما بين (200 - 300) قرية بحرانية:

الرقم	اسم الدراسة أو الكتاب	اسم المؤلف / الكاتب	عدد القرى المحصورة
1	مناطق البحرين (معجم جغرافي - تاريخي لقرى البحرين)	سالم بن عبد الله النويدري	227
2	حاضر البحرين	الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك	200

ب - جدول بحصر ما بين (100 - 200) قرية وبلدة:

الرقم	اسم الدراسة أو الكتاب	اسم المؤلف / الكاتب	عدد القرى المحصورة
1	المعجم الجغرافي لقرى البحرين أو معجم أسماء قرى جزيرة أوال	الملا محمد علي الناصري أكد على وجود 360 قرية في إقليم بلاد البحرين	165
2	عقد اللآل في تاريخ أوال	الشيخ محمد علي التاجر	130
3	دليل الخليج في تاريخ عمان ووسط الجزيرة العربية	جون، جوردن، لوريمر	115
4	ديوان شعلات الأحزان	الملا محسن السهلاوي	105
5	القرى والمدن والجزر في البلاد الفارسية	محمد بن إبراهيم كازروني الملقب نادري	100
6	تاريخ البحرين السياسي 1783 - 1870م	فائق حمدي طهوب	(100) قرية بحرانية، وذكر بالتحديد أسماء سبع قرى ومناطق، وأشار لوجود (360) قرية نقلاً عن فيلكس جونز
7	الخرائط التاريخية بين 1817 - 1970م	روبرت جيرمان (وضع أسماء عدد كبير من القرى والبلدات على خرائطه)	لم نحصر عدد ما ذكره من قرى وبلدات بسبب كبر حجم الخريطة وتشابه خطوطها، وعددها لا يقل عن مائة قرية وبلدة
8	الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر	الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور	93

9	النسائم العطرة في القرى المندثرة	الشيخ بشار العالي	لم نستطع معرفة ما ذكره من أسماء، ويقال إنه ذكر 15 قرية مندثرة فقط مع إعطاء نبذة من تاريخها
---	-------------------------------------	-------------------	---

ج - جدول بحصر القرى الأقل من مائة:

الرقم	اسم الدراسة أو الكتاب	اسم المؤلف / الكاتب	عدد القرى المحصورة
1	قلائد النحرين تاريخ البحرين	ناصر بن جوهر الخيري	67 مع المدن
2	الدولة والقبيلة في البحرين	فؤاد إسحاق الخوري	61
3	التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية	الشيخ محمد خليفة النبهاني	35

الفصل التاسع

القرى المندثرة في جزر البحرين

اعتاد البحرينيون، كلٌ في منطقته السكنية، وكسائر شعوب العالم على تذكر أسماء القرى التي اندثرت في تاريخ سابق، وكان لهم فيها أو مع أهلها ذكريات وشجون، وهي تجارب تراكمية تسربت منها أخبارها إليهم عن طريق آبائهم وأجدادهم وأسلافهم الماضين، وظلت الأجيال الحاضرة تستحضر جوانب من تاريخ هذه القرى وتذكرها بحنين وشوق، وتردد أسماءها وبعض معالمها وجزء من تاريخها، وما تبقى من آثار أدبائها وشعرائها وعلمائها.

بيد أن هذا التناقل الشفهي لزمن طويل واجه تحدياً مزدوجاً مصدره «تجاهل المؤرخين لتاريخ هذه وإغفاله تماماً»، وكذلك «التشكيك» في وجود هذه القرى المندثرة والعامرة وفي عددها بكمها الكبير (360) قرية عامرة ومندثرة كما رأينا ذلك في طي مباحث هذا الكتاب وحلقاته، فاضطر عدد من الباحثين البحرينيين تحت ضغط هذا التحدي أو بدوافع البحث عن الحقيقة إلى البحث والتقصي في مصادر دراسة تاريخ بلادهم (البحرين) للردّ على هذا التغييب المتعمّد، وعلى جوانب من هذه التشكيكات العلمية منها، وغير العلمية على حد سواء، وكان هدف هؤلاء الباحثين البحرينيين توثيق ما أمكنهم من أسماء هذه القرى وجمع بيانات معرفية أولية عنها لا لكسر التغييب أو دفع عمليات التشكيك ومواجهتها فحسب، وإنما كذلك لكتابة تاريخ جديد قد غيّبه الظالمون وأعوانهم عن عمد لزمن طويل، والسعي إلى تعرية أهداف هذا التشكيك غير الموضوعي أحياناً، والتصدي لمآرب أصحابه بخاصة إن نضحت نفوسهم لؤماً وخبثاً.

وكانت القرى المندثرة إحدى تحديات البحث التاريخي عند علماء البحرين والمؤرخين وبعض المثقفين ممن اهتموا بمصادر التراث الثقافي البحراني ودراسته، فالإشارات المجملّة في عدد من المصادر والكتابات التاريخية تؤكد وجود هذا العدد الكبير من القرى التي ناهزت (360) قرية بحرانية، وأن أغلبها قد غيَّب الزمان بظلم أهله وقهرهم لأهالي هذه القرى، وتشيتهم بالقوة، وبعسف الظالمين وجورهم، وتهجير أهالي القرى البحرانية قسراً إلى كل بلد قريب من جزيرة البحرين، ولم تكن عملية تغييب الناس عن الواقع التاريخي لهذه القرى وحدها فحسب، وإنما استهدف هذه القرى بطمس آثارها، وطال كل ذِكرٍ لها حتى في المصادر التاريخية إلا ما رحم الله، ولولا التناقل الشفهي بين الناس لما كان ثمة مخزون اجتماعي بتاريخ هذه القرى وغابت تماماً ذاكرة البحرينيين عن الارتباط بقراهم المندثرة والعامرة على حد سواء.

بيد أن موت كثير من الآباء والأجداد قلل من مساحة الذاكرة الشعبية الجماعية عند البحرينيين عن طريق النقل الشفهي، فأصبح البحث البديل عن هذا الطريق المتآكل ضرورة علمية وتاريخية لإبقاء هذه الذاكرة الجماعية الشعبية حيّة ومتجددة وفاعلة عند البحرينيين واستحضرها دائماً عند أجيالهم الحاضرة والمستقبلية، لهذا تحركت جهود بعض الباحثين والعلماء والمؤرخين لتحطيم عمليات تغييب ذاكرة البحرينيين عن قراهم بخاصة المندثرة، وإطلاع جموع الجماهير البحرانية المتجددة وغيرهم بما توافر لديهم من معلومات ووثائق ومستندات ومصادر عن تاريخ هذه القرى وحراك أهلها، وتنشيط تفاعلهم معها وإبقائه قائماً - كتاريخ حي متجدد - في عقول السكان الأصليين وقلوبهم وذاكرتهم الشعبية.

إن عدد القرى المتداول ذِكره في بعض المصادر (360) قرية

وبلدة بحرانية، وعددها في زماننا الحاضر أقل بكثير، وبين حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة في رسالته للمعتمد البريطاني غرة رمضان عام (1355هـ / 1936م) أنه توجد بالبحرين ما يزيد عن مائتي قرية، بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحرق كما جاء في وثيقة رسمية سننشرها في قسم وثائق هذه الدراسة، وهناك حوالي مائة قرية مجهولة تم التعرف عليها بعد إعداد البحرينيين دراسات متأخرة عن عدد قراهم تكون أقل بكثير، ومن المؤكد أن الدراسات التاريخية للعلماء والباحثين البحرينيين قد قللت من الفارق بين معرفتنا بعدد قرانا في الماضي وبين معرفتنا بعددها في الحاضر، لكن بقي عدد القرى المجهولة تحدياً قائماً ومستمرّاً، فالقرى المندثرة والعامرة المعروفة حالياً بأسمائها حوالي (230) قرية ومنطقة سكنية بحرانية كشفت عنها دراسة النويدري سنة 2009م، وهي آخر دراسة لعلماء البحرين، وبقيت مهمة المؤرخين البحرينيين ضرورة علمية للكشف عن أسماء القرى المندثرة، وإناطة اللثام عن بيانات معرفية، ولهذا نتوقع منهم - بكل تأكيد - أن لا تتوقف جهودهم حتى يستكملوا هذه المهمة العلمية المجهدة بالكشف عن مزيد من القرى المندثرة المجهولة، وقد تعددت محاولات بعض الباحثين البحرينيين من مثقفين ومؤرخين وعلماء في دراساتهم التاريخية (المجملّة والتفصيلية) عن هذه القرى المندثرة، وما تزال جهودهم العلمية متتابعة حتى يكون العدد كاملاً أو قريباً من (360)، ونعتقد أن حركة البدء من الخطوة الأولى قد انطلقت، وستصل بالبحث والتقصي إلى خطوات أبعد، ولقد كان البحث عن عدد قرى بلادنا المندثرة والمدمرة في فترة ماضية ضعيفاً، وشبه ميت بين البحوث التاريخية عند البحرينيين، ولكنهم اليوم تحركوا بهمة وعزم، وكتبوا بعض الدراسات التاريخية المعاصرة التي استهدفت الكشف عن القرى المغيئة.

ويلحظ من مجموعة الكتابات التاريخية الثلاث، وهي دراسات معاصرة، عند عدد من الباحثين البحرينيين تزايد قدراتهم على الكشف التدريجي التصاعدي لمزيد من معرفة أسماء القرى البحرانية المندثرة وتزايد عددها، فالبداية انطلقت من جهد العلامة الشيخ محمد علي التاجر البحراني بكشف ما يزيد عن (60) قرية مندثرة، ثم بلغت في مدونة كتاب (حاضر البحرين) للعلامة الشيخ إبراهيم المبارك التوبلاني البحراني حوالي (77) قرية بحرانية مندثرة تم معرفتها وتحديد أسمائها، أما عند الأستاذ النويدري فوضع معجماً جغرافياً - تاريخياً رصد فيه (مائة قرية مندثرة بحرانية) كما سيأتي توضيحه، وننتظر في هذا المبحث أن نصل لرقم جديد يتجاوز ما توصل إليه الأستاذ النويدري من معرفة أكثر من مائة قرية مندثرة لأنه يحتمل عدم ذكر الأستاذ النويدري بعض القرى المندثرة التي أشار إليها علماء البحرين الماضون، ولم تدرج ضمن معجمه، وهو آخر دراسة في هذا المجال، ومن ذلك قرى غزارا، وعجاج، وبستان، وسنابس ودي، وقلعة، وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجُور، وحرنان الكبرى، وحرنان الصغرى، وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة.

دراسات حصر القرى المندثرة:

وسنشير الآن - بإيجاز - إلى أهم ثلاث دراسات معاصرة في هذا الشأن أسهمت في إحصاء عدد القرى البحرانية التي اندثرت، والقرى العامرة الموجودة الآن، وسنركز فقط في هذا المبحث على عدد القرى المندثرة التي خربت في تاريخ البحرين فاندثرت وغابت عن خريطتها السياسية والجغرافية، لأن ما هو عامر يشهد بوجوده الآن أكثر من دليل، وهذه الدراسات أسست لجهد كل باحث في هذا المجال، وهي كما يأتي:

الدراسة الأولى للشيخ التاجر:

وكان العلامة الشيخ محمد علي التاجر أول هؤلاء العلماء، حيث كتب عليه الرحمة مؤلفاً باسم (عقد اللآل في تاريخ أوال) في عقد الأربعينات من القرن العشرين، وكشف باجتهاده الشخصي عن حوالي (60) قرية مندثرة بحرانية لا تعلم الأجيال الحاضرة من البحرينيين بها، ولا يملكون معلومات كافية عنها، وقد توزعت عمليات الكشف على أهم الجزر في بلادنا البحرين، ونالت الجزيرة الأم (جزيرة البحرين) النصيب الأكبر من هذه القرى، حيث أشار عليه رحمة الله تعالى إلى أسماء (49) قرية مندثرة من قرى جزيرة البحرين أو أوال.

ثم أضاف التاجر (ست قرى أو أماكن مندثرة) أو تداخلت معالمها مع التوسع العمراني المستمر في الجزيرة الثانية «المحرّق»، وأشار إلى ثلاث قرى أو مناطق مندثرة ومندرجة مع قرى أخريات في جزيرة سترة ثالث جزر البحرين، وانتهى بحثه كذلك إلى الكشف عن وجود ثلاث قرى اندثرت في جزيرة النبي صالح واندمجت جميعاً في قرية موحدة بجزيرة النبي صالح، حيث اندثرت قرى كافلان والقرية والجزيرة الصغيرة ضمن قرية واحدة كبيرة بجزيرة النبي صالح، وبذلك بلغ ما أشار إليه الشيخ محمد علي التاجر البحراني من قرى مندثرة في الجزر الأربع (البحرين - المحرق - سترة - النبي صالح) حوالي ستين قرية مندثرة، ومنطقة مدمرة غابت عن خريطة البحرين، ونسي بعض الناس ذكرها.

الدراسة الثانية للعلامة إبراهيم المبارك:

وجاء بعد الشيخ محمد علي التاجر البحراني مؤرخ آخر هو الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجري التولاني البحراني رحمه الله، وكان التاجر والمبارك معاصرين لبعضهما، وقد ذكر الشيخ

إبراهيم المبارك في كتابه (حاضر البحرين) مجموعة من القرى
البحرانية العامرة والمندثرة، واتفق التوبلاني مع العلامة التاجر في
تحديد أسماء بعض القرى البحرانية المندثرة، وأضاف أسماء قرى
أخرى استفاد منها النويدري في وضع وإعداد معجمه الجغرافي -
التاريخي، وتبين من دراسة الشيخ المبارك تحديد (77) قرية بحرانية
مندثرة وآل مصيرها إلى الخراب، وسنذكرها في موضع لاحق من
هذه الدراسة، بالإضافة إلى عدد من القرى الحاضرة الحالية.

الدراسة الثالثة للأستاذ سالم النويدري:

ثم استكمل الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري في نهاية العقد
الأول من الألفية الثالثة هذا الجهد العلمي الشاق بدراسته الجديدة
عام (2009م) عن مناطق البحرين ومجموعة القرى البحرانية
«العامرة والمندثرة» على حد سواء، وقد وضع النويدري باجتهاده
الشخصي في هذا المجال (معجماً جغرافياً - تاريخياً) تفصيلاً في
دراسته بعنوان (مناطق البحرين)، ونشر النويدري هذا البحث في
المجلد الثاني من كتاب (موسوعة تاريخ البحرين)، وكانت دراسته
عن هذه القرى مدونة بصفحات متعاقبة تصل إلى حوالي (170)
صفحة، وقد امتدت هذه الدراسة من صفحة (17) إلى صفحة
(187)، وإذا ما تأمل القارئ الكريم في المادة الثقافية لهذه الدراسة
أمكنه توزيعها في اتجاهين أساسيين متداخلين، بارزين.. وهما:

1. ذكر في الاتجاه الأول حوالي (127) قرية ومنطقة عامرة، وجزيرة
قائمة حتى يومنا الحاضر، وسنمر على بعض التفاصيل في
موقع آتٍ، وأتاح له حضورها الفعلي فرصة الكتابة بنحو أكثر
توسعاً وتفصيلاً.

2. وأشار النويدري في مقابل ذلك إلى (100) قرية بحرانية
مندثرة ومنطقة سكنية قد خربت، وزال وجودها عن خريطة

البحرين، وترك غيابها أثره السلبي في الكتابة عنها بمعلومات أقل، أو حتى غياب الإشارة إليها، فمساحة الكتابة عن القرى المندثرة كانت محدودة إلى حد ما.

وتطورت عمليات حصر أسماء القرى المندثرة من عالم إلى آخر، ومن مؤرخ سابق إلى مؤرخ لاحق بدءاً من عصر المحقق سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني (ت 1121هـ/1709م) الذي ذكر قريتين مندثرتين هما الرويس والغريفة القديمة بمقتضى حاجته في عملية الترجمة لبعض العلماء، إلى ذكر قرى مندثرة في دراسات صاحب الحقائق، والأنوار، والذخائر، ثم دراسات الشيخ محمد علي التاجر، والشيخ إبراهيم المبارك التوبلاني، والشيخ بشار العالي، والأستاذ عبد الكريم العريض، ثم دراسة الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري عن مناطق البحرين في عام (2009م)، وذكرت هذه الدراسة أسماء بعض القرى المندثرة عند بعض هؤلاء العلماء والمؤرخين، ومن مصادرهم مباشرة، وانفرد بعضهم بذكر أسماء قرى مندثرة أخرى وجديدة وإضافية وغير مكررة في قائمة القرى الواردة في معجم النويدري، وذلك بعد تتابع الزمان، وظهور دراسات جديدة في السنوات المتأخرة، وجمع مجموعة القرى المندثرة في هذه الدراسات التاريخية بخاصة (الدراسات الثلاث السابقة ودراستنا التوثيقية) يكون عددها التقديري (173) قرية مندثرة بحرانية، وهذا ما توصلنا إليه في دراستنا التي بين يديك، ولكننا نكرر احتمال الخطأ البشري سواء في العد الدقيق لهذه القرى أو لسبب آخر كالاشتباه في التمييز بين أسماء القرى وأسماء أماكن أخرى كما سيأتي بسبب التصحيف أو الأخطاء المطبعية، واحتمال تراجع العدد عن هذا الرقم أمر وارد بعد التدقيق في مجموع القرى المندثرة.



أسماء القرى المندثرة في الدراسات البحرانية

توزعت خلال المدة من عصر المحقق الماحوزي الذي كتب رسالته في تراجم علماء البحرين بقرية عالي (1118هـ) إلى عصرنا بدراسة النويدري عام (2009م / 1430هـ) مجموعة من الدراسات في تراجم الرجال، وبعضها تناول تاريخ بعض القرى في البحرين، وذكرت مجموعة من القرى مكنت بعض الباحثين المتأخرين من وضع معجم جغرافي - تاريخي لقرى البحرين وبلدانها سواء كانت من العامرة أو المندثرة، وسنمر بترتيب زمني على عدد منها نعتقد أنها مضت في طريق الكشف التدريجي التصاعدي لأسماء هذه القرى، وما يهمنا من استنتاجات هذه الدراسات هو ما حددته - بجهود المخلصين من القائمين بها - من عمليات كشف متتابعة لأسماء وعدد القرى البحرانية المندثرة، والتي ضيعها ظلم الظالمين وعسف المؤرخين من تغييب لتاريخ هذه القرى وظلامتها، ولولا جهود هؤلاء العلماء والباحثين البحرينيين لبقى التغييب ثقیلاً بالرغم أنه ما يزال يلقي بثقله على عدد آخر من القرى المغيبة.

1. فهرست الماحوزي (1118هـ):

ذكر الماحوزي في رسالته عن علماء البحرين اثنتين وعشرين قرية، كلها موجودة في زماننا عدا اثنتين الآن، فقريتا «الرويس أو أبو رويس، الغريفة القديمة» اندثرتا، وهما بالقرب من حدود قريتي الشاخورة وأبي صبيح، وغير موجودتين الآن، وقد دخلت هاتان القريتان ضمن معجم الشيخ التاجر والشيخ المبارك، والنويدري.

2. القرى المندثرة في كتاب لؤلؤة البحرين (1182هـ):

فرغ العلامة الفقيه والمحدث الكبير الشيخ يوسف آل عصفور البحراني المعروف بـ «صاحب الحقائق» من كتابه (لؤلؤة البحرين

في الإجازات وتراجم رجال الحديث) سنة 1182هـ، وقد ترجم لعدد من علماء البحرين وغيرهم، وارتبطت عملية الترجمة بذكر بعض القرى البحرانية، حيث دار موضوعه حول تراجم مجموعة من العلماء البحرينيين وغير البحرينيين، فاقتضى ذكر تراجم بعض العلماء البحرينيين الذين وردت أسماؤهم في متن الكتاب وفي باطن صفحاته.

وعادة ما كان أصحاب التراجم ينسبون العلماء لقراهم مربوطة باسم بلدهم الكبير البحرين أو أوال، فيقال في ألفاظ علماء التراجم ومصادره ألقاب.. السماهيجي البحراني، والدرازي البحراني، والماحوزي البحراني، والستري البحراني، والمقاببي البحراني، والبربوري البحراني، والبلادي البحراني، والجدهفصي البحراني، أو يذكر اسم القرية أو المنطقة التي يسكنها العالم المترجم لسيرته وحياته، ثم تنسب هوية الشخص بلقب «الأوالي» بدلاً من استخدام لقب «البحراني» أو بكليهما، ولم ينفرد العلامة الشيخ يوسف البحراني صاحب اللؤلؤة بهذا التقليد في عملية الترجمة لسيرة العلماء، بل كان منهج علماء التراجم وأرباب هذا الفن من علماء بحرانيين ومن غيرهم أنهم يستخدمون هذا الوصل بين اسم القرية التي ينتسب إليها العالم ونسبه العام «البحراني أو الأوالي» لتحديد هوية الشخص المقصود، وقد سار على هذه الطريقة علماء تراجم قبله، وكتاب بعده في علم التراجم وفي دراسات غيره.

ومن قراءتنا لكتاب اللؤلؤة أحصينا «ثلاثين قرية وبلدة» بحرانية ذكرها الشيخ يوسف العصفور البحراني رحمه الله، وربما اختفت بعض الأسماء خطأً منا أو سهواً أو عدلاً غير دقيق، وبعض هذه القرى عامرة حتى اليوم، ونلاحظ غالب هذه القرى متمركزة في القسم الشمالي من البلاد، ومنها «قرية المصلى»⁽¹⁾ التي سكنها المهاجر

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص27.

إليها العاملي اللبناني (والد الشيخ البهائي الحسين ابن الشيخ عبد الصمد الهمداني الجبعي)⁽¹⁾، وقرية «الدراز» قريته الأصلية وسكن عائلته آل عصفور، وتناثر ذكر بعض القرى البحرانية المذكورة في صفحات كتابه (لؤلؤة البحرين)، وذكر بعضها أكثر من مرة، وبعض القرى ذكرت مرة واحدة كبني جمرة⁽²⁾، وقرية غزارا⁽³⁾، وقرية المقشاع⁽⁴⁾، وقرى أخرى تكرر ذكرها مراراً في مواضع منه، فاسم قريته الدراز⁽⁵⁾، ومنطقة النعيم⁽⁶⁾، وقرية سماهيج⁽⁷⁾ التاريخية، وعالي معن إحدى قرى عالي⁽⁸⁾، وقرية بلاد القديم⁽⁹⁾، وجزيرة سترة⁽¹⁰⁾، وقرية الخارجية إحدى قرى سترة⁽¹¹⁾، والماحوز وقراها الثلاث الرئيسية.. الدونج وهلتا والغريفة⁽¹²⁾، وقرية أبوصبيع⁽¹³⁾، والشاخورة⁽¹⁴⁾ سكنه الآخر، ومنطقة جد حفص⁽¹⁵⁾، وقرى القدم وكرزكان ومقابة⁽¹⁶⁾، وقريتي

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 26.

(2) المصدر السابق، ص 87.

(3) المصدر السابق ص 97.

(4) المصدر السابق ص 13، 138.

(5) المصدر السابق ص 3، 71، 72، 74، 75، 87.

(6) المصدر السابق ص 64، 109.

(7) المصدر السابق ص 7، 97.

(8) المصدر السابق ص 75.

(9) المصدر السابق ص 7، 9، 72.

(10) المصدر السابق ص 7.

(11) المصدر السابق ص 7، 253، 275.

(12) المصدر السابق ص 6، 61.

(13) المصدر السابق ص 13، 93، 97.

(14) المصدر السابق ص 13، 38، 97، 443.

(15) المصدر السابق ص 10، 26، 136.

(16) المصدر السابق ص 10، 14، 27، 39، 68، 138.

توبلي وكتكان⁽¹⁾، وكذلك ذكر أسماء بعض القرى البحرانية أثناء ترجمة سيرة بعض علمائها من أهل البحرين مثل إشارته لقرية جد الحاج⁽²⁾، وقرية الحجر⁽³⁾، وجزيرة أكل أو التي تعرف اليوم بجزيرة النبي صالح⁽⁴⁾.

وفي كشكوله ذكر رحمة الله عليه أسماء قرى بحرانية لم يرد ذكرها في كتابه (اللؤلؤة) مثل ذكره لقرية بربورة⁽⁵⁾، وهي قرية قريبة من الساحل الشرقي لجزيرة البحرين، والواقعة قريباً من قرية النويدرات وملتصقة بها من جهتيها الشمالية والغربية، وهي على بعد كيلومترين من الرفاع الشرقي كما قال المؤرخ البريطاني لوريمر في دليل الخليج⁽⁶⁾، ويلحظ من كلامه إشارته أثناء تراجمه لعدد من العلماء والرجال إلى (قرى عامرة، وقرى اندثرت)، وخربت في زماننا، ولكن بعضها كانت عامرة في زمانه في القرن الثاني عشر الهجري أو القرن الثامن عشر الميلادي.

أ - القرى العامرة:

مثل قرى المصلى، وقرية «الدراز»، وبني جمرة، وقرية غزارا⁽⁷⁾ وقرية المقشاع، ومنطقة النعيم، وسماهيح، وعالي معن إحدى قرى عالي، وقرية بلاد القديم، وجزيرة سترة، وقرية الخارجية إحدى قرى سترة، والماحوز وقراها الثلاث الرئيسية.. الدونج وهلتا والغريفة، وقرية أبوصيبع، والشاخورة، ومنطقة جد حفص، وقرى القدم

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين ص 63

(2) المصدر السابق، ص 140

(3) المصدر السابق ص 140 - 141

(4) المصدر السابق ص 180، 308.

(5) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور، الكشكول، ج 1، ص 87.

(6) لوريمر، دليل الخليج، مجلد 1 ص 273.

(7) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، كتاب اللؤلؤة، ص 97.

وكرزكان ومقابة، وقرى توبلي وكتكان، وقرية جد الحاج، وقرية الحجر، وجزيرة أكل أو جزيرة النبي صالح، وعسكر.

ب ـ القرى المندثرة:

لسوء الحظ لم نعثر في كتاب (اللؤلؤة) سوى على ثلاث قرى مندثرة.. وقد يكون تقصيراً منّا في البحث، اثنتان منهما ذكرهما البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين)، وهما كتكان، وقرية غزارا، أما القرية البحرانية الثالثة التي خربت في العقد الثاني من القرن العشرين، وبقيت بعد عصره أكثر من قرنين متتاليين قرية بحرانية قائمة حتى اندثرت الآن، وكانت عامرة في زمانه وذكرها آنذاك في كتابه (الكشكول) فهي قرية «بربرة».

ولحظنا أنّ قرية «غزارا» التي أشار إليها الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين) لم يذكرها معجم النويدري، ولم يذكرها باحث آخر بحسب اطلاعنا المحدود، وبالتالي فهذه القرية البحرانية هي التي نرى أن تضاف على قائمة «معجمه» عن طريق هذا العالم الجليل الذي تقدم عليه في الزمن، وذكرها عليه رحمة الله وشأببها بإشارة عابرة في كتابه المذكور.



قرية «غزارا» كمثال على قرية مندثرة في كتاب (اللؤلؤة):

بحسب ما ذكره مصنف كتاب (اللؤلؤة) قرية «غزارا» كانت معمورة موجودة في الخريطة السياسية والاجتماعية للبحرين قبل ثلاثة قرون، وهي بكل تأكيد قد أضحت قرية مندثرة بعد تقادم الزمان، ولا نعرفها في زماننا الحاضر، فالإشارة إلى وجودها الجغرافي كان في عام (1182هـ)، وهو زمن تأليف الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني كتابه (لؤلؤة البحرين)، لكنها بعد مضي

أكثر من ثلاثة قرون لم يعد لها وجود قائم في زماننا المعاصر، وقد وردت الإشارة إليها في أحد أهم مصادر كتب التراجم البحرانية ونعني بذلك كتاب (لؤلؤة البحرين)، حيث كانت هذه القرية في عصر صاحب الحقائق العلامة الكبير الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور كياناً بشرياً قائماً، وقرية معمورة، ومع ذلك أغفلت بعض الدراسات التاريخية، ولم ترد الإشارة إليها في المعجم الجغرافي - التاريخي للنويدري الصادر في المجلد الثاني من موسوعة تاريخ البحرين.

إنَّ الشيخ يوسف آل عصفور البحراني ذكر هذه القرية حينما كان يكتب ترجمة لسيرة معاصره العلامة الكبير الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح بن جمعة السماهيجي رحمه الله تعالى بفيوضات لطفه وعطفه، وجاء ذكر هذه القرية مترافقاً مع ذكر قرية «سماهيج التاريخية» التي أنجبت العلامة السماهيجي، حيث وُلِدَ فيها، إذ قال الشيخ يوسف العصفور في لؤلؤته عن السماهيجي وقريته «سماهيج» ما لفظه: «وهي قرية في جزيرة صغيرة بجانب جزيرة أوال من طرف المشرق»⁽¹⁾، ويقصد بالتأكيد جزيرة المحرق التي تقع في الشمال الشرقي من جزيرة أوال أو جزيرة البحرين الأم، وتقع في جزيرة المحرق قرية «سماهيج» الموطن الأول للشيخ عبد الله السماهيجي، ثمَّ قال العلامة الشيخ يوسف البحراني طيَّب الله ثراه عن جزيرة المحرق ما لفظه: «وفيهما أيضاً قرية أخرى تسمى غزارا»⁽²⁾.

وتدل كلماته السابقة على وجود هذه القرية تاريخياً التي لا نسمع باسمها اليوم، ولكنها قرية معمورة في عصره، وأشار إليها بوجه السرعة بمقتضيات كلامه عن سماهيج وجزيرة المحرق خلال

(1) الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 97.

(2) المصدر السابق، ص 97.

ترجمة الشيخ السماهيجي، بيد أنه من سوء حظنا كباحثين أن يتوقف الشيخ يوسف البحراني عن إعطاء المزيد من المعلومات عنها مجملة ومفصلة، ولولا ورودها في سياق كلامه لخسرنا حتى العلم بوجودها في زمانه، وأدى توقف الشيخ العصفور عن الكلام عن هذه القرية إلى خسارتنا في الحديث عنها كتحديد موقعها الجغرافي بنحو دقيق، ولم نوفق من كلامه سوى قوله عليه الرحمة بأنها قرية «أي غزارا» موجودة في جزيرة المحرق بالقرب من قرية سماهيج، فالعلامة العصفور لم يترجم لسيرة أحد من أعلام «قرية غزارا»، وربما يعود ذلك - والله أعلم - إلى عدم علمه رضوان الله عليه بأحد رجالات القرية وأعلامها أو إلى عدم اشتغالهم بالعلم، أو قصور معرفته بنبوغ واحد من رجالها، أو بسبب الحاجة إلى كلام مفصل عنها، لهذا مرَّ العلامة البحراني بسرعة خاطفة، وبكلمات قليلة عن القرية بخاصة وأن موضوع دراسته «تراجم» لسيرة الرجال والعلماء لا حديث عن تاريخ قرى.

3. دراسة كازروني (1853م):

كتب المؤرخ الإيراني الملقب بـ «نادري» دراسته عن «القرى والمدن والجزر الساحلية في الخليج الفارسي»، وأكد فيها:

أ - وجود (366) قرية مسكونة ومعمورة في جزر البحرين.

ب - ذكر ما بقي منها الآن من هذه الجزيرة المعمورة والمسكونة بالعدد والاسم كما قال في رسالته سوى مائة قرية ومدينة.

ج - ذكر «محمد بن إبراهيم كازروني» المدن والقرى والجزر في جزر البحرين (المنامة والمحرق وسترة والنبي صالح) وعدّد في دراسته أكثر من مائة منطقة سكنية.

د - أما القرى التي كانت موجودة في زمان كازروني، ثم اندثرت

الآن بعد مضي أكثر من (160) سنة، وذكرها في رسالته فهي
قرى (مأمورة - قزقرز - خفير - حويزة - سعيد - بازار الجمعة -
بلد سيد سباح - رية - وزكان - هليّة - حلة سمردة - كرا - قناة
القرية - كواج أو كوارج - حربا - سباسب - عالي حويص - شاء -
شاعر - مروزان - سيتامرة - حلة الجبشي أو حلة الجشي -
هجرة - حلة العال - أبو الحارة - وريان - حلة الفيدوم أو
القيدوم - جفور - سمرآباد - كتكان - بربرة - عماز - منزلة -
ميشة - جُفُورَة - حلة عراد).

هـ - القرى المندثرة التي لم يذكرها النويدري في معجمه (28) قرية
كانت قائمة في زمان كازروني، وهي الآن غير موجودة ومنها:
(مأمورة - حويزة - سعيد - بازار الجمعة - بلد سيد سباح - وزكان -
هليّة - حلة سمردة - كرا - قناة القرية - كواج أو كوارج - حربا -
شاء - شاعر - سيتامرة - حلة الجبشي أو حلة الجشي - هجرة -
حلة العال - أبو الحارة - وريان - حلة الفيدوم أو القيدوم - جفور -
سمرآباد - عماز - منزلة - ميشة - جفورة - حلة عراد).

قرية جُفُور «لُجُفور» البحرانية عند كازروني:

لم يذكرها معجم الأستاذ سالم النويدري، ولم تشر إليها
الدراسات التاريخية⁽¹⁾ كذلك، ولكنها شائعة في ذكريات بعض كبار
السن في المنطقة الغربية من البحرين بخاصة أهالي المالكية
وشهركان، وهناك اسم مقارب لاسم هذه القرية بحسب الاستخدام
التاريخي له، وهو اسم ذكره المؤرخ الإيراني محمد بن إبراهيم

(1) للملا محمد علي الناصري دراسة عن القرى والمدن في البحرين لم تُنشر بعد كما
ذكر بنفسه، وهي معجم (تاريخي - جغرافي) جمع فيها مادة ثقافية وعلمية عن
(120) قرية ومدنية، وخمس وثلاثين مندثرة، ويحتمل أنه أشار إلى قرية «لجفور»
أو «جفور» على تعبير نادري، لأنّ مخطوط دراسته أو كتابه لم ينشر بعد.

كازروني الملقب بـ «نادري» في دراسته (1853م)، فاسمها قريب من اسم «عين جاربة» في كمال العذوبة، وفي أطرافها أشجار تعرف باسم «جُفْرَة»⁽¹⁾، ويعني هذا اللفظ بالتعبير الشعبي السائد بين البحرينيين «أرض منخفضة»، ولعلّ هذه التسمية توحى باسم القرية التي توجد فيها وهي قرية «لجفور» أو «جفور» بتعبير محمد بن إبراهيم كازروني الملقب بـ (نادري).

وذكر كازروني هذه القرية باسمها أثناء كلامه في رسالته عن تاريخ المدن والقرى والجزر الساحلية في الخليج العربي، حيث أفرد لها ضمن حديثه عن جزيرة البحرين إشارة مباشرة قال فيها: «جفور، قرية صغيرة، وتستوطنها 30 عائلة»⁽²⁾، وبشأن قرية «لجفور» بلفظ البحرينيين يقول بعض العارفين من كبار السن في قرية المالكية المجاورة لهذه القرية بأنها قرية قديمة مندثرة، وهي قرية تمتد أراضيها من مسجد تاريخي يعرف بمسجد (مُرشد) من جهة الشرق لقرية المالكية حتى جنوب قرية شهركان، ويقول هؤلاء العارفون بأنه ما تزال لهذه القرية المندثرة آثار بقايا تاريخية لقبور ومساجد منها مسجد مرشد الذي تم اليوم تجديده وتكبير مساحته، وأضحى هذا المسجد جاهزاً للصلاة المؤمنين فيه، وقد خربت هذه القرية، وهجرها أهلها، وخلفوا وراءهم بقايا وآثار كالقبور وبعض المساجد، وقد أعاد الناس في زمن متأخر بناء هذا المسجد بعد أن شعروا بوصول ذوي النفوذ إلى أراضي هذه القرية وتملكها، كما تمت إعادة تشييد المنطقة من جديد.

(1) محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن السواحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية، ص15.

(2) المصدر السابق، ص14.

4. أسماء القرى المندثرة في أنوار البدرين:

وكان الشيخ البلادي مصنف كتاب أنوار البدرين كالمحقق الماحوزي والشيخ يوسف في اللؤلؤة مشغولين بتراجم الرجال والعلماء لا عملية حصر القرى وتحديد أسمائها، ولكن مع ذلك قد توسع «صاحب الأنوار» العلامة الشيخ علي ابن الشيخ حسن البلادي البحراني في تراجمه، فتوسع على أثره ذكر أسماء القرى البحرانية التي كانت عامرة أو مندثرة، كبيرة أو صغيرة، ولقد ترجم البلادي البحراني في «أنوار البدرين» لعدد من علماء البحرين وأدبائها بلغوا (122) عالماً من مشاهيرهم، لكن عدد التي ذكرها كانت أقل بكثير لأن مدار بحثه تراجم الرجال لا حصر القرى وتحديد أسمائها، وقد يتكرر ذكر القرية الواحدة بتكرار عدد علمائها في عملية الترجمة، فيؤدي ذلك إلى ذكر أقل للقرى، ويلحظ أن الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني رحمه الله قد ذكر ما يقارب (40) قرية وبلدة بحرانية عامرة ومندثرة، وذلك مثل القرى العامرة التالية:

أ - القرى العامرة:

ذكر العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني في مؤلفه كتاب (أنوار البدرين) عدداً من القرى التاريخية سواء كانت مندثرة أو عامرة، وذلك أثناء عملية الترجمة لعدد من الرجال والعلماء..

مثل قرى المصلى⁽¹⁾، والبلاد القديم⁽²⁾، مقابة⁽³⁾، سماهيج⁽⁴⁾،

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص45.

(2) المصدر السابق، ص 46، 116، 221.

(3) المصدر السابق، ص 50، 117، 125.

(4) المصدر السابق، ص55.

الماحوز⁽¹⁾، جزيرة النبي صالح⁽²⁾، جزيرة سترة⁽³⁾، العكر⁽⁴⁾،
 قرية سلماباد⁽⁵⁾، وقرية عسكر⁽⁶⁾، الغريفة⁽⁷⁾، جدحفص⁽⁸⁾،
 أبو صبيع⁽⁹⁾، الشاخورة⁽¹⁰⁾ حرسها الله جميعاً من غوائل
 الشر، ومنها كذلك قرى النعيم⁽¹¹⁾، وبني جمرة⁽¹²⁾، وقرية
 الزنج⁽¹³⁾ البحرانية، توبلي⁽¹⁴⁾، والدراز⁽¹⁵⁾، قرية القدم⁽¹⁶⁾، وكذلك
 قرى كركزان⁽¹⁷⁾، جد الحاج⁽¹⁸⁾، جد علي⁽¹⁹⁾، المقشاع⁽²⁰⁾،
 عراد⁽²¹⁾ التاريخية، ومن هذه القرى كذلك قرى الحجر⁽²²⁾،

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 66.

(2) المصدر السابق، ص 59، 186.

(3) المصدر السابق، ص 61، 229، 233.

(4) المصدر السابق، ص 233.

(5) المصدر السابق، 75.

(6) المصدر السابق، ص 79، 113، 114.

(7) المصدر السابق، ص 80، 82، 97، 241، 243.

(8) المصدر السابق، ص 81، 102، 251، 227.

(9) المصدر السابق، ص 82، 117، 119، 120.

(10) المصدر السابق، ص 82، 127، 211، 212، 216، 232، 239.

(11) المصدر السابق، ص 83، 136، 180.

(12) المصدر السابق، ص 158.

(13) المصدر السابق، 97، 232، 239.

(14) المصدر السابق، ص 106، 231، 245.

(15) المصدر السابق، ص 111، 131، 194، 207.

(16) المصدر السابق، ص 118، 120.

(17) المصدر السابق، ص 127، 131.

(18) المصدر السابق، ص 158.

(19) المصدر السابق، ص 158.

(20) المصدر السابق، ص 158، 223.

(21) المصدر السابق، ص 170.

(22) المصدر السابق، ص 181.

الدمستان⁽¹⁾ التي نسب إليها شاعرنا علامة البحرين الفقيه والشاعر الكبير الشيخ حسن بن محمد بن خلف بن ضيف الدمستاني البحراني نسبة إلى قرية دمستان البحرانية⁽²⁾ التي سكنها، وكذلك قرية بوري⁽³⁾ التاريخية، المنامة عاصمة البحرين في إشارة شاعرنا الكبير أبي البحر جعفر بن محمد الخطي البحراني لها، وذكر المنامة عاصمة جزر البحرين في زماننا الحاضر الشيخ علي البلادي في كتابه (أنوار البدرين)⁽⁴⁾.

ب. القرى المندثرة:

أشار لعدد منها كقرية (هرتي أو هلتا)⁽⁵⁾، ويذكر صاحب الأنوار قرى «كتكان»⁽⁶⁾، والرويس أبو رويس⁽⁷⁾، مني⁽⁸⁾، فاران⁽⁹⁾، والمشهد ذي المنارتين⁽¹⁰⁾، عالي مَعْن⁽¹¹⁾، (نسبة إلى معن بفتح الميم وسكون العين ثم النون أخيراً قرية من قرى البحرين)، والدونج⁽¹²⁾، وشويكة⁽¹³⁾

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 205، 217.

(2) المصدر السابق ص 217، والدمستان قريته التي سكنها الشيخ حسن، وأصل قريته اسمها «عالي حويص»، وهي الآن قرية خراب، وهو تعبير عن اندثارها.

(3) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 297.

(4) المصدر السابق، ص 227 - 253، 303.

(5) المصدر السابق، ص 64، 132.

(6) المصدر السابق، ص 84، 106، 115، 136.

(7) المصدر السابق، ص 86، 117، 119.

(8) المصدر السابق، ص 97، 179.

(9) المصدر السابق، ص 220.

(10) المصدر السابق، ص 134.

(11) المصدر السابق، ص 147، 230.

(12) المصدر السابق، ص 64.

(13) المصدر السابق، ص 208، 211.

إحدى قرى القطيف كما يقول البلادي في أنواره، وإحدى قرى جزيرة البحرين كما يقول صاحب الذخائر.

5. دراسة صاحب الذخائر (سنة 1901م):

صنف الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي ابن الشيخ موسى آل عصفور صاحب الذخائر (سنة 1901م) كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر). وذكر (93) قرية عامرة ومندثرة من مجموع أكثر من مائتي قرية بحرانية، أما القرى العامرة فهي كما ذكر قرى وبلدات ومناطق «منامة»، ومنها محرك، والسماهيح، وجفير، وحورة، ورأس رمان، ونعيم، ومني، وكركزان، وكرباباد، وكرانة، وجد الحاج، وجنوسان، وباربار، وبديع، ودراز، وبني جمرة، وسار، وعالي، وبوري، وجزيرة (أي النبي صالح)، وحجر، وشاخورة، وقدم، وابكوة، وسهلة، وجدحفص، وهملة، وسترة وهي خمسة: قرية، ورفاع، وبلاد القديم، وكورة، وتوبلي، وغريفي، ودار كليب، وزنج، وسقيه، وجو وهي واقعة منتهى البحرين، وأبو صبيع، ومصلى، وجبل الحبش، وماحوز، وقرية، ومرخ، ودمستان، ومقابا، والخارجية، وعراد، وصدد، وسند، وجنبية، وجدعلي، وشهركان، وغير ذلك مما يأتي في حالات العلماء والشعراء من هذه الجزيرة⁽¹⁾. أي سيذكر أسماء بعض القرى والبلدات البحرانية حين يقوم بالترجمة أو ذكر السيرة الذاتية للعلماء والأدباء والشعراء والحكماء.

وأسماء القرى المندثرة الواردة في كتابه (الذخائر في جغرافية البنادر والجزائر)، فهي قرى (بستان، وسنابس ودي، وقلعة وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجور، وحرنان الكبرى، وحرنان الصغرى وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة⁽²⁾، والدونج،

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 12 - 13.

(2) القرى التي تحتها خط هي القرى الإضافية التي أضافها صاحب الذخائر، ولم

وشريبه، وضلع، وأكُل⁽¹⁾، وهجر، ورويس، وبربورة، أوّال، وجبيلات، وحلة الصغيرة، ولقيب، وهلتا، وعالي حويص، وحلة الكبيرة، وصداغة، وبُنَى، وفريق المزارعة، وعين الدار، ومروزان، الغريفة القديمة، مري، وكثكان وهما من قرى توبلي).

6. دراسة الشيخ النبهاني سنة 1918م:

ذكر مجموعة قرى في كتابه (التحفة النبهانية تاريخ الجزيرة العربية)، ودوّن أسماء ثمانى مدن أساسية وبعض القرى التابعة، ولم يهتم الشيخ النبهاني كثيراً بتفاصيل موسعة عنها، بيد أنه قد ذكر بعض القرى التي اندثر وجودها، ومما ذكره من قرى مندثرة «قرية جبل حيان - قرية المراقيب - المشهد».

7. دراسة الشيخ التاجر سنة 1940م:

قام الشيخ محمد علي التاجر بزيارات ميدانية في مناطق البحرين وقراها، وجمع معلوماته عن طريق هذه الزيارات وما توافر لديه من مصادر وكتب تاريخية، وتسنى له بعد زيارته ومطالعاته تأليف كتابه (عقد اللال في تاريخ أوّال) في عقد الأربعينات من القرن العشرين المنصرم، وذلك ضمن حديثه العام والتفصيلي عن أهم الجزر في البحرين وبخاصة الجزر الأساسية (البحرين أو أوّال - المحرق - ستر - النبي صالح)، وأمكنا تقسيم ما كتبه الشيخ التاجر عن القرى البحرانية إلى قسمين (مندثرة، وأخرى عامرة)، ومضى حديثه عن كل جزيرة وفق هذا التقسيم، وسنكتفي بما ذكر من أسماء القرى المندثرة

يذكرها النويدري في معجمه، لذلك وضعنا تحتها خطأً لتنبيه القارئ إلى ذلك.
(1) أكُل اسم قديم لجزيرة النبي صالح.

بحسب الجزر الرئيسية التي مرَّ على ذكرها عدا الجزر التي تخلو من السكان كحوار وأم النعسان وجدا وأم الصبان.

أ. القرى المندثرة في جزيرة البحرين (الجزيرة الأم)

ذكر الشيخ التاجر رحمه الله حوالي (49) قرية مندثرة لا وجود لها اليوم وهي «حالة ابن سوار، حالة ابن أنس، هلتا - الدونج - شبث - قزقز - أبو خفير - حلة السوق - المويغة - سوق الخميس - المشهد - قلعة دقيانوس - عين أبو زيدان - أبو بهام - مري - جبيلات توبلي - الهجير - بربورة - سابية - شبافة - سيبة - فارسية - رأس حيان - دار المناديل - الجسيرة - الصويفية أو السويفية - قرية الجبل - مني - البجوية - الفلاه - مروزان - عين الدار - القبيط - الغريفة القديمة - قرية الجارم - المزروعية - قرية جبيلات غرب القلعة - روزكان - الرقعة - الهريدية - كحلة العين - نواجرقت - فاران - مغزال - عدايم - مملحة الممطة - المراقب - فاران»، أما القرى البحرانية التي ذكرها الشيخ محمد علي التاجر، ولم تدخل في معجم النويدري في دراسته (2009م) فهما قريتا (الخويص - قرية عجاج)⁽¹⁾.

ب. القرى المندثرة في جزيرة المحرق:

وهي «قرية الجنة - قرية رية - الحلة - أم شجيرة - حالة الخليفات - أم الشجر»، ويبدو لنا أن هذه القرى والجزر قد تداخلت أراضيها مع أراضي جزيرة المحرق وقراها العامرة الآن، واختفت أسماؤها القديمة وأصبحت جزءاً من القرى القريبة منها، فدخلت قرى الجنة ورية والحلة ضمن حدود سماهيج أو الدير.

(1) انفرد الشيخ التاجر بذكر هاتين القريتين، ولم يذكرهما النويدري في معجمه، فلفطنا نظر القارئ إليهما.

ج - القرى المندثرة في جزيرة سترة:

وذكر العلامة الشيخ التاجر القرى التالية وقال إنها اندثرت في جزيرة سترة، وبعض هذه القرى قريب العهد بخرابها، وتعميرها من جديد، واختفاء أسمائها القديمة، وهي: «حالة أم البيض - قلعة الشيخ خالد - الحميرية (مظعن صيفي).

د - القرى المندثرة في جزيرة النبي صالح:

وأهمها قرى «كافلان بالجزيرة الأم» - القرية أو القرية - الجزيرة، وهي الجزيرة المنفردة التي تقع في شمال الجزيرة الأم.

8. قصيدة⁽¹⁾ الملا محسن آل سليم السهلاوي (1966م):

بطريقة غير مألوفة كثيراً نظم أحد شعراء البحرين المعاصرين وهو الملا محسن ابن الملا سلمان آل سليم السهلاوي البحراني قصيدة من تسعة عشر بيتاً من الشعر ذكر فيها قرى البحرين ومدنها البالغة (104) مدينة وقرية، وأغلبها عامرة إلى يومنا الحاضر، ولم ينس كذلك المرور بأسماء قرى قد اندثرت فيما مضى من زمن، وبعضها كان حديث عهد بالزوال والاندثار كقرية بربورة في الشمال الغربي من قرية النويدرات، وبعض اندثر من زمن أبعد، وبقيت في ذاكرته كشاعر وطني، وقد سبقه العلامة السيد شبر الغريفي في نظم قصيدة ذكر فيها عدداً من قرى البلاد، وابتدأ الغريفي قصيدته بقوله:

الفارسيّة فالسهلّان فالسند

فسبب فنقا الممان فالصد

(1) نشرنا هذه القصيدة في موضع سابق من دراستنا انظر ص 266 - 268.

فالمَعْن فالبورى فالجمرى فذات أضا
 فالسهلتين فعين الدار فالبلد
 فالمروزان فحجر فالقلا فرويس
 فالغريفة فالماحوز فالجدد
 فالحورتين فدير فالعراد فظهراني
 سماهيج فالسّاجات فالحد

وهي قصيدة طويلة إلى حد ما، ومكونة من (34) بيتاً من الشعر العربي، ذكر فيها مجموعة من القرى البحرانية عامرة ومنذثرة بلغت سبع وعشرين قرية ومنطقة، وفتح للشعراء باب التوثيق «للقرى والمناطق السكنية» من طريق نظم الشعر، والقرى المنذثرة المذكورة في الأبيات الأربعة الأولى في القصيدة هي قرى (الفارسية - الصمان - معن عالي - الفلاة - الرويس - مروزان - ظهراني - سماهيج - والغريفة القديمة) لا الغريفة القريبة من ميناء سلمان، وهي التي عاصرها السيد شبر الغريفي.

وقصيدة السهلاوي رحمه الله تعالى منشورة في ديوانه (شعلات الأحزان في رثاء النبي وآله سادات الزمان)، وكانت القرى التي ما تزال معمورة حتى يومنا الحاضر حوالي (85) قرية ومدينة، أما القرى المنذثرة فبلغت حوالي تسع عشرة، كرر المؤرخون وبعض الكتابات التاريخية ذكرها، وهي كما يأتي: «إميلغة - بُني - صدّاعة - بوخفير - حالة عراد - وأم الشجر - لشجيرة - أفريقه - زلماد - مروزان - لقبيط - الهجير - بربورة - حالة أم البيض - فارسية - جيلات - توبلي - جبلة مني - أبو إبهام»⁽¹⁾.

وتعتبر بعض هذه القرى اليوم جزءاً من أراضي قرى أكبر بعد

(1) محسن بن آل سليم السهلاوي، شعلات الأحزان ورثاء النبي وآله سادات الزمان، ص 315 - 316.

عملية التوسع العمراني كما جرى لأبي خفير واميلغة واندماجهما ضمن البلاد القديم كقرية كبيرة، وجبيلات بقرية توبلي، ويلحظ من أبيات هذه القصيدة أن شاعرنا «الملا السهلاوي» رحمه الله أهمل ذكر بعض القرى البحرانية العامرة أو نسيها سهواً أو لسبب ما مثل قرى «الصالحية والعدلية والقفول والسلمانية»، وهي قرى بمنطقة المنامة كالسلمانية والقفول أو ملحقة بأراضٍ محيطة بها وقرية منها كالعدلية والصالحية، وجميع هذه القرى «عامرة ومندثرة» ذكرتها الدراسات التاريخية للعلماء البحرينيين، وذكرها كذلك معجم النويدري، بيد أن الملا السهلاوي انفرد بذكر قريتين مندثرتين في قصيدته لم يذكرهما معجم النويدري، وهما قريتا «افريقه - وقرية زلماد»، وذلك في مدخل البيت السابع من قصيدته المثبتة في ديوان (شعلات الأحزان).



9. دراسة الشيخ إبراهيم المبارك (1979م):

«حاضر البحرين» مؤلف تاريخي للعلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجيرى التوبلاني البحراني رحمه الله تعالى، وقد صنف هذا العالم الجليل قبل وفاته عام (1979م) هذا الكتاب، وضمنه مجموعة فصول كان «بلدان البحرين» أحد هذه الفصول، ونظّمه ورتبه على طريقة الحروف الأبجدية العربية المألوفة عند العرب من حرف «الألف فالباء حتى الحرف الأخير الياء»، وأخذ فصل «بلدان البحرين» من مساحة الكتاب حوالي (22) صفحة ما بين (32 - 53)، ويعتبر هذا الفصل المهم بمثابة معجم جغرافي - تاريخي موجز لبلدان البحرين وقراها، وغطى هذا الفصل كل المناطق والقرى والبلدات المسكونة ما كان عامراً حتى الآن، وما خرب واندثر، وأحصى العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك

التوبلاني البحراني، مع احتمال الخطأ في العد الدقيق ما يقارب (177) قرية وبلدة بحرانية، وكان العامر منها أكثر من (100) قرية⁽¹⁾، أمّا ما اندثر منها بحسب ما دونه الشيخ إبراهيم المبارك حوالي (77) قرية قد خربت وآل مصيرها إلى الزوال، وقد توزعت في جزر البحرين المسكونة الأربع بخاصة جزيرة البحرين أو جزيرة المنامة التي تعرف بالجزيرة الأم، وكذلك جزر المحرق وسترة والنبي صالح القريبة من الجزيرة الأخيرة.

ومن هذه القرى المندثرة: «أوال على اسم جزيرة أوال خربت ثم عمرت باسم عوالي - أبو خفير - أبو ابهام - أبو غزال - أبو زيدان - أبو محارة - بديعة - بربورة - بربغي - بردج - بويرد - جابور - جبلة مني - جبيلات توبلي - جُفُون - جنمة - جمّالة - جبل الدخان - جزيرة الشيخ، وهي غير مسكونة - جبور - جارم - حالة أم المبيض - حالة ابن أنس - حالة سترة أو حالة ابن فائز - حُمريّة أو قلعة الشيخ خالد بن علي آل خليفة - خراباد - خصيفة - دونج - دار - الرقعة - مُرّي - رويس - روزكان - سلماباد العجم، وهي قريبة من السلمانية بمنطقة المنامة - الحلّة - سبسب - سلباء - سويقية - شبّانة - شريّة - صدّاعة - صرفاء - صفافير - ظهران - الضلع - ظلم آباد - عَرُوسُوه - العُمَر - عين الدار الشمالية - عين الدار الجنوبية - عالي مَعْن - عالي حُص - عالي حُويص - عالي ثمود - عالي الشراكي - الغريفة القديمة - الفارسية القديمة - الفارسية الجديدة - الصمّان - فاران - مُرّي - كُثْكان - قبيط - بُنّي - قزقز - كافلان - كويثر - المزروعية - مروزان - مُوَيْلغة - مُمّطلة - محاري - الناصفة - الناصرية - نورجرفت - هلتا أو هرتي - هَدَارُوه».

والقرى التي ذكرها الشيخ إبراهيم ولم يذكرها النويدري في

(1) شطبنا من هذا الرقم الأماكن التي يسكنها العمال والمهنيون، وبعض المحلات المهنية، وبعض الحالات أو الجزر غير المسكونة كجزيرة «حوار» وجدا وغيرهما.

معجمه خمس عشرة قرية مندثرة وهي: «أوال أو عوالي اليوم - جابور - جُفُون - جبل الدخان - جُبُور - بويرد - خرباباد - دار - سلمان العجم - صافير - ظلم آباد - عروسوه - العُمَر - عالي الشراكي أو شراكي - هَدَاروه».



10. دراسة الملا محمد علي الناصري (1999م):

عالج بحاثته البحرين في تراثه الشعبي الملا محمد علي الناصري في كتابه (من تراث شعب البحرين) القرى والمدن البحرانية وذكر أسماءها التاريخية، وتم توزيع هذه القرى سواء (العامرة أو البائدة) بطريقة الترتيب الأبجدي للحروف العربية، وقد بلغ عددها كما قال الناصري (165) قرية مندثرة وعامرة في جزيرة أوال المسماة بالبحرين.

وتحت عنوان بارز (من كتاب مسميات قرى البحرين) نشر الملا الخطيب الحسيني والشاعر الشعبي الأستاذ محمد علي الناصري رحمه الله مقالاً قصيراً بإحدى المجلات المحلية في البحرين تعريفاً بكتابه الكبير الذي يحمل اسم (معجم قرى جزيرة أوال.. البحرين حالياً وتوابعها)، وهو كما قال يمثل «معجماً تاريخياً وجغرافياً» ما يزال مخطوطاً لم ينشر بعد في كتاب مكون من جزأين كما قال أحد أبنائه.

وذكر المرحوم الملا محمد علي الناصري في هذا المقال أنه سجّل في كتابه المذكور عدداً من القرى المأهولة التي أحصاها بأسمائها الفعلية ابتداءً من (حرف الألف إلى حرف الهاء)، وكان عدد هذه القرى كما ذكر ما مقداره مائة وعشرين قرية من قرى البحرين وبلداتها ومدنها، كما أشار الملا الناصري البحراني طيّب الله ثراه في مقاله إلى مجموعة من البلدات والقرى غير المأهولة أو

القرى البائدة، وهي «حوالي خمس وثلاثين قرية منها الكبيرة، ومنها الصغيرة» حسب آثارها، وحسب المنتسب إليها، وهذه القرى هي.. العقارية، حلة السيف، الفارسية، شباعة، الرمشة، كحلة العين، سلبة، الشريبة، الرويس، البجوية، عالي معن، عالي حويص، المزروعية، الرقعة، مروزان، سيب حيّان، بربورة، خاران، كتكتان، المحاربة، مري⁽¹⁾ إلخ، ومما نلاحظه أنه عليه الرحمة لم يكتب في هذا المقال أسماء كل القرى المندثرة الخمس والثلاثين قرية، بل دَوّن أسماء إحدى وعشرين قرية فقط ذكرتها الدراسات التاريخية قبله وبعده عدا خمس، وترك (14) بدون تحديد وذكر في مقاله، والقرى المندثرة التي لم يذكرها معجم النويدري هي: «حلة السيف، الرمشة، سيب حيّان، المحاربة أو المحاربة، خاران أو خريّان، ولو أنه ذكر الأربع عشرة القرية الباقية لربما عرفنا قرى أخرى لم يذكرها المعجم المذكور.



11. دراسة عبد الكريم العريض (2006م):

مؤرخ معاصر لم تكن غايته الكتابة عن القرى المندثرة، ولم يعنيه عددها ولا مكان وجودها، ولم يتبعها في بحثه، ولكن لطبيعة البحث والتقصي ومقتضياته، مر الأستاذ عبد الكريم العريض على ذكر بعض القرى البحرانية العامرة، وما اندثر منها قريباً أو بعيداً فدَوّن اسمها في إشارات عابرة أو في بحث مقصود ودقيق كذكر البلاد القديم، وبعد تتبع ما ذكره من قرى في كتابه (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) نقول إنه ذكر (52) قرية عامرة ومندثرة في سياق كلامه، وإن كان هذا الكتاب ليس معداً للكتابة عن تاريخ

(1) محمد علي الناصري، دلمون، مجلة تاريخ وآثار جمعية دلمون، العدد 18، ص 63.

القرى البحرانية، ومع ذلك وزعنا القرى التي ذكرها إلى عامرة ومندثرة.

أ- القرى العامرة في كتابه:

فأما ما ذكره عن القرى العامرة فهي البلاد القديم - توبلي - عذاري - الخميس - جزيرة سترة - مركوبان - جزيرة النبي صالح - الدراز - مقابة - الماحوز - جدحفص - كرزكان - جرداب - سند - كرانة - الزنج - طشان - الشاخورة - الكورة - الجفير - المنامة - المحرق - النعيم - قلعة البحرين - الحورة - رأس رمان - القضيبة - السقية - أم الحصم - الغريفة الجديدة - عالي - بني جمرة - الرفاع.

ب- والقرى المندثرة:

هي (المشهد ذو المنارتين - قلعة دقيانوس - أبو زيدان - مني - مري - حالة ابن سوار - حالة ابن انس - الحورتين - هلتا أو هرتي - الدونج - قرقرز - أبو عشيرة - أبو خفير - حلة السوق - المويلغة - السويفية - أبو غزال)، ومن القرى البحرانية التي ذكرهما العريض كقرى مندثرة (الغروبوات أو الغرويات - قرية حزيان، وربما حرنان)⁽¹⁾، ولم يأت النويدري على ذكرهما في معجمه الجغرافي - التاريخي.



12. دراسة سالم النويدري (2009م):

أعد الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري، وهو مؤرخ بحراني معاصر، دراسته الهامة عن مناطق البحرين عام 2009م، وهو كما

(1) وقع خلط في بعض حروفهما فشاب تحديد اسميهما بعض الشوائب، وأصبح تمييزهما أمراً صعباً.

قال منهج معجمي «تاريخي - جغرافي» عن مجموعة قرى البحرين ومدنها وجزائرها ومناطقها، وحدد النويدري في هذه المعجم أسماء القرى والمدن العامرة والمندثرة، ومجموعة الجزر التي تشكل أرخبيلًا، وتناولها الباحث بإيجاز وبطريقة الأبجدية العربية، وتركز حديثه في هذا المعجم على النقاط التالية:

- الطبيعة والموقع الجغرافي.
- العيون والآبار والينابيع.
- الآثار والمعالم التاريخية القديمة.
- القبائل والعشائر التي استوطنت هذه المنطقة.
- أعلام التراث الفكري والثقافي والأدبي.
- المنشآت والمؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة.
- اسم المنطقة ودلالته اللغوية.

وهذا التعريف الوجيز - كما يقول النويدري - لم يقتصر في معجمه الجغرافي - التاريخي على العامر من مناطق البحرين، بل تعداه إلى القرى والمدن التي كان لها وجود تاريخي، وإن دُرست معالمها تخليدًا لأمجاد الوطن واعتزازًا بأسلاف هذه الأمة الذين كان لهم إسهام مميز في بناء الحضارة على هذه الأرض الطيبة المعطاء⁽¹⁾.

وأشار الأستاذ سالم النويدري في معجمه لحوالي (227) منطقة سكنية، وجزيرة ومواقع جغرافية مختلفة، وتجمعاً بشرياً بين «قرى عامرة» ما تزال موجودة، وقائمة في وجود كيائها الجغرافي حتى يومنا الحاضر، وبين «قرى مندثرة» خربت قَدْرست لأسباب متعددة،

(1) سالم بن عبد الله النويدري، مناطق البحرين (معجم تاريخي - جغرافي)، موسوعة تاريخ البحرين، المجلد الثاني، ص 17 - 18.

وأصبحت أثراً في غابر الأيام، ولكنها حية في الذاكرة الشعبية للبحرانيين، وتوزع كلامه في معجمه عن (127) منطقة عامرة بالحياة وبأهلها، وعن مائة قرية ومنطقة بحرانية مندثرة إن أصبنا (العد) الدقيق⁽¹⁾، وما يهمنا في هذه الحلقة من مباحث كتابنا الذي بين يديك (عزيزي القارئ) ما حدده الأستاذ سالم النويدري من ذكر واضح لـ «مائة منطقة سكنية وقرية مندثرة» وتحديد أسمائها ومواقعها الجغرافية، ومعالمها الأثرية، وأسماء بعض أعلامها في الفكر والثقافة والأدب والشعر، وبعض عيونها وينابيع المياه فيها، وظروف خرابها. وأسماء القرى البحرانية التي اندثرت أو تداخلت مع أراضي قرية أو منطقة قريبة، وذكرها في معجمه هي كما يأتي:

«أبو إبهام - أبو خفير - أبو زيدان - أبو عشيرة - أبو غزال - أبو محارة - حالة أم البيض (أو حالة السعود) - هرتى أو هلتا - أم الشجر - أم شجيرة - أوال - البجوية - البدعة (مظعن صيفي مؤقت)⁽²⁾ - بدبعة - بربغي - بربورة - بردج - المويلغة - بني - حلة السوق - سوق الخميس - قلعة دقيانوس بالبلاد القديم - البينة الكبيرة أو العالية - البينة الصغيرة أو السفلية - قرية الجارم - قرية جبل الحيّان - الجبل - السويفية أو الصويفية - مني - جبيلات توبلي - جبيلات قلعة البحرين - مري - جردي - الجزيرة (شمال النبي صالح) - كافلان - أوكلان - القرية - الجسيرة - قزقر - الجنة - الحالات - حالة ابن سوار - حالة ابن أنس -

(1) يمكن للقارئ مطالعة بحث النويدري المذكور وقراءته لمعرفة بعض التفاصيل المجملة عن هذه المناطق العامرة منها والمندثرة، انظر معجمه المنشور في كتاب (موسوعة تاريخ البحرين) مجلد 2، ص 17 - 187.

(2) هناك مظاعن صيفية مؤقتة كثيرة لم يذكرها الأستاذ النويدري، بل ذكر أسماء القرى التي تنتمي إليها كما في مظاعن قرية بربورة وغيرها، ويبدو أنه ركّز على ما اشتهر من هذه المظاعن أو ما يعرفها.

حالة الخليفات - حالة ستره (حالة ابن فائز)⁽¹⁾ - حالة السَّلطة -
الحلّة بسماهيج - الحميرية أو قلعة⁽²⁾ الشيخ خالد بن علي آل
خليفة وهي مصيف - الرُّمة - عالي حويص - عالي مَعَن - عالي حُص -
خصيفة - دار المناديل - ددان - الدونج - الرقعة - رفين - روزكان - رية -
الرويس - سبب - سلبة - القبيط - السبية - شباقة - الفارسية القديمة -
الفارسية الجديدة - شبات - شراكي - الشريبة - الصداغة - صرفاء -
الصمان - الضلع - الظهران - عدايم - العقارية - عيد الدار - الغريفة
القديمة⁽³⁾ بين قريتي الشاخورة وأبي صبيع - فاران - الفلاة - قصارين -
قصار طريف - قنطور - كتكان.. قرية العلامة السيد هاشم التوبلاني -
وقرية كحلة العين - كويثر بالقرب من العكر والناصفة - قرية محاري -
المخروق - المراقيب⁽⁴⁾ - مراقيب توبلي (مظعن صيفي) - مروزان -
المزروعية - مغزال - نار برد - الناصرية - نور جرفت - الناصفة -
الهجير - الهرذية - جزيرة يعصوف).

بعض هذه القرى ظلت حتى اندثارها منفصلة، ومستقلة

(1) نسبة إلى اسم الشاعر والخطيب والملا علي بن فائز رحمه الله.

(2) بنى الشيخ خالد بن علي آل خليفة في الحميرية، وهو مصيف جميل، قلعة
عام 1342هـ، وقد اندثرت هذه المنطقة، وأصبحت أراضيها طريقاً لربط جسر
ستره - جزيرة النبي صالح.

(3) وهناك قرية جديدة باسم الغريفة بالقرب من القليعة أو ميناء سلمان حالياً.

(4) ذكرها الشيخ محمد النبهاني في كتابه (التحفة) بعنوان بارز، وقال رحمه الله
عنها إنها «توجد في شمال غرب الرفاع، وإنها أرض واسعة تسمى (المراقيب)،
وفيهما آثار قبور قديمة دارسة كأنها قرى متفرقة، وكل قسم منها يحتوي على
نحو (300) قبر فأكثر، وقد نبت فوق هذه الأرض من طول ما لبثت شجر
العوسج والشيخ والقيصوم والجثجاث والجعدة ونحوها من الأعشاب البرية»،
انظر التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص33، وكنا نتمنى أن يكشف
الشيخ النبهاني أسماء بعض القرى المتفرقة كما قال، والتي انتشرت على
مقابر، لعرفنا أسماء بعض القرى المندثرة.

بكيانها، وبعض اندمج مع أراضي القرى والمناطق السكنية والقائمة في يومنا الحاضر مع التوسع العمراني والجغرافي كمناطق رية والجنة⁽¹⁾ والحلة، والتحامها الكامل مع قريتي الدير وسماهيح التاريخيتين، وكتكان ومري مع قريتي الكورة وتوبلي، ومثل أبي خفير، وأبي زيدان، مع قرية البلاد القديم، ومثل قرية أبي عشيعة المندثرة واندماجها مع أراضي قرية الماحوز بعد اتصالها بها، وغير ذلك من القرى المندثرة الأخرى، ويلحظ أن بعض هذه القرى اندثرت قبل مجيء العتوب (آل خليفة) عام 1783م، وكان بعضها قد اندثر في عهدهم كقرى بربورة، والحمرية أو قلعة الشيخ خالد بن علي آل خليفة في الشمال الغربي من جزيرة سترة، وقد التحمت أرضها الزراعية مع أراضي قرية الخارجية التاريخية غرب جزيرة سترة بعد التوسع العمراني، وتشيد مؤسسات اقتصادية ومحلات تجارية بالمنطقة.



قرى لم ترد في معجم النويدري

ذكر النويدري في معجمه مائة قرية مندثرة، لكنه لسبب ما لم يذكر في معجمه بعض القرى التي ورد ذكرها في المصادر البحرانية ككتب التراجم، والدراسات التاريخية المعاصرة، وسنحاول جمعها مع عدد قرى معجم النويدري مع احتمال الخطأ البشري في العد الدقيق وعدم التمييز أحياناً بين المناطق المتشابهة التي ذكرها العلماء والباحثون.

فالمحقق سليمان الماحوزي البحراني لم يصف قرية جديدة على المعجم، وأضاف الشيخ يوسف البحراني قرية واحدة هي

(1) ذكر الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني في لؤلؤة البحرين اسم قرية قرية باسم (غزارا) بالقرب من قرية سماهيح التاريخية والكبرى.

قرية (غزارا)⁽¹⁾، أما صاحب الأنوار فذكر قرية إضافية في «المشهد ذو المئذنتين»، وأضاف الشيخ محمد علي آل عصفور حفيد الشيخ يوسف البحراني اثنتي عشرة قرية هي: «بستان، وسنابس ودي، وقلعة وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجور، وحرنان الكبرى، وحرنان الصغرى وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة»⁽²⁾، أمّا القريتان اللتان ذكرهما الشيخ محمد علي التاجر البحراني، ولم يأت على ذكرهما معجم النويدري فهما «الخويس وقرية عجاج».

وذكر الشيخ إبراهيم المبارك التوبلاني البحراني مجموعة من القرى المندثرة، ولم يذكر النويدري في معجمه خمس عشرة قرية أتى المبارك على ذكرها في كتابه (حاضر البحرين) وهي: (أوال أو عوالي اليوم - جابور - جفون - جبل الدخان - جُبُور - بويرد - خرباباد - دار - سلمان العجم - صفاير - ظلم آباد - عروسوه - العَمر - عالي الشراكي أو شراكي - هَدَاروه)، أما الشاعر الشعبي الملا محسن بن الملا سلمان آل سليم السهلاوي البحراني فذكر في قصيدته قريتين لم يذكرهما المعجم وهما (أفريقه - وزلماد)، وذكر الملا الخطيب محمد علي الناصري رحمه الله (35) قرية بحرانية مندثرة، ولم يرد ذكرها في معجم النويدري الذي ذكر حوالي (خمس قرى) مندثرة وهي (حلة السيف، الرمشة، سيب حيّان، خاران، المحاربة).

ويمكن كذلك إضافة قريتين مندثرتين ذكرهما الأستاذ عبد الكريم بن علي محمد العريض في كتابه (مدينة المنامة

(1) الشيخ يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين ص97.

(2) القرى التي تحتها خط هي القرى الإضافية التي أضافها صاحب الذخائر، ولم يذكرها النويدري في معجمه، لذلك وضعنا تحتها خطاً لتنبيه القارئ إلى ذلك.

خلال خمسة قرون) المنشور في عام (2006م)، ولم يأت معجم النويدري على ذكرهما، وهما قرية (الغروبَات أو الغروبَات - وقرية حُزبان، وربما حُرنان)، أما ما ذكره كازروني من قرى مندثرة لم يذكرها النويدري في معجمه فلا يقل عن خمس وعشرين قرية كانت موجودة في عصره، ولكنها اليوم قد انتهت في زماننا.

أما القرى المندثرة عند الناصري فكثيرة بلغت خمس وثلاثين في معجمه غير المنشور حتى الآن، ولكن عددها «خمس قرى» لم يأت معجم النويدري على ذكرها، وهناك أيضاً قريتان مندثرتان ذكرهما الأستاذ عباس المرشد في دراسته عن القرى البحرانية المختفية، فقد أشار هذا الباحث عن لوريمر المؤرخ والجغرافي البريطاني لوريمر إلى قريتي (زرقان⁽¹⁾ أو روزكان، والغازية⁽²⁾) (من دراسته، وكذلك قرية (المخروق)، وهذه القرية ذكرها لوريمر في دليل الخليج، وتقع في شرق معسكر قوة دفاع البحرين بالرفاع الشرقي، وشمال مصنع ألبا أو قرية عسكر، وتعيش عائلات هذه القرية على الزراعة وصيد الأسماك، كما ذكر موقع إلكتروني بحراني (سنوات الجريش) ربّما نقلًا عن لوريمر أو غيره.

يقول لوريمر: «على بعد ميل واحد جنوب شرق الرفاع الشرقي، وهي مجموعة صغيرة من الأكواخ، والآن مهجورة (في سنة 1904م)، وهي للبحارنة الذين يعملون بالزراعة، وتوجد حقول البرسيم التي تروى بمياه الينابيع، والزراعة هنا آخذة في الضعف، وبها حقول للبرسيم، وتروى من أحد الينابيع»⁽³⁾.

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية المختفية، ص35.

(2) المصدر السابق، ص43.

(3) لوريمر، البحرين في دليل الخليج، تعديل عباس ميرزا المرشد، ص339.

ونقل بريدو في تقريره الرئيسي عن القبور المقببة في البحرين أسماء الأماكن التي وردت في معجم البلدان لياقوت الحموي، وكان غالب هذه القرى تاريخية وبعيدة العمق زمانياً، ويلحظ - بمقاييس عصرنا - أن بعض ما ذكره من أسماء بلدات هي بلدات عامرة مثل جزيرة أوال والمحرق وسماهيح والجفير والسهلة، فهذه بلدات عامرة بأسمائها حتى حاضراً، أما القرى التي كانت موجودة ثم اندثرت في زماننا فهما قريتا (جبلة⁽¹⁾ وجبيلة) لأنَّ أسماء هاتين القريتين غير معروفة في زماننا كما كانت في زمن ياقوت الحموي بحسب تقرير بريدو، وبالتالي فالجبلة والجبيلة قريتان بحرايتان في جزيرة البحرين (أوال) قد اندثرتا، ولم يذكر عنهما سوى قوله بأنَّ كليهما (قريتان في جزيرة البحرين)⁽²⁾.

وبهذا يكون ما جمعناه من مجموع القرى البحرانية المندثرة هو (173) قرية بحرانية مندثرة نضيفها على المائة قرية الواردة في معجم النويدري، وبذلك يكون العدد تقريباً مع احتمالات الخطأ البشري والتداخل في أسماء القرى وتشابهها هو (273) قرية بحرانية قد اندثرت، ذكرها بعض المؤرخين البحرينيين وغير البحرينيين.

وخلاصة ما انتهينا إليه (جمع مائة قرية) بحرانية مندثرة أشار إليها الأستاذ النويدري باعتبار دراسته آخر دراسة (2009م) وأوسعها في إحصاء عدد القرى المندثرة وحصر أسمائها، مع عدد القرى المندثرة التي ذكرها باحثون وعلماء ومؤرخون قبله، ولم يذكرها النويدري في معجمه كالقرى التي ذكرها صاحب الذخائر الشيخ

(1) ذكرها لوريمر في دليل الخليج، والمرشد في كتاب البحرين في دليل الخليج، ص16.

(2) بريدو، التقرير الرئيسي عن القبور المقببة في البحرين، مجلة الوثيقة، العدد الثالث، ص155.

محمد علي آل عصفور البحراني، ويكون عددها كما يأتي في الجدول التالي:

1. المحقق الماحوزي: لم يتضمن فهرسه قرية مندثرة لم يذكرها المعجم.
2. الشيخ يوسف العصفور ذكر قرية غزارا كقرية مندثرة ولم يذكرها معجم النويدري.
3. محمد إبراهيم كازروني الملقب بـ «نادري» ذكر (25) قرية مندثرة لم يذكرها المعجم وهي: «مأمورة - حويزة - سعيد - بازار الجمعة - بلد سيد صباح - وزكان - هليّة - حلة سمردة - كرا - قناة القرية - كواج أو كوارج - حربا - شاء - شاعر - سيتامرة - حلة الجبشي أو حلة الجشي - هجرة - حلة العال - أبو الحارة - وريان - حلة الفيدوم أو القيدوم - جفور - سمرآباد - عماز - منزلة - ميشة - جفرة - حلة عراد».
4. الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني والشيخ محمد خليفة النبهاني ذكر قرية واحدة هي قرية (المشهد ذو المئذنتين)، ولم يذكرها المعجم.
5. صاحب الذخائر الشيخ محمد علي العصفور أتى على ذكر (12) قرية مندثرة، ولم يوردها النويدري في معجمه، وأسماء القرى كما يأتي: «بستان، وسنابس ودي، وقلعة وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجور، وحرنان الكبرى، والصغرى، وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة».
6. وجاء في قصيدة السهلاوي ذكر لمجموعة قرى قد اندثرت، لكن معجم النويدري لم يذكر قريتي (أفريقه - وزلماد).
7. ولم يذكر معجم النويدري قريتي (الخويص - وقرية عجاج)

اللتين ذكرهما الشيخ التاجر في كتابه (عقد اللآل في تاريخ أوال).

8. · وبلغ عدد القرى المندثرة التي لم يذكرها المعجم، وأتى على ذكرها الشيخ إبراهيم المبارك خمس عشرة قرية وهي: «أوال (عوالي اليوم) - جابور - جُفُون - جبل الدخان - جُبُور - بويرد - خرباباد - دار - سلمان العجم - صفاير - ظلم آباد - عروسوه - العَمَر - عالي الشراكي أو شراكي - هَذَاروه».

9. · أورد الملا محمد علي الناصري (165) قرية بحرانية منها (35) قرية مندثرة، وكان منها خمس قرى لم تذكر في معجم النويدري وهي: «حلة السيف، الرمشة، سيب حيّان، خاران، المحاربة».

10. · وذكر الأستاذ عبد الكريم العريض عدداً من القرى التي اندثرت، منها قريتان لم يذكرهما معجم النويدري وهما (الغروبات أو الغرويات - وقرية حزيان، أو حرنان).

11. · الأستاذ سالم النويدري ذكر في معجمه أكثر من مائة قرية مندثرة، واتخذناه مقياساً للقرى التي لم تذكر فيه كقرى إضافية ذكرها مؤرخون وباحثون آخرون.

ويمكن تنظيم عدد القرى البحرانية المندثرة التي وردت أسماؤها في عدد من الدراسات التاريخية لمؤرخين بحرانيين ومن غيرهم في الجدول التالي ليسهل على القارئ الكريم مقابلتها بأسماء القرى التي جمعها الأستاذ النويدري في معجمه، وهي كما يأتي:



جدول القرى المندثرة المستخلصة من الدراسات التاريخية البحرانية والتي أضيفت إلى معجم النويدري

الرقم	المؤرخ	القرى الإضافية التي لم يذكرها معجم النويدري	عدد القرى الجديدة
1	الشيخ يوسف العصفور البحراني (ت 1186هـ)	قرية غزارا	1
2	المؤرخ الفارسي محمد إبراهيم كازروني (تاريخ دراسته 1853م)	مأمورة - حويزة - سعيد - بازار الجمعة - بلد سيد سباح - وزكان - هليئة - حلة سمردة - كرا - قناة القرية - كواج أو كوارج - حربا - شاء - شاعر - سيتامرة - حلة الجبشي أو حلة الجشي - هجرة - حلة العال - أبو الحارة - وريان - حلة الفيدوم أو القيدوم - جفور - سمرآباد - عماز - منزلة - ميشة - جفرة - حلة عراد	25
3	البلادي والنبهاني	المشهد ذو المئذنتين	1
4	الشيخ محمد علي بن محمد تقي العصفور البحراني (1319هـ/1901م)	بستان، وسنابس ودي، وقلعة وجبل الدخان، وجزيرة الحسان، ومشهد، والعقير، وجور، وحرنان الكبرى، والصغرى، وسلم آباد، وحلة علي، وشويكة»	12
5	الملا محسن السهلاوي البحراني (ت 1966م)	(أفريقه - وزلماد)	2
6	الشيخ محمد علي التاجر البحراني (ت 1967م)	الخويص - قرية عجاج	2
7	الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك البحراني (ت 1979م)	أوال (عوالي اليوم) - جابور - جُفُون - جبل الدخان - جُبُور - بويرد - خرباباد - دار - سلمان العجم - صفاير - ظلم آباد - عروسوه - العَمَر - عالي الشراكي أو شراكي - هَدَاروه	15
8	الملا محمد علي الناصري (ت 1999م)	حلة السيف، الرمشة، سيب حيّان، خاران، المحاربة	5

9	الأستاذ عبد الكريم العريض (تاريخ دراسته 2006م).	الغروب أو الغروبيات - وقرية حزيان، أوحرنان	2
10	لوريمر	رزقان أو روزكان، بدعة، المخروق	3
11	عباس المرشد	الغازية	1
12	بريدو عن ياقوت الحموي	جبل، جبيلة	2
		المجموع	71



جدول القرى المندثرة التي أضيفت على معجم النويدري

الرقم	المؤرخ / الباحث	تاريخ دراسته	عدد قرى مندثرة لم يذكرها معجم النويدري
1	الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني	1182هـ	1
2	محمد بن إبراهيم كازروني الملقب بـ(نادري)	1269هـ/1853م	25
3	الشيخ علي بن حسن البلادي والشيخ التبهاني	1340هـ	1
4	الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني	1319هـ/1901م	12
5	الشاعر الملا محسن آل سليم السهلاوي البحراني	1966م	2
6	الشيخ محمد علي التاجر البحراني	1967م	2
7	الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك الهجري التوبلاني البحراني	1979م	15
8	الخطيب والملا محمد علي الناصري	1999م	5

2	2006م	الأستاذ عبد الكريم العريض	9
102	2009م	الأستاذ سالم النويدري	10
6	1908م	ما ذكره بعض الباحثين (لوريمر والمرشد)	11
173	$100 + 65 =$	المجموع النهائي لعدد القرى المندثرة في الدراسات السابقة بعد الإضافة	

الفصل العاشر

خراب القرى البحرانية والشتات

عرفت جزيرة البحرين وجزرها الملحقة بها سلسلة هجمات عسكرية آتية من خارجها أو من داخلها نتيجة صراعات داخلية، وتسبب ذلك في خراب قراها، وشتات أهالي جزيرة البحرين - بمختلف أشكاله - أثناء عمليات الغزو الخارجي كالحملات العثمانية والبرتغالية والعمانية المتكررة وهيامهم في أرض الله مظلومين، ومشردين كما تعودوا تاريخياً من الطغاة وما ينتج عن صراعاتهم الداخلية مع المواطنين، وهذا قاد إلى انتكاسة في عدد القرى والبلدات البحرانية خلال الثلاثة القرون الأخيرة (11 - 13)، بيد أن هذه المشكلة الإنسانية لم تنمُ من فراغ في واقع القرى والبلدات البحرانية وتقلص عددها كما كانت حتى بداية القرن الحادي عشر الهجري، بل زرعها الظلم بمختلف أشكاله.

وقد أشار علماء التراجم لمسألة الجور والعدوان والظلم الذي أوجد هذه المحنة في حياة الشيعة البحرانيين لأكثر من قرنين ونصف هجريين، وهم أهلها المحليون وسكانها الأصليون قبل مجيء مكونات اجتماعية أخرى في نهاية القرن الثاني عشر الهجري، ونهاية القرن (18) الميلادي، وعبرت كلمات بعض المؤرخين والرحالة عن محنة هذه القرى وأهل البحرين وتشتت وجودهم الاجتماعي، مما أدى بسبب الحروب، وخراب ديارهم نتيجة الغزو الخارجي من جماعات الهولة وهجمات دول من الإقليم كالعثمانيين والغزاة من خارجه كالبرتغاليين إلى تهجيرهم القسري، وشتاتهم في بقاع شتى من الأرض بخاصة في أماكن مجاورة لبلدهم وشرق أفريقيا والهند وغيرها، وقد ربط عدد من المؤرخين البحرانيين وغير

البحرانيين القدماء منهم والمحدثين أو المعاصرين بين عمليات الغزو والحروب وما وقع على أهالي البحرين من شتات في الأرض، وزوال الحضارة على حد تعبير النبهاني، وتقلص كبير في قرى جزيرة البحرين من (360) إلى تسعين قرية، بل إلى ستين قرية كما ذهب إلى ذلك كريستن نيبور، وتراجع أعداد القاطنين فيها.

فالشيخ يوسف العصفور البحراني والشيخ علي بن حسن البلادي، وصاحب الذخائر الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي العصفور البحراني والشيخ محمد علي التاجر والشيخ إبراهيم المبارك، والنويدري وغيرهم من العلماء البحرانيين أشاروا إلى نكبة الشتات التي واجهت أهالي البحرين، ثم درسها بعض الباحثين البحرانيين بدراسات مستقلة، كما أن بعض المؤرخين والعلماء غير البحرانيين كالرحالة كريستن نيبور، والشيخ النبهاني والرحالة اللبناني أمين الريحاني والمؤرخ الفارسي فروغي قد أوضحوا العلاقة بين حوادث الحرب والغزو الخارجي بخاصة في القرون الثلاثة وبين ما ترتب عليه من شتات أهل البحرين حتى شهدت البحرين في القرن الثاني عشر الهجري ما سمي بعصر «الشتات الأعظم».

وهذا أحد أهم وأبرز أسباب النكبة التي أدت إلى محنة القرى البحرانية قبل أكثر من قرنين وتناقص عددها، وتناقص عدد الساكنين بأرضها وشتاتهم في تلك الفترة والفترة اللاحقة عليها، ونقل بعض الباحثين العرب والأجانب عبارة الرحالة الدانمركي كريستن نيبور في القرن الثامن عشر الميلادي قوله: «إن الحروب خففت سكان البحرين وأدت إلى تناقص عدد القرى فيها من (360) مدينة وقرية إلى ستين قرية بائسة»⁽¹⁾، وتوفر نصّ ثانٍ فقد ذكر جوان كول، وهو باحث،

(1) كريستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية، ص290، ونجاح الربيعي، قبيلة ربيعة البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، ص137.

ومحاضر جامعي أمريكي، الربط بين تقلص عدد مدن وقرى جزيرة البحرين وما أصابها من محن وأزمات اقتصادية، وذلك في سياق بحثه ودراسته عن الشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية أو إقليم بلاد البحرين الذي تقطنه غالبية شيعية أنه:

«في عام 1763م وجد كريستن نيبور (Carstan Niebuhr) أن مدن وقرى البحرين التي بلغ عددها 360 قد انخفضت إلى 60 فقط بعدما تعرضت للدمار والمحن والأزمات الاقتصادية»⁽¹⁾.

وقال صاحب كتاب (التحفة) بعد زيارته للجزيرة:

«كانت البحرين في السابق تحتوي على (36) بلدة و(331) قرية، ولكن لكثرة تداول الحكام عليها ووقوع الحروب بها وزوال الحضارة منها أزال عمرانها وخرب⁽²⁾ أكثر تلك المدن والقرى، ولم يبق منها سوى ثماني مدن وبعض القرى التابعة لها، ثم ذكر في سياق كلامه المدن الحالية والقرى التابعة له»⁽³⁾.

ونقلت الأستاذة مي محمد آل خليفة، وهي باحثة معاصرة من أهل البحرين في إحدى صفحات كتابها (محمد بن خليفة.. الأسطورة والتاريخ المتوازي) نصاً تاريخياً للمؤرخ الفارسي (عباس فروغي) قال

(1) جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 - 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الدوحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ، ص113.

(2) قال العلامة الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في تحفته: «توجد في شمال غرب الرفاع أرض واسعة الفضاء تسمى (المراقيب)، وفيها آثار قبور دارسة «أي مندثرة» كأنها قرى متفرقة، وكل قسم منها يحتوي على نحو (300) قبر فأكثر، وقد نمت فوق هذه الأرض من طول ما لبثت شجر العوسج والشيخ والقيصوم والجثجات والجعدة ونحوها من الأعشاب البرية»، انظر كتابه: التحفة النبهانية، ص33.

(3) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية، ص42.

فيه: «إن البحرين تعرضت للخراب حتى قيل إنه كان بها (360)⁽¹⁾ قرية ومدينة لم يبق منها بعد ذلك إلا (90) قرية مهدمة»⁽²⁾.

أما صاحب الذخائر فقله في المقطع التالي يؤكد ذلك: «كان عدد قرى البحرين في الزمان السابق بعدد أيام السنة، فبظلمهم ما بقي الآن سقوفها وفروشها، فتلك بيوتهم خاوية على عروشها، والقرى المعمورة الآن أزيد من مائتين»⁽³⁾.

وجاء في كتاب ملوك العرب للرحالة اللبناني أمين الريحاني هذا الربط بين الحروب والمحن ودمار القرى البحرانية بقوله: «جاء في التاريخ أن هذه الجزيرة.. البحرين.. كانت عامرة بالسكان في قديم الزمان، فقد كان فيها ثلاثون مدينة، ومعها ثلاثمائة من القرى.. ولكنها وهي دائماً مطمح الفاتحين والمستعمرين، ابتليت بما يتقدمهم ويرافقهم ويتبعهم من الفتن والحروب، فتداعى قسم من عمرانها واضمحل، ولم يبق فيها اليوم (في أوائل الثلاثينات) سوى ثمان مدن، وبعض القرى التابعة»⁽⁴⁾، وهكذا شهد بعض المؤرخين بخراب قرانا الآمنة على أيدي الغزاة، وفتن الداخل.

ويقول تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين الذي اشتغل في الفترة من عام (1925م) إلى عام (1957م):

(1) بمراجعة كتاب (القبيلة والدولة في البحرين) لمؤلفه إسحاق خوري وجدنا نصاً يحدد رقماً أقل وهو (330) قرية ومدينة وبلدة، ونعتقد أن الباحثة مي اعتمدت على رأي فروغي، أما الشيخ العصفور فحدد العدد بـ (360) ولكن ذكر أن القرى المعمورة الآن في زمانه سنة 1319 هجرية حوالي (200) قرية ومدينة وبلدة.

(2) مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 149 نقلاً عن مصدر آخر.

(3) محمد علي العصفور، كتاب الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 12، 15.

(4) أمين الريحاني، ملوك العرب، ج 2، ص 722.

«خرج شيعة البحرين في جماعات كبيرة إلى مسقط والقطيف تحاشياً للصدام الداخلي، ولذا تنازل التعداد السكاني في البحرين»⁽¹⁾، وكان يشير إلى صراع الشيخين، وانتشرت في هذين البلدين وغيرهما من دول بلاد الجوار لجزيرة البحرين عوائل بحرانية ما تزال تحمل أسماءها البحرانية وانتماءها وحبها الوطني في هذه البلدان، وكان ذلك إثر معارك الصراع الداخلي العنيف والشديد بين قوات الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وأنصار ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة، وهذا ما أدّى إلى تدمير المنامة عام 1841م، ونهب أموال أهاليها المحليين، ورعايا الإنجليز (الهنود)⁽²⁾.

لقد كانت القرى البحرانية الثلاثمائة قائمة حتى نهاية القرن الهجري العاشر بحسب ما جاء في بعض المخطوطات ككتاب (الفوائد) لابن ماجد النجدي، وكذلك في بعض الوثائق العثمانية التي شهدت بوجود هذا الكم الكبير من قرى جزيرة البحرين، وقد استمرت هذه القرى في أعدادها التي قدرها بعض المؤرخين بالعدد المذكور، ولكن حدثت نكسة سكانية بشتات أهالي البحرين بسبب الهجمات الخارجية ومظالم بعض الولاة في الداخل.

وتمثل هذا الخراب كما أوضحت نصوص المؤرخين في أشكال من المآسي والنكبات كالقتل والسلب والنهب وفرار الناس وتهجيرهم قسراً، وحرق المكتبات وسرقة المخطوطات والفقر والأزمات الاقتصادية، وغير ذلك من المحن والنكبات المختلفة، وهذا الوضع الأمني الصعب والشديد أدّى إلى خراب القرى البحرانية، ثم ما أسماهم بعض الباحثين بـ «الشتات الأعظم» بين أهاليها وهيامهم على وجوههم في بقاع الأرض وأماكن محيطة

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص 217.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

بجزيرتهم في الإقليم كمدن الجنوب الغربي لإيران، ومدن العراق وقصباته، والقطيف والأحساء وعمان ولنجة وشرق أفريقيا، بل وحمل البعض أنفسهم إلى بعض مدن الهند.

وسنمر بإيجاز في هذا الموضوع من دراستنا على مسألتين، وهما:
الأولى.. عوامل نشأة مشكلة الشتات في حياة الشيعة البحرينيين.

والإشارة بإيجاز في المسألة الثانية لقضية «أشكال الشتات» وحالاته وأنواعه.

عوامل نشأة مشكلة الشتات:

ونقصد عوامل وأسباب ظهور حالات شتات «الشيعة البحرينيين» الذين يسكنون هذه القرى، وتحول الشتات لمأساة حقيقية في تاريخ البحرين الحديث، وحالة إنسانية ناشئة عن مظالم متداخلة التأثير وشديدة الانفعال منها تقلص أعداد القرى والبلدات البحرانية، وهذا بالطبع لن توثقه السجلات الرسمية، لكن وثقته مصادر أخرى ككتب التراجم، فحوادث الغزو الخارجي وصراعات القوى في الداخل تركت بصماتها على نفسيات المستضعفين من أبناء الشعب البحراني فدمرت نفسياتهم، ورؤعتهم، وأثارت الخوف في داخلهم وجعلتهم وجهاً لوجه أمام المحن، ومن ثمة حملتهم على التشرد هنا وهناك، وحملتهم كذلك على الفرار من أرضهم في اتجاه الداخل حيناً طلباً للأمن، أو على الفرار الأصعب، ونعني به الفرار من أرضهم في اتجاه خارج وطنهم، وكلهم روع وخوف وشعور بالبعد عن الأهل والوطن والأملاك المختطفة المغصوبة من أيديهم بالقوة والجور.

ونوجه السؤال التالي لتفسير تأثير العوامل في حدوث مشكلة شتات البحرينيين:

مَن صنع مأساة (الشتات الجماعي) في تاريخ أهالي الجزيرة وبخاصة من الشيعة البحرانيين على امتداد ثلاثة قرون من سنة 1014هـ إلى سنة 1284هـ؟.

ونستنطق في أخبار هذا الشتات ما ورد في مصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين من نصوص تاريخية متفرقة حيناً أو متداخلة حيناً آخر، فعن طريق هذه الأدوات يمكن أن نجد ما يساعدنا على تفسير ارتباط ظاهرة الشتات بحوادث الغزو والمظالم السياسية التي كانت تصدر من طغاة مستكبرين على عباد الله سبحانه، وبالفتن والصراعات الداخلية.

فالمبحث الأول: ويدور حول تأثير عاملين أساسيين هما:

- الغزو الخارجي.
- ومظالم الولاة الداخليين.

ومع هذا التحديد نقول إنه ربّما حدثت حالة (الشتات) بتأثير عوامل عديدة لم ترصدها مصادر تاريخية وتراجع سير الرجال التي اهتمت بتاريخ البحرين كمصادر دراسة التراث الثقافي والروحي لعلماء البحرين أو مصادر أخرى دوّنت جانباً من تاريخ البحرين، ولكننا آثرنا الاقتصار على تأثير العاملين السابقين المحددين في هذه الدراسة، فالملاحظ في بعض كتب التراجم كأهم مصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين - كما رأينا - أنها ربطت هذه الفاجعة والمعاناة الإنسانية التي جثمت على الشيعة العرب من البحرينيين بالعاملين الأساسيين المذكورين سلفاً، وفي المبحث الثاني سنبحث في الحلقة ذاتها (أشكال الشتات وحالاته المتعددة) التي وجدت نفسها في مأساة البحرينيين.



الغزو الخارجي:

ويندرج في سياق هذا العامل الأبرز الاعتداءات الخارجية التي تعرضت له جزيرة البحرين الوداعة من كل قوة عسكرية جاءت إلى الجزيرة من خارجه، وتعاملت مع أهلها بالحرب والسيوف سواء كانت من جماعة تقع في إقليمنا الخليجي أو من بعض الجماعات القبلية البدوية كجماعات الهولة أو غزو من إمبراطورية كما هو حال الغزو العماني المتكرر أو من قوة عسكرية أجنبية وغير عربية أتت غازية للجزيرة من مناطق بعيدة كالبرتغاليين أو من قوة قريبة بمحيطنا الإقليمي كالوجود الفارسي.

ولقد تشابكت في تاريخ هذه الجزيرة الخضراء غزوات ظالمة وغاشمة ومتكررة من البرتغاليين، والفرس، والعمانيين، وجماعات الهولة، وحملات متكررة من العتوب، والوهابيين، واعتداءات متكررة للقبائل البدوية الطامعة في خيرات هذه الجزيرة، وأدت جميعها إلى بروز حالات كارثية ومأساوية من الشتات عاشها البحرانيون، وهم كما ذكرنا من الشيعة العرب، بمرارة وقسوة تخلو من الروح الإنسانية ومعاييرها الأخلاقية، وقد رصدت مصادر دراسة التراث الثقافي والروحي لعلماء البحرين وبخاصة كتب التراجم الصادرة خلال فترة القرون الهجرية الثلاثة المتأخرة العلاقة المباشرة بين أشكال الغزو الخارجي أو الإقليمي وحالات الشتات التي عانى منها البحرانيون الشيعة، بالإضافة إلى آثار تدميرية على جوانب الحياة الاجتماعية والمعيشية والسياسية والعلمية، وغير ذلك من العوامل المتشابكة المؤثرة في نسيج المجتمع البحراني آنذاك.

وقد رصد بعض مؤرخي الحركة العلمية لعلماء البحرين كالشيخ يوسف بن أحمد العصفور الدرازي البحراني والشيخ ياسين البلادي البحراني والشيخ علي بن حسن البلادي البحراني صاحب

الأنوار هذه الحالة وتأثيرها على البحرينيين الشيعة، وعلى تقلص أعداد قراهم، وعلى إحداث انتكاسة علمية، بالإضافة إلى حوادث وعمليات النهب والسلب والقتل والتشريد وكل مظاهر الخراب الذي ألحقها الغزاة بالجزيرة.

ومن نماذج ما تعرضت له جزيرة البحرين الهادئة من عمليات غزو واعتداءات منظمة ضد أهاليها الطبيعيين ما يأتي:

- غزو البرتغاليين للجزيرة.
- عدوان القبيلة المعتدية.
- اعتداءات العمانيين على فترات متصلة أو متباعدة من القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين والتي تسببت في تراجع الحركة الثقافية والعلمية لدى علماء البحرين وتدمير نهضتهم.
- اعتداءات بعض الجماعات كالهولة⁽¹⁾، وقبائل بدوية من الأعراب.

1 - العدوان البرتغالي:

عرفت جزيرتنا تجربة احتلال قاسية من البرتغاليين استمرت حوالي قرن واحد إلاّ عقدين حتى طردوا منها عام 1602م، وقد شهدت بعض كتب التراجم ومصادر دراسة التراث الثقافي البحراني بأثر هذه التجربة القاسية على البحرينيين.

فالشيخ محمد علي آل عصفور الدرازي البحراني ذكر في ذوائره شتات أهل البحرين في عهد البرتغاليين دون تحديد مساره باتجاه الداخل أو الخارج، فنشر هذا العالم الجليل نص رسالة أحد المشايخ

(1) لقد ناقشنا نموذج الغزو الخارجي الذي قامت به جماعات الهولة في الفصل الخاص بـ «صراع القوى وآثاره على حالة الشتات الجماعي للبحرانيين» سواء كان باتجاه الداخل أو صوب أماكن خارج جزيرة البحرين.

للساه عباس الصفوي سنة 1014هـ، فقال: «ومما قال فيه كيف رزيت همته العالية وشيمته القدسية بالجلوس في دار الأصهبان.. أصفهان.. والإغضاء عن جميع ما تشتت من أهل الإيمان»⁽¹⁾، وقال في مقطع من الرسالة ذاتها: «فحسبك من تشتت شملها، وتفرق كلمة أهلها، واضمحلال آثارها واندراس أعلامها، ما لو تأمله الشاب لشاب أو حمل بعض هم هذا الأمر رضوى لساخ وذاب»⁽²⁾.



2. مجيء القبيلة المعتدية إلى جزيرة البحرين وعدوانها على أهلها:

وهذا تعبير الشيخ يوسف آل عصفور البحراني في لؤلؤته، يراد بذلك هنا هجوم العتوب على جزيرة أوال في سنة 1112هـ - 1701م، قال رحمه الله تعالى:

«وكان مولد أخي الشيخ محمد - مُدَّ في بقائه - سنة 1112هـ في قرية الماحوز، حيث إن الوالد كان ساكناً هناك لملازمة الدرس عند شيخه الشيخ سليمان المتقدم ذكره.. يقصد سليمان الماحوزي.. وأنا ابن خمس سنين تقريباً، وفي هذه السنة سارت الواقعة بين الهولة والعتوب، حيث إن العتوب عاثوا في البحرين بالفساد، ويد الحاكم قاصرة عنهم، فكاتب شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد الهولة ليأتوا على العتوب، وجاءت طائفة من الهولة ووقعت الحرب، وانكسرت البلد إلى القلعة أكابر وأصاغر حتى كسر الله العتوب، وللوالد رحمه الله أبيات في ذكر هذه الواقعة وتاريخها، لم يحضرني منها إلا البيت الأخير المشتمل على التاريخ، وهو قوله:

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 43

(2) المصدر السابق، ص 43.

قضية القبيلة المعتدية⁽¹⁾

وعام تلك شتتوها فاحسبه»⁽²⁾

إن النص تحدث عن حرب بين فريقين هما العتوب والهولة، ومسرح المعركة هي أرض جزيرة البحرين، وإن لهذه الحرب أثرها في شتات البحرانيين تجاه الداخل كما يفهم من أحد مقاطع النص، حيث قال صاحب اللؤلؤة: «وجاءت طائفة من الهولة ووقعت الحرب، وانكسرت البلد إلى القلعة أكبر وأصغر حتى كسر الله العتوب»، ويستفاد من هذا المقطع أن الحرب بين الطرفين (الهولة والعتوب) تركت بصماتها في الحياة الاجتماعية للناس، فقد هزمت قبيلة العتوب من جهة، وانكسر أهل البلد بين أكبر وأصغر إلى القلعة، ويستفاد من انكسار البلد ما حصل للناس من قتل ونهب وسلب وفرارهم باتجاه الداخل إلى أماكن تخلو من أعمال الشغب، وهذا الفرار شكل من الشتات الداخلي عصف بحياة أهالي البحرين وزلزل كيانهم الاجتماعي⁽³⁾.

وقد استدل مؤلفا كتاب (البحرين عبر التاريخ) على تواجد العتوب في البحرين سنة 1700م أو 1701م بنص وثيقة عثمانية، وبما جاء في نسخة خطية لكتاب «لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث» للشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، وقد ناقشنا ذلك في أكثر من دراسة لنا⁽⁴⁾.

(1) انظر نص هذه الإشارة لعدوان العتوب من المخطوطة باليد في الفصل الثاني من هذا الكتاب، وتسميها بالقبيلة المعتدية لا «القبيلة المعذبة»، كذلك ورد ذلك في الوثيقة العثمانية بأكثر من ترجمة.

(2) يوسف آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 442.

(3) انظر الملحقين رقم 13 و 14 في قسم الوثائق.

(4) انظر مثلاً كتابنا عن التشيع في جزيرة أوال، وكتابنا بعنوان (شتات البحرانيين وتهجيرهم القسري).

3. الغزو العماني:

وقع الغزو العماني بعد سنوات قليلة من هجوم العتوب وعدوانهم على جزيرة البحرين وأهاليها، وتكررت حالاته وحملاته الدموية، وناقشناه في كتاب مفصل عنوانه «الاحتلال العماني للبحرين وآثاره التدميرية على الحركة العلمية»، وتمّ في فتراته وقوع «الشتات الأكبر» للشيعّة البحرينيين، وأشار إليه عدد من علماء التراجم البحرينيين، كما أشارت إليه مصادر تاريخية متعددة.

يقول الشيخ يوسف آل عصفور رحمته الله عن غزوة سنة 1130هـ:

«اتفق مجيء الخوارج إلى أخذ بلاد البحرين فحصل العطال والزلازل بالتأهب لحرب أولئك الأندال، وفي أول مرة وردوا لأخذها رجعوا بالخيبة ولم يتمكنوا منها، وكذلك في المرة الثانية بعد سنة مع معاضدة جميع الأعراب والنصاب لهم، وفي الثالثة حصروا البلد لتسلطهم على البحر حيث إنها جزيرة، حتى أضعفوا أهلها وفتحوها قهراً، وكانت واقعة عظمت، وداهية دهما، لما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدم، وبعد أن أخذوها وأمنوا أهلها هربت الناس - سيما أكابر البلد - منها إلى القطيف وإلى غيرها من الأقطار ومن جملتهم الوالد رحمه الله مع جملة من العيال والأولاد فإنه سافر بهم إلى القطيف وتركني في البحرين في البيت الذي لنا في قرية الشاخورة، حيث إن في البيت بعض الخزائن المربوط فيها على بعض الأسباب من كتب وصفر وثياب فإنه نقل معه جملة إلى القلعة التي قصدوا فيها وأبقى بعضاً في البيت مربوطاً عليه في أماكن خفية، فأما ما نقل إلى القلعة⁽¹⁾ فإنه ذهب بعد أخذهم

(1) لم يحدد الشيخ يوسف آل عصفور - مع الأسف - اسم القلعة ومكان وجودها، ولكن يبدو أنه عنى رضوان الله عليه قلعة الملك (دقيانوس).

القلعة قهراً، وخرجنا جميعاً بمجرد الثياب التي علينا، ولما سافر إلى القطيف بقيت أنا في البلد، وقد أمرني بالتقاط ما يوجد من الكتب التي انتهبت في القلعة واستنقاذها من أيدي الشراة، فاستنقذت جملة مما وجدته وأرسلت به إليه مع جملة ما في البيت شيئاً فشيئاً»⁽¹⁾.

ويلحظ أن النص أشار لأساليب استخدمت في الغزو العماني منها:

الاستعانة بتحالفات قبلية مع الأعراب والنواصب، والحصار البحري للبلد، والفتك بالناس وسفك الدم، وعمليات النهب والسلب، وتهجير العلماء وتشريد الناس قسراً، وطمأنة الناس للانقضاء عليهم فيما بعد غدرًا، والاعتداء على مصادر أرزاق الناس واغتصاب أموالهم، والاعتداء على مؤسسات المجتمع البحراني كالمدارس والمكتبات والجوامع، والوقية بين الناس والسلطات الحاكمة لهم كالوشاية، وهذا كله أدى إلى فرار الناس عن موطنهم وترك بلداتهم وقراهم.

وفي نص آخر للشيخ يوسف الدرازي البحراني في ترجمة السيرة الذاتية وحياة العالم الجليل الفقيه الشيخ عبد الله بن صالح بن جمعة السماهيجي البحراني، قال العلامة الشيخ يوسف البحراني في كتابه المذكور:

«توفي رحمه الله تعالى في بلدة بهبهان، حيث إنه استوطنها لما أخذت الخوارج بلاد البحرين، وكان قد خرج من البحرين في الواقعة الثانية من وقائع قدوم الخوارج إليها، وقد كانوا قدموا أول

(1) الشيخ يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، ص 443.

مرة في غراب واحد وانضمت إليهم الأعراب من أعداء الدين، فرد الله تعالى كيدهم في نحورهم، ولم يتمكنوا من أخذها، ثم من بعد سنة قدموا في سبع برش، وانضمت إليهم الأعراب، وكان قد أرسل الشاه سلطان حسين خان من أهل الرشت مع جملة من العسكر قبل وصولهم، وانحدروا عليها أيضاً في جم غفير، وقد كان أهل البحرين قد استعدوا بالأسلحة للحرب، وساعدهم العسكر المذكور، فوقع الحرب وهم في السفن فقتل منهم جمع ورجعوا بالخيبة أيضاً، وبعد رجوعهم سافر الشيخ عبد الله المذكور «السماهيجي» إلى أصفهان للسعي في مقدمة البلدة المذكورة عند الشاه، وقد كان شيخ الإسلام أيضاً في أصفهان، إلا أنه كانت دولة الشاه المزبور مدبرة رجع الشيخ بالخيبة، مما أمله وتوطن في بلدة بهبهان لظنه برجوع الخوارج إليها، فاتفق مجيء الخوارج مرة ثالثة، واتفق رأيهم على حصار البلد ومنع من فيها من الخروج والدخول، وانضمت إلى إعانتهم أيضاً أعداء الدين من الأعراب، والشيخ لما سمع ذلك توطن في بلدة بهبهان وأخذوها بعد الحصار مدة مديدة»⁽¹⁾.

ويؤكّد مؤرخ بحراني آخر وعالم جليل هو الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني صاحب أنوار البدرين رحمه الله بأنه: «قد عصفت الأيام ولعبت بأهلها حوادث الدهور والأعوام التي لا تنيم ولا تنام فشتتت شمل أهاليها وبددت نظم قاطنيها وفرقتهم في كل مكان، وفرقتهم أيدي سبأ من أهل الجور والعدوان، وأقفرت من أهلها الربوع والمساجد ودرست من أهلها المدارس والمعابد فتجد أكثر قراها رسوماً دائرة والقليل بآثارها تحكي نضارة أهلها خراباً غير عامرة، وقد عمرت أهلها الأطراف والبلدان، ونشروا فيها شعائر

(1) يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، ص 102 - 103.

الإسلام والإيمان، فأكثر العلماء الموجودين ومن سلف في البلدان القريبة كالقطيف وأبي شهر وأطراف فارس ولنجة ومسقط وميناء المحمرة وأطرافها والبصرة وشيراز وكثير من أطراف العراق والعجم منهم حديثون ومنهم قديمون»⁽¹⁾.

وعبّر صاحب أنوار البدرين الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني رحمه الله عن ذلك بأقوال مماثلة لخص فيها مظاهر هذه الانتكاسة - كتحذّر حضاري كبير - بإثارة هذا السؤال: «كم من علماء فضلاء أتقياء في بلادنا البحرين لم تذكر أسماؤهم في البين، ولاندراس الآثار ومشايخنا وتشتت أهلها في الأمصار بما أصابها من الأغيار»⁽²⁾.. أي من الأجانب إقليميين وغير إقليميين، وقال وهو يتحدث عن تشتت علماء بلده البحرين: «وما يدخل في هذا الشأن ويحوم حول هذا الميدان، مما بلغني علمه، وأحاط به اطلاعي وفهمي، وإن كان قليلاً من كثير، ونقطة من غدير لتشتت أهلها في البلدان بما لعبت بهم أيدي الزمان، وما نالوه من البلاء والهوان من أهل الجور والعدوان، والحوادث والوقائع التي أخلت منهم الأوطان، وبددت شملهم في كل مكان.

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا
أنيس، ولم يسمر بمكة سامر

حتى بلغ الحال أنّ كثيراً من الأولاد لم يعلموا بآثار آبائهم، ولم يدروا بأنسابهم وأقربائهم»⁽³⁾ كما قال الشيخ علي البلادي.

وقد كرر العثمانيون حملتهم في سنة 1150هـ، وأشار لشتات

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 50

(2) المصدر السابق، ص 113

(3) المصدر السابق، ص 17

أهل البحرين في عهد اليعاربة العمانيين الشيخ محمد علي العصفور البحراني، وذكر صاحب الذخائر عن الغزو العماني في هذه السنة للبحرين، وترك غزوهم حالة انفعالية شديدة وصعبة أدت إلى شتات الأهالي إلى الفرار الجماعي خارج البلد، وأشار صاحب الذخائر لهذا الغزو وأثره على سكان الجزيرة من الشيعة، فقال في نص قصير معبر: «أتى سيف ابن الإمام سلطان المسقط مع جماعة الإباضية والخوارج، وتملكوا البحرين، وقتلوا من الشيعة ما لا يحصى»⁽¹⁾، ووصف انتهاكات الإباضيين لحقوق أهالي البحرين فقال صاحب الذخائر نقلاً عن مقطع من رسالة الشيخ غيث آل مذكور للوزير المهدي خان: «إن إمام المسقط منع الناس الجمعة والجماعات، وأمرهم بإطاعة عبد من عبيده إذلالاً للشيعة وإخماداً للشريعة»⁽²⁾.

ومر حفيد صاحب الحقائق الشيخ محمد علي العصفور على مآسي هذا الغزو من إتلاف متعمد لكتب علماء البحرين وخراب ديارهم وشتات أهل البحرين وما واجههم من القتل والسلب والنهب والاعتداء على المساجد ودور العلم وحرق المكتبات، وذلك في ترجمة عدد من علماء البحرين كجده الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحراني⁽³⁾ صاحب الحقائق الناضرة والشيخ ياسين البلادي البحراني⁽⁴⁾.

وفي هذا الصدد قال الشيخ التاجر: «وفي سنة 1151هـ غزا البحرين الأمير سيف بن سلطان بن سيف بن مالك بن يعرب النبهاني حاكم مسقط وإمام عمان في عدة من سفنه الحربية

(1) محمد علي العصفور، الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 29

(2) المصدر السابق، ص 41.

(3) المصدر السابق، ص 170

(4) المصدر السابق ص 137

مملوءة بالجنود والذخائر والعدة الكاملة، وحين وصوله البحرين أشغل القتل والنهب في البلاد مدة ستة أيام ثم ضبطها بعد ذلك، وتصرف في شؤونها وحكمها، فمنهم من قتله، ومنهم من فرّ إلى جهات الأحساء والقطيف وبوشهر، ومنهم من أسره وأودعه السجون، فكان من جملة الأسرى الشيخ ناصر بن سيف مع عدة من المشايخ والعلماء، ولم يتحمل الشيخ ناصر ما عاناه من ذل فمات في محبسه»⁽¹⁾.

ويقول المرحوم الأستاذ ناصر بن جوهر الخيري عن إحدى حملات الغزو العماني سنة 1151هـ: «ولما آلت سلطنة مسقط وعمان إلى سيف بن سلطان في سنة 1140هـ، وفرغ من ضمّ أطراف بلاده والقضاء على المناوئين له فيها دار في خلدّه إعادة البحرين إلى حضيرة⁽²⁾ سلطنته والانتقام من أهلها الذين تجاسروا على القيام في وجه عساكره وطردهم لهم منها، وفعلًا جهز عساكره وقواته وغزاهم في سنة 1151هـ، وحين وصوله البحرين حارب أهلها وتقلب عليهم وأمر بالقتل والنهب العام مدة ستة أيام كاد في أثنائها أن يجعل البحرين خالية على عروشها» (هنا يشير ناصر الخيري لحالة الشتات والتهجير القسري⁽³⁾ للبحرانيين).

ثم يقول ناصر الخيري: «وقد انتقم من الأهالي شر انتقام وأذاقهم من العذاب والاضطهاد أشكلاً وألواناً، وقتل كثير⁽⁴⁾ من

(1) التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، ص 98 - 99.

(2) ورد لفظ (حضيرة سلطنته) بحرف الضاد في أصل مخطوط مؤرخنا الأستاذ ناصر خيري وليس حرف الظاء، وهو خطأ إملائي، والصحيح كتابتها هكذا.. حضيرة سلطنته، وهو واحد من الأخطاء اللغوية العديدة التي تناثرت في المخطوط سواء في هذا النص أو في نصوص تاريخية أخرى.

(3) ما بين القوسين أو ما يسمى بالهلالين خارج نص الأستاذ ناصر الخيري.

(4) الصحيح «وقتل كثيراً من مشايخهم وعلمائهم وكبرائهم».

مشايخهم وعلمائهم وكبرائهم، ودمر البلاد أشد تدمير، ولما قضى ما بنفسه ضبط البحرين وتولى شؤونها، وولى عليها رجلاً من خاصته لتدبير أمورها على ما يحب، ثم أبحر إلى بلاده، وقد بلغت نفسه كل (1) تتمناه» (2).

وتابع المرحوم ناصر بن جوهر الخيري قوله:

«ولما بلغت مسامع الشاه نادر الأفشاري الذي كان قد اتصلت إليه سلطة بلاد إيران، وتوج بتاج الصفويين ونزع الملك من الأمير تهماسب نجل الشاه سلطان حسين في سنة 1149هـ خبرَ تعديت سيف بن سلطان على الخليج وجزائر البحرين أمر محمد تقي خان مأمور الخليج الفارسي بالذهاب كلبعلي خان في قوة عظيمة للنظر في أمور الدين ومجازات (3) المعتدي السفاح على سوء أعماله واسترجاع جزائر البحرين إلى أحضان الدولة الإيرانية، فصدع هذا بأمر مولاه وجهز الجنود والعساكر وسار بهم إلى البحرين، ولما بلغت حركته مسامع نائب سيف بن سلطان المقيم بالبحرين ترك الجزائر بعد أن حمل منها من الأموال والتحف شيء كثير (4)، وفر من وجه الجنود الإيرانية، وعلى أثره وصل محمد تقي خان إلى الجزائر وشاهد آثار الظلم والخراب، فطيب خاطر الأهالي وولى

(1) لا توجد في كتاب المؤلف ومخطوطه كلمة «ما» التي يفترض أن تكون بين كلمتي «كل تتمناه»، فظهرت الجملة مقطوعة أمام القارئ الكريم هكذا «كل تتمناه».

(2) ناصر الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص 204 / 205.

(3) تكتب هذه الكلمة بالتاء المربوطة، ولكننا وجدناها في المخطوط مكتوبة بتاء مفتوحة في نهايتها.

(4) هنا خطأ نحوي، فالصحيح أن تكون العبارة هكذا: «ولما بلغت حركته مسامع نائب سيف بن سلطان المقيم بالبحرين ترك الجزائر بعد أن حمل منها من الأموال والتحف شيئاً كثيراً»، وهذا نموذج للأخطاء اللغوية في المخطوط.

على البحرين كلبعلي خان وسافر هو بالقوات بطلب قتال سيف بن سلطان، حيث إن أوامر نادر شاه له بذلك صريحة، واتفق أن التقى به في بحر عمان يجوس الديار بأسطوله الكبير فقاتله وتغلب عليه وكسره أفضع كسرة وقتل سيف بن سلطان نفسه ونهب ما أمكنه من أسلابهم، وذلك في سنة 1152هـ⁽¹⁾.

فهذه النصوص التاريخية حددت في طياتها الداخلية مشكلة «شتات أهل البحرين» وخطواتها كما يأتي:

1. تحديد لمشكلة الشتات.
2. أسباب المشكلة وفي صدارتها ظلم الطغاة وقوى الاحتلال العماني خاصة.
3. تحديد لآثار هذه المشكلة ونتائجها كعدم معرفة الأحفاد والأبناء لأنسابهم وأقربائهم، وجهلهم بآثارهم الثقافية وسجن وعمليات قتل ونهب وسلب وحرق، ومشاعر إذلال وهروب عن قراهم ومدنهم وغيرها.



مظالم الولاة في الداخل:

يعيّن الغزاة الخارجيون أو الإقليميون ولاة من جنسهم أو من أتباعهم لحكم الجزيرة وأهلها باسمهم، وتفيد بعض مصادر دراسة التراث الثقافي والروحي، وبعض المصادر التاريخية الخاصة بتاريخ بلدنا البحرين بأن هؤلاء الولاة قد تفننوا في ظلم البحرينيين، ولم يتوقفوا عن أذاهم يوماً بخاصة في عصر التعصب المذهبي الذميم.

وتؤكد هذه المصادر التي كتبها علماء بلادنا بأن أهل البحرين، والشيعية العرب بخاصة منهم قد تجرعوا ألوان وغصص المظالم

(1) ناصر الخيري، فلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص 205 - 206.

الشديدة لهؤلاء الولاة عديمي الحس الإنساني والضمير الأخلاقي، وقد شكى الأهالي مظالم بعض الولاة القساة إلى ملوكهم وسلاطينهم وأصحاب السلطة العليا، فلم يأنسوا بمعاناة الأهالي في أغلب الحالات، وكانت ثمار المظالم المستمرة للولاة تشرد أهالي البحرين وشتاتهم في الداخل حيناً، وتشرد كثير منهم في اتجاه الخارج حيناً آخر.

حكى بعض كتب التراجم والمصادر التاريخية شيئاً من ممارسات مذهبية ضد سكان الجزيرة الأصليين واضطهادهم الديني والسياسي الجائر، وتعرض الأهالي لحالات انفعالية شديدة كتهديدهم بالإبادة وخطر القتل الجماعي كما في قصة الرمانة حتى سهل الله تعالى فرجه لهم بلطفه وعنايته المباركة، وتمثل قصة صاحب الرمانة مع شعب البحرين نموذجاً لظلم الولاة الجائرين ممن تسلط على البلاد وحكمها بالحديد والنار، فعقب سيطرة الغزاة على الجزيرة يتم تعيين بعض الولاة الحاكمين من أصول غير بحرانية البلاد كوزراء أو ولاة لحكم مجتمع الجزيرة، وكان بعضهم ظالماً جائراً أذاق البحرينيين ألوان العذاب.

1. قصة الرمانة:

هذه القصة مشهورة بين أهل البحرين، بل وطرقت مسامع غيرهم، وقد كانت نهايتها ولله الحمد لطفاً إلهياً حظي به البحرينيون، ورحمة منه سبحانه لارتباطهم بمنهج الإيمان الإلهي ومنهج أهل البيت، وتمثل قصة الرمانة مثلاً على الاعتداء والاستعلاء والاضطهاد المذهبي⁽¹⁾ أيام الهرمزيين، وكذلك قصة وقعة العبد

(1) انظر تفصيل القصة، وهي طويلة في كتاب كشكول الشيخ يوسف آل عصفور البحراني، ج 1 ص 110 - 112، وكتاب الذخائر، ص 52 - 54.

التي أوردتها صاحب الذخائر في كتابه (الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر)⁽¹⁾ الذي تناول فيه تاريخ البحرين وتراجم بعض علمائها وشعرائها وحكمائها، وقد حكت القصة الأولى اضطهاد البحرانيين في عهد البرتغاليين على أيدي ولاية مسلمين.

أما القصة الثانية فمثال آخر على اضطهاد العمانيين لأهل البحرين وإيذائهم، والموقف الثالث موقف المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني ضد أحد ولاية الفرس الظالمين.

2. قصة العبد في ذخائر الشيخ محمد علي آل عصفور:

أما قصة وقعة العبد التي أوردتها صاحب الذخائر في كتابه، وقد تكون ضعيفة، حيث قال رضوان الله عليه وشآبيب رحمته: «إن سلطان المسقط أرسل عبداً من عبيده لأمر القضاة وأمر العلماء والأكابر بالانضمام به والانقياد له، فجاء العبد إلى البحرين، وأفتى أناس بفتاوى لم تسمع مثلها في الأعصار ولم تذكر في الأمصار مثل حكمه بين المتخاصمين بأن المدعي يحلف والمدعى عليه يحلف والمال لي، قوموا روحوا وغير ذلك من المحاكمات الغريبة، ومن جملة مواعظه.. إياكم والقبب يعني ضرايح الأئمة (عليهم السلام)، فبقي في البحرين مدة حتى ضاقت الأرض على العلماء والأكابر فشكوا إلى سلطان المسقط فلم يجبههم»⁽²⁾.

ويقول العلامة الشيخ محمد علي آل عصفور صاحب الذخائر إن هذا الرجل: «أمر غلمانه بالتعدي على الشيعة فأخذوا أموال الناس بالباطل وصدوا عن سبيل الله، وأخمدوا مصابيح السنة وأظهروا البدعة فاشتدت على الشيعة، ففر بعضهم إلى بلاد العجم، وبعضهم

(1) الشيخ محمد علي العصفور البحراني، الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر، ص 55-56.

(2) المصدر السابق، ص 55.

الآخر إلى الهند»⁽¹⁾، ففي هذه الجملة إشارة إلى شتات «الشيعه
البحرانيين» إلى مناطق الجوار.

3. موقف الشيخ سليمان الماحوزي (فخر المشايخ):

قال ناصر الخيري عليه الرحمة والرضوان: «ولسوء حظ أهل
البحرين أن الوالي الإيراني كلبعلي خان الذي تولى أمر بلادهم كان
فظاً جائراً غشوماً كثير البغي والفساد، وقد عناه الشيخ أبو الحسن
سليمان بن عبد الله الماحوزي في قوله:

لما تَعَدَّوا طـُورهم
أَهْل أوال في المعاصي
وغَدُوا يحاكـون الكـلا
ب بلا انتفاع واقتناص
ولـي عليهم حاكمـاً
كلب الهراشي بلا خلاص
فرمى نبال وباله
بين الأداني والأقاصي
وهو الذي يقول عن نفسه أو قيل عن لسانه:
كلب أهل الكهف من النار نجا
كيف لا أنجو وأنا كلب علي

ولما أسرف «أي كلبعلي» في مظالمه وتعدياته تعددت
الشكاية من أهل البحرين ضده فعزلته حكومة إيران عن البحرين،
وسلمت رئاسة البلاد إلى الشيخ غيث وأخيه الشيخ نصر من آل

(1) الشيخ محمد علي العصفور البحراني، الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر، ص 55 - 56

مذكور، ثم مات الشيخ غيث فصار الشيخ نصر هو الحاكم المطلق التصرف في البحرين تحت رعاية الدولة الإيرانية الأفشارية»⁽¹⁾.

4. جور وظلم بابا خان سلطان:

ويقول الشيخ التاجر عن مظالم بعض الولاة الفرس لأهالي جزيرة البحرين:

«وفي سنة 1064هـ، سنة 1647م اعتزل سوندك سلطان منصب الحكم فيها فخلفه عليها بابا خان سلطان فأنحرف عن خطة سلفه، وأطلق يد الجور والظلم وأجحف بحقوق الرعية، فارتفعت أصوات الأهالي بالاستغاثة من ظلمه، ولما كثرت الشكايات ضد بابا خان سلطان عزلته الدولة الفارسية سنة 1077هـ، واستبدلته بزمان سلطان بن قزل خان، وفي هذا العام توفي الشيخ عبيد آل مذكور فولّت الحكومة الشؤون المالية ابنه الشيخ علي ابن الشيخ عبيد آل مذكور، ومات زمان سلطان والي البحرين سنة 1090هـ فتولى مكانه مهدي قليخان، ومات الشيخ علي بن عبيد آل مذكور سنة 1109هـ، فتولى مكانه الشيخ ناصر بن سيف، ثم عزل عنها مهدي قليخان سنة 1113هـ، وولي مكانه قزاق خان فكان جائراً ظلوماً غشوماً، وقد نظم فيه أحد الأدباء بيتين من الشعر فقال:

مهدي قلّى صرفوه عن بحریننا
عام الفجر وحكّموا قزاعا
ملأ الفجاج ببغيه وفجوره
فلذا أتى تاريخه «قد زاغا»⁽²⁾

(1) محمد علي العصفور البحراني، الذخائر في جغرافيا الجزائر والبنادر، ص 206 -

(2) التاجر، عقد اللآل في تاريخ البحرين، ص 96

ففي هذا النص قدم لنا أكثر من والٍ ظالم في ظل الدولة الفارسية، ومنهم بابا خان سلطان الذي عزلته الدولة الفارسية، ومن ولايتها الجائرين كذلك «قزاق خان» الذي وصفه التاجر «جائراً ظلوماً غشوماً»، وكلاهما شكاهما الأهالي للدولة الفارسية، وأنشأ فيه العلامة الشيخ سليمان الماحوزي البحراني في قزاق خان شعراً في كشكوله⁽¹⁾.. يقصد أزهار الرياض وهو ديوانه في الشعر.



أشكال حالات الشتات وأنواعها

يستفاد من الوصف العام لمشكلة «الشتات» بمختلف أشكاله من كتب التراجم وبعض مصادر دراسة تاريخ البحرين الحديث أنه يمكن تصنيف وقائع «شتات المؤمنين البحرينيين» من قراهم وبلداتهم بشكل مباشر وغير مباشر من عام (1014 - 1286هـ) إلى أشكال وحالات الشتات التي عصفت بالبحرانيين في فترتي الاحتلال البرتغالي والغزو العماني من قبل عام 1130هـ إلى ما بعد عام 1244هـ موصولة إلى عام 1284هـ كما قال الشيخ علي البلادي صاحب أنوار البدرين، ويمكن تقسيم حالات الشتات إلى أنماط بما يأتي:

1. الشتات الداخلي.
2. الشتات الخارجي.
3. الشتات الفردي (فرار بعضهم في داخل وطنه أو بعيداً عنه وعن أهله في بلد آخر.. حراك سكاني داخلي).
4. شتات التخبئة كفرار العلماء.
5. وشتات العوائل كنموذج على الشتات الجمعي.



(1) التاجر، عقد اللآل في تاريخ البحرين، ص96

توزع الشتات في حالتين أساسيتين:

الشتات الداخلي:

هو ما حدث من شتات في اتجاه مناطق الداخل والرحيل الاضطرابي والقسري من بلدة أو قرية أو منطقة مهددة بالخطر إلى منطقة أكثر أمناً كما أشار إلى ذلك البحراني في لؤلؤته من هروب الناس أكابرهم وأصاغرهم إلى القلعة أثناء معركة العتوب والهولة، وكما حدث لأهالي قرى عسكر وفارسية القديمة وجو، ولجوء أغلبهم لقريتي النويدرات والمعامير وبربرة وإلى مناطق من جزيرة سترة طلباً للأمن النفسي والاجتماعي والفرار من الجور والظلم والاعتداءات المتكررة، وقد أدى الشتات والتشرد الداخلي إلى خلو بعض القرى من أهلها، بل واندثارها التدريجي كما حدث لقرية بربرة التاريخية، واندثار قرية فارسية القديمة ثم الجديدة بعدها بسنوات، وغير ذلك من القرى البحرانية التي تتعرض لحوادث أمنية تضطر أهلها للهجرة الداخلية أو الشتات خارج بلادهم البحرين كما حدث لعائلة آل فاضل من عسكر إلى جزيرة صلبوخ⁽¹⁾ أو مينو شهر بالجنوب الغربي الإيراني، ونزول سكان آخرين ينتمون لمذاهب أخرى في قرى أخرى للعيش فيها كما حدث لقرية عسكر.

وسنحاول تقديم مثال على هذا النوع من الشتات باتجاه الداخل، وتكوين قرى جديدة، ومنها كما تقدم نشأة قريتي النويدرات والمعامير.

لقد فرت - على سبيل المثال - بعض العائلات البحرانية من قريتي عسكر وفارسية في أعقاب ما جرى من اضطرابات وقلقل وأحداث أمنية رافقت هجمات خارجية مع مطلع القرن التاسع عشر

(1) سالم النويدري، أسر البحرين العلمية، ص 134.

الميلادي إلى مناطق أكثر أمناً وهدوءاً، وكانت النويدرات والمعامير وفارسية الجديدة من القرى الجديدة التي سكنها هؤلاء الفارون من بطش الأعراب والقبائل البدوية واعتداءاتهم العدوانية الذي أصبحت حديث الآباء والأجداد، فاستقروا بعد حين من الخوف والقلق والشعور بالاضطهاد في المناطق.

ورصدت بعض المصادر البحرانية كصاحب أنوار البدرين هذه الحالة الأمنية الاجتماعية، حيث تحدث الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني عن خراب عسكر وتعمير المعامير التي هي مرتبطة في نشأتها التاريخية بنشأة قرية النويدرات فقال عليه الرحمة: «والعسكر قرية من قرى البحرين في طرفها الجنوبي، وهي الآن خراب غير مسكونة، وقرية المعامير حدثت بعد خرابها»⁽¹⁾.

وكرر الشيخ علي البلادي الكلام ذاته عن شتات البحرينيين فقال:

«العسكري نسبة إلى العسكر قرية من قرى البحرين من طرفها الجنوبي، وكم وكم من علماء فضلاء أتقياء نبلاء في بلادنا البحرين لم تذكر أسماؤهم في البين ولاندراس الآثار وتشتت أهلها في الأمصار بما أصابها من الأغيار»⁽²⁾. أي من ظلم الأجانب الغزاة الذين كانوا بين حين وآخر يعتدون على البحرين وأهلها، وعبر عن ذلك بلفظ «الأغيار» قاصداً الغرباء عن الجزيرة، ومنهم العمانيون، وجماعات الهولة، وقبلهم البرتغاليون والفرس.

وقد حلَّ الخراب بقرية عسكر الواقعة في جنوب الساحل الشرقي من جزيرة البحرين على أيدي مجموعات البدو والقبليين الوافدين من خارج البحرين في نهاية القرن الثاني عشر وبداية

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 79

(2) المصدر السابق، ص 113

القرن الثالث عشر الهجريين، وهناك أثر على وجود قبور لأسماء من عوائل شيعية معروفة حتى الآن في قرى عامرة مثل النويدرات، فهناك - كما يعرف القاصي والداني - قبر أحد الصلحاء واسمه (محمد بن درباس) التي تسكن عائلته قرية النويدرات حتى اليوم. ويقول صاحب الأنوار:

«والعسكر قرية من قرى البحرين في طرفها الجنوبي، وهي الآن خراب غير مسكونة، وقرية المعامير حدثت بعد خرابها، وأهلها»⁽¹⁾، وقد سكن قرية عسكر: «أناس من السُّنة يسمون آل أبي رميح»⁽²⁾ كما يقول الشيخ عبد الله بن أحمد العرب، وقد أشار لهذه الأحداث الأمنية مؤرخون بحرانيون آخرون منهم المرحوم العلامة الشيخ إبراهيم ابن الشيخ ناصر المبارك في كتابه (حاضر البحرين) بإشارة سريعة، ثم ذكرها الأستاذ سالم النويدري صاحب كتابي أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين وأسر البحرين العلمية، وقبلهما أشار الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤته لما أسماه بـ «القبيلة المعتدية» ويعني العتوب التي هاجمت الساحل الشرقي للبحرين في سنة 1112هـ، الموافق لعام 1701م تقريباً⁽³⁾.

ويقول العلامة الشيخ إبراهيم بن ناصر المبارك التوبلاني عن السكان الأصليين لقرية عسكر والوافدين عليها من البدو والقبليين: «عسكر في الجنوب الأقصى من البحرين، وكانت أهلة بالسكان، وفيها من العلماء الشيخ إبراهيم صاحب المزار، والشيخ علي ابن الشيخ حسين الشاطري وابنه الشيخ حرز والشيخ يوسف وابنه الشيخ محمد العسكريين، ثم تنقل أهلها إلى المعامير، وسكنها قوم آخرون من

(1) الشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 79.

(2) المصدر السابق، ص 79.

(3) انظر الوثيقة العثمانية في كتاب البحرين عبر التاريخ، ج 2 ص 192 - 194

البدو»⁽¹⁾ بعد سلسلة من الاعتداءات عليهم فحدث فرارهم من بلدتهم
عسكر بحثاً عن ملجأ آمن فكان حراكهم وشتاتهم صوب الداخل باتجاه
أرض نائية عرقاً فيما بعد بقريتي «النويدرات والمعامير»، وهذا ما
قصدته الرواية الشعبية المتوارثة على ألسن المعمرين بارتباط نشأة
قريتي المعامير والنويدرات بأحداث أمنية وقعت آنذاك على السكان
الأصليين لقرى عسكر وجو وفارسية القديمة.

وكرر العلامة المبارك التوبلاني إشارته لخراب قريتي «عسكر وجو»
وتفرق أهلها الأصليين فقال رحمه الله: «ومن البلدان تفرق الجبور
وجو، فالقبيلتان تسكن اليوم دار كليب، ومنها الصمان»⁽²⁾، وقوله عن
عسكر: «فقد خرج أهلها إلى المعامير، وبعد مدة من خرابها ورثها قوم
آخرون»⁽³⁾ هم البدو القبليون الآتون من خارج البلاد.

وكتب الأستاذ سالم النويدري في كتابه (أعلام الثقافة الإسلامية
في البحرين) عند ترجمة سيرة بعض علماء قرية عسكر وبالتحديد
ترجمة حياة محمد بن يوسف العسكري فقال عنه: «ينسب إلى قرية
عسكر»⁽⁴⁾، وقال: «وهي إحدى قرى البحرين الساحلية، وقد نزح عنها
أهلها لأنها كانت عرضة للغزو من خارج البلاد، وعمّر أهلها مناطق
أخرى واتخذوها مساكن لهم مثل (المعامير والنويدرات)⁽⁵⁾، وعاد
النويدري للحديث عن شتات أهالي عسكر نتيجة الأحداث الأمنية
آنذاك، فقال في ترجمة الشيخ يوسف العسكري البحراني: «ينسب إلى
قرية عسكر من قرى البحرين الساحلية، وقد خربت بعد أن هجرها

(1) الشيخ إبراهيم المبارك، حاضر البحرين، ص42.

(2) المصدر السابق، ص44.

(3) المصدر السابق ص44.

(4) النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، ج 1 ص404.

(5) المصدر السابق، الجزء نفسه، والصفحة نفسها.

أهلها، واستوطنوا ما عرف بعدئذ بقريتي (المعامير والنويدرات) لتعرضها للغزوات المستمرة، وقد استوطنها أخيراً جماعة نزحوا من شبه الجزيرة العربية، وما زالت أهلة بهم»⁽¹⁾.

وعند ترجمة النويدري للسيرة الذاتية لعالم آخر من علماء الشيعة العرب من البحرينيين القاطنين في قرية «عسكر الشهداء»⁽²⁾ أن هذه القرية كانت خراباً بعد أن هجرها أهلها لظروف صعبة قد يدل عليها اسمها (عسكر الشهداء) وأهلها في الأصل هم أهل قريتي المعامير والنويدرات المتجاورتين»⁽³⁾، وقد حدثه شخصياً معمر من النويدرات ومن عائلة ابن درباس النويدرية، فقال: «إن قريتي (النويدرات) و(المعامير) المقابلة لها لم تكونا قديماً، وإنما عمرتا للسكن - وكانتا مظاعن في الصيف - بعد استيلاء بعض الأعراب النازحين على عسكر، وكان نزوحهم من قطر، فاضطر أهل قرية عسكر إلى هجرها، والتوطن في القريتين»⁽⁴⁾ المتقدم ذكرهما، وليس من الغريب أن تصاحب عملية الجلاء هذه مظاهر عنف وإراقة دماء واعتداء على الأعراس والأملأ والأرواح، لذا كان يطلق على عسكر هذه «عسكر الشهداء» كما يقول الشيخ عبد الله العرب⁽⁵⁾ في هامش أنوار

(1) النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، ج 1، ص 412.

(2) هذه التسمية التي أطلقها الشهيد الشيخ عبد الله بن أحمد العرب البحراني في هامش ترجمة الشيخ علي ابن الشيخ حسين الشاطري الشهدائي العسكري في (أنوار البدرين)، ص 79

(3) النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، ج 1، ص 542.

(4) يرجع بعض الباحثين بأن الهجرة تمت في سنة 1810 - 1811م، وإذا صحت توقعاتهم فإن عمر قريتي النويدرات والمعامير حوالي مائتي عام، وارتبط نزوح أهل عسكر للقريتين بمجيء الأعراب والقبائل الوافدة من خارج البحرين في بداية القرن الثاني عشر الهجري وبعد دخول آل خليفة البلاد في 18 جمادى الثانية سنة 1197هـ، والله وحده أعلم بدقة تاريخ النزوح وتكوين القريتين.

(5) هذا العالم الجليل كان من ضحايا العنف والاضطهاد الذي طال أبناء البحرين =

البدرين⁽¹⁾، وتأكيدها لما سبق فإن مقبرة أهالي عسكر القدامى (سكنة النويدرات والمعامير) المجاورة لضريح صعصعة ما زالت مجفوة من قبل سكنة عسكر الحاليين (آل بوعينين)، فهم يدفنون موتاهم في مقبرة الحنينية بالرفاع الشرقي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن في هذه القرية قبراً مشهوراً جنوبي قبر صعصعة لأحد الصلحاء من أهالي عسكر الأصليين هو (محمد بن درباس)⁽²⁾، والمعروف أن عائلة ابن درباس تسكن النويدرات حالياً⁽³⁾.

وقد اعترف الشيخ محمد بن خليفة النبهاني في كتابه (التحفة النبهانية) بوجود آثار للسكان الأصليين في قريتي عسكر وجو، فأشار إلى وجود قبر للشيخ محمد الجوي⁽⁴⁾، وهو على حد تعبير النبهاني نفسه من صلحاء قرية جو أوصى بدفنه في مقبرة عسكر التاريخية، فالمنطقة مسكونة بالشيعية العرب من البحرانيين قبل مجيء آل البوسميّط والبوعينين وآل نعيم وغيرهم من القبائل الوافدة للبحرين من شبه جزيرة قطر وشرق الجزيرة العربية، وتدل مخطوطاتهم⁽⁵⁾ المحفوظ بعضها لدى العلماء ومراكز علمية شيعية على كونهم من سكان عسكر الأصليين.

في العقد الثاني من القرن العشرين المنصرم، حيث قتله ظلماً مجموعة من الأعراب والبدو القادمين عنوة من خارج البلد وذلك في منطقة قريبة من قرية أبو صبيع أو داخل حدودها، ولهذا أسماه بعض الباحثين بالشهيد لسفك دمه على يد الباغين.

- (1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 79.
- (2) محمد جواد مرهون، الخطيب الشحشح صعصعة بن صوحان، ص 183.
- (3) سالم النويدري، مجلة الموسم، الأسر العلمية في البحرين ص 884، العدد 11، المجلد 3.
- (4) الشيخ محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية، ص 29.
- (5) يحتفظ بعض المهتمين بالتراث الثقافي بعدد من مخطوطاتهم كمخطوطة الشيخ حرز العسكري وعنوانها (مقتل أمير المؤمنين).

ويذهب النويدري إلى القول بأن: «عسكر أهلة بالسكان»⁽¹⁾، ثم هجرت»⁽²⁾، وارتحل إليها آل أبي سميط «في نهاية القرن الثامن عشر»⁽³⁾ الميلادي، وتؤكد كلمات المبارك والنويدري على أن نشأتي قريتي النويدرات والمعامير ارتبط بالخراب الذي حل بعسكر وفرّق أهلها وشردهم ليعيش بعضهم في القريتين المذكورتين، وتابع الأستاذ سالم النويدري حديثه عن الهجرة القسرية إلى الخارج لبعض عوائل أهالي قرية عسكر الشيعية بعد خرابها على أيدي الغزاة فقال النويدري:

«حدثني والذي رحمه الله أن نفرأ من أبناء عمنا آل فاضل العسكريين ومنهم الحاج حسين بن علي بن فاضل العسكري الأوالي قد نزحوا من بلدتهم عسكر كغيرهم من أبناء هذه القرية، وذلك بعد تكرّر مهاجمتها من قبل الأعراب القادمين من قطر، وانتشروا في القرى المجاورة، ثم غادروا البحرين وسكنوا إحدى الجزر في الخليج تدعى صلبوخ»⁽⁴⁾ قرب البصرة، وكانت للوالد رحمه الله مبادرات في الاتصال بذريتهم في تلك النواحي في بعض سفراته إلى العراق»⁽⁵⁾.

أمّا النبهاني فجافى الحقيقة وتجنّى عليها عندما زعم بأن أول من سكن عسكر من العرب هم آل أبي سميط⁽⁶⁾ ثم آل بوعينين

(1) سالم النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، مجلد 2 ص114

(2) المصدر السابق، مجلد 2 ص114، نقلاً عن أقوال المبارك، حاضر البحرين ص26.

(3) المصدر السابق ص114.

(4) تُسمّى هذه الجزيرة باسم جديد هو (مينو شهر)، انظر لقاء الأستاذ محمد بن أحمد سرحان مع الشيخ عبد الكريم محمد البربوري البحراني، وهو منشور في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(5) سالم النويدري، أسر البحرين العلمية، ص134.

(6) محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية، ص28

وقبائل أخرى، حيث قال الشيخ النبهاني عن قرية عسكر: «أول من سكنها من العرب «آل بوُسْمَيْط» بالتصغير ثم ظعنوا عنها وسكنوا «لنجة» بلدة بفارس، فنزل قرية عسكر بعض «آل أبي عينين» وهم بها إلى اليوم»⁽¹⁾، وقد رددنا عليه⁽²⁾ كما ردّ عليه النويدري وغيره من الباحثين البحرينيين المعاصرين.

أمّا تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين (1925 - 1957م) فكتب في كتابه (ساحل القراصنة) عن تأثير الصراع الداخلي بين شيوخ آل خليفة في شتات شيعة البحرين وتهجيرهم القسري فقال: «لم تكن المعادلة القائمة بين الشيخ عبد الله بن أحمد وحفيد أخيه محمد بن خليفة ثابتة، بل كانت مصدراً للمشاكل والقلق، وتحولت البحرين في الداخل إلى ساحة للحروب الأهلية بين أفراد البيت الحاكم، والعرب المواليين لهم من الجزيرة العربية»⁽³⁾، ثم قال بعد ذلك: «وخرج شيعة البحرين في جماعات كبيرة إلى مسقط والقطيف تحاشياً للصدام الداخلي، ولذا تنازل التعداد السكاني في البحرين»⁽⁴⁾، بالإضافة «إلى تدمير المنامة عام 1941م، ونهب أموال الرعايا الإنجليز (الهنود) نتيجة معركة بين الشيخ عبد الله بن أحمد والشيخ محمد بن خليفة طرد في نهايتها الأخير من البحرين»⁽⁵⁾.

(1) النبهاني، التحفة النبهانية، ص28.

(2) انظر الحلقة الخاصة بقرية عسكر في كتابنا: خمس قرى بحرانية.. دراسة لتاريخها الثقافي، وكتاب أسر البحرين العلمية للنويدري، باب الحديث عن عوائل عسكر.

(3) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ترجمة عيس أمين ص216 - 217.

(4) المصدر السابق، ص217.

(5) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الشتات الخارجى:

شتات تجاه الخارج والفرار من البلد والعيش في الغربة عن الوطن، وتحدث علماء البحرين عن ذلك، ومنها قول الشيخ يوسف في لؤلؤته:

«اتفق مجيء الخوارج إلى أخذ بلاد البحرين فحصل العطال والزلازل بالتأهب لحرب أولئك الأعداء، وفي أول مرة وردوا لأخذها رجعوا بالخيبة ولم يتمكنوا منها، وكذلك في المرة الثانية بعد سنة مع معاضدة جميع الأعراب والنصاب لهم، وفي الثالثة حصروا البلد لتسلطهم على البحر حيث إنها جزيرة، حتى أضعفوا أهلها وفتحوها قهراً، وكانت واقعة عظيمة، وداهية دهماء، لما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدم، وبعد أن أخذوها وأمنوا أهلها هربت الناس - سيما أكابر البلد - منها إلى القطيف وإلى غيرها من الأقطار»⁽¹⁾.

وقال البلاذري: «قد عصفت الأيام ولعبت بأهلها حوادث الدهور والأعوام التي لا تنيم ولا تنام فشتتت شمل أهلها وبددت نظم قاطنيها وفرقتهم في كل مكان، وفرقتهم أيدي سباً من أهل الجور والعدوان، وأقفرت من أهلها الربوع والمساجد ودرست من أهلها المدارس والمعابد فتجد أكثر قراها رسوماً دائرة والقليل بآثارها تحكي نضارة أهلها خراباً غير عامرة، وقد عمرت أهلها الأطراف والبلدان، ونشروا فيها شعائر الإسلام والإيمان، فأكثر العلماء الموجودين ومن سلف في البلدان القريبة كالقطيف وأبي شهر وأطراف فارس ولنجة ومسقط وميناء المحمرة وأطرافها والبصرة وشيراز وكثير من أطراف العراق والعجم منهم حديثون ومنهم قديمون»⁽²⁾ وأثار سؤاله

(1) يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث ص 443.

(2) علي بن حسن البلاذري، أنوار البدرين، ص 50

عن هذه المحنة وتتايجها بقوله: «كم من علماء فضلاء أتقياء في بلادنا البحرين لم تذكر أسماؤهم في البين، ولاندراس الآثار ومشايخنا وتشتت أهلها في الأمصار بما أصابها من الأغيار»⁽¹⁾.

ومرَّ الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني على المشكلة، وعبر في أنواره عن حالة «تشتت الشيعة العرب» من أهل بلاده البحرين في مناطق الجوار الإقليمي فقال: «لتشتت أهلها في البلدان بما لعبت بهم أيدي الزمان، وما نالوه من البلاء والهوان من أهل الجور والعدوان، والحوادث والوقائع التي أخلت منهم الأوطان، وبددت شملهم في كل مكان حتى بلغ الحال أنَّ كثيراً من الأولاد لم يعلموا بآثار آبائهم، ولم يدروا بأنسابهم وأقربائهم»⁽²⁾.

ويشير الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني (صاحب أنوار البدرين) إلى تهجير علماء البحرين، بل وكثير من أهاليها فقال في أحد نصوصه: «ولم يبق لنا من آثار آبائنا ما نستكشف به أحوالنا مع كثرتها لكثرة ما وقع على البحرين من الحوادث والوقائع ولا سيَّما على بلادنا «البلاد» لأنها المنظور إليها في أعين الحكام والرصاد»⁽³⁾، وفي هذا يقول صاحب الأنوار الشيخ علي البلادي: «ولم تزل أهل هذه البلاد في أكثر الأوقات والآباد تقاسي من أهل الظلم والعناد وأهل الزيغ والفساد ضروب النكال حتى تفرقوا أيدي سباً في الأقطار وعمَّروا بالإيمان وشعائر الإسلام سائر الأمصار فكأنهم خصوا بالبلاء لما كانوا من خلَّص أهل الولاء فإنهم أسوة بساداتهم الأطهار النبلاء»⁽⁴⁾ من أهل بيت النبي ﷺ

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 113

(2) المصدر السابق، ص 17

(3) المصدر السابق، ص 167

(4) المصدر السابق، ص 222

وأشار لوريمر لهذه المحنة في موسوعته (دليل الخليج) تحت عنوان (المهاجرون البحرينيون، والبحرانيون في إيران) وما رافقتها من حدوث حركة هجرية غير طبيعية فرضت على أهالي البحرين وتوزعوا في مناطق وقرى ومدن إيرانية، ويبدو أن لوريمر لم يتتبع وجود البحرينيين في كل مناطق الشتات بإيران، أمّا شتاتهم في العراق وقراه ومدنه بخاصة في الجنوب العراقي، المشردين في عمان وشرق الجزيرة العربية وأفريقيا فإنّ لوريمر أهمله تماماً، ولم يتحدث عنه مطلقاً، بينما أشارت لذلك بعض مصادر التراجم البحرانية، ومنهم العلامة الشيخ يوسف آل عصفور صاحب الحقائق، وصاحب أنوار البدرين، والشيخ التاجر في عقد اللآل، ومنتظم الدرّين وغيرهم.

وذكر الشيخ التاجر رحمه الله في كتابه (عقد اللآل في تاريخ أوال):

«وتلت قرون الأمن والأمان قرون الغزو والسلب والظلم والإرهاق فطاردت العلم والعلماء، وأخذت منهم الديار وشتتهم في الأمصار إلى مثل فارس والهند والعراق، وبقيت مواضع العلم ومدارس التدريس تندب قاطنيها لوحشتها بعدهم، فعلاها غبار الخمول وكر شمسها بالأفول إلى أن استحالت إلى أطلال دوارس»⁽¹⁾، وكذلك ما ذكره الأستاذ النويدري في كتابه «أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، وكتابه أسر البحرين العلمية، وقد ذكرنا من قبل نصاً كتبه في كتابه (أسر البحرين العلمية) يقول فيه بأنّ نسباً عائلياً له في مدينة البصرة العراقية الواقعة في الجنوب، وسبب وجودهم هناك هروبهم من أفعال الأعراب القادمين من قطر الذين كانوا يكثرّون الاعتداء على منطقة عسكر»⁽²⁾.

(1) التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، ص 25 - 26.

(2) النويدري، أسر البحرين العلمية في البحرين، ص 134.

وجاء بعدهم تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين من عام (1925 - 1957م) فأشار إلى شتات جماعي كبير صوره بعباراته التالية: «خرج شيعة البحرين في جماعات كبيرة إلى مسقط والقطيف تحاشياً للصدام الداخلي، ولذا تنازل التعداد السكاني في البحرين»⁽¹⁾، وانتشرت في هذين البلدين المجاورين وغيرهما من دول بلاد الإقليم المحيط بـ «جزيرة البحرين» مجموعات كبيرة من العوائل البحرانية التي ما تزال حتى يومنا تحمل أسماءها البحرانية كعائلة أبي المكارم، وتحمل معها انتماءها وحبها الوطني في هذه البلدان، وكان ذلك إثر معارك الصراع الداخلي العنيف والشديد بين قوات الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة وأنصار ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة، وهذا ما أدى إلى تدمير المنامة عام 1841م، ونهب أموال أهاليها المحليين، ورعايا الإنجليز (الهنود)⁽²⁾.

أشكال الشتات في الخارج

ولاحظنا في باطن بعض مصادر التراث التربوي والثقافي لعلماء البحرين أن هجرتهم - كما حدثت فعلياً في التاريخ - قد أخذت أحياناً شكلاً فردياً، وأخذت في أحيان أخرى حالة فرار جماعية مأساوية للناس يلفها الخوف والتشنج والغضب وتتشح بالمتاعب وعدم الاستقرار الانفعالي والاجتماعي الذي يؤثر على مستقبلهم العلمي.

وكذلك تنطوي هجراتهم على بحث مستمر عن مأوى وبخاصة في فترات المحن والاضطرابات السياسية كما حدث لأهالي البحرين في مراحل تاريخية من حياتهم كانت قوى الصراع الطامعة في

(1) تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ص217.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

خيرات بلدهم تتكالب عليها من أجل بسط نفوذها والسيطرة على ترابها، ويندرج تحت مجال الشتات صوب الخارج أشكال منها:

- شتات على مستوى الأفراد.
- شتات للنخبة من علماء وشيعة البحرين العرب.
- وشتات عائلي.



الشتات الفردي:

كما حصل لوالد صاحب الحقائق للعلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، وقد بقي في القطيف حتى توفي بغخته، ودفن هناك في مقبرة الحبّابة بمنطقة القطيف⁽¹⁾ بشرق الجزيرة العربية.

شتات النخبة:

ونعني حالة «الشتات الصعبة والمريرة» لعدد كبير من علماء البحرين وأهلها بخاصة في الغزو العماني للبحرين واحتلالها وفراهم من وطنهم البحرين، وكذلك في حالات الهجوم الإقليمي على البحرين للسيطرة عليها وإخضاع أهلها لسطوة الظالمين، وقد استوطنوا عدداً من مناطق الشتات القريبة من جزيرة أوال كالقطيف وسيهات والعوامية وتاروت وغيرها، وبقوا هناك فتكونت لديهم أسر معروفة بانتماهم البحراني الأوالي، وقد أشار إليهم علماء التراجم كما في تشتت العلماء أيام الاحتلال العماني للبحرين سنة 1130هـ.

وفيما يلي قائمة بأسماء العلماء المُشردّين:

1. الشيخ أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني والد صاحب الحقائق (ت 1130هـ) في بلدة القطيف.

(1) البحراني، اللؤلؤة، ص 109

2. الشيخ محمد بن يوسف بن كنبار الضبيري النعيمي البحراني (ت 1130هـ) في القطيف إثر اشتباك بين الخوارج العمانيين وعسكر العجم⁽¹⁾.
3. الشيخ عبد الله بن صالح بن جمعة بن علي بن أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الله السماهيجي البحراني (ت 1135هـ) في بلدة بهبهان الإيرانية.
4. الشيخ عبد الله بن علي بن أحمد البلادي البحراني (ت 1148هـ).
5. السيد عبد الله ابن السيد علوي البلادي البحراني الملقب بـ «عتيق الحسين»⁽²⁾ (ت 1165هـ).
6. الشيخ حسين ابن الشيخ محمد بن جعفر الماحوزي البحراني اللاجئ إلى القطيف، وهو أستاذ وشيخ صاحب اللؤلؤة.
7. الشيخ ياسين ابن الشيخ صلاح الدين البلادي البحراني، وقد شارك في المعارك ضد الغزاة العمانيين في حملتهم الثالثة سنة 1150هـ وأصيب فيها»⁽³⁾.
8. الشيخ حسن ابن الشيخ محمد بن خلف بن ضيف الدمستاني البحراني (ت 1181هـ).
9. العلامة الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني، وهو صاحب الحقائق، (ت 1186هـ) بعد تشرّد في مدن عديدة داخل إيران»⁽⁴⁾.



-
- (1) البحراني، اللؤلؤة، ص 110.
 - (2) البلادي، أنوار البدرين، ص 175.
 - (3) المصدر السابق، ص 222، علي هلال، المشهد ذو المنارتين، الفصل الأول، وموضوع الدراسة «البلاد القديم، موقعها الحضاري والثقافي»، ص 33.
 - (4) انظر ترجمته وسيرته الذاتية في كتاب لؤلؤة البحرين، ص 442 - 451.

وصل الخوف والترويع والقهر ذروته النفسية فتجاوز حالات التشتت على مستوى حياة الأفراد إلى مستوى حالة شتات جماعي أصعب وأشد لعدد كبير من العوائل بسبب ما مارسه الطغاة وزبائيتهم من الولاة والأتباع من اضطهاد وجور ضد البحرانيين، فحدث لهم فرار جماعي برز في هرب عوائل شيعية بحرانية بأكملها لمناطق قريبة من بلادهم واستيطانهم في هذه المناطق، وبخاصة في مدن في الجنوب العراقي، ومدن الجنوب الإيراني ومسقط وشرق الجزيرة العربية كالقطيف وسيهات والعوامية والأحساء وزنجبار وغيرها، وما تزال هذه العوائل أو كثير منها في غربتها بعيدة عن أرض الوطن، وإذا أراد البعض منهم العودة إليه واجه المشاكل التي لا تنتهي كمعايرتهم في نسبتهم للبحرين !!!.

وأشار العلامة صاحب الحقائق الشيخ يوسف بن أحمد الدرازي البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين) لفرار جماعي للبحرانيين أهالي جزيرة البحرين.. أفراداً وجماعات وعوائل.. هرباً من ظلم الجنود العمانيين وعسفهم، ونذكر القارئ بنصه الذي قال فيه: «اتفق مجيء الخوارج إلى أخذ بلاد البحرين فحصل العطال والزلازل بالتأهب لحرب أولئك الأنذال، وفي أول سنة وردوا لأخذها رجعوا بالخيبة ولم يتمكنوا منها، وكذلك في المرة الثانية بعد سنة مع معاضدة جميع الأعراب والنصاب لهم، وفي الثالثة حصروا البلد لتسلطهم على البحر حيث إنها جزيرة حتى أضعفوا أهلها، وفتحوها قهراً، وكانت واقعة عظمى، وداهية دهماً لما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدماء، وبعد أن أخذوها وأمنوا أهلها هربت الناس - سيما أكابر البلد - منها إلى القطيف وإلى غيرها من

الأقطار»⁽¹⁾، وتعبيره هربت الناس هو تعبير عن هروب بمختلف أشكاله.. فردي، وجماعي، وعائلي.

وقد تشردت عوائل بحرانية شيعية بأكملها في القطيف ومنها أسرة البلادي التي تنسب لقرية (البلاد القديم)، وعوائل علماء كالشيخ أحمد بن جمال البلادي وصاحب (أنوار البدرين)، فهذه الأسر هاجرت إلى القطيف من آثار الحروب والمشاكل السياسية ومظالم ولاية الجور، ومن هذه الأسر كذلك أسرة العصفور والخيزي، والسادة، والشويكي، وآل سيف، وآل عبد الجبار، والعريض، ومن المؤكد أن بعض العوائل هاجرت وفق هجرات طبيعية، وهاجرت أخريات كأسرة الشيخ علي البلادي صاحب أنوار البدرين، وأسرة العصفور إلى القطيف تحت ضغط الحروب والغزوات الخارجية الظالمة لجزيرة أوال كما أشارت كتب التراجم نفسها، ورحلت بعض الأسر إلى منطقة شتات أخرى في الجنوب العراقي كمدينة البصرة وأبي الخصيب وغيرهما من المدن العراقية كعوائل الدرازي والعصفور، والغريفي والقيدوم، والبربوري، وفرّ قسم من هذه العوائل إلى مدن في الجنوب الإيراني الغربي كالمحمرة وعبادان وجزيرة صليوح التي توجد فيها أكثر من خمسين أسرة بحرانية لقبها «البربوري» كما قال للشيخ عبد الكريم البربوري التي رحلت عائلته من زمن تجاوز المائتي سنة واستقرت هناك، وذهبت عائلة الربيعي إلى مدينة شاهجهان الهندية، وتوزعت عوائل أخرى في مدن ومناطق دول الجوار التي تمتلئ بالأسر البحرانية المشردة.

وذكر الأستاذ النويدري تواصل والده مع عوائل عسكرية بحرانية هاربة من قرية عسكر من أسرة آل فاضل، وهم أبناء عمومة له ومنهم الحاج حسين بن علي بن فاضل العسكري الأوالي

(1) البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 443

قد نزحوا من بلدتهم عسكر كغيرهم من أبناء هذه القرية، وذلك بعد تكرر مهاجمتها من قبل الأعراب القادمين من قطر، وانتشروا في القرى المجاورة، ثم غادروا البحرين وسكنوا إحدى الجزر في الخليج تدعى صليوخ قرب البصرة، وكانت للوالد رحمه الله مبادرات في الاتصال بذريتهم في تلك النواحي في بعض سفراته إلى العراق»⁽¹⁾.

وهذا كله ترك آثاره على الكثرة العددية لسكان القرى البحرانية وتناقصوا حتى عدد القرى نفسها من (360) قرية إلى مائتين كما قال صاحب الذخائر، ثم إلى (90) قرية بتقدير فروغي، وحوالي (53) وثمان مدن عند النبهاني وفؤاد الخوري، ثم إلى ستين قرية كما قال كريستن نيبور، وهي اليوم بحدود المائة إلى مائة وعشرين في حاضرتنا بتقديرات مؤرخين آخرين أمثال لوريمر وروبرت جيرمان، والسهلاوي وغيرهم، فالشتات بمختلف أشكاله ألحق بالبحرين وأهلها ضرراً بالغاً.

(1) النويدري، أسر البحرين العلمية، ص 134.

الفصل الحادي عشر

التنظيم الإداري للقرية البحرانية

بين القرنين 11 - 17 الميلاديين قبل مجيء العتوب

شهدت جزر البحرين نهضة ثقافية وعلمية متألفة قبل مجيء الغزو البرتغالي والعماني ما بين القرون (السادس حتى الحادي عشر الهجري)، وأتاحت هذه التجربة للبحرانيين مساحة واسعة، وكبيرة للنبوغ العلمي بينهم، وتحقيق قدر من الإنجازات، والنجاحات الموفقة في مجالات عديدة كبروز (فئة الفقهاء والعلماء والأدباء)، وحركة التأليف والتصنيف بينهم، وإعداد الرسائل العلمية وكتابة ونسخ المخطوطات، ونشطت في مساجد البلاد وحوزاتها ومدارسها حلقات التدريس والمناظرات واللقاءات، وظهرت في كثير من قرى البحرين وبلداتها مجموعة من المدارس والحوزات الخاصة تهتم بتعليم العلوم الشرعية وعلوم الحكمة العقلية والأدبية وعلوم اللغة وغيرها، وتركت هذه النهضة بصماتها الواضحة في مجالات واسعة جعلت «اللقب البحراني» شائعاً بين محافل العلم ودوره ومدارسه ومراكزه بخاصة في مجتمعات إقليمنا المجاور كإيران والعراق وعمان وشرق الجزيرة العربية.

كما أنتج البحرانيون نظاماً إدارياً دقيقاً وتقدماً لتوجيه حركة مجموعة قراهم، وجعله عملاً تنظيمياً يضبط حركة الناس فيها، وتأسيس نظام للعلاقات بين أفرادها بنحو جعل العلماء والقضاة في رأس الهرم التنظيمي الذي يدير قرى البحرين، فالتنظيم الإداري هو «مجموعة إجراءات وخريطة طريق لضبط وتوزيع العمل وأدوار وعلاقات التفاعل بين الأطراف الاجتماعية، ويتمثل التنظيم في وضع أنظمة وقوانين وتشريعات توجه سلوك الأفراد في التفاعل مع بعضهم، وفي كيفية أداء الخدمات لهم».

ولمّا كان إبداعهم الإداري ليس مكتوباً في مصدر موثق، كما أن البحرين لم تعرف حركة السجلات الإدارية إلا في فترة متأخرة فقد حمل هذا الوضع، بالإضافة إلى مسوغات أخرى - سنأتي على بيانها - على التشكيك في قدرة البحرينيين على تطبيق نظام إداري دقيق، وبمستوى راق وتقدمي ومتميّز عن مثيله - إن كان له مثيل - في إمارات الخليج العربي، وعلى أسباب الطعن في تطبيقاته لإدارة القرى في جزر البحرين.

وقد خضعت القرية البحرانية - كوحدة أساسية للمجتمع البحراني - لحركة تفاعل بين مختلف الأطراف المشاركة فيه، وتجسدت هذه الحركة في العلاقات والأدوار، والمعاملات اليومية، وأشكال التفاعلات الأخرى السائدة في مجتمع القرية البحرانية، ومما لا شك فيه أنّ هذه الحركة احتاجت إلى نظام «سياسي وإداري» لضبطها، وتوجيهها، وقد اخترع العقل البحراني لإدارة مجتمع القرية البحرانية نظاماً لضبطها، ولا يستبعد أنّ علماء البحرين استعانوا بخبرات وأنظمة مجتمعات أخرى أو من تجارب أقوام آخرين أتوا إلى جزر بلادهم فنقلوا لهم هذه الخبرات التنظيمية، أو تعرفوا على جوانب هذا النظام الإداري وملامحه عن طريق ما دوّنته المصادر القديمة من تجارب الشعوب لتنظيم حياة المجتمعات القروية وإدارتها، فالبحرانيون في تلك الفترة صنعوا هذا النظام بقدراتهم الذاتية أو عن طريق الاستعانة بجهود الآخرين لضبط حياتهم وعلاقاتهم بنحو يحقق أهدافهم المأمولة.

ومع ذلك فإنّ هذه النهضة العلمية الكبرى - بوجه عام - لم تأخذ حظها من الاهتمام والعناية، وبقدر محدود إلا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، بيد أن هذا الاهتمام لم يكن متساوياً بين كل جوانب هذه النهضة العلمية والثقافية فكانت العناية

بالنظام السياسي والإداري أقل جوانبها حظاً من بحث الباحثين وكتاباتهم، بينما قطع أرباب التراجم مسيرة لا بأس بها في حركتها، وفي التعبير عن الحركة العلمية التي شهدتها جزر البحرين، وتعتبر تدوين التراجم للسير الذاتية للعلماء والأدباء والشعراء حركة عاكسة لأحد أهم وأبرز جوانب النهضة، وكان لا يوجد في الوقت نفسه حركة إيجابية ومنظمة تكشف عن جوانب النظام السياسي والإداري لإدارة مجتمع القرية البحرانية باستثناء وجود بعض الخطوط الأولية التأسيسية لهذا النظام قد بدأت تظهر في كتابات بعض الباحثين المتأخرين سنذكرها في العنوان الفرعي الخاص بالدراسات السابقة.

تساؤلات:

هل وجد في الفترة ما بين القرن (11) الميلادي حتى القرن (17) تنظيم سياسي وإداري لضبط الحياة في مجتمع القرية البحرانية؟

كيف كانت طبيعة النظام الإداري للقرية البحرانية التي تدير الحياة العامة للناس فيها قبل مجيء جماعة العتوب إلى جزيرة البحرين وإخضاعها ؟

هل نملك معلومات تاريخية - حتى مجملية - عن قواعد التنظيم الإداري للقرية ما قبل سيطرة قبيلة العتوب على أراضي جزيرة البحرين؟

وما هي مظاهر التنظيم الإداري، والخدمات العامة في مجتمع القرية البحرانية ؟

وهل توجد الآن دراسات سابقة للدراسة التي بين يديك

- عزيزي القارئ - في موضوع النظام الإداري للقرية البحرانية قبل نهاية الفترة السابقة ؟

وهل ثمة علاقة إيجابية بين النظام الإداري للقرية البحرانية، وازدهارها العمراني والمعيشي والثقافي؟

وكيف يمكننا تحطيم السدود التي تواجه بعض الباحثين في مسألة التنظيم الإداري للقرية البحرانية ؟

تلك أسئلة تمثل الإجابة عن الواحد منها ركاماً من الجهد العلمي، وتنطوي على جملة عقبات وصعوبات تحول دون بناء معرفة أولية عن موضوع حلقتنا (التنظيم الإداري للقرية البحرانية) في الفترة السابقة لعهد العتوب، وبخاصة في زمن «الوجود التاريخي لمجموعة القرى الثلاثمائة والستين» التي أشارت إليها مصادر تاريخية وجغرافية عديدة ذكرناها في دراستنا عن هذه المجموعة، وهذه العقبات - وإن تسببت في صعوبة الكتابة عن هذا النظام - إلا أنها لم تمنع بعض المحاولات من الكتابة المبدئية والأولية التي تفك الحصار عن مسألة من جوانب تاريخ القرية البحرانية وتراثها الثقافي والاجتماعي كما سنوضحه في العنوان التالي أو الموضع اللاحق من دراستنا التي بين يديك.

ولكنَّ الإنسان اعتاد بإرادة وعزيمة البدء في عمله بخطوة قد تكون صعبة وعشوائية ومجهدة، وقد تكون غير موفقة، بيد أنها مع تقويمها وتصويبها ستؤسس لبداية، وستبني خطوياً أولى لموضوع يطوقه الأسوار والتعظيم، وستجد في حركة الزمان تفاعلاً تصاعدياً بالسلب والإيجاب ينتهي إلى صياغة مدخل معرفي يمكّن البحرانيين من المهتمين بدراسة التراث الثقافي البحراني الحركة في مجالاته

حتى لو كانت ضيقة - بادئ الأمر - ثم الوقوف مستقبلاً على أرضية ستكون صلبة يوماً ما.

ومع دقة هذا النظام في إدارة القرى وتقدميته، وما طواه من ديمقراطية وتبادل المشورة واتخاذ القرارات الجماعية في تفكير علماء البحرين سواء في برامج التعليم وحلقاته أو في خطوات نظامهم لإدارة (القرى) التي انتشرت على تراب جزيرة أوال، ومجموعة الجزر المسكونة كجزر المحرق وسترة والنبي صالح فإن موضوع «التنظيم الإداري» للقرى البحرانية لم يأخذ حظه من البحث، وما يزال غامضاً حتى بالنسبة لعدد كبير من المثقفين الشيعة، بل إنه مغيب تماماً بالنسبة للآخرين من ذوي المذاهب الأخرى.

وثمة بدايات أولية للاهتمام بهذا الموضوع، ولحسن الحظ فإن العلم بموضوع «التنظيم الإداري» للقرية البحرانية انطلق - كما سيأتي بيانه - من خطوة تشكيك في وجوده لدى علماء البحرين، وطعن في ممارستهم وتنفيذه، ولكن هذه الإثارة المشككة باتت تتحول اليوم من مجرد تشكيك إلى البحث عن وجوده، والدفاع عنه، والبدء بالكتابة عنه، فمن شك في وجود هذا النظام الراقى أعطى فرصة لنا لمعرفته، وتكوين معرفة أولية عنه، وأصبح كلام التشكيك مصدراً للعلم بالنظام الإداري للقرى البحرانية.



لجأنا إلى مصادر قليلة من أجل تكوين رؤية معرفية «مجملة كانت أو تفصيلية» عن جوانب من التنظيم الإداري للقرية البحرانية، وتركزت مصادرنا في التعرف على ملامح هذا النظام على نوعين من الدراسات التي تطرقت من بعيد أو من قريب، وبتعبيرات مباشرة أو غير مباشرة هما:

ونقص من ذلك المصادر البحرانية في تراجم رجال العلم والحديث، ومن كتبهم الأولية كتاب (الفهرست وعلماء البحرين) للمحقق الكبير الشيخ سليمان الماحوزي البحراني، وكذلك كتاب (لؤلؤة البحرين) للفقيه الكبير العلامة الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرزي البحراني، وثالث هذه المصادر كتاب (أنوار البدرين) لمصنفه المؤرخ والعالم الجليل الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني.

نشرت خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وفي فترة سابقة من العقد التاسع بالقرن العشرين حتى العقد الأول من الألفية الثالثة موضوعات محدودة وإشارات متفرقة عن جوانب من تاريخ البحرين، وذكرت بنحو سريع أفكار عن (جوانب تنظيمية لإدارة القرية البحرانية) في فترة وجود القرى الثلاثمائة والثلاثين قرية، والثلاثين مدينة.



لا نملك ما يكفي من أدلة ومستندات تاريخية لتحديد زمن تنفيذ النظام الإداري المذكور لمجموعة القرى البحرانية، وذلك بالتأكيد لصعوبة في البحث، ولكننا نعرف أن هذا النظام ارتبط بالوجود التاريخي للقرى الثلاثمائة والستين ما بين القرن الحادي عشر الميلادي إلى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي، ولا نستبعد تطبيقه في فترة متأخرة من هذا التحديد الزمني لاحتمال إعداد هذا النظام في فترة متأخرة من فترة وجود هذه القرى وقبل مواجهة حملات الغزو الخارجي وتدمير الكثير منها، أو نقل هذا النظام من خارج الجزيرة تأثراً - على سبيل المثال - بالصفويين في إيران أو بغيرهم.



دراسات التنظيم الإداري للقرى:

كما أسلفنا القول فإنه لا توجد - في حدود ما نعلمه - كتابات

عربية موسعة ومعتمدة في دراسة النظام السياسي والإداري لتنظيم المجتمع القروي وضبطه إلا كتابات محدودة وقليلة لا تعكس أهمية ودقة وتقدمية هذا النظام عند العلماء البحرينيين، لهذا تأثرت بالتأكيد كتاباتنا نحن المتأخرين عن هذا النظام بذلك القدر، ولكن مع ذلك نعتبر جهود السابقين على محدوديتها حركة أولى للانطلاق والتوسع اللاحق في هذا المجال، وثقتنا بالباحثين البحرينيين معقودة لإنجاز هذه المهمة العلمية وإنجاحها.

ومن الدراسات المعاصرة التي تمثلت في إشارات ضيقة عن جوانب النظام السياسي والإداري للقرية البحرانية ما وجدناه في بعض الكتابات القليلة جداً، وهي بكل تأكيد لم تدرس هذا النظام، ولم تناقشه بالتفصيل، وإنما اقتضت حاجة الباحث أثناء المعالجة المرور السريع بأفكار قليلة وضئيلة محدودة.

ومن هذه الدراسات:

1. دراسة الخوري (1983م):

لم يكن الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري يريد في كتابه (القبيلة والدولة في البحرين) تأييد وجود نظام إداري دقيق للقرية البحرانية عند البحرينيين قياساً على معاكسة هذا النظام لمستوى التقدم العلمي والاجتماعي في إمارات الخليج العربية آنذاك، وهذا بلا شك ظلم فادح ينبئ عن جهل الخوري بمستوى التقدم الثقافي والاجتماعي في جزر البحرين بعد شهود حركة علمية كبيرة في أرجائها، وقد ساوى الخوري البحرينيين بمستوى إمارات الخليج بدون درايته بجوانب هذه الحركة العلمية عند البحرينيين، وبدون علمه بأن حالة التقدم التي قصدناها كانت موجودة في جزر البحرين (أوال وتوابعها) وبلدات شرق الجزيرة العربية وبالتحديد في القطيف وبعض قرى الأحساء.

وبصرف النظر عن دراية الأستاذ الخوري - كمؤرخ - بمستويات التقدم وحالاته الحضارية عند البحرينيين، ونظيراتها بمستويات أقل منها لدى إمارات الخليج العربي، فإننا نقر للأستاذ الخوري فضله علينا في تحديد ملامح النظام الإداري للقرية البحرانية - بصورة مختصرة - حتى وإن كانت الإشارة إلى وجود هذا النظام من أجل التشكيك به لا بغرض تأييده، ونقر بأن ما كتبه من بيانات قليلة في كتابه (المشار إليه سلفاً) هو أول دراسة عربية تشير إلى وجود نظام إداري دقيق لضبط إدارة القرية البحرانية، وقد عرضناه في نص قصير نسبياً، واستخلصنا منه المعلومات الأولية لهذا النظام، واعتبرناه مصدراً للكتابة السريعة عن هذا النظام في كتابه المذكور كما سيأتي تفصيله في موقع لاحق من دراستنا، لكننا نبدأ بعرض هذا النص مباشرة كما هو من كتاب الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري⁽¹⁾.



لدى الشيعة تصور «ذهني mentalistic» لبعض هذه التساؤلات يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة، وكان المواطنون يحتفظون بملكية الأرض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية

(1) انظر الملحقين 16 و 17 في قسم الوثائق.

ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج»⁽¹⁾.



طوى النص السابق بين دفتيه إشارات إلى ثلاث قضايا تحتاج إلى البحث المضي، فقد رُكِّز نص المؤرخ اللبناني (الخوري) في المستندين السابقين على ثلاث موضوعات أساسية، وكلها تنطوي على حقائق لم تجد تعزيزاً لها في الدراسات التي كُتِبَتْ عن التاريخ الثقافي للبحرين من قبل مؤرخي ومثقفي الحركة العلمية البحرانيين، وقد واجهت تشكيكاً من بعض مثقفي السلطة كحقائق تاريخية، وهذه الموضوعات كما يأتي:

1. تشكيك الخوري في وجود (330) قرية وثلاثين مدينة بحرانية قبل مجيء العتوب (آل خليفة) إلى جزر البحرين واستيلائهم عليها، وعبرت كلماته التالية عن هذا الموقف المشكك بوضوح حينما قال: «إن تقدير عدد القرى بثلاثمائة وعدد المدن بثلاثين يبدو وكأنه تصور ذهني يعكس ما للرقم من وقع سحري في النفوس بدلاً من الحقائق الاجتماعية والتاريخية»⁽²⁾، وقال: «لو كان في البحرين ثلاثمائة وثلاثين قرية وبلدة ومدينة قبل وصول آل خليفة للحكم لذكرتها السجلات التاريخية التي بدأت تظهر على شيء من الدقة في القرن الثامن عشر»⁽³⁾.
2. امتلاك الأرض وعمارتها وفق مبدأ «الإحياء» في نصوص

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص 48 - 49.

(2) المصدر السابق، ص 49.

(3) المصدر السابق، ص 49.

الشريعة الإسلامية، قال الأستاذ الخوري: «وكان المواطنون يحتفظون بملكية الأرض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الإحياء» في الشريعة الإسلامية، يقول هذا المبدأ بأن الأرض لمن يعمل بها، فكل من يزرع قطعة أرض ويستمر في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث الاستغلال لأبنائه من بعده، فالأرض في الإسلام رحمانية ملك لله، وحق الإنسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها، فإذا تركت قطعة من الأرض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية، ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الإنتاج»⁽¹⁾.

3. أمّا الموضوع الثالث المرتبط بهما فهو قضية «التنظيم الإداري للقرى البحرانية الثلاثمائة والثلاثين»، حيث قال مقطع من نص الخوري عن الشيعة الإمامية في البحرين بأنهم: «يقولون إن البحرين قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً»⁽²⁾.



أمّا موضوع القرى فناقشنا تشكيك الأستاذ الخوري وآخرين، ورددنا عليه في الفصول السابقة من هذا الكتاب، وبحسب متطلبات الإشارة إلى الموضوعين الثاني والثالث سنناقش في هذا المبحث موضوع «التنظيم الإداري» للقرى البحرانية خاصة، فعلى

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص 48 - 49.

(2) المصدر السابق، ص 48.

الرغم من توافر بعض الصعوبات فسوف نحاول الدخول بهذه الدراسة في موضوع التنظيم الإداري بالرغم من قلة المصادر ونقص البيانات عن هذا الموضوع، ونترك الموضوع الثالث الخاص بامتلاك الأراضي وعمارتها وفق مبدأ الإحياء إلى حينه بدون مناقشة.



مسوغات التشكيك في وجود النظام الإداري الدقيق

ونقصد - بالمسوغات - مجموعة الأسباب التي حملت الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري على التشكيك في وجود نظام إداري دقيق كان علماء البحرين ينفذونه في إدارة مجموعة القرى البحرانية «الثلاثمائة والستين» القائمة آنذاك من القرن الحادي عشر حتى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي، ونعتقد أن الخوري لم يذكر أسباباً بعينها كمسوغات لتشكيكه، وإنما استخلصنا بعضها من مفردات نصه السابق.. ويمكننا في سياق ذلك تحديد المسوغات التي اجتهدنا في فهمها، وتحديد كآسباب للاتجاه إلى عملية التشكيك في وجود هذا النظام الإداري للقرى أسوة بتشكيكه في وجود مجموعة القرى نفسها بالعدد المذكور.

1. دقة النظام الإداري للقرى وديمقراطيته، ومستواه التقدمي آنذاك، وهذا أثار الاهتمام الذهني عند الأستاذ الخوري، وهو أستاذ أكاديمي، فحمله إعجابه بدقة النظام وتقدميته على الدهشة من وجوده بين البحرينيين دون غيرهم من عامة الخليجيين، ولعل ذلك أثار شكه في وجوده، ومنشأ هذا التشكيك - كما يبدو - عدم درايته بالفارق بين المستوى العلمي لعلماء البحرين ومستوى غيرهم في إمارات الخليج العربية.

2. قياس الخوري للتقدم الثقافي والاجتماعي والحضاري والإداري

عند البحرانيين بمستوى التقدم في إمارات الخليج العربي التي تتماثل مع البحرين في ظروفها الجغرافية والاجتماعية والثقافية، حيث جعل الخوري من واقع الحال في إمارات الخليج العربي معياراً يقيس به المستوى الحضاري لإمارات الخليج ومقارنتها بجزر البحرين بما فيها.

3. ضعف اتصال الأستاذ الخوري بمصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين، فالدراسة التي كتبها الخوري بعنوان (القبيلة والدولة في البحرين) تخلو في مادتها الثقافية، وفي مراجعها من الإشارة إلى مصادر هذا التراث، وكتاباتهم في مجالات متعددة وفي تخصصات مختلفة.

4. يبدو أن هذا النظام الإداري بدقته التي استبطنها سبب للأستاذ الخوري ما يشبه «صدمة ذهنية» تخالف مرجعيته المعرفية والثقافية عن المستوى المتدني لإمارات الخليج في مجالات ثقافية وحضارية، فربما اعتقد في هذه الإمارات بمستويات تقدم أدنى مما وجده في دقة النظام الإداري لمجموعة القرى البحرانية، فكان التشكيك في وجوده تفسيراً لرفض انفراد البحرانيين بنظام إداري دقيق وتقدمي بخلاف ما هو سائد في إمارات الخليج من نظام إداري متدنٍ.

5. عدم تقديم البحرانيين - بخاصة من العلماء والمثقفين - ممن اتصل بهم الخوري في زيارته للجزيرة أدلة ومستندات تاريخية تطبيقية تثبت وجود هذا النظام وتطبيقاته الاجتماعية والإدارية، فقد ولد عدم اطلاع الأستاذ الخوري على أدلة ومستندات تاريخية حالة من التشكيك بوجود هذا النظام الإداري الدقيق والتقدمي، وقناعته بالمبالغة في وجوده، بل وفي تطبيقه الواقعي.

2. دراسة عبد الكريم العريض (2006م):

أعد الأستاذ عبد الكريم علي محمد العريض دراسة عن عاصمة البحرين (المنامة)، وكان عنوانها (مدينة المنامة خلال خمسة قرون)، وأشار العريض لجوانب مهمة جداً من النظام الإداري للمجتمع البحراني، فالتنظيم الإداري يحتاج إلى تمويل دائم ومستمر للخدمات الاجتماعية، وقد تحدّث عن التمويل المالي للنشاط التنظيمي الإداري للقرية البحرانية باستخدام الموارد المالية لإثبات قدرته التنظيمية على تقديم الخدمات، فقال العريض:

«فبناء على النهج الأصولي فإنه يجب على المؤمنين دفع (الخمس)⁽¹⁾ عن بعض الغنائم، ومنها الثروة التي مصدرها كنوز البحر المتمثلة في اللؤلؤ وما شابه ذلك، حيث يدفع ذلك «الخمس» للمجتهد من علماء الدين، من أجل أن يستخدم في إنشاء الهيئات والمؤسسات الدينية وتمويلها، ويدفع قسماً منها كصدقات للفقراء والمحتاجين، وإن صدق المصدر الذي يستقي منه «ثيفانو»⁽²⁾ معلوماته فإنّ ملوك الصقويين قد تركوا «الخمس» الوارد من غنائم اللؤلؤ بأكمله تحت تصرف العلماء، وبالطبع فإنّ العديد من الوجهاء

(1) يعتبر الخمس «ضريبة» مالية شرعية في الفقه الشيعي تعادل (20%) من الثروة الشخصية، ويدفعها الأفراد الشيعة من أتباع أهل البيت (عليه السلام) للجهات المعنية وهم الفقهاء لاستخدامها في مواردها الشرعية المحددة، وفي الخدمات الاجتماعية العامة التي يصب خيرها في خدمة المجتمع البحراني بالقرى وغير القرى.

(2) هذا الرجل كما نقل العريض في كتابه (المنامة) هو رحالة فرنسي، وزار منطقتنا في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، وقد كتب بعض انطباعاته عن مشاهداته المباشرة، ومنها انطباعه عن طريقة تمويل الخدمات في جزر البحرين عام 1665م، وقد نقل الأستاذ العريض نصاً يتضمن دوره في نقل بعض أخبار العمل بالنظام الإداري للقرية البحرانية. انظر مدينة المنامة، ص15.

والأغنياء كانوا يتبرعون بأموالهم إلى العلماء لتصرف في المجالات نفسها المذكورة آنفاً»⁽¹⁾، واستمر العريض في شرح الدعامة المالية لإدارة القرية البحرانية بنظام ذاتي وقال:

«وقد تعرّف شاهد أوروبي على طريقة تمويل الحكومة آنذاك للمراكز الدينية وهو الرحالة الفرنسي «ثيفانو» والذي كتب سنة 1665م عندما كان في البصرة عن الثروة المالية التي تصل إلى العلماء، فالموسوي على سبيل المثال.. والمقصود السيد عبد الرؤوف الموسوي.. كان يشرف على شرطة السوق، ويدير ولاية الأوقاف التي كانت تُعَدّ من أهم مصادر الدخل للصرف منها على المشروعات العامة كشق الترع وبناء الجسور والطرق وإصلاح المساجد وكنس الأسواق وغيرها من الأعمال التي تقوم بها البلديات في الوقت الحاضر، وقد وضعت تلك الثروات التي تأتي من مداخيل كنوز البحر ورخص السفن والمكوس تحت تصرف العلماء للإنفاق منها على الخدمات العامة، وكان الكثير من العلماء أغنياء أيضاً، وقد تكون من المفارقات التاريخية إذا زعمنا بوجود حالة تمييز وفصل واضحة ودائمة من الأموال العامة والخاصة، فلم يكن كل علماء البحرين الكبار قد ولدوا من عائلات غنية ومعروفة»⁽²⁾.

ومن هؤلاء العلماء الذين ولدوا من أسرة فقيرة العلامة الشيخ محمد بن سليمان المقابي المتوفى سنة 1067هـ الذي اشتغل رحمه الله سبحانه وتعالى بتجارة اللؤلؤ في فترة لاحقة للكسب على نفسه وعلى عائلته.



(1) عبد الكريم بن علي بن محمد العريض، مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص16.

(2) المصدر السابق، ص16.

3. دراسة المرشد (2009م):

والدراسة الثانية هي لصديقنا الأستاذ الفاضل، والباحث عباس ميرزا المرشد في أبحاثه المنشورة بإحدى الجرائد المحلية⁽¹⁾، وفي أبحاث خاصة مكتوبة، وعنوانها (ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية)، وتنطوي دراسته على أفكار تفصيلية وإضافية، ونقدية للمؤرخين الذين أهملوا الإشارة إلى هذا النظام، وقدّم المرشد رؤيته عن هذا النظام وتجاهل المؤرخين له، وسنمر - بإيجاز - على أهم المضامين العامة وأبرز المحطات الرئيسية في هذه الدراسة.

قال المرشد عن تجاهل المؤرخين لهذا النظام عند البحرانيين:

«بقي هذا النظام مجهولاً، وغير مطروق من قبل المؤرخين⁽²⁾ نظراً لاعتمادهم مناهج بحثية جاهزة تم تطبيقها على مناطق أخرى، وحاولوا تطبيقها على البحرين من دون البحث عن الاختلافات والتميزات»⁽³⁾.

حدد الأستاذ المرشد في مقطع من كلامه المهمة العلمية

(1) كتب المرشد مقالاً عن «النظام السياسي والإداري» للقرية البحرانية وعن دور الفقيه البحراني في فترة ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي في صحيفة «الوفاق»، وهي صحيفة صادرة عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين، انظر العدد 115 يوم الجمعة 18 ذو القعدة سنة 1430 هـ الموافق يوم 6 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2009م.

(2) ويشير المرشد هنا إلى البخانة الموضوعي الأمين، وهناك من الباحثين من لا يريد البحث أصلاً في التعرف على هذا النظام، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، ويحتمل لدى آخرين أن يذهبوا إلى التشكيك والإنكار والطعن بدون أدلة علمية.

(3) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص 29

للباحث وتحديد أدواته الثقافية بقوله: «والباحث الجاد يستطيع أن يخرج بمعلومات مهمة من كتب تراجم العلماء، ومن الآثار التاريخية التي تم اكتشاف بعضها حديثاً مثل القنوات المائية، والمساجد المستخدمة في القبور وصكوك الملكيات وعقود البيع، ومن خلال البحث في تراجم الفقهاء والعلماء الذين عاشوا حتى القرن الثامن عشر يمكن رسم ملامح أولية للنظام السياسي والإداري في البحرين، وهي ملامح فريدة من نوعها لم يحدث أن تكررت في المناطق المجاورة بما فيها المجتمعات الشيعية الأخرى»⁽¹⁾.

أشار المرشد في دراسته لأكثر من عامل ساعد على بلورة هذا النظام الإداري والسياسي القائم في القرية البحرانية، وجاءت هذه الإشارة في نصه التالي: «ولعل انحصار السكان في مذهب التشيع وخلو الجزيرة من مذاهب أخرى حتى نهاية القرن الثامن عشر قد ساهم في بلورة النظام السياسي والإداري للقرية البحرانية، يضاف إلى ذلك أن أغلب الدول التي حكمت البحرين كانت تنتمي للتشيع أيضاً، بل إن دولة العيونيين قد صكّت نقوداً كتب عليها شعار التشيع «علي ولي الله»، وعندما جاءت دولة بني جروان ودولة العصفوريين ساهمت بدور كبير في تعزيز الجانب الديني، وفي عهدها بني مسجد الخميس ليكون أكبر مركز ثقافي إسلامي في المنطقة، وقد أسهم هذا المسجد في نهضة علمية وثقافية تميّزت بها البحرين على مدى أربعة قرون»⁽²⁾.

ويلحظ من النص تحديد بعض العوامل التي أدّت إلى تطوير النظام الإداري للقرية البحرانية.. أي في قرى جزر البحرين الحالية،

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص29.

(2) المصدر السابق، ص29 - 30.

ومر الباحث الأستاذ المرشد عليها سريعاً دون تفصيل، وهذه العوامل - كما أوضحتهما مقالته - هي كما يأتي:

1. انتشار التشيع في الجزيرة بنحولا يوجد أثر واضح لغيره من المذاهب الأخرى.
2. أغلب من حكم جزيرة البحرين ينتمي لـ «التشيع» كدولة العيونيين وإمارة العصفوريين وبنو جروان.
3. بناء مراكز عبادية وثقافية كمسجد الخميس.

استفاد الباحث المرشد من مراسلات بعض العلماء في تحديد البدايات الأولى لهذا النظام فيقول: «وتقودنا مراسلات العلامة الشيخ ميثم البحراني مع نصير الدين الطوسي إلى بدايات سعي الفقهاء في القرن الثامن الهجري لتشكيل النظام الإداري في القرى البحرانية، حيث يطلب الشيخ ميثم من الطوسي الدعم المالي لبناء الجسور وشق الطرق وتأسيس المدارس والحوزات والصرف على الجوانب الدينية والعلمية، ويشرح في رسالته الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها السكان في البحرين»⁽¹⁾.

ثم قال في استكمال حديثه عن بلورة النظام الإداري للقرية البحرانية: «إلا أن تبلور النظام السياسي والإداري للقرية البحرانية قد أخذ شكله النهائي مع بداية القرن السابع عشر الميلادي بعد طرد الاحتلال البرتغالي من البحرين سنة 1602م، فمن بعد هذا التاريخ أسست القرية نفسها سياسياً وإدارياً على التسليم بزعامة الفقيه الجامع للشرائط أو ممثله في القرية، ونظراً للدور الكبير الذي يمارسه الفقيه في القرية تطور النظام الإداري بشكل سريع جداً، فوجد نظام أكثر تفصيلاً، إذ تشير التراجم العلمائية إلى أن النظام

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

الإداري للقرية كان يخضع لزعامة الفقيه المحلي للقرية أو مجموعة القرى»⁽¹⁾، ومنهم الشيخ محمد الفاراني فقيه قرى فاران والقرية والجنبة والقرى المجاورة، وهو مؤسس لمدرسة علمية بالمنطقة ذاتها، بالإضافة إلى عدد كبير من الفقهاء المناط بهم إدارة قرى البحرين وفق هيكلية النظام الإداري أو بتحمل مسؤوليات التبليغ والتوجيه بذاتية وطوعية.

ويتابع المرشد توضيحه لجوانب من النظام الإداري في القرية البحرانية فيقول: «وبجانبه.. أي بجانب الفقيه المحلي للقرية.. يوجد حكم ديني أعلى تسند إليه رئاسة البلاد، ويمثل البحرين كافة، وهو منصب يعادل منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية والدولة الصفوية، ومن صلاحياته ممارسة الأمور الحسبية، وتعيين الأمراء على الأسواق، والقضاء بين الناس، وتوزيع الموارد الاقتصادية، وشق الطرق وتعبيدها، أي إن دوره كان يتجاوز الدور الديني، وكان يمارس صلاحيات المجالس البلدية حالياً»⁽²⁾.

وتحدث صديقنا الباحث عباس المرشد عن دور بعض الفقهاء في تأصيل النظام السياسي - الإداري للقرية البحرانية فذكر نماذج أو أمثلة من أسمائهم فقال: «ويعد السيد عبد الرؤوف الموسوي واحداً من الفقهاء الذين أسهموا في تأصيل النظام الإداري والسياسي للقرية البحرانية، فقد كان يشرف على شرطة السوق، ويدير الأوقاف المالية للصرف على المشروعات العامة كشق الترع وبناء القصور والطرق، وإصلاح المساجد وغيرها من الأعمال التي تقوم بها البلديات حالياً، ومن أشهر حكام البحرين المحليين من الفقهاء

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

(2) المصدر السابق، ص30 نقلاً عن كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) للعريض، ص16.

الشيخ محمد بن ماجد الماحوزي الذي حكم البحرين حتى عام 1693م، وكان مسجد الخميس مكاناً لعقد دروسه الدينية ومكاناً لممارسة دوره الإداري، وكان الحاكم من قبل شاه إيران «ماجد بن محمد» يحضر دروس الشيخ الماحوزي، بل إن الحاكم كان ينفذ قرارات الشيخ الفقيه»⁽¹⁾.

ويصف الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني جزءاً أو مظهراً من النظام الإداري عند البحرينيين في ترجمة سيرة الشيخ سليمان الماحوزي بقوله رحمه الله: «وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد العلماء من غير أهل البلاد القديم ينقله أهل البلاد إليها لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين، ومسكن الملوك والتجار والعلماء وذوي الأقدار»⁽²⁾.. ونقل الأستاذ المرشد النص المشار إليه لبيان الدور الوظيفي - الإداري للبلاد القديم كعاصمة سياسية وإدارية»⁽³⁾.

وتبلغ قوة هذا النظام كما يقول المرشد: «في احتوائه للخلاف الفقهي القائم بين الأصوليين والأخباريين، وقدرته على امتصاص الخلاف من دون آثار على بنية النظام الإداري للقرية والمجتمع البحراني، فقد تولى رئاسة البلاد وإدارة الأمور الحسبية السيد هاشم التوبلاني، وهو أخباري صرف، ثم عادت الزعامة إلى الأصوليين مرة ثانية عندما نصب الشيخ سليمان الماحوزي رئيساً للبلاد بعد وفاة التوبلاني، وهكذا من دون أن تتفكك البنية الأساسية للنظام السياسي والإداري»⁽⁴⁾، ونقل الأستاذ عباس ميرزا المرشد في دراسته قائمة

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

(2) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(3) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، ص150.

(4) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص30.

تعرف عليها من بعض كتب التراجم البحرانية عن مجموعة الفقهاء الذين أنيطت بهم مسؤولية رئاسة البلد، وعدّ منهم سبعة فقهاء كبار لهم سلطة على الناس، بل - حتّى على عامة الفقهاء والحاكم السياسي العام - كحكام البحرين من أسرة «آل ماجد» البلدية البحرانية، ووضع جدولاً بأسماء بعض الفقهاء الذين حكموا البحرين حكماً محلياً، وهم كالآتي:

1. الشيخ محمد بن حسن بن رجب المقابي.
2. السيد عبد الرؤوف بن الحسين الموسوي.
3. الشيخ علي بن سليمان القديمي البحراني.
4. الشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني.
5. السيد هاشم ابن السيد سليمان التوبلاني البحراني.
6. العلامة المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي.
7. الشيخ ياسين البلادي.
8. الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد البلادي البحراني.



مكونات التنظيم الإداري للقرية البحرانية:

يمثل النظام الإداري للقرية البحرانية - حتى مع نواقصه - كياناً قائماً بذاته في حركة المجتمع القروي البحراني منذ لحظة تأسيسه والعمل به، بيد أن هيكله التنظيمي الذي وصفه الأستاذ فؤاد الخوري بالدقيق تكوّن من عدة أجزاء وعناصر أساسية يمكن تحديدها بإيجاز شديد في هذا الموضع من الدراسة، إذ يتكون النظام الإداري في مجتمع القرية البحرانية من عناصر أساسية شكّلتها - كقوة بناء فاعلة - في حركة الحياة بالمجتمع القروي البحراني

خلال فترة الزمن الواقعة بين القرن الحادي عشر والقرن السابع عشر الميلادي، وهذه العناصر تآزرت في تشكيله وبنائه، وهذه المكونات هي كما يأتي:

1. القوى والأطراف البشرية المتفاعلة:

وتدخل في نسيج هذه القوى أهالي القرى البحرانية البالغة (330) قرية أو يزيد بحسب عدد القرى، وكذلك مجموع القضاة بعدد القرى المعمورة، وأعضاء الهيئة المنتخبة المكونة من (33) قاضياً، والمجلس الأعلى للقضاة وهم ثلاثة، وكذلك مجموعة الفقهاء الكبار الذين تولوا مهمة الرئاسة العامة للبلد، وهم ممن ينتقلون من قراهم إلى البلاد القديم - كمقر جديد - لإدارة المجتمع البحراني وقراه المختلفة.

2. التمويل أو ميزانية تطبيق النظام الإداري:

ويعد هذا التمويل معادلاً لما نسميه بـ «الميزانية» في تنفيذ المشروعات المختلفة، وهو وجود موارد مالية لتطبيق النظام الإداري والسياسي، وتم تحديده في بعض النصوص بأموال الخمس، والزكاة، والصدقات، وغنائم اللؤلؤ وموارده، والأوقاف الشرعية، وتبرعات الوجهاء والأعيان، والأغنياء، وبعض الحكام أو الولاة السياسيين، بل وعلماء الدين كذلك.

3. هيكلية النظام الإداري وقواعده:

ويراد بهيكلية النظام الإداري للقرى البحرانية وجود مجموعة الأنظمة الضابطة لسلوك الأفراد، والقوانين التنظيمية الموجهة لعمل مؤسسات النظام الإداري للقرية البحرانية، وضبط سلوك العاملين ومسؤولياتهم وأدوارهم في تطبيق النظام وتنفيذه كتوجيه عمل القضاة، والضابطة لحركة تشكيلات بنية النظام الإداري نفسه في

تسلسل هرمي، وترتيب منظم من وجود فقيه كبير أعلى يتحمل مسؤولية رئاسة البلد كما أفادت مصادر دراسة التراث الإنساني لدى علماء البحرين مثل كتب التراجم، وكذلك توجيه وضبط سلوك أعضاء (المجلس الأعلى للقضاة) بأعضائه الثلاثة، وكذلك توجيه أنشطة الهيئة المكونة من (33) قاضياً، ووجود جمعية عامة للقضاة مكونة من (330 - 360) قاضياً بعدد القرى البحرانية مجتمعة، ويشترك هؤلاء جميعاً في شبكة عمل واسعة مع الناس.

4. المكون المكاني (أراضي القرية):

وهذا المكون بمثابة مكون أساسي، ونعني به المكان الذي ينفذ فيه مشروعات النظام الإداري، ويراد بذلك «أراضي القرية» ومزارعها، وأسواقها، ومساجدها، والأوقاف من أشجار النخيل وأراضيها، وغير ذلك كالترع والطرق وكل ما يدخل في نطاق المشروعات المادية التي تتصل بأراضي القرى المتعددة.

5. المكون الزمني:

يمكن النظر إلى النظام الإداري وما يتصل به من مشاريع وتطبيقات كأفعال وأحداث متعاقبة تتم في زمن قصير أو طويل، وارتبط زمن تطبيق هذا النظام الدقيق بوجود مجموعة القرى البحرانية (الثلاثمائة والثلاثين) أو الستين ما بين القرن الحادي عشر الميلادي وسنوات ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي.

أثار الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري في كتابه (القبيلة والدولة في البحرين) إشكالية حضارية على قدرة العقل البحراني على إدارة الحياة الثقافية والروحية والاجتماعية وغيرها في مجتمعات القرية البحرانية بنظام عالٍ يمتاز بالرقى، لكنه كما شكك في وجود «ثلاثمائة وثلاثين قرية» فأثبتنا الوجود الأكبر لهذه القرى التاريخية

في دراسة مستفيضة ومستقلة ومكونة من عشرة مباحث فإنه كذلك يعيننا - لحسن الحظ - على فهم طبيعة التنظيم الإداري للقرية البحرانية، وأنه كان مصدرنا الأول في التعرف على الخطوط العامة لهذا النظام الإداري، ولولا عباراته وكلماته في هذا المقطع من النص السابق لصعب علينا الوصول إلى مصدر ليس لفهم هذا النظام فحسب، بل وإدراك أن هناك نظاماً معرفياً - إدارياً يضبط حركة النشاط والعمل والعلاقات بين الناس القرويين في القرى البحرانية، ولهذا نعتبر إشكاليته مصدراً لنا في معرفة مدخل هذا النظام الإداري وخطوطه الأساسية التي نظمها في حياة البحرينيين، وهو كما هو معروف جانب مغيب كجزء من حركة «التغيب» للقرية البحرانية في جوانب كثيرة من مسيرتها التاريخية والحضارية على مدار قرون عديدة.

ومما لا شك فيه أننا فهمنا التنظيم الإداري للقرية البحرانية من نصه التاريخي، وسوف نقوم بتجزئة قوله إلى أقوال وعبارات مصغرة ليسهل على بعض القارئ فهم ما أراد الخوري إثارة الإشكالية ضده، والتقليل من القدرات العقلية للبحرانيين - وبخاصة علماءهم - آنذاك قبل مجيء «جماعة العتوب» من الوصول إلى نظام إداري راقٍ، وضبط البحرينيين في تلك الفترة لحياة قراهم وحركتها الاجتماعية على مبادئ تنظيمية وضوابط وقواعد تقدمية لم تعرف في تاريخ إمارات الخليج العربي الأخرى، فضلاً عن استخدامه بهذه الدقة في الضبط الإداري لمسيرة هذه القرى البحرانية.

تعددت مظاهر التنظيم الإداري لقرى البحرين في مجالات التعليم وعمارة الأرض وإحيائها، وإدارة السلطة فيها بواسطة العلماء والقضاة، والتعامل مع مجموعة قضاة يشكلون شبكة تسلسل هرمي من الأدوار والوظائف والعلاقات والسلطات، ويلحظ من النص المتقدم للأستاذ فؤاد الخوري نفسه عملية تطبيق قيام نظام دقيق

في إدارة القرى البحرانية على تسلسل هرمي في مجالين أساسيين هما:

هيكلية النظام الإداري:

ويعبر الأستاذ فؤاد إسحاق الخوري عن تقديمية هيكلية النظام الإداري في إدارة القرى البحرانية الثلاثمائة والثلاثين بما لفظه:

«إن البحرين قبل الفتح الخليفى كانت تتألف من ثلاثمائة قرية وثلاثين مدينة وبلدة، وكان يحكم كلّاً منها قاض ضالع في الفقه الجعفري، وكان القضاة الثلاثمائة والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وكان يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء هذه الهيئة وحملهم إلى مركز السلطة».

بتأمل هذا المقطع من نص الأستاذ الخوري يمكن تحديد خطوات العمل بالنظام الإداري في إدارة السلطة بمجموعة القرى البحرانية الثلاثمائة والثلاثين، وهي خطوات تشكل ترتيباً في التسلسل الإداري لنظام السلطة، ويتكون هذا النظام الإداري الدقيق من خطوات ومكونات تطبيقية على النحو التالي:

أ - تألف البحرين من (330) قرية وبلدة قبل مجيء جماعة العتوب.

ب - أنه كان يحكم كل قرية أو بلدة قاض ضالع في الفقه الجعفري.

ج - ينتظم كل قضاة القرى (330) في ترتيب متسلسل.

د - يكون على رأس القضاة الثلاثمائة والثلاثون مجلس من ثلاثة (قضاة) كبار.

هـ - تقوم هيئة مؤلفة من (33) قاضياً بانتخاب المجلس المذكور المكون من ثلاثة قضاة.

و - يشارك جميع القضاة في اختيار أعضاء الهيئة المؤلفة من (33) قاضياً.

ز - تصل الهيئة المذكورة المكونة من (33) قاضياً أو عضواً إلى مركز السلطة باختيار جميع القضاة (330) الممثلين لمجموع القرى البالغة الثلاثمائة والثلاثين.

وبمقارنة هذا النظام مع النظام الإداري في بعض قرانا خلال عهود متأخرة نجد أن لكل قرية «مختاراً» بلغتنا المحلية، وهؤلاء المختارين تابعون لجهات رسمية، ويتقاضون رواتبهم من الجهة الرسمية، أما في التنظيم الإداري للقرية البحرانية فيخصص لكل قرية من (330) قرية قاض جعفري متمكن، وضالع في الفقه الجعفري لمساعدة الأهالي على حل مشاكلهم، ويتبع هؤلاء القضاة سلطة إدارية عليا أو جهة عليا، حيث يدار قضاة القرى جميعاً بمجلس مكون من ثلاثة قضاة تنتخبه هيئة مؤلفة من (33) قاضياً، وإن لجميع قضاة القرى حق انتخاب هذه الهيئة المكونة من ثلاثة وثلاثين قاضياً، وتقوم هذه الهيئة بانتخاب مجلس من ثلاثة قضاة كبار.

التمثيل الهرمي للشبكة التنظيمية:

يمكن استلهاً نص الخوري - كمصدر - في صياغة التسلسل الهرمي لنظام السلطة الإدارية لمجتمع القرية البحرانية، وهي إدارة وطنية ذاتية، وتكون فيها مكونات هذه السلطة متداخلة ومتعاونة وفاعلة في مصلحة الدين والوطن والأهالي، وتوضع هذه المكونات في ترتيب إداري تصاعدي يبدأ من جماعة «القضاة - والعلماء» على النحو التالي:

أولاً: الجمعية العمومية للقضاة:

وتمثل جمهور القضاة المشاركين في نظام السلطة الإدارية للقرية البحرانية آنذاك، وعددهم «ثلاثمائة وثلاثين» قاضياً جعفرياً، وقد يكونوا أكثر بعدد القرى الشيعية الإمامية، ويمثل كل قاضٍ شرعي قرية واحدة بعينها من القرى (330)، ويتم تعيين كل واحد لإدارة قرية معينة، وربما يكون القاضي الجعفري في الغالب من أهاليها أو من أهالي القرى القريبة منها، وتناط بهذه الجمعية المؤلفة من (330) قاضياً مهمة انتخاب واختيار هيئة إدارية عليا مؤلفة من «33» قاضياً جعفرياً كسلطة عليا.

ثانياً: الهيئة الإدارية للقضاة (الثلاثة والثلاثين):

وتتكون هذه الهيئة من اختيار الجمعية العمومية للقضاة، وهي جمعية مكونة من (330) قاضياً جعفرياً أو شيعياً إمامياً، ويمثلون في شبكة التنظيم الإداري جميع القرى البحرانية الثلاثمائة والثلاثين، وتأتي هذه الهيئة - كسلطة إدارية - في المرتبة الثانية بعد مجلس القضاة الأعلى، ومهمتها اختيار أعضاء المجلس الأعلى للقضاة، وكذلك التنسيق بين قضاة القرى والأعضاء الثلاثة بالمجلس الأعلى للقضاة، بالإضافة إلى مسؤوليات شرعية وإدارية واجتماعية، وتمثل الهيئة بتعبير رقمي حوالي (10%) من السلطة الإدارية.

ثالثاً: المجلس الأعلى للقضاة:

وهذا المجلس أعلى «سلطة إدارية» في شبكة النظام الإداري للقرية البحرانية، ودون سلطة الفقيه أو مرجع البلاد الذي تناط به مهمة رئاسة البلاد، وعدد أعضائه ثلاثة قضاة كما في نص الخوري، ويتم اختيارهم مباشرة عن طريق الهيئة القضائية المؤلفة من «33» قاضياً، ومهمة هذا المجلس اتخاذ سلسلة القرارات العليا اللازمة

لإدارة القرى البحرانية جميعاً، وتكليف هيئة القضاة، وجميع قضاة القرى بمهام ومسؤوليات إدارية وشرعية.

ويمكن التعبير عن شبكة التفاعل بين السلطات في نظام الإدارة لمجتمعات القرية بصياغة التسلسل الهرمي المتدرج التصاعدي - كما فهمناه من مضمون نص فؤاد الخوري - على النحو التالي:

المجلس الأعلى للقضاة (أعلى سلطة إدارية)، ويتم تشكيله بانتخاب هيئة القضاة (33) لثلاثة أعضاء من القضاة، ومهمة هذا المجلس اتخاذ القرارات العليا
هيئة القضاة الثلاثة والثلاثون وهي.. (سلطة إدارية ووسطى)، ومنتخبة من جميع القضاة (330)
جماعة قضاة القرى البحرانية (330) أو «الجمعية العمومية في النظام الإداري للقرى البحرانية»، ومهمتها إدارة كل قاضٍ «قرية» بعينها، وانتخاب واختيار هيئة (33) قاضياً.



رابعاً: المرجعية الدينية العليا والفقهاء الأعلى:

هو على رأس السلطة الشرعية والقضائية، والمرجع الديني الأعلى، ويمثل لأوامره العلماء والقضاة، بل والحاكم السياسي، وعموم الناس، ويتخذ قرارات الحسم بخاصة في قضايا الخلاف، وينقل تلقائياً بمجرد الإجماع على تعيينه فقيهاً أعلى أو تنتهي إليه رئاسة البلاد إلى العاصمة السياسية آنذاك للبلاد القديم، ونذكر بقول صاحب الأنوار في هذا الشأن، حيث قال في ترجمة العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني ونقله من قرية الدونج بالماحوز إلى البلاد القديم لتولي مهام رئاسة البلاد: «وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد من العلماء من غير أهل البلاد القديم بنقله أهل البلاد إليها لأنها في ذلك

الزمان هي عمدة البحرين ومسكن الملوك والتجار والعلماء وذوي الأقدار»⁽¹⁾.

ولقد أغفل المؤرخ اللبناني فؤاد إسحاق الخوري الإشارة إلى دور المرجعية الدينية العليا أو الفقيه الأعلى المتمثلة في تعيين فقيه كبير لرئاسة البلاد كما جاء في عدد من مصادر دراسة التراث الثقافي لعلماء البحرين ككتاب الفهرست للمحقق الشيخ سليمان الماحوزي، وكتاب (لؤلؤة البحرين) للشيخ يوسف البحراني، وكتاب (أنوار البدرين) للعلامة الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني، وبذلك كان تركيزه مُنصباً على بيان عاجل وسريع للنظام الإداري للقرية البحرانية ووصفه بال دقيق.

وتمثل هذا النظام في وجود (مجلس أعلى للقضاة) مكون من ثلاثة أعضاء، ويأتي تحت إدارته هيئة مؤلفة من (33) قاضياً، وجمعية عمومية للقضاة الحاكمين في مجموعة القرى الثلاثمائة والثلاثين أو الممثلين لها، وتقوم جماعة القضاة (330) بانتخاب الهيئة السابقة، وتوقف الخوري عند هذا الوصف للنظام الإداري، ولم يتعرض لما هو مدون في كتب التراجم عن (الفقيه الأعلى) الذي يمثل المرجعية الدينية العليا ورئيس البلاد على حد تعبير علماء التراجم البحرينيين، واستكمالاً لهذا النقص البيّن فيما ذكره الأستاذ الخوري يمكن القول بأنَّ بُنية (النظام الإداري) للقرية البحرانية تتألف من:

1. فقيه كبير يرأس البلاد من قبل فقهاء البحرين، ويكون رئيسها وحاكمها السياسي، ويحترمه العلماء والفقهاء والحاكم السياسي للبلاد، وعامة الناس في القرى والمدن، وتمثل القائمة التي ذكرها المرشد نموذجاً لمن تولى رئاسة البلاد، وممن يرجع

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص150.

إليه الناس بمختلف أصنافهم، وله خصائص علمية وروحية تجعله في مقام القيادة الرشيدة والإدارة العليا، يقول الأستاذ عبد الكريم: «وبجانبه.. أي بجانب الفقيه المحلي للقرية الواحدة.. يوجد حكم ديني أعلى تسند إليه رئاسة البلاد، ويمثل البحرين كافة، وهو منصب يعادل منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية والدولة الصفوية، ومن صلاحياته ممارسة الأمور الحسبية، وتعيين الأمراء على الأسواق، والقضاء بين الناس، وتوزيع الموارد الاقتصادية، وشق الطرق وتعبيدها، أي إن دوره كان يتجاوز الدور الديني، وكان يمارس صلاحيات المجالس البلدية حالياً»⁽¹⁾.

2. ويأتي بعد المرجعية العليا في المرتبة (مجلس أعلى للقضاة) مكون من ثلاثة أعضاء يتكون عن طريق هيئة منتخبة من عموم الفقهاء والعلماء والقضاة الذين يمثلون (330) قرية وثلاثين مدينة.
3. هيئة (33) قاضياً منتخبيين من جماعة القضاة الذين يمثلون مجموعة القرى في البحرين البالغة (330) قرية وثلاثين مدينة.
4. جماعة القضاة الموزعين في القرى بعددها، وهي مكونة من (330) قاضياً جعفرياً، وتنتخب هيئة الثلاثة والثلاثين عضواً.



وبعد إضافة هذا المكون التنظيمي الرابع عن دور الفقيه (كمرجعية عليا) والذي أنيطت به مسؤولية رئاسة البلاد في بنية هذا النظام يمكن صياغة التسلسل الهرمي لهذا النظام بالشكل التالي:

(1) عباس المرشد، ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية ص 30 نقلاً عن كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) للعريض، ص 16.

<p>الفقيه الأعلى في رئاسة البلاد</p>
<p>المجلس الأعلى للقضاة</p>
<p>هيئة القضاة الثلاثة والثلاثون المنتخبة</p>
<p>جماعة قضاة القرى البحرانية (330) التي تنتخب هيئة (33) قاضياً</p>

من أسماء الفقهاء الذين تولوا الرئاسة العامة للبحرين:

ذكر علماء التراجم - خلال عمليات التراجم والسير الذاتية - بعض الفقهاء الكبار كنماذج تم اختيارهم لتولي رئاسة بلادنا البحرين، وأنيطت بهم مسؤوليات الإدارة الوطنية العامة للبلاد، ومنهم كالآتي:

1. الشيخ محمد بن حسن بن رجب المقابي - الرويسي البحراني:

كما تقول بعض مصادر تراجم الرجال فقد «كان أفقه أهل زمانه، وكان يذكر أنه لم يوجد في زمانه مثله ولا بعده ولا قبله في هذه البلاد في الفقه والفروع»⁽¹⁾، و«تولى القضاء وأحسن السيرة ومالت إليه القلوب وأقبلت عليه العوام والخواص وأطبق على تقديمه هذه البلاد»⁽²⁾، وفي هذا الكلام ما يفيد بتقلده منصب رئاسة البلاد، وأطلق عليه لقب (شيخ الإسلام) أو مصطلح (قاضي القضاة) في البلاد وفي شيراز، وقال الأستاذ حسين الجمري - كباحث

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص117.

(2) المصدر السابق، ص118.

بحراني معاصر - في مقطع آخر من كلامه: «أما في البحرين فقد تم تعيين علماء شيعة في منصب شيخ الإسلام، ويعد الشيخ محمد الرويسي، ويراد به هنا الشيخ محمد بن حسن بن رجب، أول عالم أصولي يتولى القضاء في البحرين أثناء الحكم الصفوي»⁽¹⁾.

وكان الشيخ محمد الرويسي في صدارة قائمة مكونة من ثلاثة عشر عالماً تقلدوا منصب قاضي القضاة أو شيخ الإسلام⁽²⁾، ومنهم تلميذه الشيخ علي بن سليمان القدي المتوفى سنة 1064هـ/1654م، وابنه الشيخ صلاح ابن الشيخ علي بن سليمان القدي، والمحقق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي، والشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني وغيرهم من العلماء الذين اكتسبوا القدرة العلمية فتمكنوا من تقلد مناصب عليا في القضاء.

2. السيد عبد الرؤوف بن الحسين الموسوي (ت 1060هـ/1662م):

ويقال إنه توفي بتاريخ (1006هـ/1597م)، وقد ذكره العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي صاحب الأنوار كرئيس للبلاد، ويسميه «شيخ الإسلام أو قاضي القضاة»⁽³⁾ في بلادنا البحرين⁽⁴⁾، وعرف عنه هذا اللقب في بلادنا البحرين، وذكر ذلك في ترجمة شاعر البحرين أبو البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي⁽⁵⁾ البحراني، وهذا يعادل منصب رئاسة البلاد أو رئيساً لشيعة البحرين في عام 1016هـ.

(1) الجمري، مسجد الخميس، الحوزة الأولى وأول مسمار في نعش القرامطة، ص 76.

(2) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 76 - 77.

(3) ورد إطلاق هذا المصطلح الشرعي - السياسي على السيد عبد الرؤوف بن الحسين الموسوي البحراني في ديوان أبي البحر الشيخ جعفر بن محمد الخطي البحراني، ص 488، 491، 494، 496، 508.

(4) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 103.

(5) المصدر السابق، ص 288.

3. الشيخ علي بن سليمان القديمي البحراني (ت 1064هـ/1654م):

ذكر الشيخ يوسف بن أحمد العصفور البحراني في كتابه (لؤلؤة البحرين) أنه «كان رئيساً في بلاد البحرين مشاراً إليه، تولى الأمور الحسبية، وقام بها أحسن القيام»⁽¹⁾، وقال عنه الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني.. صاحب الأنوار: «كان رئيساً للإمامية في البحرين وما والاها»⁽²⁾.

4. الشيخ محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني (ت 1105هـ/1692م):

أصل قريته الماحوز، وانتقل إلى البلاد القديم بعد أن انتهت إليه رئاسة البلد، واعتبره صاحب كتاب (اللؤلؤة) من أعيان البلاد ورئيساً لها، وقد انتهت رئاسة البلد بعده إلى السيد هاشم التوبلي»⁽³⁾، وقال عنه العلامة الشيخ علي بن حسن البلادي في أنواره بما لفظه: «سكن في البلاد القديم، وصار رئيساً في البلاد، وتولى الأمور الحسبية، وكان إماماً في الجماعة وتارة في الجمعة لأنه كان يعتقد بوجوبها عيناً»⁽⁴⁾.

5. السيد هاشم ابن السيد سليمان التوبلاني البحراني (1107هـ/1695م):

قال المحقق صاحب كتاب لؤلؤة البحرين بشأنه: «أنه انتهت رئاسة البلاد بعده للسيد هاشم التوبلاني»⁽⁵⁾.. أي بعد وفاة العلامة الشيخ محمد بن ماجد الماحوزي استلم زعامة البلاد السيد هاشم

(1) انظر لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف آل عصفور، ص 14.

(2) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 119.

(3) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 61 - 62.

(4) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 132.

(5) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 62.

التوبلاني، ويقول صاحب أنوار البدرين: «وبعده.. أي بعد وفاة الشيخ محمد بن ماجد الماحوزي.. تولى رئاسة البلاد السيد هاشم التوبلاني»⁽¹⁾.

6. العلامة المحقق الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (ت 1121هـ / 1709م):

قال عنه العلامة الكبير الشيخ يوسف البحراني صاحب الحقائق إن الماحوزي سكن البلاد القديم، وبها توفي، وهذا الشيخ قد انتهت إليه رئاسة بلاد البحرين في وقته»⁽²⁾، وذكره صاحب الأنوار فقال عنه: «سكن البلاد القديم، وبها توفي، وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد من العلماء من غير أهل البلاد القديم بنقله أهل البلاد إليها»⁽³⁾، وذكر أنه «تولى رئاسة البلد بعد السيد هاشم التوبلاني»⁽⁴⁾.

7. الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد البلادي البحراني:

عده الشيخ يوسف آل عصفور في كتابه اللؤلؤة رئيساً للبلاد، ولقبه بـ «شيخ الإسلام»، حيث قال في الترجمة الذاتية للشيخ يوسف نفسه ما لفظه: «كاتب شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الله بن ماجد الهولة ليأتوا على العتوب، وجاءت طائفة من الهولة ووقعت الحرب وانكسرت البلد إلى القلعة أكابر وأصاغر حتى كسر الله العتوب»⁽⁵⁾، ولقب شيخ الإسلام يعني أنه قاضي القضاة وأنه في منصب رئاسة البلد بدليل مكاتبة الهولة والاستعانة بهم لصد هجوم القبيلة المعتدية (العتوب) كما قال صاحب اللؤلؤة.

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 137.

(2) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 7.

(3) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص 150.

(4) المصدر السابق، ص 137.

(5) يوسف أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص 442.

8. الشيخ محمد بن سليمان المقابي البحراني:

قال عنه الشيخ علي بن حسن البلادي في أنواره: «وأما الشيخ محمد بن سليمان المذكور آنفاً فإنه بعدما ذكرنا قد ارتقى في العلوم إلى أن صار مرجع البلاد والعباد بعد موت الشيخ صلاح الدين ابن الشيخ علي بن سليمان، وفوضت إليه الأمور الحسبية والقضاء بتأييد السلطان وأكابر البلاد»⁽¹⁾.

9. الشيخ صلاح ابن الشيخ علي بن سليمان القديمي (1098هـ / 1687م):

يستفاد من النص السابق أن الشيخ صلاح الدين ابن الشيخ علي بن سليمان كان مرجعاً للبلاد والعباد على حد تعبير صاحب الأنوار، وذكر الشيخ علي بن حسن البلادي البحراني أن الشيخ صلاح الدين تولى بعد أبيه الأمور الحسبية وجلس مجلس القضاء»⁽²⁾، ولكن - كما يبدو - كان دون مستوى الرئاسة العامة للبلاد كأبيه الشيخ علي بن سليمان القديمي المعروف بـ «أم الحديث».

10. الشيخ محمد بن علي بن عبد النبي المقابي البحراني:

قيل إنه انتهت إليه رئاسة البلد في الحسبة الشرعية.

وظائف السلطة الإدارية لقضاة القرى البحرانية.

إذا ما استنتقنا نص الخوري، والمهام الشرعية التي يُكلف بها القضاة وجميع العلماء الشرعيين تبين لنا مجموعة وظائف تشكل شبكة متداخلة للسلطة الإدارية التي تضطلع بمسؤولياتها

(1) علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص126.

(2) يوسف بن أحمد البحراني، لؤلؤة البحرين، ص15، والشيخ علي بن حسن البلادي، أنوار البدرين، ص123.

وأدوارها في إدارة القرية البحرانية وضبط علاقات الأهالي وتوجيه مسؤولياتهم في مجالي (العبادات والمعاملات).

ومن هذه الوظائف لنظام السلطة الإدارية لمجموعة القرى البحرانية ما يأتي:

1. المشاركة في الانتخاب والتعيين والاختيار لجميع قضاة الهيئة المؤلفة من (33) قاضياً شرعياً، ولالأعضاء الثلاثة لما أسمىناه بـ «المجلس الأعلى للقضاة».
2. تقوم مجموعة القضاة في الهيئة والمجلس بإصدار القرارات العليا وإسناد المهام الإدارية والشرعية للقضاة في قرى البحرين جميعاً.
3. تقوم الهيئة بتعيين قضاة القرى ومتابعتهم والاتصال المباشر وغير المباشر بهم كعلماء ومسؤولين إداريين.
4. قيام قضاة (القرى الثلاثمائة والثلاثين) بإدارة قراهم في مختلف نواحي البحرين، وتنسيقهم - إنْ تطلّب الأمر - مع هيئة القضاة الثلاثة والثلاثين، والمجلس الأعلى للقضاة.
5. اهتمام قضاة القرى «330» بالشؤون الحياتية لأهالي القرى ومتابعتها، والعمل على حلّ مشكلاتهم، وتذليل العقبات التي تواجههم، وحل منازعاتهم وفق موازين الدين وأحكامه الشرعية.
6. إصدار القضاة - بخاصة المجتهدين منهم - الفتاوى، وبيان الأحكام الشرعية، وتداولها ونقلها إلى جمهور المؤمنين في مجتمعات القرية وغيرها.
7. تولي القضاة وعامة العلماء في كل قرى البحرين لمهامهم

الشرعية والاجتماعية كإمامة الناس في الصلاة اليومية، وصلاة الجماعة، والجمعة، وصلوات المناسبات الكونية والدينية صلاة العيدين، وصلاة الآيات وغيرها.



تطبيقات النظام الإداري وازدهار القرية البحرانية

امتد عمر وجود القرى (360) سبعة قرون في الفترة (11 - 17) الميلادي، وبعد ذلك تعرضت هذه القرى للخراب والتدمير والتشتت، وخلال فترة وجودها نشطت القرية نتيجة عوامل متعددة منها قيام وتطبيق نظام إداري دقيق كما وصفه الخوري، وبسبب دفته وعدم تصويره بعدم شيوعه بين إمارات الخليج العربي رفضه، ولكن في هذه الفترة برزت شواهد عديدة على حركة ازدهار واضحة في مجتمع القرية البحرانية، ومن تلك الشواهد:

1. ازدهار القرى البحرانية زمن ابن المجاور (690هـ/1260م):

حدثت أيام ابن المجاور في منتصف القرن الثالث عشر حركة مزدهرة للقرية البحرانية، وقد أشار إلى الحياة الاقتصادية، والكثافة السكانية لقرى جزيرة البحرين، وأثر مغاصات اللؤلؤ في الجزيرة، وعززت دراسة الأستاذ ناصر الحميدان القول بوجود حركة ازدهار في الحياة الاقتصادية بين القرى البحرانية، ويبدو من كلامهما (ابن المجاور وحميدان) أن هذا الازدهار يعود إلى تأثير مغاصات اللؤلؤ، وسكت كلاهما عن تأثير النظام في حركة ازدهار اقتصادية في حياة القرية البحرانية، بيد أن كلامهما يؤكد - بوجه عام - على ازدهار الحياة الاقتصادية في قرى جزيرة البحرين.

وعلق أحد الباحثين العرب المعاصرين على هذا النص: «وهذا يدل على ازدهار الحياة الاقتصادية» كما يقول الأستاذ

عبد اللطيف ناصر الحميدان في دراسته عن إمارة العصفوريين، فقد مرَّ الأستاذ الحميدان على كلام ابن المجاور ووصفه لجزيرة البحرين أوال في حدود هذه الفترة، وهذا يدل على شيوع القول عند بعض المؤرخين بأنَّ «360» قرية هو عدد قرى وبلدات جزيرة أوال واطمئنان الأستاذ عبد اللطيف الحميدان وغيره من المؤرخين المعاصرين في دراسته (1979م - 1399هـ) عن إمارة العصفوريين في البحرين⁽¹⁾.

واستدل الحميدان بازدهار الحياة الاقتصادية في جزيرة البحرين المسمَّاة بجزيرة أوال بقول المؤرخ ابن المجاور مصنف كتاب (تاريخ المستبصر) حينما قال: «إنَّ أهلها «أهالي جزيرة أوال.. البحرين.. شبه البحر في كرمهم، وإنَّ جزيرة أوال بها ثلاثمائة وستين قرية إمامية ما خلا قرية واحدة، وليس هناك أجود من لؤلؤها»⁽²⁾، وكان ذلك في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

2. دراسة العريض (2006م):

أشار العريض إلى ازدهار الحياة في جزر البحرين في تلك الفترة ما قبل شتات القرى البحرانية ودمارها وخرابها فقال: «ومن خلال دراسة الفترات السابقة فإنه ليس من الصعب على المؤرخين الاستنتاج بأن التوسع الكبير للمؤسسات الدينية وكثرة المساجد وتخريج الكثير من علماء الدين على النمط الصفوي، كل ذلك بسبب الوفرة المالية الناتجة عن الضرائب الشرعية على ثروة اللؤلؤ، وقد يكون هنالك أساس فكري لسلوك الحكومة تجاه تلك الموارد، فبناء على النهج الأصولي فإنه يجب على المؤمنين دفع

(1) عبد اللطيف بن ناصر الحميدان، إمارة العصفوريين في البحرين، ص82.

(2) المصدر السابق، ص82.

(الخمس)⁽¹⁾ عن بعض الغنائم، ومنها الثروة التي مصدرها كنوز البحر المتمثلة في اللؤلؤ وما شابه ذلك، حيث يدفع ذلك «الخمس» للمجتهد من علماء الدين، من أجل أن يستخدم في إنشاء الهيئات والمؤسسات الدينية وتمويلها، ويدفع قسماً منها كصدقات للفقراء والمحتاجين، وإن صدق المصدر الذي يستقي منه «ثيفانو» معلوماته فإن ملوك الصفويين قد تركوا «الخمس» الوارد من غنائم اللؤلؤ بأكمله تحت تصرف العلماء، وبالطبع فإن العديد من الوجهاء والأغنياء كانوا يتبرعون بأموالهم إلى العلماء لتصرف في المجالات نفسها المذكورة آنفاً⁽²⁾.

فالأستاذ العريض ربط التوسع الكبير للمؤسسات الدينية وكثرة المساجد وتخريج علماء الدين وشق الطرق والترع وبناء الجسور وكنس الأسواق وغيرها إلى الوفرة المالية الناتجة عن ثروة اللؤلؤ وضرائبها، كما ذكر في نص آخر توظيف هذه الثروة في الخدمات الوطنية العامة، وإدارة القرية البحرانية بنظام ذاتي، وتحت تصرف العلماء فقال العريض:

«وقد تعرّف شاهد أوروبي على طريقة تمويل الحكومة آنذاك للمراكز الدينية وهو الرحالة الفرنسي «ثيفانو» والذي كتب سنة 1665م عندما كان في البصرة عن الثروة المالية التي تصل إلى العلماء، فالموسوي على سبيل المثال.. والمقصود السيد عبد الرؤوف

(1) يعتبر الخمس «ضريبة» مالية شرعية تعادل (20%) من الثروة الشخصية، ويدفعها الفرد الشيعي للجهات المعنية وهم الفقهاء لاستخدامها في مواردها الشرعية المحددة، وفي الخدمات الاجتماعية العامة التي يصبّ خيرها في خدمة المجتمع البحراني بالقرى وغير القرى.

(2) عبد الكريم بن علي بن محمد العريض، مدينة المنامة في خمسة قرون، ص 15 - 16.

الموسوي.. كان يشرف على شرطة السوق، ويدير ولاية الأوقاف التي كانت تُعَدُّ من أهم مصادر الدخل للصرف منها على المشروعات العامة كشق الترع وبناء الجسور والطرق وإصلاح المساجد وكنس الأسواق وغيرها من الأعمال التي تقوم بها البلديات في الوقت الحاضر، وقد وضعت تلك الثروات التي تأتي من مداخيل كنوز البحر ورخص السفن والمكوس تحت تصرف العلماء للإنفاق منها على الخدمات العامة، وكان الكثير من العلماء أغنياء أيضاً، وقد تكون من المفارقات التاريخية إذا زعمنا بوجود حالة تمييز وفصل واضحة ودائمة من الأموال العامة والخاصة، فلم يكن كل علماء البحرين الكبار قد ولدوا من عائلات غنية ومعروفة»⁽¹⁾.

3. دراسة المرشد (2009م):

وإذا كانت دراسة ناصر الحميدان لم تربط بين النظام الإداري للقرية البحرانية وبين ازدهار حياتها الاقتصادية، ورد الأستاذ عبد الكريم العريض هذا التطور إلى وفرة الموارد المالية، وما أسماه بـ «أساس فكري» لسلوك الحكومة تجاه تلك الموارد كدفع (الخمس) عن بعض الغنائم، وثروة وكنوز البحر (اللؤلؤ وغيرها) فإن دراسة المرشد (2009م) لم تغفل تأثير النظام الإداري - بقدر ما - في تطور وازدهار القرية البحرانية، حيث تطرق المرشد - وعلى نطاق محدود من دراسته - إلى الترابط بين تأثيرات هذا النظام والتوسع العمراني وتطوره للقرية البحرانية على مستويات متعددة.

فالمرشد تحت عنوان (القرى المختفية.. رحلة في ذاكرة الهجرة والألم)⁽²⁾ نشر مقالاً بيّن فيه بعض آثار النظام الإداري على ازدهار

(1) عبد الكريم العريض، مدينة المنامة في خمسة قرون، ص 16.

(2) عباس المرشد، صحيفة الوفاق، العدد 115، ص 11.

القرية البحرانية وتوسعها، وذكر أن لتطبيق هذا النظام في المجتمع القروي البحراني آثاراً إيجابية على أكثر من مستوى خصوصاً في الجانب الاقتصادي الذي حقق قفزة هائلة في عدد سفن الغوص، حيث بلغت أكثر من ثلاثة آلاف سفينة⁽¹⁾، وألف في الفترة ما بين القرن الحادي عشر والرابع الميلادي أكثر من 400 كتاب كبير في مئات المجلدات، ومئات الآثار الأدبية الشعرية كما تطورت الفنون الأخرى مثل الخط والنقش والزخرفة والعمارة، وبرز منذ منتصف القرن الرابع عشر النقش على المساجات ووضعها على القبور، وتحتوي العديد من تلك النقوش على وقفيات لبساتين لصرفها على المساجد والخدمات العامة، وأدى تطبيق هذا النظام كما يذكر المرشد إلى «بروز فئات غنية وواسعة الثراء في القرى، وتنوع الصناعات، وتطور الثروة الزراعية لسكان القرية البحرانية، وهذا ما يفسر ارتفاع ضريبة بيع الأراضي وإصدار الصكوك لها»⁽²⁾.

وعن التوسع العمراني قال المرشد:

«إلا أن الأثر الأكثر أهمية بالنسبة إلى تاريخ القرية البحرانية هو التوسع العمراني الذي لحق بالمجتمع البحراني، وبالأخص بناء الأنفاق الأرضية، ويُعدّ النفق الذي يربط مقبرة أبو عنبرة بمقبرة مسجد الخميس الذي كشفت عنه بعثة الآثار الفرنسية من أهم الأنفاق التاريخية، إلا أن الحكومة قامت بدممه وتحطيمه لأن جدرانها مزينة بعبارات التوسل بأهل البيت (عليه السلام)، وظهور العدد الهائل من

(1) نقل الأستاذ عبد الكريم العريض في كتابه قوله: «بوجود قوارب مستقرة في البحرين تقدر بألفين أو ثلاثة آلاف قارب، وكان كل قارب يدفع ضريبة للحاكم للحصول على رخصة إبحار، إضافة إلى الضريبة السنوية»، انظر كتاب مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص15.

(2) عباس المرشد، صحيفة الوفاق، العدد 115، ص11.

القرى التي وصل إلى أكثر من (300) قرية في نهاية القرن السادس عشر، ففي الوثيقة العثمانية الصادرة سنة 1573م أن: «في البحرين أكثر من ثلاثمائة قرية، وأن ريعها السنوي أربعين فلوري⁽¹⁾ خاصة من صيد اللؤلؤ، وهذا يعني وجود كثافة سكانية عالية تقدر بأكثر من 60 ألف نسمة إذا ما كان معدل سكان القرية الواحدة بين (150 و200) نسمة وفق معايير الأنثروبولوجيا، وقد أكد الرحالة ابن ماجد في الفترة نفسها أن عدد قرى البحرين يقدر بنحو 350 قرية»⁽²⁾.

4. دراستنا (في تاريخ القرية البحرانية):

وفي دراستنا عن تاريخ القرية البحرانية بعنوانها المذكور أشرنا في أكثر من فصل منها إلى خصائص القرية البحرانية المتألقة، فناقشنا في الفصل السادس مجموعة من الأدوار الحضارية للقرية البحرانية وتمثلت فيما يأتي:

أولاً: جعل القرية البحرانية قاعدة للعلم والتنمية الثقافية.

وتجسدت هذه القاعدة في المظاهر التالية:

- أ - انتشار ظاهرة المدارس الفقهية والعلمية في مجتمع القرية.
- ب - ممارسة العمليات الثقافية كالتيريس والتأليف ونسخ الكتب والرسائل العلمية.
- ج - إنجاب القرى البحرانية للعلماء والفقهاء والأدباء.
- د - بروز ظاهرة الأسر العلمية في المجتمع القروي البحراني.

(1) عملة ذهبية تستخدم في البندقية.

(2) عباس المرشد، صحيفة الوفاق، العدد 115، ص11، ومذكرات كتابه ذاكرة القرية البحرانية واحتكار الهوية الجماعية والذاكرة التاريخية، ص31.

هـ - بروز ظاهرة المرجعية العليا الدينية في قرى البحرين.

ثانياً: اتخاذ القرية البحرانية عاصمة سياسية وثقافية.

ثالثاً: مقاومة أهالي القرية البحرانية للغزاة الخارجيين كالبرتغاليين والعمانيين وغيرهم.

رابعاً: بناء المزارات التاريخية في عدد من القرى البحرانية القديمة.

خامساً: القرى البحرانية مهد الأماكن التاريخية والأثرية، والصناعات والحرف والمهن الشعبية.

أمّا في الفصل السابع من دراستنا فأشرنا إلى بروز أهم ما نراه من اتجاهات متعددة في الثقافة السائدة في المجتمع القروي البحراني وعند علماء البحرين، وكشفنا عن مجالات الثقافة السائدة في القرى البحرانية، وقدّرنا باجتهادنا عددها بتسعة اتجاهات وهي: (الاتجاه الفقهي والأصولي - اتجاه التفسير القرآني - اتجاه علم الحديث - الاتجاه العقلي والحكمة العقلية - الاتجاه الروحي - الاتجاه الأدبي - التطبيق والاتجاه الصحي - الاتجاه التاريخي - اتجاه الدراسات الأخلاقية)، وكانت هذه الاتجاهات ظاهرة في كتابات علماء البحرين.



وفي خاتمة هذا الفصل نؤكد على الفكرة الجوهرية والعلاقة الإيجابية بين تطبيق النظام الإداري والسياسي في حياة القرية العربية البحرانية وازدهارها الاجتماعي والمعيشي والثقافي ومستويات أخرى، ونلاحظ أنّ حالات ازدهار القرية البحرانية ظلّت مستمرة - بدرجات متفاوتة - خلال فترة بقاء مجموعة القرى (330) قرية وثلاثين مدينة ما بين القرون السبعة الممتدة من القرن الحادي عشر الميلادي

إلى القرن السابع عشر الميلادي، وهي فترة صاحبها - لسوء الحظ - عمليات غاشمة من الغزو البرتغالي، ومن بعض هجمات جماعات البدو والهولة ثم توسع عمليات الغزو الخارجي في القرن الثامن عشر على أيدي العمانيين وغيرهم وتعرض هذه القرى الآمنة والمسالمة لخراب شديد ودمار حاقق لبنيتها الحضارية والمعيشية والفكرية، وترويع الناس وشتاتهم القسري وهروبهم من بلادهم بما عرف لدى بعض الباحثين بالشتات الأعظم للبحرانيين.

وثائق الدراسة وملاحقها ونتائجها

يحتاج الباحث - حتى وإن كان غير متخصص في فنه - إلى الاستعانة بأدوات ثقافية مناسبة تساعد على تحقيق أهدافه المأمولة، ويسعى بها إلى تنويع فاعلية هذه الأدوات الثقافية، واستخدامها كمظاهر للاستدلال على ما يريد الوصول إليه، وتدخل بعض نصوص المؤرخين وأقوال بعض القادة السياسيين والعسكريين، والخرائط - كوثائق تاريخية - يلجأ الباحث إليها في دعم أهدافه العلمية ومقاصده الثقافية الموضوعية، وقد جمعنا في نهاية هذه الدراسة عدداً من النصوص التاريخية والرسائل وبعض المستندات لتأكيد الأدلة التاريخية على وجود (360) قرية وبلدة بحرانية في جزيرة «أوال» أو بما يقل عنها في هذه الجزر التي تعرف اليوم بـ «مملكة البحرين» إمّا على لسان بعض المؤرخين وما دونوه في كتبهم ومصادرهم أو بنقل بعض الباحثين المتأخرين عنهم أقوالهم نفسها أو ما هو قريب منها.

واحتجنا كذلك إلى نشر نصوص بعض الرسائل التاريخية في هذا السياق أو مضامينها، وذلك تلخيص جامع لما ذكرناه من أن عملية تزوير تستهدف وجود عدد (360) بحرانية وشطبها من التاريخ، ولمواجهة الفكرة القائلة بأن الجزيرة بلاد بلا عباد، وهذا كذب مريض ومتعمد، فأصبحت الحاجة شديدة للرد العلمي على تخرصاتهم وأراجيفهم وأكاذيبهم باعتماد بعض الوثائق المدونة في نصوص المؤرخين وأقوالهم، وما نقله عنهم باحثون متأخرون بالتبني حيناً أو بالوصف المحايد دونما تدخل بالإيجاب أو السلب،

أو باعتماد نصوص بعض الرسائل التاريخية المأخوذة من الأرشيف العثماني، ومن عبارات بعض القادة والأمراء الأتراك التي تحدد عدد قرى البحرين وبلداتها.

ولم تكن هذه الوثائق موحدة بالتأكيد في تواريخها، ولا في أبعادها الزمنية، فبعضها يمتد إلى سبعة قرون ونصف من السنين الهجرية، وتتوزع بعض الوثائق بعد عام 690هـ على الفترة الممتدة من هذا التاريخ إلى أيّامنا الحاضرة، وكلّما مرّ التاريخ بفترة جديدة دوّن بعض المؤرخين هذه الحقيقة وأضافوا وثائق معززة.

ومصدر هذه الوثائق هم العلماء والباحثون من مراجع متعددة الاتجاهات والآراء، وبعضها مخطوط كشهادة ابن ماجد السعدي النجدي في كتابه (الفوائد) أو ما كتبه صاحب الحقائق العلامة الشيخ يوسف بن أحمد البحراني عن «مجيء العتوب» إلى جزيرة البحرين مطلع القرن الثاني عشر الهجري كقبيلة معتدلة على أهل البحرين بحسب وصفه لها في كتابه (لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث)، أو كنص رسالة من أمير الحسا العثماني إلى الوالي العثماني في الأحساء، وقسم آخر منها من كتب مطبوعة كما جاء في عبارات ابن المجاور وأبو الفداء وغير ذلك من الوثائق الثقافية، ومما لا شك فيه أنه كما تفاوتت الوثائق في أبعادها الزمنية، كذلك تفاوتت في قيمتها العلمية، ولكن مع ذلك كله كان مضمون هذه الوثائق مجتمعة يحركنا كأحد الباحثين الجادين في الوصول إلى نتائج تعبّر عن الحقيقة أو على الأقل تدافع عنها بلغة علمية وبأدلة معتمدة وسائدة في البحث التاريخي، فهذه الوثائق - كما نعتقد - هي أدلة علمية وأدوات معتمدة في بعض مناهج البحث التاريخي.

وتمثّل هذه الوثائق التاريخية - كما نعتقد - خلاصة القول

وخاتمته في تأكيد الاعتقاد بوجود (360) قرية بحرانية بنصوص بعض المؤرخين القدماء مباشرة، وفي الرد العلمي على دعاوى فئة قليلة من المشككين والمنكرين سواء كانت بأهداف ودوافع علمية أو بدوافع متعددة غير بريئة، وحاولنا - ما أمكننا - ترتيب هذه الوثائق على أساس البُعد الزمني، وكذلك بحسب تواريخها من الأبعد إلى الأقرب أو بحسب انسجامها كأدوات ووثائق ثقافية تاريخية تخدم «موضوعاً فرعياً معيناً» يدخل ضمن إطار الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة التاريخية، ووضع نص كل وثيقة - أو مضمونها - نحتاجها في عدد من الملاحق المرتبة، والمرقمة بالتتابع والتسلسل العددي المعتاد، وتدور مادة هذه الوثائق حول موضوعين أساسيين يستكملان بعضهما في تكوين رؤية معرفية موحدة عن جانب من الواقع التاريخي للجزيرة، وهما:

1. مجموعة وثائق مختارة عن عدد قرى البحرين (360) قرية وبلدة، وهي ثمانية ملاحق مرتبة بتاريخها الزمني بتسلسل على التوالي.
2. ومجموعة وثائق تبلغ ست، ومرتبة في ملاحق، ويدور موضوعها الأساسي حول «تشجيع أهالي الجزيرة، والغالبية الساحقة من القرى والبلدات» الذي يمتد إلى قرون بعيدة في التاريخ الهجري.

وهذه الوثائق هي - بوجه عام - مقسمة على التوالي كما يأتي:
القسم الأول: وثائق من مصادر المؤرخين وكتبهم تؤكد على وجود (360) قرية:

وهي وثائق ثقافية واضحة، ومباشرة لا مجال لتفسيرها إلا في سياقها العام التي تصب في خدمة الحقائق التاريخية وترسيخها.

- وثيقة جمال الدين يوسف بن يعقوب بن المجاور (ت 690هـ)، وهي مدونة في كتابه المعروف (تاريخ المستبصر)، وتحمل رقم (1).
- وثيقة كلام أبي الفداء (ت 732هـ) في كتابه (تقويم البلدان) عن عدد قرى البحرين، وتحمل رقم (2).
- وثيقة كلام الملاح والربان الخليجي المشهور أحمد بن ماجد السعدي النجدي (836هـ - 906هـ) في مخطوطة كتابه (الفوائد)، والمستندات المرتبطة به، وتحمل رقم (3).
- والملحق رقم (4) هو مستند تاريخي حُذِفَ منه خمس كلمات ذات أهمية من نص مخطوط كتاب (الفوائد) لابن ماجد، وهذه الكلمات تؤكد وجود (ثلاثمائة وستين قرية) في جزيرة البحرين.
- وثيقة الرسالة العثمانية من أمير الأحساء إلى الوالي العثماني كما في العدد الأول من مجلة «الوثيقة البحرانية»، وتحمل رقم (5).
- مضمون نص الوثيقة العثمانية مؤرخة عام 981هـ / 1573م تشير إلى وجود ما يزيد عن ثلاثمائة قرية بحرانية، ومكونة من ثلاث صفحات تحمل المعنى ذاته، وتمثل رقم (6).
- وثيقة المؤرخ العربي المعاصر «حافظ وهبة» عن وجود ما يزيد عن ثلاثمائة وأكثر من القرى والبلدات في جزيرة البحرين، وتحمل رقم (7).
- وثيقة بحرانية هي رسالة صادرة عن حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بتاريخ غرة رمضان عام 1355هـ/ 1936م إلى المعتمد البريطاني مستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف، وقد أشار الحاكم فيها لبناء مستشفى ثالث بالبلاد، وتضمنت الرسالة قول الحاكم بوجود ما يزيد عن «مائتي قرية بحرانية»، بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحرق، وتحمل الملحق رقم (8).



القسم الثاني: وثائق متعددة من المصادر والمخطوطات البحرانية والأرشييف العثماني عن تشيع أهالي جزيرة البحرين:

ويضم هذا القسم مجموعة الوثائق التالية:

- وثيقة ثقافية تاريخية مأخوذة من كتاب (معجم البلدان) للمؤرخ المسلم شهاب الدين ياقوت الحموي الرومي البغدادي عن «تشيع قديم لأهالي البحرين» بما فيها أهالي جزيرة أوال، ورقم الملحق (9)، وكذلك وثيقة النص التاريخي لابن المجاور من كتابه (تاريخ المستبصر) عن تشيع جميع أهالي القرى في جزيرة أوال عدا قرية واحدة كما أوضحناه في الملحق رقم (1).
- وثيقة عن حملة القائد العثماني مصطفى باشا تنطوي على إقرار بتشيع أهالي جزيرة البحرين، وأنها جزيرة خطرة تعاونت على حد تعبيره مع الأعداء البرتغاليين، وهي وثيقة مكونة من صفتين، ويحمل الملحق رقم (10).
- وثيقة من تقرير عثماني عن جزيرة البحرين، وتاريخه (يناير/ كانون الثاني عام 1917م)، وهو الملحق رقم (11).
- وبعض الوثائق المأخوذة من الأرشييف العثماني، ومكون من ثلاث صفحات، ومدونة باللغة التركية الأصلية، وهي الملحق رقم (12).
- الوثيقة العثمانية عن مجيء العتوب وهجومهم على جزيرة البحرين مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، ويحمل الملحق رقم (13).
- ثم وثيقة مأخوذة من مخطوطة كتاب (لؤلؤة البحرين) للعلامة الشيخ يوسف آل عصفور البحراني عن اعتداء قبيلة العتوب على جزيرة البحرين في بداية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن الثاني عشر الهجري، وهي في الملحق رقم (14).

- الملحق رقم (15) وهو نص مترجم عن العمر التقديري للاستيطان في جزر البحرين القديمة من كتاب (تطور المجتمع البحريني القديم)، دراسة لارسن / 1983م، ترجمة الأستاذ حسين محمد حسين الجمري.
- وأخيراً رَقَّمنا الملحقين (16 - 17) لعرض مضمون نص الأستاذ فؤاد الخوري عن مجموع قرى جزيرة أوال وكيفية إدارتها خلال فترة وجودها بين الفترة الواقعة بين قرون (11 - 17) الميلادي.

الملحق رقم (1)

من كتاب تاريخ الاستبصار لابن المجاور(ت)
1690هـ/1291م)، رقم الصفحة 167

من البحرین

وهي جزيرة في شبر نحو مرس كما في القبر في شبر نحو الغنم. ومن ثم جزيرة في حرم ماء حول
نحو مرس لأهل ذلك حتى البحر. حدثني حمزة عن أهل بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس
نحو مرس ماء عذب فيه في بلاد فارس مع الغنم. ومن ثم شبر نحو البحر في بلاد فارس
نحو مرس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس
نحو مرس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس
نحو مرس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس
نحو مرس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس
نحو مرس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس

قال:

نحو مرس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس

في كتاب تاريخ سنجار في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس

في شهر رجب سنة 1002 من الهجرة في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس في بلاد فارس

السيرة الذاتية لابن المجاور الشيباني (601 - 690 هـ)
في كتاب «سير أعلام النبلاء، ج3، ص 4291» للشيخ الذهبي،
ورقم الترجمة (6879)

٦٨٧٩ - يوسف بن يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني

ت ٩٩٠ هـ / ١٢٣٣، ٢٠٩/٢٤

ابن المجاور، الشيخ العالم الجليل المعمر المستند نجم الدين أبو
الفتح يوسف بن الوزير يعقوب بن محمد بن المجاور الشيباني
الدمشقي الكاتب.

ولد سنة إحدى ستمائة. وسمع أبا اليمن الكندي فاكراً،
والخفيري بن كامل الشروحي، وعبد الجليل بن مندويه، ودواد بن
ملاعب، وهبة الله بن طائوس، وزينب بنت إبراهيم الفيسية،
وجامعة، ونفرد بأشياء عالية، وله إجازة الحافظ عبد العزيز بن
الأخضر، وهدنة.

وكان شيخاً معبراً، حسن البزّة، أبيه الراس واللحية، له
أئمة بالعلم، كان يخدم في ديوان ضمان الطعام مدة، ثم تركه
وهجز.

خضرت مجله، وسمعت عليه بالمعينة، وأجاز لي مروياته،
أكثر عنه الصفي، والمزني، وأبى الخراط، والبزّالي، والبيهقي،
وجامعة.

مات في ذي القعدة سنة تسعين وستمائة، ووقف مكاناً
وجنية على يزيد.

(معجم الشرح ٩٩٠، المحرم ٣٣/٨).

الملحق رقم (2)

من كتاب (تقويم البلدان) لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل ابن
الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن
عمر بن شاهنشاه (ت732هـ)، ص371 والمراد هنا بالجزيرة
(جزيرة أوال) المسماة في عرف الجغرافيين بجزيرة البحرين

ومن بلدى المعرى قال في جزيرة بالقرب من القطيف وهي في البحر على مسيرة يوم لفرج الطيب عن القطيف
قال وبها مناس مفضل على غيره وقطر هذه الجزيرة مسيرة يومين من كل جهة ولما تورما فكلى غير معلوم لثقل
المذكور قال وبها تقدير ثلثمائة مبعقة وما يزيد قال وبها حكرم كثيرة الى الغاية ونخل وانرج وبها صرّاء
وسراى ومزدرها على صيون بها وهي حارة حدة ٢٨

وأبو الفداء.. عماد الدين إسماعيل ابن الملك الأفضل نور
الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن
شاهنشاه بن أيوب عاش في القرنين السابع والثامن الهجريين،
وتوفي (732 هـ/1331م)، وهو عند العلماء والباحثين صاحب كتاب
«تقويم البلدان»، وقد ذكر جزيرة أوال (كبرى جزر البحرين الحالية
العامة) في كتابه المذكور، حيث جعلها عماد الدين إسماعيل بن
علي بن جمال الدين ابن شاهنشاه بن أيوب ضمن خمس جزر
كبرى هي (جزيرة قبلية، وجزيرة سواكن، دهلك، جزيرة سومطرة،
وجزيرة أوال).. أي جزيرة البحرين الحالية وتوابعها.

وكان ترتيب (جزيرة أوال) في الجدول الأول بصفحة (370) رقم
(5)، وفي جدول الأوصاف العامة بصفحة (371) ذكر وصفاً لجزيرة
أوال، وحدد موقعها الجغرافي في البحر من الخليج العربي بالقرب

من مدينة القطيف على الساحل الغربي للخليج العربي بشرق الجزيرة العربية وبلاد البحرين قديماً.

وذكر أبو الفداء في نصه السابق أنَّ بهذه الجزيرة محاصيل زراعية وأشجار النخيل والكروم، والأهم ما يعنينا إشارته الواضحة إلى وجود (ثلاثمائة ضيعة) في جزيرة البحرين.. أوال، وعبر عن القرية بمصطلح (ضيعة)، فالضيعة لفظ شائع في بلاد الشام، وهو ما يعادل في الثقافة العربية لفظ أو مجتمع «القرية» كأحد أشكال التجمّع الإنساني.

الملحق رقم (3)

مقطع صغير من نسخة مصورة لمخطوط كتاب (الفوائد في علم البحر والقواعد) للملاح الخليجي أحمد بن ماجد، وذكر (القرى الثلاثمائة والستين قرية بحرانية) من نسخة العاشر من شهر ربيع الأول سنة 1001هـ بخط الناسخ جبرائيل قرآن في 27 شهر ذي الحجة 1344هـ/1920م من نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق الشام

الجزيرة الثامنة وهي البحرين المتقدم ذكرها وتسمى أول
وفيها ثلاث مائة وستون قرية وفيها ثمانمائة خمسة
جوابها وأعجب ما فيها مكان يقال له القمصا صير قوله
تعالى هذا عذب فرات سابع شر أبه وهذا الملح
أجاج لأنه مختلط بالمح من فوق والمحال من تحت وهو
ثلاث قامات رج طويل أو ثلاثة أبواع يغوص للإنسان

وتقول إحدى الباحثات العرب المعاصرات نقلاً عن كتاب «الفوائد»
للملاح الخليجي العربي أحمد بن ماجد وهو تتحدث عن نظام الحكم
في الإمارات التابعة لمملكة هرمز بجنوب الخليج العربي، نقلاً عن كلام
ابن ماجد بشأن عدد قرى جزيرة البحرين المسماة بجزيرة أول: «أما
نظام الحكم في الإمارات التابعة لمملكة هرمز فقد كان في أيدي بعض
القبائل، فالبحرين على سبيل المثال كانت تتكون من ثلاثمائة وستين
قرية تسكنها قبائل من العرب تشتغل بالتجارة والزراعة، بلغت أوج
قوتها في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي»⁽¹⁾.

(1) نوال حمزة المرزوقي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي، ص 300 - 301 نقلاً
عن مخطوط ابن ماجد، كتاب الفوائد ص 164.

الملحق رقم (4)

مقطع من كتاب «الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد» لابن ماجد السعدي النجدي، ونشر هذا المقطع في كتاب (تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002م)، وحذف منه إشارته إلى وجود (360) قرية بحرانية في بداية القرن العاشر الهجري كما جاء في مخطوط كتابه المعروف (الفوائد)، ويمكن للقارئ مقابلة النصين في الكتابين (المخطوط والمطبوع).

وصف شهاب الدين أحمد بن ماجد للأوضاع في البحرين عام ١٤٩٨

«الجزيرة الثلاثة وهي البحرين، وتسمى أوالة... وفيها
الماء الحلي من جملة جوايبها. وأعجب ما فيها مكان
يقال له الفصاير يفوض الإنسان في البحر المالح
بالقربة ويلوثها من الماء الخالي وهو عرقان في الماء المالح
وما حوالها معادن الملوث يأوي إليها قريب ألف مركب.
وفيها حملة فائل من العرب وحملة تجار. وفيها جملة من
التخيل شمرات اللواتي تصرب بها الأوصاف والخيل
والإبل والنقر والأعنام. وفيها عيون جارية ورمات وتين
والنخيل والنبه. وهي من غاية العمازة. وهي في تاريخ هذا
الكتاب لأحمد بن... من حصن العامري أعطاء لها
هي... نصف سفنك سرجل من بور شاه أن قوم نصره
عسى حومه... نكه حذيرة هرمم اضفدم ذكرها. وكب بها
عنه حجع... سنس حصن... فيها فعل له ذلك وهام
نصره... نكه حرون. وأحد البحرين ولعصف في عام
نصير... حاتته»

نصير... شهاب الدين أحمد بن ماجد (ط ١٩٨٩). الفوائد في
أصول علم البحر والفوائد والمصول. تحقيق وتعليق إبراهيم
حوي... من حسمه. مركز الدراسات والنوائق، ص ٦٩

الملحق رقم (5)

وهو من صفحتين لمضمون وثيقة عثمانية مؤرخة في عام 981هـ/1573م منشورة
بكتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون)، ص 32، وفي الغلاف الخارجي الأيسر
للكتاب، وتتكون من ثلاث صفحات مكررة المضمون

القرن السابع عشر في حدود سنة ١٧٢٠م، وقد جاء ذكر المنامة في وثيقة
عثمانية مخترومة بختم أمير الإحساء العثماني مرسله للسلطنة، ويؤرخ في
سنة ٩٨١ هـ الموافق سنة ١٥٧٣م، ورد فيها في الجزء أكثر من ثلاثة فقرة
وإن ريعها السنوي أربعون ألف (فلوري) خاصة من صيد اللؤلؤ، ثم أمر السلطان
ببناء برج قلعة في ميناء المنامة، خطط له مدينة المحمية في جهة الشرق
الخامس عشر الميلادي وذلك للتوسع التجاري الذي حلت بحرية التجارة مع
والافتتاح الذي جاء من خلال ارتباط البحرين بهرمز، ولتتم كانت ميوه
ميناء مفتوحاً على العالم في ذلك الوقت

مدينة المنامة خلال خمسة قرون



♦ المنامة، عاصمة البحرين وأكبر مدنها، تقع في بحر، انشأها
الشخص من جزيرة البحرين، وقد برزت إلى حيز الوجود منذ ذلك الحين في
القرن الخامس عشر الميلادي، غير أنه لا توجد في المنامة مدن قديمة، وإن
وجدت فقد لم يبق منها شيء، وذلك لرداءة الحياة المستعملة في المناء، ومن ثم فقد كانت الأماكن المعروفة
بسهولة التخلي عنها إلى أماكن أخرى، وبمسجد خميس، الذي ذكره الشاعر الخطيب سنة 1008هـ، ونقطة الديوار
في تلك الفترة، في القرن السابع عشر في حدود سنة 1730م، وقد جاء ذكر المنامة في وثيقة عندية عتمة
في القرن السابع عشر، مرسلة إلى دار السلطنة في دمشق سنة 981هـ الموافق لسنة 1573م، ورد

فيها أن من لا يملكها فهو من أهلها، أي أن أهلها ليسوا من أهلها، وإنما من صيد شويخ.

في القرن الثامن عشر، وذلك لظهور البحري الذي جلبه قنوة
البحرين، وهو من صيد شويخ، وكان يملكه من صيد شويخ.

الوثيقة السابقة نفسها، وقد عُرِضَ نَصُّها على صفحة غلاف
كتاب (مدينة المنامة خلال خمسة قرون) لمؤلفه الأستاذ عبد الكريم العريض

مؤتمر الصيام خلال شهر رمضان

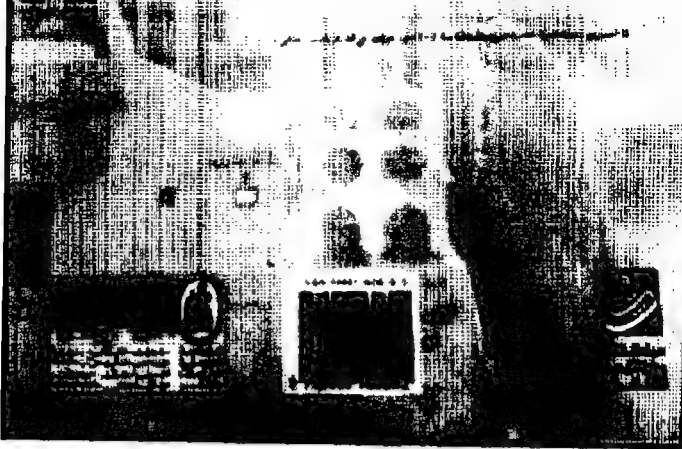


• أهمية الصيام: الصيام له دور كبير في تعزيز الصحة البدنية والنفسية، كما أنه يعزز الشعور بالانتماء والالتزام بالقيم الإسلامية. الصيام يحسن من وظائف الجهاز الهضمي، ويقلل من خطر الإصابة بأمراض القلب والسكري، كما أنه يعزز مناعة الجسم ضد الأمراض المعدية.

• نصائح للصيام: يجب شرب كميات كافية من الماء قبل الإفطار، وتجنب تناول الأطعمة الدسمة والسكريات. يجب أيضًا تجنب التعرض للحرارة الشديدة والقيام بمجهود بدني كبير. الإفطار يجب أن يبدأ بالتمر والماء، ثم يتبعه الوجبة الرئيسية.

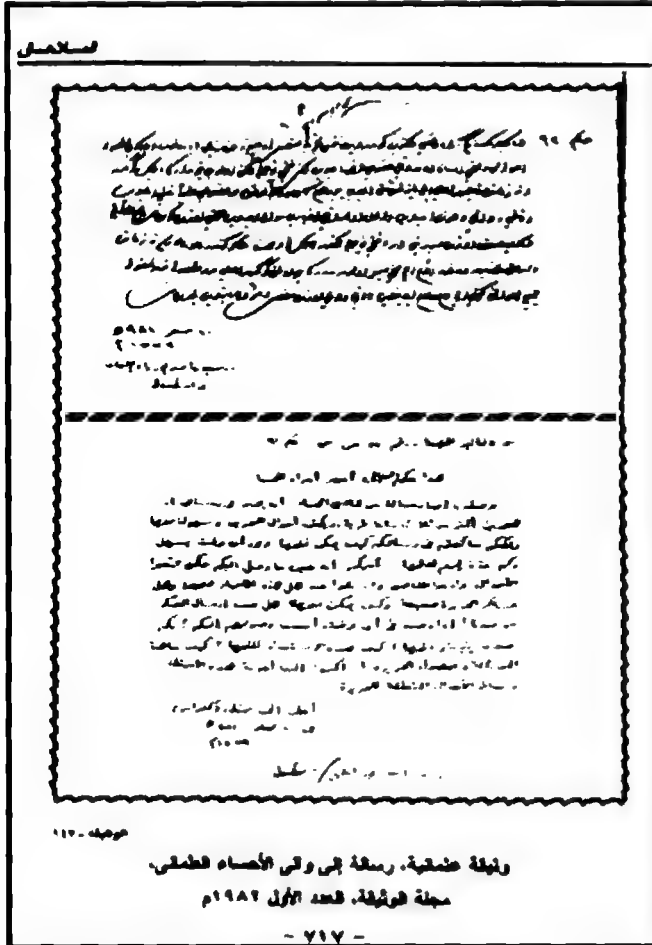
• أهمية الصيام: الصيام له دور كبير في تعزيز الصحة البدنية والنفسية، كما أنه يعزز الشعور بالانتماء والالتزام بالقيم الإسلامية. الصيام يحسن من وظائف الجهاز الهضمي، ويقلل من خطر الإصابة بأمراض القلب والسكري، كما أنه يعزز مناعة الجسم ضد الأمراض المعدية.

• نصائح للصيام: يجب شرب كميات كافية من الماء قبل الإفطار، وتجنب تناول الأطعمة الدسمة والسكريات. يجب أيضًا تجنب التعرض للحرارة الشديدة والقيام بمجهود بدني كبير. الإفطار يجب أن يبدأ بالتمر والماء، ثم يتبعه الوجبة الرئيسية.



الملحق رقم (6)

وثيقة عثمانية عن وجود أكثر من (ثلاثمائة قرية بحرانية) المصدر: كتاب (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية) / لمؤلفه محمود محمد خليل، ص 717، وهي مأخوذة عن مجلة الوثيقة البحرانية - العدد الأول، سنة 1982م، ص 147



الملحق رقم (7)

إشارة للقرى الثلاثمائة في قول المؤرخ حافظ وهبة مؤلف كتاب
جزيرة العرب في القرن العشرين، ص 92

جزيرة البحرين

أر (أوال) كما كان سميها العرب^(١) أكبر جزر الإمارة وأهمها ، كثيرة المياه ،
خصبة التربة ، قارة النسر والتقدم ، ويمكن زيادة المناطق القابلة للزراعة فيها إذا نظم الري ،
وجيت الضرائب بالعدل ؛ وقد انضمت الساحة الزراعية في العشرين سنة الأخيرة ،
وأكثر الناس من حفر الآبار الارتوازية . وازدادت حركة شراء الأراضي سواء كان لبناء
أو للزراعة ، بدان بمحطة شركة الزيت الأميركية في استنباط البترول من أراضيها .

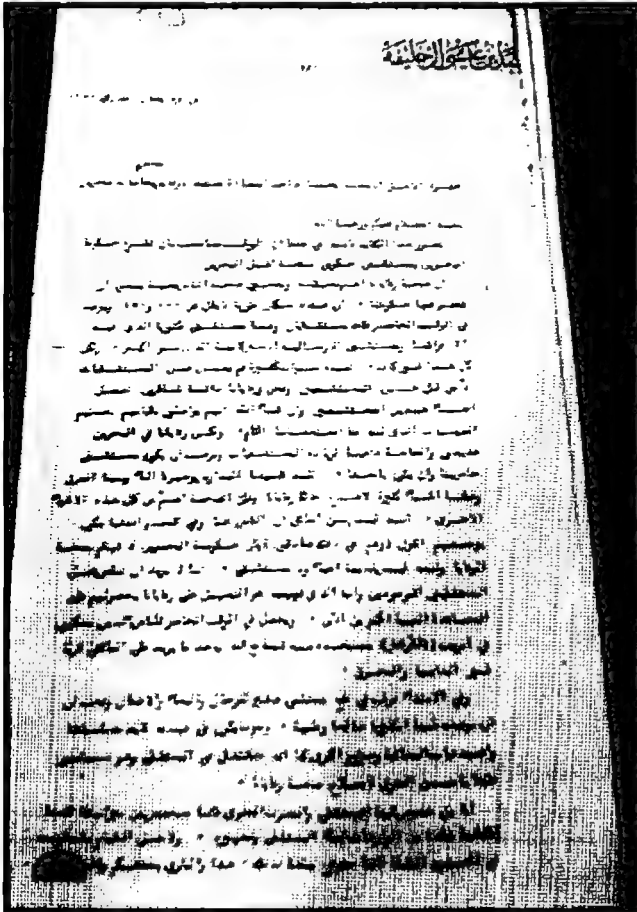
يبلغ طول الجزيرة ٣٠ ميلا ، وهي على السوم مسطحة ومنخفضة ، ولكنها ترتفع
تدريجياً إلى نجد داخل يبلغ ارتفاعه من ١٠٠ - ١١٠ أقدام .

وبزرع في الجزيرة ما عدا النخيل ، القيقب ، الرمان ، والتوت ، والتين ، والبطيخ ،
والأرج ، وأنواع الخضراوات .

وبغال إنه كان بالبحرين ثلثائة قرية ، وسواء كان هذا القول صحيحاً أم مبالغاً فيه ،
فإن فرى البحرين اليوم لا تتجاوز المائة ، وهي أشبه بالأكواخ . ويوجد في بعض القرى
الملوكة لعائلة الحاكمة ، أو كبار التجار بيوت مبنية بالحجارة ، ومنظمة نظماً حسناً ،
وهي مبنية في الغالب لقصل الصيف .

الملحق رقم (8)

وهي رسالة من الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين ومؤرخة في غرة رمضان عام 1355 هـ / الموافق 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1936م وتفيد بوجود أكثر من مائتي قرية في فترة حكمه، انظر كتاب (لمحات من ماضي البحرين) لمؤلفه خليل بن محمد المريخي، ص 197



الملحق رقم (9)

وثيقة قديمة عن تشييع أهالي بلاد البحرين بما فيها جزيرة أوال
من كتاب معجم البلدان للحموي المتوفى سنة 626 هـ

معجم البلدان

للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله
الحموي الرقي البغدادى

المجلد الرابع

دار صادر
بيروت

عَصَافٌ : يطلع أوله ، وآخره فاف : موصع .

عَصَافٌ كَبِيرٌ : من قرى سندان باليمن .

عَصَافٌ : بضم أوله ، وتثنية تافيه ، واكثره نون :

اسم كورة عربية على ساحل بحر هيس والمند ، وعصاف

في الإقليم الأول ، طولها أربع وثلاثون فرسخة وثلاثون

دقيقة ، وعرضها تسع عشرة درجة وخمسة وأربعون

دقيقة ، في شرقي شمس ، تغسل على بلدان كثيرة

دلت نخل ودرودع إلا أن حرما يحارب به النخل ،

وأكثر أهلها في أبسا عراج وإليه ليس بها من غير

هذا المذهب إلا طائفة عررب وهم لا يتفقون ذلك ،

وأهل البحرين يقترب منهم بعضهم كلام ووالف

سبائون لا يكسروه ولا يحفظون وليس معهم من

يختلف هذا المذهب إلا أنه يكون غريباً ، قال

الأزهري : يقال أصغر وعصاف إذا أقي عصاف ، وقال

رواية :

تَوَّى شَأْنِي بَدَنٌ أَوْ مَشْتَرٍ

ويقال : أصغر يضمن إذا أقي عصاف ، قال المزي

وأنه شئ من نادر :

أَصْغَرُ أَهْبَتَ هَهْنُ ، أَنِ إِنْ هَرْتَا

على غير أيمامي يرفق مشرق ؟

لأن كنه ما كولا لكن غير آكل ،

ولا لأدركني ولا أترى

أكلني أدود غرم تركتهم .

لأن لا تدركني من البحر المرق

لأن يهروا أبعد خلاط طهم .

وإن يهروا مستطفي فخر أعرق

فلا أنا مولاهم ولا في صمينة

كفكت طهم والكفافة حق

وقال ابن الأعرابي : قصص القبيون في مكان ،

يقال : رجل طعن وعصاف ومه اشق عصاف ، وليل :

أَصْغَرُ دَامَ عَلَى نَظْمِ بَسَانٍ ، وقصبة عصاف : مطبوخ .

وعصاف تصرفت ولا تصرف ، من جهه بدأ صرفه في

حالتي المرفة وانكرا . ومن جهه طدة أخفه بطلقة .

وقال فرجاني : سميت عصاف بسان بر إراهم الجليل .

وقال ابن الكلبي : سميت عصاف بر سيار بن عصاف بن

إراهم الجليل فرحس لأنه بن مدينة عصاف ، وفي كتاب

ابن أبي شيبة ما يدل على أنها المرادة في حديث

الخرش لقوله : ما بين بصرتي وعصاف وما بين مكة

والبكة ومن سفاقي هذا إلى حسان ، وفي سلم : من

الغنية إلى حسان ، وفي ما بين أيلة وعصاف الحسن .

ومنه في البنتوي ، وفي سلم : وعرضه من سفاقي

هذا إلى حسان . وروي الحسن بن عتبة قال : لقيت

ابن عمر فقال : من أي بلد أنت ؟ قلت : من عصاف .

قال : أيعلا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله .

صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : بلى ، قال : سمعت رسول

الله ، صلى الله عليه وسلم ، يقول : إن لأعلم أركان

أركان فخر يقاتل لما عاد على شاطئ البحر الحصة

منها أفضل أو خير من حنين من غيرها . ومن

الحسن : يأتين من كل فج حبيب ، قال : حسان .

ومنه : عليه الصلاة والسلام : من يملأ طبعه قرص

طبعه بسان ، وقال قتاد القسطلاني :

حطمتُ بَيْعَ مَنْ مَشَانُ نَحْلُوا

يعبرون بالخطاء على رحلتا

يسوقون أفضالاً بين صبيحة

وصباحة مغفوكاً عليها جلافا

بها طمة من مملك معد

يموز على سن المنهت بالاف

لأن جفراً كانت عليها صدورها

غير ولم يرد عليها عيلا

ملحق رقم (10)

حملة مصطفى باشا على البحرين وفيها يصف التقرير أهلها كلهم (بالروافض)

حملة مصطفى باشا على البحرين عام ٩٦٦هـ / ١٥٥٩م

(٢)

TSM F. 3064 ترجمة تقرير حملة البحرين عام ٩٦٦هـ / ١٥٥٩م. لقد منح هذا الحفسير (كاتب التقرير) سجافاً في ولاية الأحساء، وعندما وصلت الأحساء، (وجدت أن الولاية المذكورة مثل (طائر) الماء موجودة بالاسم معدومة الوجود (موجود الاسم معدوم الجسم) . وعندما سألت أمير الأمراء (ابن سحافاً) . أحاب (سحافك على طرف ولاية نجد) . وعندما قلنا إن فتحها غير ممكن . وأنه من الصعب (لأي شخص) أن يذهب إلى هناك . ماذا علينا أن نفعل ؟ فقال (نحن سوي فتح البحرين . وعند فتحها سأحرك (بحري) أبده لم) (عن) سحافك وعزونا البحرين بعدها مع أمير أمرنا .

والبحرين هذه عبارة عن جزيرة . وبها العرب قريب من البحر الهندي . مكوما حاشاً من الأحساء . والبحرين البحرين وبها العرب مثل العرض الذي بين قرية فرنال واستاسون . وقد أحدها (دونوب) سحافاً وحملنا عليها حولنا ونرحها لحريرة البحرين . وحاصرنا قلعة البحرين من ١٣ لغاية ٢٦ رمضان . وحررت حامية القلعة وقانلتنا بشراصة عدة مرات . وبسما كنا نصف المدينة في ٢٦ رمضان . ظهرت ٢٢ غراباً للمرحمة (فرمك) (البرتعاليين) . فحاصت ١٢ غراباً . بسما دعت ١٠ أعرنة للصرة . (وكان هناك) (٢ قادحة) قد حاصت معنا من الصرة . وكان محمد بك قد عين فائد (سردار) (علي السفى) . وملا (القادحات) بالكشابة (بكحري) بعدد . وقد أرسلت هذه لنحلف الـ ١٣ غراباً للكفار التي ظهرت . وبالحيلة هرب الكفار الملاعين من (القادحات) . وطارت إحدى (قادحاتنا) غراباً لمدة ثلاثة أيام . دون حذو ١٢ ثم عادت . وقبل وصولهما للصبا . جاء غراب للمرحمة وأطلق النار على سفن المزونة . واحترقت كل سفن المزونة بسما عليها من مواد غذائية . وبعدها عادت (قادحاتنا) . ولما برز محمد بك وكل الإكشابة مع الطاق للمروية بالنساء والطعام . وبسما كانوا في (فترة) راحة . تجمعت كل أعرنة الصرحة في مكان

واحد، وفي الثالث من شوال، (حاه) ٢٢ غراب للفرنجة وهجمت على قادريغانتا الرامية واحدها، واستشهد القبطان (قسودان) وقتلوا بعض الأشخاص الذين كانوا على منتهى، واقتادوا الساقين أسرى، وهؤلاء الفرنجة المذكورون هم الرنماليون، وكانت الأعرية بجح قابض السلطان، ملحا العالم، وكان في كل سهما (القادرغات) اثنين أو ثلاثة مدافع (راسران كدا والأصم صربران)، بعد السيطرة على قادريغانتا، ألقى الفرنجة مراسيهم مقابلها في مياه القلعة، ونمر كزوا هناك

[وهنا] جمع أمير الأمراء الكرات للمشاورة، وبينما كنا نصف القلعة، طهر الفرنجة الذين هم على تلك الأعرية حفاة من إحدى زوايا الجزيرة، وقاموا بهجوم ليلى عليها، [وفي الاحتجاج قالوا:] بأنه لا فائدة من حروب الحامية من القلعة، [وتوصلوا] إلى أفضل شيء هو أن يخرج ملك القلعة على طهر حصان، ع كوكللو بعدد لحماية الجزيرة ليلا وسهرا، واحتاروا هذا الحفير (كاتب التفجير) نهذه الخدمة، وأحد هذا الحفير يراقب أعرية الفرنجة ليلا وسهرا، لدرجة أنهم لم يكووا قادرين حتى للتروك بالماء، (ولكن) جلبوا ماءهم من جزيرة أخرى

وبعد استمرار المرافقة على هذا السؤال لمدة أيام، جاء حاروش (رسول) من أمير الأمراء لبحمما، وعند وصولنا قال لنا لقد أقمنا صلحا مع مراد ريس، حاكم القلعة، وسقوم بوقف قصف المدينة، وسيعطونا أموال فرمكية، كما سيعطونا سعية (لارجاعا)، فقال هذا الحفير (كلام لا مردود له، ليس لنا سبيل إلا بقصف أحد القلعة، لأنه إذا رفعنا الحصار، فإن الفرنجة سيجدون مع حاكم القلعة، وسيعطون مزيدا من القوات لحرسنا، وإلا لن يتركوا حتى نمت من الجوع على هذه القلعة)، لم يوافق أمير الأمراء وباقى الحود (مع ما قلته)، وفي ذلك اليوم، تركنا القلعة وحسينا بعيدا عن مرمى المدافع، وكتب (الكاتب) الحفير مختصا (شعر من حمسة أبيات) عن الحبش والاشا وأرسلتها للناشا وهذا هو المد الأول

إن جزيرة البحرين حطرة وصعبة، وكل أهلها من البراهمن (راهبي)، وقد اتحدوا مع الكفار (الرنماليين)



ملحق رقم (11)

مقطع صغير من نص الوثيقة العثمانية بلغتها الأصلية (التركية) - وتاريخها يناير/كانون الثاني 1917م، وتشير إلى سكان جزيرة البحرين وانتماهم للمذهب الجعفري، وهي من موضوع العلاقات العثمانية - البحرانية للباحث عثمان زكي صوي غييث / الأرشيف العثماني باسطنبول، الكتاب (الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية)، صفحة 292

بحرین آطه لڑی مشہدی

بھریں آٹھ لری۔ بصرہ کو دوزخ تک ساحل غریبہ کی احسا قطعہ منہاں
اولان بیک کو دوزخ مکملہ قرقی واپس طول دائرہ لری آؤستہ و بکری التی
هریں آؤستہ هان کد کد کدہ رواج آؤدہ که اچل دین الکر بری دیکر کر به نسبت
اقول آخر مرتب جسم اولیہ سادہ هـ بھریں غریبہ سی دیلور۔ بو آٹھ تک طولی
فونر و هر صغری ووت بقیہ اسٹاک صفہ تشکیل ابدان۔ خومی بکری بش بیک تخمین
اولتد۔ جھری مذنبه ادا الیک سالوجہ مدان نطری بک قدو کز لریه
مید وقل اشد کری اغو و صدق

مجرن املاری ۶۵۰۷-نارنجده، پوئیکیزک تحت مملکتده ابدیده، بونل ۱۹۷۲
نارنجده، شاهپاس جینوی طرفدن وضع و طرز ابدلارد. بده جزایر مذکور، عجب
ایله صبرل آرسند، مازانی موجب اوائلی زبایت ۱۷۸۱ نارنجده (عطرق) نام عرب
قلعه، طرفدن ضبط و فتحه اولمده.

وكمما جاء في التقرير أن جزر البحرين تقع على مدخل خور كبير في نهاية قطعة الأحساء على الساحل الغربي لخليج البصرة، وتحتل موضعاً بين خطي الطول ٤٠ و ٥٠ وعلى خط العرض ٢٦.

والبحرين عبارة عن عدد من الجزر ، بينها جزيرة واحدة أطلق عليها جزيرة البحرين لضخامتها بشكل لا يقبل القياس مع بقية الجزر الصغيرة ، وطول هذه جزيرة إحدى عشرة ساعة ، وعرضها أربع ساعات ونصف ساعة ، ويقدر عدد سكانها بحوالي ٢٥ ألف نسمة ، وهم ينتمون إلى المذهب الجعفري ، والموارد الرئيسية لتعيشهم هو ما يصطادونه من لآلئ وأصداف من البحر بمالهم من نحو ألف سفينة .

الملحق رقم (12)
وثائق عثمانية من كتاب (تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية)
لمؤلفه محمود محمد خليل ص 720

خدا را چوید عطا کرد

شعر بن احمده لری سید سید علی

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

وحيث اننا نعلم ان

22

— — — — —

... ..

1. The first part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

2. The second part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

3. The third part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

4. The fourth part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

5. The fifth part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

6. The sixth part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

7. The seventh part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

8. The eighth part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

9. The ninth part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

10. The tenth part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them.

مجموعه - فصل - باب - جزء - شماره

▼ ▼ ▼



ملحق رقم (13)
وثيقة عثمانية عن هجوم العتوب على جزيرة البحرين سنة
1112هـ/1701م، وهي مؤرخة في رجب عام 1113هـ

دفتر المهمة رقم ١١١ صحيفة طم ٧١٢
 جاء في قائمة قدمها على باشا والي البصرة الى الاعتاب العالية
 ونحيط بعلكم الحال أيضا
 ان في البحرين وهي أحد بندر الصمم ، اساس من الاعجام وعلى مذهبهم ، وللعجم اهتمام
 كبير بهذا المكان . وتقيم عشيرتي العتوب والخليفات وهما عشيرتان تابعتان للعجم وبطرفهما
 الاياكن القريبة من بندر دلميه (دلمون) وهاتان العشيرتان على مذهب الشافعي ومذهب ابن حنبل
 برمتهما وطبق حول بندر كركك ٧ او ٨ عشائر من الحولة . (هولة) وهم اغراب على مذهب
 الشافعي . وقد الغيت الفتنة بين أهل البحرين وبين هؤلاء العشائر فصاروا يعادون بعضهم
 البعض وقد تقابلوا واقتتلوا مرارا على وجه البحر . وقتل البعض منهم بصدقة وتمسكت ميناء
 البصرة فلم يعد يقدمها التجار ولا المراكب من الخوف منهم . وغالب ما يعمل بين البنادر هنا في
 البحرين مراكبهم . فاذا ما لقي احدهم مراكبا لآخر منهم راسيا في البحر اخذه
 وقد غارت أحد المراكب في البحرين عشيرة الحولة . (الهولة) على عشيرة العتوب وهي حليفة
 لعشيرة الخليفات (الخليفة) واخذوهم على حين غفلة فقتلوا منهم مقدار ٤٠٠ نفسا ونهبوا
 اموالهم ولان من بقي من الباقيين بالفرار فالتجوا الى الخليفات (الخليفة) وتم الاتفاق بين العتوب
 والخليفة على ان هذه هي من فتنة العجم من أهل البحرين فقالوا هيا نسير الى البحرين فنقتل
 رجالهم ونحرب ديارهم . وهكذا غاروا على البحرين وحرقوا البيوت الكائنة خارج القلعة ونهبوا
 اموالهم وقتلوا رجالهم ثم عادوا الى امكانهم
 وانفق العتوب والخليفات بعدها على ان لا يقر لهم في ديار العجم قرار وقالوا هيا بنا نسير
 الى مصر فندخل اراضي الدولة العثمانية ونحتسب بجماعها . وهكذا وودوا البصرة . وهم لا
 يزالون فيها ويبلغ عددهم مقدار الفى بيت . وقد جاء عيذك فاصدمهم يقول : نحن نأحسنا
 مسلمين وقد تركنا ديار الفزيل باش (كنانية عن العجم للبيسهم الاحمر على الراس) وغتنامهم وحسنا
 ملك سلطان المسلمين دخليين . والامر لكم . هذه هو رجاسهم . ولم نعلم لهم بعد مكانا للافات
 فسيفلون مدة على هذا الحال فاذا ما قر قرارهم على ان يستقروا في البصرة آمن ان معين لهم
 مكانا يستقروا فيه . ولهم من المراكب مقدار ١٥٠ مراكبا . ولكل مركب مدفعين او ثلاثة مدافع
 وبما بين ثلاثين او اربعين حامل سدفية . وشملهم بقل التحارب مكان الى آخر
 وقد انفذنا الى عشيرة الحولة (الهولة) فاصدا مدعوهم لنصلح بينهم وبين الخليفات
 (الخليفة) والعتوب . فان ورود وقفلوا التجار من البصرة يتوقف على هذا الصلح . فاذا تم
 الصلح فسيتأمن جانب البحر شرهم . فاذا امكن الاصلاح بينهم بطور لذي امر بقاء الخليفات
 والعتوب في البصرة فهو الآن غير معلوم

ترجمة
 خليل ساحلي أو غلي
 ٢١ رجب ١١١٣

الملحق رقم (15)

تقدير عمر الاستيطان في البحرين من كتاب ودراسة لارسن (تطور المجتمع البحريني القديم)، ترجمة: أ.حسين محمد حسين الجمري، ص 35

بداية الاستيطان في جزر البحرين

لقد وجدت آثار للاستقرار على جزر البحرين يعود أقدمها لأكثر من 7000 سنة من الآن. ولقد تحولت منطقة رأس القلعة على الشاطئ الشمالي لجزيرة البحرين منطقة رئيسية للاستقرار حيث يوجد بها خمس مدن بنيت واحدة فوق الأخرى، و تعود كل مدينة لحقبة مختلفة من الزمن. وبالإضافة لهذه المنطقة الرئيسية للاستقرار كانت هناك محلات مختلفة من الاستقرار منتشرة على الجزيرة.

و على مدى الحقب المختلفة التي مرت بها البحرين حدثت هناك تغيرات للأرض و مدى استغلال الإنسان لها. في فترات تاريخية يلاحظ أن معظم الأراضي استُخدمت في الزراعة والرعي، وفي فترات أخرى يلاحظ استخدام جزء بسيط منها. وحسب المنطقة الزراعية الفعيلة تزارعة ومدى استغلالها و آثار الاستيطان المصاحبة في كل حقبة يمكننا التكهّن بعدد السكان في تلك الحقبة.

و قد قسمت فترات الاستيطان الى عدة فترات و كل فترة من هذه الفترات لها مميزاتها من حيث توفر المياه واستغلال الأرض وعدد السكان والظروف البيئية المختلفة. ولقد قدم لارسن في نراسته عن تكون و تطور المجتمع البحريني القديم تقديرات لمساحات الأرض المزروعة في كل حقبة من حقب التاريخ التي مرت بها جزيرة البحرين و منها نستنتج أعداد السكان في تلك الحقبة (Larsen 1981) و يوضح الجدول التالي اهم تلك الحقب و مساحة الأرض المزروعة في تلك الحقبة و عدد السكان



لدى الشيعة نفس «ذهني» mentalité بعض هذه التفسيرات الغير
يقولون ان البحرين، قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثية قرية وثلاثين
مدينة وبلدة، وكان يحكم كلا منها قاض صالح في الفقه الجعفري، وكان
القضاة الثلاثية والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل، على رأس مجلس من
ثلاثة تشيخهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضاً. وكان يشارك جميع القضاة
في اختيار اعضاء هذه الهيئة وحلهم الى مركز السلطة. وكان المواطنون
يحتفظون بملكية الارض وغيرها من الممتلكات طبقاً لمبدأ «الاجباء» في
الشرعة الاسلامية. يقول هذا المبدأ بأن الارض لمن يعمل بها، فكل من يزرع
قطعة ارض ويسمى في زراعتها له حق استغلالها، كما له حق توريث

ملحق رقم (17)
استكمال نص الخوري ص 49

الاستقلال لانه من بعده . فالارض في الاسلام رحابة ملك لله . وحق الانسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها . فاذا تركت قطعة من الارض لفترة طويلة دون زراعة تصح بدورها رحابة ويعاد توزيعها من حدد من قبل المحاكم الدبية التي تنافى عشر الاناج

من الصعب جداً فهم النظرية الشيعة لمجتمع البحرين قبل تولي آل الخليفة السلطة دعماً تاريخياً كما انه من الصعب ايضاً اثبات بطلانها . فلا يغفل ان سواجد في جزر البحرين التي تكرر احتلالها مرات عديدة من قبل مختلف القوى الامبراطورية والمقاتلة . هذا النوع من التنظيم الدقيق دون غيرها من الامارات المجاورة والتي كانت تخضع لنفس القوى السياسية والتنظيمات الاجتماعية . ثم ان تقدير عدد القرى بثلاثمائة وعدد المدن بثلاثين . يبدو وكأنه تصور ذهني يعكس ما لرقم ثلاثة من وقع «بحري» في النفوس بدلاً من الحقائق الاجتماعية والتاريخية . بين المسح الشامل للكية الارض في البحرين . مثلاً ان عدد القرى بلغ اثنتين وخمسين قرية تؤلف ثلاثاً وسبعين وحدة سكنية . ونسب ان ثلثاً من هذه القرى تركت خراباً منذ فترة طويلة . فلو كان في البحرين ثلاثمائة وثلاثين قرية وبلدية ومدينة قبل وصول آل خليفة للحكم لذكرها السجلات السطحية التي بدأت تظهر على خريطة الدقة في القرن الثامن عشر . بالاعتماد الى ذلك . لا يجد ما يشهد على التنظيم المتسلسل الذي نتجت عنه الشيعة في اي مكان تواجدوا فيه في الخليج ومما ما يدعونا لاعتبارها بحرية تصورات ذهنية لا تعبر عن

ومن الممكن ان تكون هذه التصورات الذهنية ردة فعل استقرارية للمجتمعات الاجتماعية والمادية التي خبرها الشيعة اكثر من غيرها في العالم العربي الحديث



النتائج والاستخلاصات العامة

لكل دراسة بداية ونهاية، وإننا في هذه المرحلة من دراستنا نحاول تجميع بعض الأفكار المستخلصة من الأفكار التي مررنا بها في سائر الفصول السابقة، وتمثل هذه الأفكار التي ندونها في نهاية هذه الدراسة مجموعة استخلاصات، ونتائج شبه نهائية، مأمولة قد توصلنا إليها بعد عرض مجموعة من النصوص التاريخية، وهي معززة ببعض الوثائق التاريخية مأخوذة من مصادر متعددة كمصنفات وكتب العلماء والمؤرخين العرب والمسلمين القدماء والمحدثين والمعاصرين، وكذلك نقلنا بعض هذه الوثائق عن مصادر مستمدة من أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، وأيضاً دَوَّنّا هذه النتائج المستخلصة من اجتهادات معاصرة لبعض المؤرخين والمهتمين بالتراث الثقافي لعلماء البحرين في حصر أسماء فعلية لقرى بحرانية مندثرة، وقائمة الآن في النسيج الاجتماعي للمجتمع البحراني المعاصر، وغالب مصنفها من البحرينيين.

وتساندت هذه النصوص التاريخية واجتهادات المؤرخين والجغرافيين بأدوات ثقافية متعددة في عملية حصر أسماء القرى بقدر ما توافر لهم من مصادر تاريخية، ومن بعض ما اطلعنا عليه من خرائط طبيعية، وكذلك من وثائق عثمانية، وهذا بحمد الله سبحانه وتعالى قد ساعدنا على استخلاص أفكار مفيدة، والوصول إلى بعض النتائج ندرجها - للقارئ الكريم - على النحو التالي:

1. إن مجموعة من المؤرخين والجغرافيين القدماء سواء من العرب أو من المسلمين قد نقلوا لنا من قرون بعيدة وبالتحديد من القرن السابع الهجري إلى زماننا الحاضر، وعصرنا العاشر في القرن الخامس عشر الهجري بأن عدد القرى والبلدات البحرانية تراوحت بين (300 - 360) قرية وبلدة بحرانية واعتبار هذا الكم الكبير من القرى والبلدات واحدة من حقائق التاريخ الديموغرافي والسكاني في تاريخ «جزيرة أوال» والجزر التابعة لها.
2. وتوصلنا في هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها واضح بأن عدد القرى والبلدات البحرانية بهذا الكم الكبير إنما هو في حقيقته تجسيد فعلي لمقولة المؤرخين والجغرافيين من القدماء والمعاصرين على حد سواء بأن جزيرة أوال والجزر التابعة لها (البحرين الحالية) كانت مأهولة السكان في قديم الزمان، وما تزال عالية الكثافة السكانية، وهذا ما أكدته بعض مصادرهم، ولقد ظلت كذلك عامرة بأهلها، وعامة الناس من الوافدين عليها حتى في ظروف صعبة ناجمة عن سلسلة المحن والفتن والاضطرابات التي واجهت الأهالي والوافدين، مما أدى إلى حراك اجتماعي وسياسي وأمني قد ترك أثره في بعض الظروف التاريخية على الحراك السكاني لجزيرة أوال وحجمه العددي.
3. اختلف المؤرخون والجغرافيون العرب والمسلمون (منهم القدماء والمعاصرون) في تقديرهم لعدد القرى والبلدات البحرانية، لكنه اختلاف لا ينسف الحقيقة التاريخية بأن الجزيرة وجزرها المرتبطة بها كانت أرضاً حاضنة لعدد كبير من القرى والبلدات، فمنهم من استخدم الرقم (360)، ومنهم من استعمل لفظ (أزيد أو أكثر من ثلاثمائة قرية)، وهذا الاختلاف منطقي في البحث العلمي والتاريخي، فالتاريخ

- كحوادث وحقائق - يتباين بين الوصف الحقيقي للواقع وبين الاجتهادات الصادقة في فهمه، وبين مجموعة التفسيرات الضالة التي تتعمد التزوير والتحريف، ولم تخرج مسألة عدد قرى جزيرة البحرين (أوال) عن ذلك التباين في الوصف والاجتهادات وليّ الحقائق، ولكنّ بعض الدراسات البحرانية المعاصرة - مع ذلك كله - قد اجتهدت في عملية حصر أسماء بعض القرى البحرانية، فمنهم - بحمد الله - من تمكن من حصر أسماء بعض القرى بنحو تجاوزت المائتين، وقاربت دراسات أخرى هذا العدد، وهناك دراسات بحرانية وغير بحرانية لم تتجاوز في عملية الحصر حدود المائة قرية وبلدة، بل لم تستطع دراسات أخرى حصر القرى البحرانية بأقل من مائة مع توقع وجود بعض الصعوبات في عملية الحصر.

4. أثبتت عملية الاختلاف بين الاجتهادات الذاتية للمؤرخين في الحصر المدون لأسماء القرى والبلدات البحرانية، مع وجود تفاوت واضح في عمليات تقديرهم بين عدد القرى القديمة (المندثرة والعامرة)، وبين عددها الآن الذي يتجاوز حدود المائة بقليل جدواها في تقليل الفارق بين عدد القرى البحرانية كما كانت في التاريخ وبين عددها في حاضر البحرين، وهذا ما أوضحته بعض الدراسات البحرانية وغير البحرانية التي اهتمت بعملية حصر القرى والبلدات البحرانية بأسمائها كما كانت في التاريخ، وكما هي في حاضرها اليوم فاقتربت دراسة النويدري 2009م، وهي إحدى هذه الدراسات التي بلغت في حصرها لأسماء القرى من (227) قرية وبلدة مندثرة وحاضرة باقية من (360).

5. أوضحت دراستنا ارتباطاً بين تقلص عدد القرى البحرانية في القرون الثلاثة الأخيرة بخاصة فيما عرف بعصر الشتات الأعظم،

وبين ما حدث للشعب البحراني المستضعف في جزيرة أوال من اضطهاد ومظالم ومآسٍ ونكبات وفتن وحروب داخلية وخارجية أدّت إلى حدوث عمليات تشريد قسري، وحالات شتات واسعة للبحرانيين باتجاه الداخل حيناً، وباتجاه خارج الجزيرة مرّات أخرى في القرون الثلاثة المذكورة بخاصة في القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي.

6. إنَّ المؤرخين القدماء والمحدثين ربطوا بوضوح بين ما حدث للشعب البحراني من فتن ومحن وكوارث وهجمات عسكرية متكررة من ولاية قساة بغاة وطغاة داخل الجزيرة، ومن خارجها، وبين تقلص الكم الكبير من القرى والبلدات البحرانية، حيث قال النبهاني، والريحاني، والخوري نفسه بالعلاقة المباشرة بين هذا التراجع في عدد القرى وفي عدد الساكنين فيها، وبين ما جرى على هذه القرى والبلدات من فتن واضطرابات في الداخل والخارج على حد سواء.

7. إننا في هذه الدراسة أثبتنا تأكيدات تاريخية من المؤرخين والجغرافيين بوجود هذا الكم الكبير من عدد القرى والبلدات بأدوات ثقافية متعددة اعتمدها المهتمون بالكتابة التاريخية لحياة الشعوب، فقد أوضحت دراستنا باستحضار بعض النصوص التاريخية الخاصة بهذا الشأن من مصادرها بما يزيد عن سبعة قرون ونصف، وبقراءة بعض الخرائط الجغرافية للجزيرة بخاصة في عصورها الأخيرة، والوثائق التاريخية، وبعض الرسائل الهامة، ومجمل الدراسات البحرانية وغير البحرانية التي اهتمت بعملية ذكر عدد القرى البحرانية أو بعمليات إحصاء متأخرة وفعلية لمجموعات القرى بنحو تجاوز بعضها حدود المائتي بلدة وقرية بحرانية.

8. إنه كما كان الانتشار البشري والسكاني قائماً في عصور قديمة في القسم الشمالي من الجزيرة وبأعداد هائلة من القرى والنفوس في وسط الجزيرة على امتداد المسافة من الساحل الشرقي حتى الساحل الغربي (أي ما بين قرية بربورة شرقاً حتى قرية كرزكان غرباً) فإنّ التوزع السكاني الجديد في حاضرتنا اليوم ظل محصوراً في غالبه بالمنطقة الشمالية، وكثر انتشاره في اتجاه الجنوب، مع توسعه الواضح في وسط الجزيرة، وبأعداد هائلة من الناس تجاوزت المليون نسمة بحسب إحصاءات غير رسمية، ولكنها معلومات متداولة، ويثبت هذا التوسع والانتشار السكاني الآن في القسمين الشمالي والوسط أنّ هذه الجزيرة كانت مأهولة السكان في قديم الزمان وعامرة بمجموعات البشر.

9. وأوضحت دراستنا أنّ المشككين - بدوافع علمية أو بدوافع سياسية ومذهبية وعرقية - في وجود (360) بلدة وقرية، وهم قلة إنّما سعوا إلى شطب عنصر الأصالة المحلية من تاريخ الجزيرة أو التقليل من كثافتها البشرية، ووضع الوافدين إليها - في مقابل ذلك - موضع المساواة التامة مع السكان الأصليين بغرض إبطال وجودهم الأصيل من قبل بعض الباحثين ممن وفدوا على الجزيرة، فهم يسوّقون لمقولة أنّ الوافدين إلى جزيرة البحرين (أوال) سواء كانوا بهجرات طبيعية أو بعمليات الغزو والقرصنة هم في وجودهم وأعدادهم كجماعات السكان الأصليين في الجزيرة، فالسكان الأصليون في نظر هؤلاء المشككين هم كذلك جماعات وافدة مع اختلاف في تاريخ وفادتهم ومجيئهم إلى جزر البحرين وبتّغده الزمني، فالوافدون وما يسمى بالسكان الأصليين هم جميعاً، وعلى قدم المساواة، لا أصالة لهم، فالكل متساوٍ في عدم الأصالة، وبذلك خلطوا

الحابل بالنابل، إذ أضحى السكان المحليون الذين توارثوا وجودهم بالتوالد والتناسل قرناً بعد قرن كأولئك الذين وفدوا قبل أقل من ثلاثة قرون، وهذا ظلم شديد بالتاريخ وحقائقه، وأذى لأهل البحرين.

10. أظهرت بعض هذه الدراسات - بخاصة البحرانية - قدرتها وصبر القائمين بها على الرصد والحصر والمتابعة، والتحرك من رقم سابق كان قبل المائة والوصول به إلى ما يزيد عن مائتين وخمس وعشرين قرية بحرانية، وسيتمكن الباحثون عن أسماء هذه القرى من التدقيق والوصول إلى أسماء جديدة لاحقاً، وقد أثبتت هذه الدراسات مستوى جيداً من نجاحها التدريجي في استخدام الأدوات الثقافية المتاحة كمصادر علم التراجم، والخرائط الجغرافية وغيرها على البحث المستمر عن قرانا المندثرة، بالإضافة إلى البلدات العامرة حالياً بغرض الوصول ما أمكن إلى الرقم الأعلى أو القريب منه الذي يتراوح ما بين (300 - 360) قرية وبلدة بحسب تقديرات الجغرافيين والمؤرخين والوثائق التاريخية المنشورة.

11. أوضحت دراستنا تطور جهود بعض الباحثين - بخاصة البحرينيين - في الكشف التدريجي عن عدد القرى والبلدات البحرانية، وتحديد وحصر أسمائها الفعلية، فقد كان عدد القرى المعروفة في بداية القرن العشرين المنصرم عند حدود المائة قرية أو بلدة بعد حدوث حالات شتات البحرينيين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، ومن ذلك دراسات المؤرخ والجغرافي البريطاني لوريمر (1908م)، ثم تتابع عمليات الكشف عن مزيد من أعداد هذه القرى لتصل إلى تحديد 135 قرية ثم بلغت في دراسة لاحقة 165 قرية، فمائتين في دراسة أخرى حتى بلغت عملية الحصر والتحديد الفعلي لأسماء هذه القرية في دراسة

متأخرة مائتين وخمسة وعشرين قرية وبلدة كما في دراسة الأستاذ سالم النويدري سنة 2009م.

12. لفتت دراستنا أنظار الباحثين إلى وجود نوعين من القرى والبلدات البحرانية عبر تاريخها البعيد والقريب، قرى كبيرة تشمل في دائرتها الجغرافية قرى صغيرة ملحقة بها مثل البلاد القديم وجزيرة سترة وتوبلي الكبرى، وعالي التاريخية القديمة، والماحوز القديمة، وسماهيج التاريخية فإن بعض الباحثين أغفلوا في عمليات العد والحصر والرصد حسابهم للقرى الصغيرة التي تندرج تحت سياج القرى الكبيرة، واكتفى بعضهم بحصر وعدّ القرى والبلدات الكبيرة دون التفات لإحصاء وحصر قراها الصغيرة، ونوع آخر من القرى البحرانية صغيرة الحجم في مساحتها وكثافتها البشرية أو متوسطة الحجم، ولكنها لا تتفرع إلى قرى أصغر منها، بل تعد الواحدة منها كقرية واحدة ومستقلة مثل مقابة وسار وبني جمرة وغيرها، وبذلك أصبح مجموع عدد القرى البحرانية لديه أقل لأن القرية الكبيرة تحسب واحدة وليس بعدد قراها الفرعية الأربع أو السبع أو أقل أو أكثر من مجموعة القرى التابعة للقرية الكبيرة.

13. أوضحت دراستنا أن دراسة المؤرخ والباحث اللبناني المعروف الدكتور (فؤاد إسحاق الخوري) واجهت في تشكيكها في عدد القرى البحرانية إشكالية جسدت تحدياً حقيقياً لمن يفتقر إلى ثقافة تاريخ القرى البحرانية، ومعرفة الأدوات الثقافية التي تساعد على فهم خصائص القرية البحرانية وأخذ البيانات المعرفية عنها، ولفتت دراستنا النظر إلى عدم اعتماد هذا المؤرخ في دراسته على أدوات هامة لمعرفة وجود هذه القرية وشيء من تاريخها مثل عجزه عن استخدام كتب التراجم أو كتب بعض علماء البحرين، وأنه لسوء الحظ قد اعتمد على سجلات

رسمية تعود إلى العقد الثاني من القرن العشرين المنصرم، وهي سجلات قد أهملت - عمدًا أو سهوًا - الإشارة إلى قرى البحرين قبل مجيء آل خليفة من قبيلة العتوب، ولم تستوفِ كثيرًا من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والمعيشية.

14. العمر التقديري لوجود (360) قرية بحرانية: من الصعب وضع تحديد تاريخ زمني للفترة الزمنية التي كانت فيها مجموع «القرى الثلاثمائة والستين» قائمة في المجتمع البحراني، ولكن ثمة بالتأكيد مؤشرات تاريخية مستمدة من تاريخ بعض الكتابات التاريخية ومن المؤرخين ووثائقهم تساعدنا على معرفة تقديرية للفترة الموجودة فيها مجموعة هذه القرى، وسنحاول قياس تقديري لزمان ظهورها، مع فرصة الخطأ البشري التي يمكن أن تنسف اجتهادنا، فثمة فرص لتحديد زمن أبعد من عام (690هـ/1291م) الذي زار فيه ابن المجاور الدمشقي جزيرة البحرين وسجل حقيقة وجود (360) قرية وصفها بـ«الإمامية».

وحسبنا تقدير عمر هذه القرى المدمرة من هذا التاريخ (تاريخ وفاة ابن المجاور عام 690هـ) حتى مجيء الرحالة الدانمركي كريستن نيبور عام 1881هـ/1765م إلى منطقتنا، وظهرت بينهما أقوال آخرين كأبي الفداء إسماعيل بن نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب صاحب حماة (ت 732هـ/1331م) في كتابه (تقويم البلدان)، وكلام الملاح العربي والربان الخليجي أحمد بن ماجد (ت 906هـ) في كتابه الفوائد، وكذلك ظهور وثائق عثمانية تؤكد هذا الوجود ومنها وثيقة مؤرخة في (10 من شهر صفر 981هـ/1573م) كما بيّنا في قسم الوثائق⁽¹⁾،

(1) انظر ملحق رقم 2.

وبحساب الفارق الزمني بين عامي (690هـ) و(1181هـ) أو بين تاريخي (1291م) و(1765م) يكون العمر التاريخي التقريبي لهذه القرى حوالي خمسة قرون من السنين أو أقل بعقد واحد، مع احتمال وجود عمق تاريخي أبعد أو فترة زمنية أطول لهذا العمر إذا ما عثرنا على قول مؤرخ سابق في وجوده لزمن ابن المجاور الدمشقي يؤكد على وجود عامر لهذه القرى حتى حوادث الغزو العثماني والبرتغالي، فالغزو العماني الدامي في الفترة الواقعة من القرن العاشر حتى القرن الثاني عشر الهجري.

15. تبين لنا في هذه الدراسة التاريخية أن المشككين والرافضين لوجود (القرى الثلاثمائة والستين) لم يستطيعوا - رغم دعاويهم المضادة - تقديم دراسات مضادة معززة ومشبعة بأدلة علمية، ومستندة إلى حقائق تاريخية تثبت مزاعمهم بأن وجود هذه القرى مجرد أسطورة صنعها بعض البحرينيين في ثقافتهم، ومزاعم لا أساس لها في الواقع التاريخي للشعب البحراني، ولم يقدم المشككون والمنكرون لنا أدلة إثبات معتبرة سوى ترديد أقوالهم بأن وجود هذه القرى لا يستند إلى حقائق تاريخية أو أنها في نظر البعض من المشككين مجرد «تصور ذهني» في أذهان الشيعة، وفضلاً عن ذلك فإنهم لم ينجزوا بعد دراسات تاريخية مكتملة تعالج قناعاتهم العلمية بعدم وجود هذه القرى في الوجود التاريخي البحراني، وأنهم فقط اكتفوا بإثارة الزوبعة والغبار في وجوه الناس.

16. إنه إذا جمعنا ما ذكره شيخ البحرين وحاكمها الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة في رسالته للمعتمد البريطاني خلال منتصف الثلاثينات من القرن المنصرم (غرة رمضان سنة 1355هـ) بما يزيد عن مائتي قرية وبلدة عدا مدينتي المنامة

والمحرق مع مجموع عدد القرى التي اندثرت بحدود مائة قرية بحرانية بحسب معجم النويدري، وفي حدود (65) قرية استخلصناها من مصادر العلماء البحرانيين الآخرين يكون عدد القرى على صيغتين كما يأتي:

الصيغة التقديرية الأولى

أكثر من (200) قرية كما جاء في رسالة حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة إلى المعتمد البريطاني في منتصف عقد الثلاثينات من القرن العشرين، ويوافق تاريخ الرسالة في غرة شهر رمضان سنة 1355هـ	أكثر من (100) قرية وبلدة بحرانية مندثرة قد خربت وفق معجم النويدري	(125) قرية عامرة حالياً، بالإضافة إلى المنامة والمحرق ومدن جديدة قائمة.
---	--	--

يكون المجموع التقديري: $200 + 100 = 300$ قرية وبلدة. بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحرق، وفي كليهما عدد من القرى.

الصيغة التقديرية الثانية

(200) قرية وبلدة كما في رسالة حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة إلى المعتمد البريطاني في عقد الثلاثينات من القرن العشرين، ويوافق تاريخ الرسالة في غرة شهر رمضان سنة 1355هـ	أكثر من (100) قرية وبلدة مندثرة بحسب معجم المؤرخ الأستاذ سالم بن عبد الله النويدري، و(65) قرية وبلدة مندثرة مستخلصة من مصادر مختلفة لبعض العلماء والمؤرخين والجغرافيين، والباحثين البحرانيين.	(125) قرية وبلدة بحرانية عامرة حالياً، بالإضافة إلى ذلك مدينتي المنامة والمحرق ومدن جديدة ما تزال قائمة حتى الآن.
---	--	---

يكون المجموع التقديري: $200 + 165 = 365$ قرية وبلدة.

بالإضافة إلى مدينتي المنامة والمحرق، وفي كليهما كذلك عدد من القرى، وأيضاً مجموعة مدن صغيرة وأحياء سكنية جديدة، ويمكن شطب بعض القرى المستحدثة بعد مجيء العتوب من العد والإحصاء.

وبذلك يتطابق عدد القرى البحرانية قديماً في كلتا الصيغتين مع عددها الحالي أو قريباً من هذا العدد مع مراعاة القرى والمدن التي تمّ إنشاؤها جديداً، والقرى القليلة التي اندثرت بعد عهد حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في منتصف عقد الثلاثينات من القرن العشرين، مع احتمال خطئنا في العد وضبط العملية الحسابية بالأقل أو الأكثر وإسقاط بعض القرى من العدد إن كانت مكررة عند المؤرخين البحرينيين أو وقع حول وجودها اختلاف لم يشعرهم بالاطمئنان أو لمسوغات أخرى.

مراجع الدراسة

أولاً: الكتب التراثية القديمة.

1. أبو الحسن البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق وتعليق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة 1403 هـ - 1983 م.
2. أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج 2، دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، طبعة سنة 1379 هـ 1960 م.
3. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم دار الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 1989 م.
4. أبو عبيد الله بن عبد العزيز البكري، كتاب (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع)، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مدينة القاهرة، طبعة سنة 1364 هـ نسخة إلكترونية.
5. أبو علي الحسين المسعودي، (مروج الذهب ومعادن الجوهر)، الجزء الأول، طبعة 1983 م.
6. أبو نُعْدَة الأصفهاني، جزيرة العرب، نسخة إلكترونية.

7. إسماعيل بن نور الدين علي بن جمال الدين محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب صاحب حماة، كتاب (تقويم البلدان)، نسخة إلكترونية.
8. أمين الريحاني، ملوك العرب.. رحلة في البلاد العربية، الجزء الثاني، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، تاريخ الطبعة سنة 1987م.
9. سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، تحقيق السيد أحمد الحسيني، نشر مكتبة آية الله المرعشي، مدينة قم المقدسة، الجمهورية الإسلامية في إيران، طبعة مطبعة الخيام، تاريخها: 1404هـ
10. سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، فهرست علماء البحرين، تحقيق فاضل الزاكي، الناشر، المحقق، الطبعة الأولى: 1421هـ / 2001م.
11. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب شيخ الرتبة الأنصاري الدمشقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، المطبعة الأكاديمية الإمبراطورية، مدينة بطرسبورغ، طبعة 1865م - 1281م.
12. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي الرومي، معجم البلدان، مطبعة لايبزك، تاريخ 1988م.
13. شهاب الدين أحمد بن ماجد النجدي، كتاب (الفوائد في معرفة أصول علم البحر والقواعد)، نسخة إلكترونية منقولة عن نسخة نادرة في المكتبة الظاهرية بدمشق الشام سنة 1001هـ نسخها العالم الجليل محسن المرادي.
14. صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج 1، نسخة إلكترونية.

15. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق الأستاذ حجر العاصي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.
16. عبد الكريم السمعاني، الأنساب، تعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1408هـ - 1988م.
17. علي بن حسن البلادي البحراني، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، أشرف على تصحيحه محمد علي محمد رضا الطبسي، طبعة 1406هـ - 1986م.
18. كمال الدين، ميثم بن علي بن ميثم البحراني، أصول البلاغة (تجريد البلاغة)، تحقيق عبد القادر حسين، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1406هـ - 1986م.
19. لوريمر جون جوردان، دليل الخليج، القسم الجغرافي، الجزء الأول، طبعة جديدة ومعدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، دولة قطر، سنة 1981.
20. محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، والمكتبة الوطنية، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2004م.
21. محمد علي بن محمد تقي آل عصفور الدرازي البحراني، كتاب الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، تحقيق الشيخ محمد بن عيسى آل مكباس، منشورات مطبعة علمية، قم، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الطبعة الأولى، سنة 1422هـ -

22. يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، مؤسسة دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1406هـ - 1986م.

23. يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي، كشكول البحراني (أنيس المسافر وجليس الخاطر)، المجلد الأول، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1429هـ، 2008م.

ثانياً: الكتب والدراسات المعاصرة:

1. إبراهيم ابن الشيخ ناصر المبارك الهجري التوبلاني، حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ومركز الجلالي للدراسات والنشر، المنامة، البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2004م.

2. أنيسة أحمد خليل المنصور، مقالة: أهل البحرين كما أعرفهم في التاريخ، نسخة إلكترونية، وجريدة الوسط البحرانية، العدد (2600) تاريخ (19) من أكتوبر/تشرين الأول 2009م، وغرة ذو القعدة سنة 1430 هجرية.

3. إيدار ليدوران روبرت، تاريخ النقود في دولة البحرين، صادر عن مؤسسة نقد البحرين، المنامة، مملكة البحرين، سنة 1996م، 1417هـ

4. براءك عبيد عوض المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام وحتى الدولة الأموية، رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية، طبعة 1998م (نسخة إلكترونية).

5. تشارلز بلجريف، ساحل القراصنة، ترجمة د. عيسى أمين، كتب البحرين الثقافية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وزارة الإعلام في البحرين، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2005م.
6. حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربية الحديثة، دار الكنوز العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، تاريخها (1973م).
7. حسين محمد حسين الجمري، مسجد الخميس، الحوزة الأولى وأول مسمار في نعش القرامطة، إصدارات دار الوسط للنشر والتوزيع والصحافة، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 2010م.
8. روبرت جيرمان، الخرائط التاريخية للبحرين (1817 - 1970م)، طبعة 1996م.
9. سالم بن عبد الله النويدري، أسر البحرين العلمية، أنسابها، تاريخها العلمي والثقافي، أعلامها، دار الجودة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1994م.
10. سالم بن عبد الله النويدري، الأسر العلمية في البحرين، مجلة الموسم، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث 1990م - 412هـ
11. سالم بن عبد الله النويدري، أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً، المجلد الأول، مؤسسة العارف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة: 1412هـ 1992م.
12. سالم بن عبد الله النويدري، موسوعة تاريخ البحرين، المجلد الثاني، البحث: مناطق البحرين، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1430هـ 2009م.
13. سالم بن عبد الله النويدري ومجموعة باحثين، المشهد ذو المنارتين (مسجد الخميس، معالمه وآثاره وتاريخ تشييده

وعمارته)، إصدار مجلس الأوقاف الجعفرية، نسخة تجريبية،
المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة الطبع (1429هـ -
2008م).

14. سعيد عبد النبي الشهابي، البحرين (1920 - 1971م) قراءة في
الوثائق البريطانية، مقدمة الكتاب، بقلم الأستاذ عبد الرحمن
محمد النعيمي (نسخة إلكترونية)، دار الكنوز العربية، بيروت،
لبنان، الطبعة الأولى، تاريخ الطبعة 1996م.

15. شحانة محمد ناصر، سياسات النظام الحاكمة في البحرين
والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب
الشيعة، إعداد: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،
الطبعة الأولى، تاريخها: 2011م، 1433هـ

16. عباس ميرزا المرشد، ذاكرة القرية البحرانية، دراسة غير
منشورة.

17. عبد الله آل سيف، مدن وقرى من بلادي، مطبعة الأيام
البحرانية للنشر والتوزيع، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة
الأولى، تاريخها 2012م.

18. عبد الله بن خالد آل خليفة، ود. علي أبا حسين، البحرين عبر
التاريخ، ج 2، البحرين، سنة 1991م، 1911هجرية.

19. عبد الرحمن عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام،
الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، سنة الطبعة 2000م
- 1421هـ

20. عبد الكريم علي محمد العريض، مدينة المنامة خلال خمسة
قرون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،
الطبعة الأولى، سنة الطباعة 2006م / 1427هـ

21. علي حبيبة، دراسة منشورة بعنوان: من قضايا التاريخ في
البحرين، العدد الخامس، مجلة الوثيقة، دورية نصف سنوية،

- صادرة عن مركز الوثائق بمملكة البحرين، العدد الخامس،
السنة الثالثة، شوال 1404هـ / 1984م.
22. فائق حمدي طهوب، تاريخ البحرين السياسي من (1783 - 1870م)، رسالة علمية، دولة الكويت، منشورات دار السلاسل، الطبعة الأولى، سنة 1973م.
23. فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين (تطور نظام السلطة وممارستها) معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1983م.
24. محسن بن سلمان آل سليم السهلاوي البحراني، ديوان شعلات الأحران في رثاء النبي وآله سادات الزمان، طبعة 2009م.
25. محمد أحمد عبد الله، وبشير زين العابدين، تاريخ البحرين الحديث (1500 - 2002م)، طبعة 2002م.
26. محمد بن إبراهيم كازروني، تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج الفارسي، نسخة إلكترونية.
27. محمد جابر الأنصاري، لمحات من الخليج العربي، الشركة العربية للوكالات والتوزيع، المنامة، البحرين، الطبعة الأولى، يناير/كانون الثاني، سنة 1970م - 1380هـ.
28. محمد جواد مرهون، الخطيب الشحشح صعدة بن صوحان، تقديم السيد حسن الأمين، دار الفردوس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1410هـ / 1990م.
29. محمد سعيد ابن الحاج موسى المسلم، ساحل الذهب الأسود، دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1962م (نسخة إلكترونية).

30. محمد علي بن أحمد التاجر، عقد اللآل في تاريخ أوال، تقديم وإعداد الأستاذ إبراهيم بشمي، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، البحرين، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1992م.
31. محمد علي الناصري، من تراث شعب البحرين، سلسلة تراثنا رقم 1، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1410هـ / 1990م.
32. محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي.
33. محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى بإقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، سنة 2006م.
34. محمود قمر، دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1997م.
35. مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة.. 1813 - 1890، الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1996م.
36. ناصر بن جوهر بن مبارك الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن بن عبد الله الشقيير، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، المنامة، مملكة البحرين، الطبعة الأولى، سنة 1424هـ 2003م (مخطوط).
37. نايف بن عبد الله الشرعان، نقود الدولة العيونية في بلاد البحرين، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة 1423هـ

38. نجاح الربيعي، قبيلة ربيعة، البحارنة، نسب وتاريخ ومواقف، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الجمهورية العربية السورية، الطبعة الأولى، وتاريخها 2012م / 1433هـ

39. نوال حمزة يوسف الصيرفي، النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري، القرن السادس عشر الميلادي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1403هـ 1983م.

مصادر ودراسات غير منشورة:

1. يوسف مدن، الاحتلال العماني للبحرين وأثاره التدميرية على حركتها العلمية، دراسة غير منشورة.
2. يوسف مدن، دراسات في تاريخ القرية البحرانية، دراسة غير منشورة.
3. يوسف مدن، شتات البحرانيين وتهجيرهم القسري (1014 - 1286هـ).

معاجم اللغة:

1. جبران مسعود، رائد الطلاب.. معجم لغوي عصري للطلاب، دار العلم للملايين.
2. محمد بن عبد القادر الرازي، معجم الصحاح.

ثالثاً: مقالات منشورة بمجلات أدبية وعلمية.

1. جوان كول، شرق الجزيرة العربية (1300 - 1800) الإمبراطوريات التجارية المتصارعة والشيعة الإمامية، ترجمة جعفر الشايب، مجلة الواحة، العدد الثاني، ربيع الثاني، سنة 1416هـ
2. سالم بن عبد الله النويدري، مجلة الموسم، دراسة وبحث الأسر العلمية في البحرين، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث.

3. سالم بن عبد الله النويدري، مقال: «تراث البحرين الفكري في العصور الإسلامية المتعاقبة،» المجلة الرضائية، العدد العاشر، شهر رمضان سنة 1431هـ/2010م.
4. صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين، دراسة منشورة في مجلة الوثيقة البحرانية، دورية نصف سنوية، تصدر عن مركز الوثائق في مملكة البحرين، العدد الأول، شهر رمضان 1402هـ يوليو/تموز سنة 1982م.
5. محمد علي الناصري، دلمون، مجلة جمعية تاريخ وأثار البحرين، العدد الثامن عشر، معجم قرى جزيرة أوال، تاريخ صدور عدد المجلة، (1999/2000م).
6. محمّد علي الناصري، مقال: «من مسميات قرى البحرين، معجم جغرافي - تاريخي»، ص 63 - 68، مجلة دلمون، جمعية تراث وأثار البحرين، العدد (18)، سنة 1999م.

فهرس الأعلام

إسماعيل بن نور الدين علي بن جمال
الدين محمود = أبو الفداء..
الفونسو دي أليوكيرك: 150..
الإمارات العربي المتحدة: 69..
أمين الريحاني: 80، 108، 132، 133، 208،
217، 218، 354..
أنيسة خليل المنصور: 110..
أهل البيت عليهم السلام: 234..
بنو أياد بن نزار: 145..
أوال : موجود في معظم صفحات الكتاب..
أوال بن ربيعة: 100..
أوال بن شداد: 101..
إيران: 15..

(ب)

بابا خان سلطان: 371..
باروس (رحلة برتغالي): 150، 152..
بحر فارس: 178..
البحرين : موجود في معظم صفحات
الكتاب..
البحرانيون: موجود في معظم صفحات
الكتاب..

(أ)

آل خليفة: 40، 43، 63..
آل عصفور: 316..
إبراهيم الخوري: 69..
إبراهيم المبارك التويلاني: 310..
إبراهيم بن ناصر المبارك الهجري: 46،
119، 261، 263، 264، 311، 377..
أجود بن زامل (ملك البحرين): 140..
الأحساء: 15، 98..
أحمد بن صالح البحراني: 100..
أحمد بن عبد الله الماحوزي: 46..
أحمد بن عبد الله البحراني الجد حفصي:
298..
أحمد بن ماجد السعدي (الرحالة): 54، 66،
67، 69، 96، 108، 180 - 186..
أحمد بن محمد بن سرحان: 301...
الإدريسي (الشريف): 107، 294..
إرم ذات العماد: 101..
الأزد: 109..
إسحاق الخوري: 73..
اسطنبول: 163..

البحرانيون الشيعة: 25، 27، 28.

البدو: 15.

براك بن عبيد عوض المطيري: 109، 135.

البرتغاليون: 54، 359.

بشار العالي: 304، 313.

بشير زين العابدين: 68.

ابن بطوطة: 51.

بنو بكر بن وائل: 50، 107.

بلجريف (تشارلز): 354.

بول كوبتش (عالم ألماني): 115.

بول كونيتش: 225، 226، 227.

(ت)

بنو تغلب بن وائل: 107، 145.

توبة بن الحمير: 99.

بنو تميم: 50.

تلال الدخان: 112.

تومي بيرير (رحالة برتغالي): 150.

(ج)

جاسم حسين آل عباس: 287.

جبرائيل فران: 86.

الجبور (قبيلة): 140، 145.

جزيرة ستر: 47.

جزيرة النبي صالح: 294.

جعفر حبيب عبد الله يتيم: 286.

جعفر الخطي البحراني: 48.

أبو جعفر الخطي: 46، 74.

جعفر بن عبد الملك بن عبد الله الخزرجي

البحراني: 169.

جعفر بن محمد القطيفي البحراني: 49،

325.

جعفر محمد يوسف: 286.

جلال بن خالد الهارون الأنصاري: 145.

جلفار (في عمان): 182.

جوان كول: 11، 187.

جونز (فيليكس) = فيليكس جون.

جيرمان (روبرت) = روبرت جيرمان.

(ح)

حافظ وهبة: 15، 21، 208، 219، 220.

ابن حجر العسقلاني: 51.

حرز بن علي بن حسين العسكري الشاطري:

198.

حسن إبراهيم السعيد: 286.

حسين الجمري: 139، 424.

الحسين بن عبد الصمد الهمداني

الجبعي: 299، 316.

حسين محمد البحارنة: 116، 134.

حمد بن عيسى آل خليفة (شيخ

البحرين): 258 - 261، 309.

الحملات العمانية: 15.

حميد الوحيدي: 190، 271.

(خ)

ابن خلدون: 109.

خليج البصرة: 98.

خليج عمان: 98.

(د)

داود بن شافيز: 298.

الدولة العيونية: 103.

شيعة البحرين = البحرينيون الشيعة.

(ص)

صعصة بن صوحان العبيدي: 101، 300.
صلاح بن علي بن سليمان القدمي: 425،
428.

(ط)

طهران: 191.

(ع)

عاد بن شداد: 100.
بنو عامر بن ربيعة: 110.
عباس فروغي (مؤرخ إيراني): 54، 208 -
212.
عباس المرشد: 17، 233 - 236.
عباس ميرزا المرشد: 49، 117، 198، 208،
409.
عبد الله آل سيف: 208، 236، 237، 238.
عبد الله بن خالد: 137.
عبد الله بن سليمان الكراني: 198.
عبد الله العرب: 379.
عبد الجليل الطباطبائي: 17.
عبد الرحمن عبد الكريم العاني: 109، 110،
134، 147.
عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: 143.
عبد الرؤوف بن الحسين الموسوي: 425.
عبد الجليل يوسف حمزة: 287.
عبد علي محمد حبيب: 286.
بنو عبد القيس: 50، 101، 107.
عبد الكريم علي بن محمد العريض: 208،
232، 233، 313، 334، 407.

(ذ)

الذهبي: 168.

(ر)

رأس الخيمة: 69.
بنو ربيعة: 50.
روبرت جيرمان: 40، 279، 280، 291.

(ز)

الزركلي: 169.
زمان سلطان بن قزل خان: 373.

(س)

سالم التويدري: 37، 255 - 261، 312، 313،
335.
سعيد هاشم: 208، 233.
سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني:
46، 290، 295، 297، 313، 372، 427.
سليمان الماحوزي: 46.
السمهري العكلي: 99.
سهلان بن علي: 300.
سوندك سلطان: 373.
(ش)
شرق افريقيا: 53.
الشريف الإدريسي: 107.
الشعب البحراني = البحرينيون.
شعلات الأحزان = محسن السهلاوي
البحراني.
شوموفسكيو (مستشرق روسي): 182.
شيخ الربوة: 97، 102.
الشيعة الإمامية: 84.

(ف)

- فائق حمدي طهوب: 21، 208، 276 - 279.
أبو الفداء: 21، 177 - 181.
الفقه الجعفري: 26.
فؤاد إسحاق الخوري: 15، 23، 26، 27، 28،
29، 30، 42، 43، 49، 63 - 79، 91، 162،
401 - 406.
فيليكس جونز: 21، 54، 207، 208، 215،
216.

(ق)

- قدري حافظ: 182.
قدري قلعجي: 182.
قزاق خان: 377.
القطيف: 15، 173.
بنو قضاة: 145.
قطر: 98.
قلعة العمرو: 112.

(ك)

- كراتشكوفسكي (مستشرق روسي): 182.
كربلاء: 295.
كريستين نيبور (رحالة دانمركي): 11، 15،
52، 54، 79، 187 - 190، 352، 353.
كوبتش (بول) = بول كوبتش.
الكوفة: 101.
كول (جوان): 11، 53.
الكويت: 98.

(ل)

- لارسن: 138.
لوريمر (ج. ج.): 15، 274 - 276، 291.

عبد اللطيف بن ناصر الحميدان: 147، 148،

172، 208، 221، 222، 223.

عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (صفي
الدين): 98.

عبد الهادي هاشم: 182.

العبديون: 115.

عبيد آل مذكور: 373.

العنوب (قبيلة): 13، 15، 16، 17، 18، 33،
48، 360.

العثمانيون: 15.

العدنانية (قبائل): 118.

العراق: 15.

عرب البحارنة: 145.

العلماء الشيعة البحرانيون: 29.

علي أبا حسين: 137.

علي بن حسن البلادي البحراني: 100، 295،
300، 301.

علي بن حسين الشاطري العسكري: 298.

علي بن سليمان القديمي: 425، 426.

علي بن أبي طالب عليه السلام: 101، 300.

علي بن عبید آل مذكور: 373.

علي بن المقرب العيوني الأحساني: 74.

العمانيون: 56.

عمير المعلم: 300.

(غ)

غابريل فران (مستشرق فرنسي): 182.

الغريفي البحراني: 265.

الغزو البرتغالي للبحرين: 15، 359.

الغزو العماني للبحرين: 55، 362.

(م)

محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي: 425،

426.

محمد محمود خليل: 102، 152، 153.

محمد بن مسعود بن علي بن أحمد بن

المجاور: 169.

محمد ياسين الحموي: 182.

محمد بن يوسف الخطي: 299.

محمود قمر: 229.

مسجد مرشد: 322.

المسعودي: 107.

بنو مسمار: 107.

بنو مضر: 110.

معاوية بن أبي سفيان: 101.

بنو معين: 107.

مفلح بن راشد الصيمري: 298.

ابن المقرب العيوني: 46، 265.

ممدوح حسن محمد: 169.

مملكة ترم: 96.

مملكة دلمون: 96.

المنامة: 155، 156.

مهدي قليخان: 373.

مي الخليفة: 67، 72، 73.

(ن)

نادري - محمد بن إبراهيم كازروني.

ناصر بن جوهر الخيري: 304، 367، 368.

ناصر خسرو: 96.

ناصر بن سيف: 373.

نايف بن عبد الله الشرعان: 103، 104.

نصير الدين بن مفلح بن راشد الصيمري: 298.

نكبة الشتات: 55، 56.

ماجد بن هاشم الصادقي العريضي: 298.

ابن المجاور الشيباني: 14، 52، 54، 76، 142.

163، 167 - 176.

ابن المجاور الفارسي (يوسف بن الحسين):

168.

محسن السهلاوي البحراني: 74، 261، 265.

266، 267، 329.

محمد بن إبراهيم الكازروني: 58، 190 -

194، 208، 270، 271، 291، 320.

محمد أحمد عبد الله: 68.

محمد جابر الأنصاري: 101.

محمد بن حسن بن رجب المقابي: 424.

425.

محمد حميد سلمان: 238 - 241.

محمد بن خليفة التبهاني: 11، 21، 90، 130.

208، 212 - 215.

محمد بن رجب المقابي: 298.

محمد رضا الشبيبي: 182.

محمد بن سليمان المقابي: 428.

محمد شاه كاجار: 190، 271.

محمد بن عبد الله بن ماجد البلادي: 427.

محمد علي التاجر: 57، 261، 262، 263.

296، 310، 311.

محمد علي بن محمد تقي آل عصفور: 191

- 194، 272، 371.

محمد بن علي بن عبد النبي المقابي: 428.

محمد علي الناصري (الملا): 77، 78، 208.

227، 228، 261، 268، 333.

محمد غانم الرميحي: 208، 220، 221.

محمد الفهد العيسى: 208، 230، 231.

نوال حمزة الصيرفي: 91، 184، 208، 223، الهولة (قبيلة): 15، 55، 360.

224، 225.

النويدري (سالم) = سالم النويدري.

نيبور ، كريستين (رحالة دانمركي) =

كريستين نيبور.

(هـ).

هاشم التويلاني البحراني: 48، 426.

هاشم بن سليمان الكتكاني: 299.

الهرمزيون: 370.

الهند: 53.

(ي)

ياقوت الحموي: 51، 99.

يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور:

45، 255، 290، 295، 314.

يوسف بن الحسين = ابن المجاور الفارسي.

يوسف مدن: 285.

يوسف بن يعقوب بن المجاور (جمال

الدين) = ابن المجاور الشيباني.

فهرس الكتب والمؤلفات

تاريخ الجزر والمدن الساحلية في الخليج

العربي (كازروني): 190، 191، 270.

تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية

(جلال بن خالد الهارون الانصاري):

145.

تاريخ قرية النويدرات (ـ): 286، 287.

تاريخ المستبصر (ابن المجاور) = تاريخ

الاستبصار.

التحفة النهائية في تاريخ الجزيرة العربي

(محمد بن خليفة النبهاني): 90، 212،

213، 214، 215، 304.

تطور المجتمع البحرني القديم (لارسن): 138.

تقويم البلدان (أبو الفداء): 54، 177 - 181.

(ج)

جزيرة البحرين (فيليكس جونز): 216.

جزيرة سترة بين الماضي والحاضر (عبد

علي محمد حبيب): 286.

جزيرة العرب في القرن العشرين (حافظ

وهبة): 219، 220.

جواهر البحرين في علماء البحرين

(سليمان الماحوزي): 298.

(أ)

أسد البحار (محمد حميد السلطان): 240.

الأعلام (الزركلي): 169.

إمارة العصفور في البحرين (عبد اللطيف

حميدان): 172، 221، 222، 223.

أنوار البدرين (علي بن الحسن البلادي): 290،

300، 301.

(ب)

البتروال والتغير الاجتماعي (محمد غانم

الرميحي): 220، 221.

البلدة المأهولة (جعفر حبيب عبد الله

يقيم): 286.

(ت)

تاريخ الاستبصار (ابن المجاور الشيباني): 14،

54، 167.

تاريخ البحرين الحديث ، 1500 - 2002 م

(محمد أحمد عبد الله و بشير زين

الدين): 68.

تاريخ البحرين السياسي (فائق حمدي

طهوب): 276، 303.

(ح)

حاضر البحرين (إبراهيم بن ناصر المبارك التوبلاني): 263، 302.
الحدائق (يوسف بن أحمد آل عصفور): 45.

(خ)

الخرائط التاريخية للبحرين بين 1817 - 1970 م (روبرت جيرمان): 40، 279، 303.

(د)

دليل الخليج (ج. ج. لوريمر): 15، 274 - 276، 303.
دور البحرين في الملاحة والتجارة البحرية من صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العباسية (محمد قمر): 229.
دول الخليج العربية الحديثة (حسين محمد البحارنة): 134.
الدولة والقبيلة في البحرين (فؤاد إسحاق الخوري): 304.
ديوان شعلات الحزان (محسن السهلاوي): 303.

(ذ)

ذاكرة البديع (إبراهيم راشد الدوسري): 286.
ذاكرة القرية البحرانية (عباس المرشد): 234.
الذخائر في جغرافية البنادر والجزائر (محمد بن محمد تقي آل عصفور الدرازي): 191 - 194، 255، 271، 303.

(س)

سفر نامه (ناصر خسرو): 96.
سير أعلام النبلاء (الذهبي): 168.

(ش)

الشيخ محمد بن خليفة ، الأسطورة والتاريخ (مي خليفة): 67، 209.

(ص)

صفحات من تاريخ النفوذ البرتغالي في البحرين (--ك) 196.

(ط)

طبعة البلاد القديم (عبد العزيز يوسف حمزة): 287.

(ع)

عقد اللآل في تاريخ أوال (محمد علي التاجر): 261، 262، 263، 296، 303.
العقد النظيم في تاريخ أوال والبلاد القديم (حسن إبراهيم السعيد): 286.

(ف)

الفكر التربوي عند علماء البحرين (-): 288.
فهرست آل بابويه وعلماء البحرين (سليمان الماحوزي): 46.
فهرست علماء البحرين (سليمان الماحوزي): 297، 298، 299.
الفوائد في أصول علم البحر والقواعد (أحمد بن ماجد السعدي): 67، 182 - 186.

(ق)

القبيلة والدولة في البحرين (فؤاد إسحاق الخوري): 66.

القرى والمدن والجزر في البلاد الفارسية
(محمد بن إبراهيم كازروني): 303.
قلائد النحرين تاريخ البحرين (ناصر بن
جواهر الخيري): 304.

(ك)

كتاب الحدائق (يوسف أحمد آل عصفور): 45.
كركركان.. إضاءة عل ماضيها وحاضرها
(جعفر محمد يوسف): 286.

(ل)

لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال
الحديث (يوسف بن أحمد آل عصفور):
295، 299، 300.

(م)

محطات في ذاكرة المعامير (جاسم
حسين آل عباس): 287.
مدن وقرى من بلاد (عبد الله آل
سيف): 236، 237، 238.

مدينة المنامة خلال خمسة قرون (عبد
الكريم علي محمد العريض): 232،
233.
مسجد الخميس وتاريخه (سعيد هاشم):
233.

معجم إسماء جزيرة أوائل (محمد علي
الناصر): 303.

معجم البلدان (ياقوت الحموي) ك 107.
المعجم الجغرافي لقرى البحرين (محمد
علي الناصري): 303.
مكانة البحرين في التاريخ الإسلامي (عبد
الله بن خالد وعلي أبا حسين): 137.
ملوك العرب (أمين الريحاني): 80، 217،
218.

من تاريخ الاحساء (محمد فهد العيسى):
230، 231.

من تراث شعب البحرين (محمد علي
الناصر): 227، 228، 269.
مناطق البحرين (سالم النويدري): 39، 255،
302.

منتظم الدرر في تراجم علماء وأدباء
الاحساء والقطيف والبحرين (محمد بن
علي التاجر): 296.

موسوعة تاريخ البحرين (--) : 255.
موسوعة شعر علماء وأدباء البحرين (--) :
288.

(ن)

نخبة الدهر (شيخ الربوة): 97.
النسائم العطرة في القرى المندثرة (بشار
العلي): 30.

النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن
العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي
(نوال حمزة الصيرفي): 224، 225.

فهرس القرى والمدن البحرانية

البحوية (قرية): 328، 334.

بدعة (قرية): 16.

بديع (قرية): 326.

بديعة (قرية): 332.

بريغي (قرية): 332.

بربورة (قرية): 16، 300، 301، 317، 321.

332، 334.

بردج (قرية): 48، 332.

البلاد القديمة (قرية): 293، 301، 316، 335.

بني (قرية): 48، 327، 332.

بني جمرة (قرية): 299، 301، 316، 326.

بستان (قرية): 326.

بلد سيد سباح (قرية): 321.

بوري (قرية): 237، 301، 326.

بويرد (قرية): 332.

بيجوية (قرية): 16.

(ت)

توبلي (قرية): 48، 293، 301، 317، 335.

(ج)

جابور (قرية): 332.

(أ)

ابكوة (قرية): 326.

أبو ابهام (قرية): 332.

أبو بهام (قرية): 48، 294، 328، 332.

أبو الحارة (قرية): 321.

أبو خضير (قرية): 17، 48، 294، 328، 332.

أبو خفير (قرية): 17، 48، 294، 328، 332.

أبو رويس (قرية): 298، 314.

ابو زيدان (قرية): 48، 332، 335.

أبو صبيع (قرية): 301، 314، 316.

أبو عشيرة (قرية): 48.

أبو العيش (قرية): 47.

أبو غزال (قرية): 332.

أبو محارة (قرية): 332.

أكل (قرية): 327.

أم الحصم (قرية): 335.

أم الشجر (قرية): 328.

أم شجيرة (قرية): 328.

(ب)

باربار (قرية): 115، 326.

بازار الجمعة (قرية): 321.

جور (قرية): 326.

(ح)

- حالة ابن أنس (قرية): 328, 332.
حالة ابن سوار (قرية): 17, 428.
حالة ابن فائز (قرية): 332.
حالة أبو العيش (قرية): 294.
حالة أم البيض (قرية): 47, 329, 332.
حالة الخليفات (قرية): 328.
حالة سترة (قرية): 332.
الحجر (قرية): 300, 301, 317.
الحجير (قرية): 17.
حرابا (قرية): 321.
حرنان (قرية): 335.
حرنان الصغرى (قرية): 326.
حرنان الكبرى (قرية): 326.
حزبان (قرية): 335.
الحلة (قرية): 328.
حلة الجبشي (قرية): 321.
حلة الجشي (قرية): 321.
حلة سمردة (قرية): 321.
حلة السوق (قرية): 48, 328.
حلة السيف (قرية): 334.
حلة الصغيرة (قرية): 327.
حلة الكبيرة (قرية): 327.
حلة العال (قرية): 321.
حلة عراد (قرية): 321.
حلة علي (قرية): 326.
حلة الفيDOM (قرية): 321.
حلة القيدوم (قرية): 321.
حليتان (قرية): 16.

جارم (قرية): 332.

جبل حيان (قرية): 327.

جبل الدخان (قرية): 326, 332.

الجبلة (قرية): 17.

جبلة الحبش (قرية): 326.

جبلة مني (قرية): 332.

جبور (قرية): 332.

الجبيلات (قرية): 48, 293.

جبيلات توبلي (قرية): 328, 332.

جد الحاج (قرية): 300, 301, 317, 326.

جد حفص (قرية): 298, 301, 316, 335.

جد علي (قرية): 301.

جرداب (قرية): 335.

الجزائر (قرية): 17.

الجزيرة (قرية): 329.

جزيرة أكل (قرية): 300, 317.

جزيرة الحسان (قرية): 326.

جزيرة الشيخ (قرية): 332.

جزيرة النبي صالح (قرية): 301, 311, 335.

جسر سترة (قرية): 294.

الجسيرة (قرية): 17, 328.

جفرة (قرية): 321, 322.

جفور (قرية): 321.

جفون (قرية): 332.

جفير (قرية): 326.

جمالة (قرية): 332.

جنبية (قرية): 326.

جنمة (قرية): 332.

الجنمة (قرية): 328.

جنوسان (قرية): 326.

جو (قرية): 326.

الحمالة (قرية): 16.

الحمرية (قرية): 47، 49، 329، 332.

حورة (قرية): 326.

الحورة (قرية): 335.

الحورتين (قرية): 335.

حويزة (قرية): 321.

(خ)

خاران (قرية): 334.

الخارجية (قرية): 46، 294، 326.

خرباباد (قرية): 332.

خصيفة (قرية): 332.

خفير (قرية): 321.

الخميس (قرية): 48، 294، 335.

الخويص (قرية): 328.

(د)

دار (قرية): 332.

دار سقية (قرية): 326.

دار كليب (قرية): 326.

دار المناديل (قرية): 328.

الدراز (قرية): 115، 299، 301، 316، 326، 335.

الدمستان (قرية): 301، 325.

دوستان (قرية): 16.

الدونج (قرية): 46، 293، 301، 316، 326، 332.

(ر)

رأس حيان (قرية): 328.

رأس رمان (قرية): 326، 335.

رزقان (قرية): 17.

رفاع (قرية): 39.

الرفاع الشرقي (قرية): 317.

الرقعة (قرية): 17، 328، 332، 334.

الرمشة (قرية): 334.

روزكان (قرية): 328، 332.

الرويس (قرية): 301، 313، 314، 332.

رية (قرية): 321، 328.

(ز)

الزنج (قرية): 48، 294، 301، 335.

(س)

يايبة (قرية): 328.

سار (قرية): 326.

سباسب (قرية): 238، 321، 332.

سترة (منطقة): 46.

سترة (قرية): 294، 301، 311، 316.

سعيد (قرية): 321.

سفالة (قرية): 47، 294.

السقية (قرية): 335.

سلبة (قرية): 334.

سلباء (قرية): 332.

سلم آباد (قرية): 326.

سلامباد (قرية): 298، 301.

سلامباد العجم (قرية): 332.

سلمانية (قرية): 332.

سماهيح (قرية): 301، 316، 326.

سمر آباد (قرية): 321.

سنابس (قرية): 326.

سند (قرية): 335.

سهلة (قرية): 326.

سوق الخميس (قرية): 48.

(ط)

طشان (قرية): 48، 294، 335.

(ظ)

ظلم آباد (قرية): 332.

ظهران (قرية): 332.

(ع)

عالي (قرية): 47، 314، 326.

عالي ثمود (قرية): 47، 293، 332.

عالي حص (قرية): 47، 293، 332.

عالي حويص (قرية): 47، 293، 321، 334.

عالي الشراكي (قرية): 332.

عالي معن (قرية): 47، 293، 301، 316، 332.

334.

عجاج (قرية): 328.

عدايم (قرية): 328.

عذارى (قرية): 335.

عراد (قرية): 301.

عروسوة (قرية): 332.

العزوبات (قرية): 335.

عسكر (قرية) ك 101، 300، 301.

العقارية (قرية): 17، 334.

العقير (قرية): 326.

العكر (قرية): 301.

عماز (قرية): 321.

العمر (قرية): 332.

عين أبو زيدان (قرية): 328.

عين الدار (قرية): 327.

عين الدار الجنوبية (قرية): 332.

عين الدار الشمالية (قرية): 332.

سويقية (قرية): 332.

السويقية (قرية): 328.

سيب حيان (قرية): 334.

سيبة (قرية): 328.

سيتامرة (قرية): 321.

(ش)

شاء (قرية): 321.

الشاخورة (قرية): 301، 314، 316، 326.

335

شاعر (قرية): 321.

شبانة (قرية): 332، 334.

شباقة (قرية): 328.

الشركلي (قرية): 47.

الشراكي (منطقة): 293.

الشربية (قرية): 17، 327، 332، 334.

شهر كان (منطقة): 321.

شويكة (قرية): 301، 326.

(ص)

الصالحية (قرية): 294.

صداغة (قرية): 327، 332.

صدد (قرية): 326.

صرفاء (قرية): 332.

صفاير (قرية): 332.

الصمان (قرية): 332.

الصويقية (قرية): 328.

(ض)

ضلع (قرية): 317، 332.

(غ)

- الغروببات (قرية): 335.
الغروببات (قرية): 335.
الغريفة (قرية): 46، 293، 301، 316.
غريفة القديمة (قرية): 313، 332.
غزارا (قرية): 299، 316، 318.

(ف)

- فاران (قرية): 301، 328، 332.
فارسية (قرية): 16، 328، 334.
الفارسية الجديدة (قرية): 332.
الفارسية القديمة (قرية): 332.
فريق المزارعة (قرية): 327.
الفلاة (قرية): 16، 328.

(ق)

- قبيط (قرية): 332.
القبيط (قرية): 328.
قدم (قرية): 326.
القدم (قرية): 301، 316.
القرية (قرية): 329.
الشُرية (قرية): 47، 294.
قرية الجارم (قرية): 328.
قرية الجبل (قرية): 328.
قرية جبيلات (قرية): 328.
قزقز (قرية): 312، 328، 332.
القصبية (قرية): 335.
قلعة (قرية): 326.
القلعة (قرية): 48.
قلعة البحرين : 335.
قلعة دقيانوس (قرية): 335.

قلعة دقيانوس (قرية): 328.

قلعة الشيخ خالد (قرية): 329.

قلعة الشيخ خالد بن علي آل خليفة
(قرية): 332.

قناة القرية (قرية): 321.

(ك)

- كافلان (قرية): 329، 332.
كتكان (قرية): 317، 318، 321، 332، 334.
كتكن (قرية): 48، 293، 301.
كحلة العين (قرية): 328، 334.
كرا (قرية): 321.
كرانة (قرية): 326، 335.
كرباباد (قرية): 321، 326.
كرزكان (قرية): 326.
كرزكان (قرية): 301، 316، 335.
كواج (قرية): 321.
كوارج (قرية): 321.
الكورة (قرية): 48، 293، 326.
كوثير (قرية): 332.
الكورة (قرية): 335.

(ل)

- لجفور (قرية): 321.
لقبيط (قرية): 327.

(م)

- الماحوز (منطقة): 293، 301، 316، 335.
الماحوزة (قرية): 45، 46، 301.
المالكية (قرية): 321.
مأمورة (قرية): 321.
مانع (قرية): 17.

ميشة (قرية): 321.

(ن)

الناصرية (قرية): 332.

الناصفة (قرية): 332.

نعيم (قرية): 326.

النعيم (قرية): 301.

النعيم (منطقة): 316.

نواجرفت (قرية): 328.

نور جفت (قرية): 17.

النويدات (قرية): 317، 379.

(هـ)

هجر (قرية): 327.

هجرة (قرية): 321.

الهجير (قرية): 48 و 293، 328.

هدرتوة (قرية): 332.

الهردية (قرية): 328.

هرتى (قرية): 332.

الهردية (قرية): 17.

هلتا (قرية): 46، 293، 301، 316، 332.

هملة (قرية): 326.

هلية (قرية): 321.

(و)

وابكوة (قرية): 326.

واديان (قرية): 47، 294.

وريهان (قرية): 321.

وزكان (قرية): 321.

المحاربة (قرية): 334.

محاري (قرية): 332.

المحرق (جزيرة): 311.

محرك (قرية): 326.

المراقيب (قرية): 328.

مراقيب (قرية): 17، 327.

مرقوبان (قرية): 47.

مركوبان (قرية): 47، 294، 335.

مروزان (قرية): 17، 321، 328، 332.

مري (قرية): 48، 293، 332.

المزروعية (قرية): 328، 332، 334.

مشهد (قرية): 326.

المشهد (قرية): 48.

المشهد ذو المنارتين (قرية): 301، 335.

مصلى (قرية): 326.

المصلى (قرية): 48، 299، 301، 315، 317.

مظاعن الحمرة (قرية): 294.

المعامير (قرية): 379.

معن (قرية): 301.

مغزال (قرية): 328.

مقبا (قرية): 321.

مقابة (قرية): 301، 316، 335.

المقشاع (قرية): 299، 301، 316.

ممطلة (قرية): 332.

مملحة الممطلة (قرية): 328.

منزلة (قرية): 321.

مني (قرية): 301، 326.

مهزة (قرية): 47، 294.

المويلخة (قرية): 17، 48، 294، 328، 332.

another historical belief that supported the claims of historians who clearly stated that a large number of Bahraini villages and towns existed in the Awal Island from the period before the 7th Hijri century until the end of the 12th Hijri century, which was followed by the devastating dispersion of the residents of these villages. The written attempts made to deny or disregard the existence of 360 villages and towns are unfortunately a sad reality, yet these words could never eliminate their existence. These attempts cannot omit their existence from the actual history of the Bahraini people, who have suffered from the injustice of oppressors and the deceptiveness of their forces.

The belief in the existence of the “360” Bahraini villages was a result of writings by historians and geographers over the course of their trips and visits to the region, or through the trust that a certain “scientist” or “historian” had in a previous historian, which led to copying information about the existence of these villages. This belief was supported by the “inner innocence” of some historians, geographers and travelers, the purity of their hearts and rhetoric, which were free of detestable fanaticism that rejects the facts as they are stated in actual history, and also by their acceptance of these facts.

Therefore, the belief that there are 360 Bahraini villages became a pure historical reality, as aforementioned, either via a field visit by a historian who mentioned their existence, making it impossible to disregard, or through a recorder of history who trustingly copied the history from another historian that lived in a previous time or era.

This study reviewed the opinions of historians who supported the existence of the 360 villages, and the opinions of those who triggered doubts, for many reasons, regarding their existence in history. This study is divided into 10 episodes, in addition to a number of historical documents presented therein.

Villages of Bahrain - Summary

The belief that there were 360 Bahraini villages and towns before the Bani Utbah (Utub) came to the island of Bahrain was reasserted in the writings of some historians and geographers for over seven consecutive centuries.

These researchers were from different nations; Arabs, Muslims and foreigners, and lived in different centuries. The belief remained one of the historical phenomena of the Bahraini society, and of course, a modern researcher cannot refuse a belief that is popular among a group of historians throughout history, and simply refute it based on a selfish desire.

In this context, this belief might end up in one of the following situations: either rejected by virtue of ignorance, stubbornness and dominance of previous notions, or [accepted] by adopting a scientific research method supported by possible historical evidence.

The latter comes especially with the reiteration by historians that the island of “Awal” was a long time ago populated and had population density; therefore, rejecting the claim that it [Awal] is a “No Man’s Land”. The existence of this large number of villages remained one of the most important phenomena of residential density on this island.

Throughout ages, the Island of “Awal” or “Bahrain” remained a renewed headquarters of occupation by Arab tribes, and by foreign diaspora coming from the surrounding areas. This is

نسال في بلاد البحرين شهرة عدا وهي منذ
 دسار من اجساد الى الربيع من الربيع
 دسار بالربيع لسه

ظل بعض المؤرخين والجغرافيين يكررون الاعتقاد بوجود (360) قرية وبلدة بحرانية قبل مجيء العتوب إلى جزيرة البحرين، لزمّن تجاوز أكثر من سبعة قرون متتابة، وهم من أقوام مختلفة، عرب ومسلمين وأجانب، وفي قرون مختلفة، وبقي هذا الاعتقاد أحد الظواهر التاريخية للمجتمع البحراني. جزيرة البحرين (أوال) كانت منذ قديم الزمان مأهولة بالسكان وبكثافة بشرية تنسف ادعاءهم بأنها (بلاد بلا عباد)، وبقي وجود هذا العدد الكبير من القرى أحد أهم مظاهر الكثافة السكانية لهذه الجزيرة.

ظلت هذه الجزيرة عبر العصور مقراً متجدداً لحركة الاستيطان على يد قبائل عربية أصيلة وجاليات أعجمية آتية من بلدان المحيط ومناطقه. إنها جزيرة الثلاثمائة وستون قرية وبلدة، وهذه هي الأطروحة التي يدافع عنها هذا الكتاب ويثبتها.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 3388 - 4



9 789953 033884 >



مركز أوال للدراسات والتوثيق

AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION